

التغيير في السياسة  
الخارجية التركية

142

# Change in Turkey's Foreign Policy - 2011 - 2002 -



Written by:  
Mazin Kasam Mhalhal

All rights reserved to Iraq Center for Studies

جميع الحقوق محفوظة لمركز العراق للدراسات

مركز العراق للدراسات

Center Of Iraq For Studies



+964 7707961315 \_\_\_\_\_ بغداد ◀

+964 7714490731 \_\_\_\_\_ المكتبة - بغداد ◀

[www.markazaliraq.net](http://www.markazaliraq.net)

[info@markazaliraq.net](mailto:info@markazaliraq.net)

تصميم الغلاف والإخراج الفني  
المركز العراقي  
Ahmad Al-Hashemi

العنوان: العراق - النجف الأشرف - حي المعلمين

Tel: 07702781435 Email: ali.molaa14@gmail.com

# التغيير في السياسة الخارجية التركية

(٢٠١١-٢٠٠٢)

مازن قاسم مهلهل

اشراف

أ.د. نزار إسماعيل الحيايلى

التغيير في السياسة الخارجية التركيبية ( 2002 - 2011 )  
 تاليف: مازن قاسم مهلهل، اشرف: أ. د. نزار إسماعيل الحيايلى  
 صاحب الامتياز: محمد صادق الهاشمي  
 الناشر: مركز العراق للدراسات  
 المطبعة: الساقى للطباعة والتوزيع  
 رقم الاصدار: 142  
 الطبعة: الاولى  
 سنة الطبع: 2019م - 1440هـ  
 قطع الورق: 24×17  
 تصميم الغلاف والاخراج الفني: احمد الهاشمي

**The Opinions And Ideas In The Book Doesn't Represent  
 Necessarily The Institute Of Iraq Center for studies**

الآراء والأفكار الواردة في الكتاب لا تمثل بالضرورة رأي مركز العراق للدراسات



**مركز العراق للدراسات**

Center Of Iraq For Studies

المركز: العراق - بغداد - كراة - العرصات

المكتبة: بغداد - شارع المتنبى - قيصرية مصرف الرشيد - البناية البغدادية



## المحتويات

٥	المحتويات
١٣	الآية
١٥	الاهداء
١٧	الشكر والتقدير
١٩	المقدمة
١٩	أولاً: أهمية الرسالة والهدف منها
٢١	ثانياً: مشكلة الرسالة والأسئلة البحثية
٢٣	ثالثاً: الفرضية
٢٣	رابعاً: المنهج
٢٤	خامساً: هيكلية الرسالة

### الفصل الأول :

#### أطر مفاهيمية

٢٩	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية
٣٠	المطلب الأول : معنى السياسة الخارجية
٣٠	أولاً: المعنى
٣٤	ثانياً: اهداف وأبعاد السياسة الخارجية
٣٤	١. الأهداف في السياسة الخارجية
٣٧	٢. أبعاد السياسة الخارجية

٤٣	المطلب الثاني : صنع السياسة الخارجية
٤٣	أولاً: القوى والمؤسسات التي تصنع السياسة الخارجية
٤٦	١. المؤسسات الرسمية ( الحكومية )
٤٦	أ. رئيس الجمهورية / رئيس الحكومة
٤٨	ب. وزير الخارجية
٥٠	ج. الاستخبارات
٥١	د. الأجهزة الحكومية الأخرى
٥١	هـ. مجلس الأمن القومي
٥٢	و. السلطة التشريعية
٥٤	٢. المؤسسات غير الرسمية ( غير الحكومية )
٥٥	أ. الأحزاب السياسية
٥٦	ب. جماعات الضغط والمصالح السياسية
٥٨	ج. وسائل الإعلام
٥٩	د. الرأي العام
٦٠	ثانياً: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية
٦٥	المبحث الثاني : الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية
٦٦	المطلب الأول : معنى الاستمرارية والتغيير
٦٦	أولاً: مصطلحات ( التغيير، التغيير، المتغير )
٦٦	١. التغيير
٧٢	٢. التغيير
٨٤	٣. المتغير
٨٦	ثانياً: دينامية الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية
٩٢	المطلب الثاني : أسباب التغيير في السياسة الخارجية
٩٢	أولاً: تغير المدركات والرؤى
٩٤	ثانياً: التقدم التكنولوجي
٩٥	ثالثاً: التحولات الاقتصادية

## الفصل الثاني :

## العوامل الدافعة للتغيير في السياسة الخارجية التركية

- ١٠٧ المبحث الأول : العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية
- ١٠٨ المطلب الأول : العوامل العسكرية
- ١١٠ ١. الأهمية التاريخية للعامل العسكري في الحياة السياسية التركية
- ١١١ ٢. المؤسسة العسكرية والدستور التركي
- ١١٣ ٣. تشكيلة القوات المسلحة وأنظمة التسليح
- ١١٤ ٤. الدور السياسي للمؤسسة العسكرية
- ١٢١ المطلب الثاني : العوامل السياسية
- ١٢٢ ١. النخبة السياسية
- ١٢٤ ٢. الأحزاب السياسية
- ١٣٢ ٣. جماعات المصالح وقوى الضغط
- ١٣٦ ٤. وسائل الإعلام والرأي العام
- ١٣٨ المطلب الثالث : العوامل الاقتصادية
- ١٤٠ ١. مؤشرات الاقتصاد التركي :
- ١٤٤ ٢. مكانة التجارة الخارجية في سياسة تركيا الخارجية
- ١٤٥ ٣. أهمية المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية
- ١٤٨ المطلب الرابع : العوامل الجغرافية والبشرية
- ١٤٨ أولا : العوامل الجغرافية
- ١٤٨ ١. الموقع الجغرافي
- ١٥٠ ٢. الموارد المائية
- ١٥١ ثانيا : العوامل البشرية
- ١٥١ ١. عدد السكان

- ١٥٢ ٢. التركيب الاثنوغرافي
- ١٥٥ ٣. المشكلات القومية والدينية وتأثيرها على السياسة التركية
- ١٥٦ أ. قضية الأكراد والتركمان
- ١٥٧ ب. العنف السياسي ذو الخلفية الدينية
- ١٦٠ المبحث الثاني: العوامل الخارجية
- ١٦١ المطلب الأول: العوامل الإقليمية
- ١٦١ ١. إيران
- ١٦٤ ٢. سوريا
- ١٦٧ ٣. إسرائيل
- ١٧٢ المطلب الثاني: العوامل الدولية
- ١٧٢ ١. الولايات المتحدة
- ١٧٥ ٢. الإتحاد الأوروبي
- ١٧٩ ٣. روسيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى

### الفصل الثالث :

#### مظاهر التغيير في السياسة الخارجية التركية

- ١٨٨ المبحث الأول: التغيير على مستوى المؤسسات والقوى التي تصنع السياسة الخارجية التركية
- ١٨٩ المطلب الأول: المؤسسات الرسمية - مؤسسات النظام السياسي -
- ١٩٠ أولاً: فلسفة الحكم في النظام السياسي في تركيا
- ٢٠٥ ثانياً: السلطة الرسمية في الدولة التركية
- ٢٠٥ ١. السلطة التشريعية
- ٢٠٨ ٢. السلطة التنفيذية
- ٢٠٨ أ. رئيس الجمهورية
- ٢١٢ ب. مجلس الوزراء
- ٢١٦ ٣. مجلس الأمن القومي

٢١٩	٤. المؤسسة العسكرية التركية
٢٢٤	٥. السلطة القضائية
٢٢٦	المطلب الثاني : القوى غير الرسمية
٢٢٦	أولاً ، الأحزاب السياسية
٢٢٧	١. حزب العدالة والتنمية
٢٣٢	٢. حزب الشعب الجمهوري ( CHP )
٢٣٤	٣. حزب الطريق المستقيم ( الصحيح ) ( DYP )
٢٣٦	٤. حزب الوطن الأم ( ANAP )
٢٣٨	٥. حزب السعادة
٢٣٩	٦. حزب الحركة القومية ( MHP )
٢٤٠	٧. أحزاب أخرى
٢٤٨	ثانياً ، الرأي العام ووسائل الإعلام
٢٥٤	ثالثاً : جماعات الضغط والمصالح في تركيا
٢٥٧	١. الطرق الصوفية والجماعات الإسلامية
٢٦٢	٢. اليهود ويهود الدونمة
٢٦٤	٣. رجال الأعمال
٢٦٨	المبحث الثاني : التغيير على مستوى الأهداف والوسائل
٢٦٩	المطلب الأول : على مستوى ثوابت وأهداف السياسة الخارجية التركية
٢٧٠	أولاً : أهداف تركيا الخارجية السياسية والعسكرية والأمنية
٢٨٠	ثانياً : أهداف تركيا الخارجية الاقتصادية
٢٨٤	المطلب الثاني : على مستوى وسائل تنفيذ السياسات الخارجية التركية
٢٨٤	أولاً : التغيير على مستوى الوسائل العسكرية والسياسية
٢٨٩	ثانياً : التغيير على مستوى الوسائل الاقتصادية
٢٩٣	ثالثاً : التغيير على مستوى الوسائل الثقافية
٢٩٧	المطلب الثالث : تقييم مظاهر التغيير في السياسة الخارجية التركية

## الفصل الرابع :

### مظاهر التغيير في السلوك السياسي الخارجي التركي بعد عام ٢٠٠٢

- ٣١٤ المبحث الاول : سلوك تركيا تجاه القضية الفلسطينية
- ٣١٥ المطلب الاول : السلوك السياسي الخارجي التركي للفترة ١٩٤٩-٢٠٠٢
- ٣١٥ اولا : الخلفية التاريخية للدور التركي من القضية الفلسطينية
- ٣١٨ ثانيا : الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي ( ١٩٤٨-٢٠٠٢ )
- ٣١٩ ثالثا : المواقف التركية من إسرائيل حتى العام ٢٠٠٢
- ٣٢٤ رابعا : الموقف التركي من عملية التسوية
- ٣٢٧ المطلب الثاني : الموقف التركي من القضية الفلسطينية خلال المدة ٢٠٠٢-٢٠١١
- ٣٢٧ اولا : المواقف الفكرية لحزب العدالة والتنمية من القضية الفلسطينية ...
- ٣٢٨ أ. وُضع العلاقات التركية الإسرائيلية قبيل وصول العدالة للسلطة
- ٣٢٨ ب. بيئة النظام السياسي التركي
- ٣٢٩ ج. الخلفيات الأيديولوجية لحزب العدالة والتنمية
- ٣٣٦ ثانيا : محددات موقف العدالة والتنمية من القضية الفلسطينية
- ٣٣٧ ١. الموقف الداخلي التركي من هذه السياسة
- ٣٣٨ ٢. الموقف الأمريكي والاوروبي
- ٣٤١ ٣. الموقف الإسرائيلي من السياسة التركية
- ٣٤٢ ٤. إستراتيجيات العدالة والتنمية
- ٣٤٦ المبحث الثاني : السلوك التركي تجاه القضية العراقية بعد العام ٢٠٠٣
- ٣٤٧ المطلب الاول : سياسة تركيا تجاه القضية العراقية قبل العام ٢٠٠٣
- ٣٤٧ اولا : تطور العلاقات بين العراق وتركيا حتى العام ٢٠٠٣
- ٣٥٢ ثانيا : قضايا العلاقات العراقية التركية قبل العام ٢٠٠٣
- ٣٥٣ ١. القضية الكردية
- ٣٥٨ ٢. قضية المياه
- ٣٥٨ أ. الجذور التاريخية لمشكلة المياه بين تركيا والعراق

٣٦٤	ب. المشاريع المائية التركية وأثرها في طبيعة العلاقات التركية - العراقية
٣٦٦	ج. موقف تركيا من تقسيم المياه المشتركة
٣٦٧	٣. قضية كركوك والتركمان
٣٧٣	المطلب الثاني: سياسة تركيا تجاه القضية العراقية بعد العام ٢٠٠٣
٣٧٣	أولاً: الدور التركي في الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣
٣٧٨	ثانياً: تطورات العلاقة العراقية - التركية خلال المدة بين ٢٠٠٣ - ٢٠١١.
٣٨١	ثالثاً: قضايا العلاقات العراقية - التركية
٣٨٢	١. القضية الكردية
٣٨٤	٢. قضية كركوك والتركمان
٣٨٧	٣. المياه
٣٩٢	المبحث الثالث: سياسة تركيا تجاه الثورات العربية
٣٩٣	المطلب الأول: السياسة التركية تجاه المنطقة العربية ما قبل العام ٢٠٠٢
٣٩٥	أولاً: تقديم العلاقات الاقتصادية
٤٠٠	ثانياً: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية
٤٠٣	ثالثاً: أولوية العلاقة مع العالم الغربي
٤٠٧	المطلب الثاني: السياسة التركية تجاه الثورات العربية
٤٠٨	أولاً: الثورات العربية: المظاهر والأسباب
٤٠٨	١. العرب والديمقراطية
٤١٨	٢. النخب السياسية العربية الحاكمة
٤٢٢	٣. الاستبداد
٤٢٥	ثانياً: الموقف التركي من الثورات العربية: المظاهر والأسباب
٤٢٥	١. المواقف التركية من الثورات العربية
٤٢٦	أ - الدور التركي في المنطقة العربية قبل الثورات العربية ٢٠٠٢ - ٢٠١٠.
٤٢٨	ب. تركيا والثورات العربية
٤٣٥	٢. المتغيرات الدافعة لأداء تركيا لادوار إقليمية تجاه الثورات العربية
٤٣٨	٣. المتغيرات الخارجية الدافعة لأداء تركيا لادوار إقليمية تجاه الثورات العربية

- ٤٣٨ أ. التداخل في المصالح مع الدول العربية  
٤٣٨ ب. القناعات التركية بصعوبة الإنضمام إلى الإتحاد الاوروي  
٤٤٠ ج. الدفع الأمريكي لتدخل تركي موازن للتدخل الإيراني  
٤٤٤ الخاتمة  
٤٤٨ قائمة المصادر  
٤٤٨ أولاً: القرآن الكريم  
٤٤٨ ثانياً: الوثائق والتقارير السنوية  
٤٤٩ ثالثاً: الكتب الصادرة باللغة العربية  
٤٥٤ رابعاً: الكتب المترجمة للغة العربية  
٤٥٦ خامساً: الرسائل والأطاريح الجامعية  
٤٥٩ سادساً: الدراسات والبحوث  
٤٦٧ سابعاً مواقع الانترنت  
٤٧٢ ثامناً: الجرائد  
٤٧٣ تاسعاً: المصادر الاجنبية ( الكتب )  
٤٧٧ عاشراً: المصادر الاجنبية ( الدوريات )  
٤٧٧ احد عشر: المصادر الاجنبية ( اخرى )

**ABSTRACT**

٤٨٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾

صدق الله العظيم

سورة الرعد: آية ( ١١ )



## الاهداء

إلى ..  
من رعاننا كفلاح  
يحلم بموسم القطاف  
لكنه ..  
رحل قبل إكمال الحلم  
أبي .  
إلى .. أمي  
التي لأجلنا  
حملت لظى الحياة ..  
لتكون الجنة تحت أقدامها .



## الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والشكر له شكر العارفين واليه الفضل سبحانه وتعالى أن وفقني لإنجاز بحثي هذا ، وبعد

ويلزمني الوفاء بتسجيل شكري إلى الدكتور عكاب يوسف الركابي ، الذي كان نعم الأخ والصديق وطالما شد أزري وساعدني في تجاوز الصعوبات . كما يحتم علي واجب الاعتراف بالجميل أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتور سمير جسام والدكتور علي حسين طويته والدكتور خميس البدري الذين لم يبخلوا علي بمشورة أو رأي أو كتاب .

ويطيب لي أن أشكر تعاون جميع أخواني وزملائي في الدراسة وخصوصا الأخوة حيدر الجوراني وعامر الجبوري وأحمد مشعان .

وبكل الحب والاعتزاز أتوجه بشكري إلى جميع تدريسي وموظفي مركز أحياء التراث العلمي العربي في جامعة بغداد وبالخصوص الأستاذة نبيلة عبد المنعم والدكتور خليل الزركاني ، وأسدي بشكري الجزيل للأستاذة الأعضاء الدكتور صبيح التميمي والدكتور مجيد الدليمي والدكتور صالح الشماع والدكتور ستار الدليمي والأخوين رياض الشويلي ومؤيد الشاوي .

كما أتقدم بخالص الود الى أهلي أخوتي وأخواتي لحرصهم وحبهم ودعواتهم لي . وشكري وتقديري وحي لعائلتي ، زوجتي السيدة أسارى العامري ،

وأولادي مريم وحسن وأعتذرلهم لأن أنجاز هذه الرسالة كان مستقطعاً من وقتهم وراحتهم لكنهم لم ييخلوا علي بذلك ، كما أشكر ما حييت عمي الأستاذ فلاح حسن العامري وجميع أفراد عائلته الكريمة . ويطيب لي أن أشكر أخي العزيز صلاح الدين الشمسي على مساعدته لي طوال فتره الدراسة .

عظيم شكري وامتناني الى جميع موظفي قسم الدراسات العليا في كلية العلوم السياسية وموظفي مكتبة العلوم السياسية ، وموظفي المكتبة المركزية و مكتبة كلية الآداب . جامعة بغداد . ومركز الدراسات الدولية ، وموظفي مكتبة العلوم السياسية . جامعة النهريين ، وموظفي المكتبة المركزية . الجامعة المستنصرية . والشكر موصول لكل الأخوة والأخوات الذين فاتني ذكر أسمائهم ولكن الله لا يضيع أجر المحسنين .

ومن الله التوفيق

الباحث

## المقدمة

أولاً : أهمية الرسالة والهدف منها :

تعد دراسة السياسة الخارجية موضوعاً في غاية الأهمية ، كون الدول في عالم اليوم لا تركز على الشأن الداخلي مع أهميته ، بل تعطي جانباً مهماً من تفاعلاتها للشأن الخارجي .

ومبعث الأهتمام بالشأن الخارجي كسياسات وتفاعلات أن عالم اليوم قد تداخل ، وأصبحت فرص تداخل الخارج بالداخل وفرص تداخل الخارج بالشأن الداخلي متعاظمة .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فقد مثلت الدراسات الإقليمية الاتجاه الأكثر أهمية في الشأن السياسي الخارجي ، فاذا ما أستثينا القوى الكبرى ، فإن الدول المتوسطة والصغيرة الحجم كدول الشرق الأوسط عموماً ، تكاد تعيش في أطاريبتها الإقليمية وتواجه مشاكل إقليمية أكثر مما هي تعيش العالمية وتفاعلاتها ، وهذا ما جعل العديد من الدراسات الأكاديمية تنصب على الشأن الخارجي الإقليمي لمعرفة تحدياته وتهديداته وكذلك فرصه الممكنة التي بإمكان الباحثين والاكاديميين استشفاف الممكنات والاستفادة منها .

واذا كانت الأهمية قد أعطيت لدراسة السياسة الخارجية وفي الحقل الإقليمي منه تحديداً ، فإن مبعث الأهتمام في العراق يتركز على الشائنين التركي

والإيراني كدول جوار غير عربية وعلى دول الجوار العربية الأخرى ، وهنا نحن سنركز على واحدة من أبرز قضايا الجوار التي تهم صانع السياسة والقرار العراقي ألا وهي تركيا ، ليس من منظور العلاقات العراقية - التركية إنما من مبعث السياسة التركية ، أي كيف تفكر تركيا وكيف تنفذ سياساتها الخارجية ، ليكون صانع السياسة العراقي قريباً من فهم آلية عمل سياسات أهم دولة من دول الجوار التي تؤثر في الشأن العراقي السياسي والاقتصادي بل القومي أحياناً داخلياً وخارجياً ومن جهة أخرى فأن أهمية هذه الدراسة تعود لكونها من الدراسات القليلة التي تناولت جوانب التغيير في السياسة الخارجية التركية ليس على مستوى المؤسسات والأهداف والوسائل والسلوك فحسب ، وإنما على المستوى الفكري أيضاً فالتغيير في عملية صنع السياسة الخارجية لا يمكن أن يحصل بدون أطر فكري يمثل المنهج أو الطريق لذلك التغيير ، خصوصاً وأن الفترة قيد الدراسة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١١ حملت في ثناياها الكثير من التغيير في الجوانب الفكرية للسياسة الخارجية التركية وعبر عنها مسؤولين أتراك سواء بتصريحاتهم أو كتاباتهم مثل كتاب العمق الاستراتيجي لأحمد داوود أوغلو خير دليل على ذلك .

وفي هذه الرسالة ، سنركز على نقطة جوهرية في السياسة الخارجية التركية ، تلك هي دراسة التغيير الذي أصاب تلك السياسة بعد العام ٢٠٠٢ مقارنة بما كانت عليه في المدة السابقة ، لكي لا تقع في خطأ تصور الاستمرارية في ثوابت تلك السياسة ، وتحديدًا ونحن العراقيين لدينا أكثر من قضية مشتركة مع تركيا ومنها : القضية الكردية ، وقضية المياه ، وقضية التركمان وكركوك ، فضلاً عن نظرة تركيا للعراق في أطر تغيير موازين القوى الإقليمية بعد العام ٢٠٠٣ .

وسوف نركز على دراسة مظاهر التغيير التي حدثت في السياسة الخارجية



التركية بعد العام ٢٠٠٢ ، مع دراسة مسبباته والعوامل المؤثرة فيه ، ثم سندرس نماذج تطبيقية لغرض معرفة الى أي مدى كان التغيير الذي حصل في السياسة التركية متجانسا ومعبرا عن محتوى كلي انتهجه ( حزب العدالة والتنمية ) اكثر مما كان تغييرا مقصودا على نماذج محددة من القضايا التي تتفاعل معها تركيا ، بمعنى ان التغيير كان حصيلة تغيير في العقلية التي تدير تركيا ، رافقها تغيير على مستوى أهداف تنفيذ السياسة التركية ووسائلها بشكل عام ، وبضمنها القضايا التي تتفاعل معها تركيا والمتعلقة بالشأن العراقي .

### ثانيا : مشكلة الرسالة والأسئلة البحثية :

إن التغيير سمة ملازمة للنظام الدولي فيما هو ملازم لسياسات الوحدات المكونة له ومنها الدول وتركيا ليست بعيدة عن هذه القاعدة ولا يمكن أن تعيش اليوم فكراً ومؤسساتياً على نفس النهج الذي وضعه اتتورك منذ اكثر من ٨٠ سنة بل لابد أن تتماشى مع الواقع والمعطيات الجديدة والدليل على ذلك أنه سبق لتركيا ان قدمت نموذجا استثنائياً لقدرة التكيف بين ديناميات التطور الداخلي والمتغيرات السياسية في المحيطين الإقليمي والدولي ، فالتغيير الذي أصاب النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ( سابقاً ) ومنظومة بلدان أوروبا الشرقية ، وما رافقها من ظهور الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي ، وما لها من مصالح ممتدة في الشرق الأوسط عامة ، هذا التغيير فرض على تركيا ضرورة في تكييف سياستها الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، إلا أن الداخل التركي كان هو الآخر قد اتجه بعيدا عما خطط له مؤسس الدولة التركية ( مصطفى كمال اتاتورك ) ، إذ ابتعد عن الاطار القومي العلماني ليعن عن إرادته في صعود التيار الإسلامي ( المعتدل ) ، وليبدي رغبته بعدم تجاوز الشرق والإسلام في التكون التركي وفي سياسات تركيا في الوقت ذاته الذي تهتم به بالانضمام للغرب والاتجاه نحو أوروبا ، وهذا خلاف ما أراد اتاتورك عندما اعلن الانقطاع

عن الشرق والإسلام عامة .

وبعد ان أعطى الأتراك خيارهم في العام ٢٠٠٢ ثم في العام ٢٠٠٧ وكذلك العام ٢٠١١ ، بصعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم والسيطرة على أغلبية المجلس الوطني التركي الكبير ( السلطة التشريعية ) ، أصبحت قضية التغيير في السياسة الخارجية حتمية بل وحتى مؤسساتية فلا بد لتركيا أن تتغير ليس فقط لتتال حلمها في دخول الاتحاد الأوروبي فحسب وإنما لتعود لبيئتها الجيوبوليتيكية الممتلئة بالشرق الأوسط في هكذا ظرف يطرح تساؤل يعبر عن المشكلة التي تتوخى الرسالة البحث فيها ومفاده :

هل حدث تغيير في السياسة التركية يتناسب والتغيير الفكري الذي طرأ على عقلية من يدير عملية صنع السياسة التركية بعد العام ٢٠٠٢ ؟

أن هذه المشكلة تثير لدينا جملة من الأسئلة المهمة التي ستكون محور الاهتمام والبحث خلال متن الرسالة من مثل :

ما الذي دفع صناع السياسة الأتراك إلى نهج التغيير في السياسة الخارجية التركية بعد العام ٢٠٠٢ ؟

هل كانت أسباب التغيير داخلية أم خارجية ؟

ما مظاهر التغيير في السياسة الخارجية التركية ؟

هل كانت التغييرات مقتصرة على من يتولى الحكم وإدارة الشأن السياسي الخارجي ، أم إنها شملت العقلية التي تدير مؤسسات صنع السياسات الخارجية ، واتسعت لتشمل المؤسسات التي تصنع تلك السياسات وكذلك طرق تصريف السياسة الخارجية التركية ؟

ومن خلال دراسة عدة نماذج تطبيقية ، سوف نحاول الوصول الى أجابه

مقنعه للتساؤل الآتي :

هل حدث تغيير في السياسات الخارجية التركية تجاه الأحداث التي تهمنا كعراقيين ( الثورات العربية ، القضية العراقية ذاتها ، القضية الفلسطينية ) ؟

### ثالثا : الفرضية :

إن الفرضية التي تسعى هذه الدراسة للتحقق من صحتها أو عدم صحتها قائمة على فكرة ان التغيير في السياسة الخارجية التركية فكراً ومؤسسياً ليس وليد الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١١ وإنما له جذور تاريخية كما أنه تميز بالنسبية والتدرجية وليس الثورية والجذرية بصورة جنبت تركيا حصول تقلبات داخلية أو خارجية تعيق التغيير بل جعلت الخارج والداخل يتقبله محققةً بذلك الترابط العضوي بين السياسة الداخلية السياسة الخارجية .

### رابعا : المنهج :

يقصد بالمنهج الطريق الفكري الذي يسير عليه الباحث من أجل الوصول للمعرفة والنتائج بشأن المشكلة التي يقوم بدراستها وبما أن التغيير في السياسة الخارجية التركية ليس وليد اليوم لذا أستعنى بالمنهج التاريخي من اجل المقارنة بين التغيير الذي حصل في السياسة الخارجية التركية قبل وبعد ٢٠٠٢ وحيث أن التغيير لا يحصل من فراغ لابد من وجود عوامل ومؤثرات تدفع إليه أي مدخلات تحول التغيير إلى جوانب ومظاهر متعددة أي مخرجات فكان لزاماً علينا أن نستعين بمنهج التحليل النظمي من أجل رصد المدخلات التي قادت للتغيير في سياسة تركيا الخارجية ومعرفة المخرجات الفكرية والمؤسسية لهذه السياسة بل وحتى استشراف مستقبلها أو ان صح التعبير استشراف مستقبل التغيير الذي حل هل سيستمر كما هو عليه ؟ هل سيتحول سلباً أو إيجاباً ؟ .

### خامسا : هيكلية الرسالة :

لقد قسمت الرسالة إلى أربعة فصول فضلا عن المقدمة والخاتمة ، وفي الفصل الأول ، وضعنا إطارا نظرياً عن معنى السياسة الخارجية ، والقوى الصانعة لها ، ثم تناولنا نهج الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية ، وبيان أسباب التغيير في تلك السياسة .

وفي الفصل الثاني ، فقد تناولنا فيه العوامل الدافعة للتغيير في السياسة الخارجية التركية ، من خلال رصد العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية ، عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو جغرافية وبشرية ، كما تناولنا العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية والدافعة لاتجاه تركيا نحو أحداث تغيير في سياساتها الخارجية وتشمل كل من العوامل الإقليمية والعوامل الدولية .

وتناولنا في الفصل الثالث مظاهر التغيير في السياسة الخارجية التركية ، وما تم من تغييرات على صعيد المؤسسات والقوى التي تصنع تلك السياسة ، وعلى مستوى الأهداف والوسائل التي تتعلق بالسياسات التركية الخارجية ، كما قدمنا فيه تقييما لمظاهر التغيير فيها تلك التي حدثت بعد العام ٢٠٠٢ .

أما في الفصل الأخير فقد تناولنا مظاهر التغيير في السياسة الخارجية التركية من خلال دراسة عدة نماذج تطبيقية ، وأهمها القضية الفلسطينية ، والعراقية مقارنة بين مرحلتين يفصل بينهما العام ٢٠٠٢ . ثم تناولنا مواقف تركيا من حدث أستجد على الشارع العربي متمثلا بالثورات العربية ، وذلك من خلال رصد مواقف تركيا منها مقارنة بمواقف تركيا من الشأن العربي قبل العام ٢٠٠٢ .

## الفصل الأول : أطر مفاهيمية



تعد دراسة معنى الثبات والتغيير واحده من القضايا التي أخذ الأهتمام بها يتزايد في الشأن السياسي الخارجي ، كونها تنطوي على حدوث تبدل ( من عدمه ) في توجهات الدولة قيد البحث والدراسة ، بكل ما يستتبعه من حدوث تغيير مصاحب في الأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة الخارجية .

وقد طرحت أسئلة عدة ، هي موضع أهتمام هذا الفصل ، مثل : هل تشهد السياسة الخارجية ثباتا سواء على صعيد التوجهات المعلن عنها ؟ أو على صعيد الوسائل التي تشرع باستخدامها في تنفيذ تلك السياسات ؟ أو في الاساليب المستخدمة ؟ وهل التغيير، ان حدث ، يكون على المستوى الكلي أم في بعض نماذج السياسات التي تشرع الدولة بتنفيذها ؟ وهل الدول المتقدمة هي اكثر عرضة لحصول التغيير في سياساتها الخارجية ام ان الدول النامية هي الأكثر عرضه لذلك ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات ، سنتناول مسألتين وهما : معنى السياسة الخارجية ، ومعنى التغيير في السياسة الخارجية .





## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية

ان بيان معنى السياسة الخارجية ، والقوى التي تصنع أو تشارك بصنع تلك السياسة يوصلنا إلى تحديد نقطة البدء الاساسية لما يمكن ان يؤثر في السياسة الخارجية ، وبيان الجوانب التي تخضع للتغيير فيها .

## المطلب الأول: معنى السياسة الخارجية

في هذا المطلب سنناقش مسألتين: أولاهما المعنى الذي سنستقر عنده لماهية السياسة الخارجية، والآخر أبعاد السياسة الخارجية.

أولاً: المعنى<sup>(١)</sup>

لايكاد الباحثون يتفقون على معنى واحد للسياسة الخارجية، بسبب اختلافهم الثقافي والفكري والأكاديمي<sup>(٢)</sup>، وتصفح الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع يشير إلى ذلك التباين بين الباحثين في هذا المجال. وهو ما انعكس على التعاريف التي تتباين بين معنيين عامين:

المعنى الأول هو ذلك الذي يتعامل مع السياسة الخارجية بوصفها أهدافاً وعمليات، وتندرج تحته عناوين ومعان متعددة، ومنها من يحدد معنى السياسة الخارجية بالخطوة، أي الخطط التي تقرها الحكومة أو شخص رئيس الحكومة

(١) تتجه بعض الدراسات إلى ذكر كلمة مفهوم، بينما نستخدم هنا كلمة مصطلح، كون المعنى المراد لم يصل إلى مرحلة اتفاق الباحثين عليه ليكون مفهوماً لدى كل من يدرسه، أما هناك تصور عام عما يعنيه مصطلح السياسة الخارجية.

(٢) ينظر: ميلاد مفتي الحراثي، قضايا التخطيط واتخاذ وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية الليبية، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٨، خريف ٢٠١٠، ص ١٠٠.

أو الشخص المسؤول عن السياسة الخارجية بقصد ضمان ترتيب البيئة الخارجية وفقاً لمقاصد دولته<sup>(١)</sup>. ويراها آخرون متعلقة بالنوايا ، أي ما ترغب بدوثة الدولة سواء تجسدت نية صناع سياساتها على أرض الواقع ام انها بقيت مضمرة في صدورهم . وبعضهم يربطها بالقرارات التي تم إتخاذها من جانب الاشخاص والقوى والمؤسسات المسؤولة عن السياسات الخارجية صنعا / تنفيذاً ، بمعنى ان السياسة الخارجية هنا مقترنة بما يصدر عن الوحدات المسؤولة عن صنع السياسات الخارجية ولا تبحث فيما بعدها كون التنفيذ نشاطا منفصلا عن معنى السياسة الخارجية<sup>(٢)</sup>. وآخرون يرونها متعلقة بالنشاط والفعاليات التي تقيمها الدولة خارج حدودها ، والسياسات المتبعة سواء طابقت نية صناع القرار أم لم تطابقها ، المهم أنها تركز على نوع السياسات التي شرعت أجهزة السياسة الخارجية بتنفيذها سواء كانت تلك السياسات أفعال تصدر عن نية خالصة للدولة وقناعة بها أم أنها كانت ردود أفعال على تحديات البيئة الخارجية وتقضي من الدولة الاستجابة لها<sup>(٣)</sup>. وهذه التشكيلة المتنوعة من الرؤى لاتكاد تقتصر

(١) ينظر، فاضل زكي محمد ، السياسة الخارجية ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ٢٢ .

(٢) ينظر ،

Richard S . Snyder ، Foreign Policy Decision Making ، The Free Press of Glence ، N . Y ، ١٩٦٣ ، pp : ٩٠- ٩١ .

(٣) علي الدين هلال ، الامن القومي العربي ، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، العدد ٣٥ ، كانون الثاني

١٩٨٤ ، ٢٢٢ . وكذلك : محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط ٢ ، دار الجليل ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ١٢ .

وكذلك ،

George Modelski ، Anylasis of Foreign Policy ، In : Patrick J . McGown ( eds ) ، Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies ، Sage Publications ، London ، ١٩٧٣ ، pp :

١٠- ١١ .

على الباحثين باللغة العربية إنما تجمعهم ذات التباين مع الباحثين الذين كتبوا باللغات الأجنبية .

والمعنى الثاني هو ذلك الذي يرى السياسة الخارجية متعلقة بالسلوك السياسي الخارجي ، فيصفها بأنها سلوك سياسي خارجي هادف ومؤثر ، بينما يذهب ( جيمس روزناو ) إلى أنها سلوك تنفذه الدولة بقصد ترتيب البيئة الخارجية خدمة لمصالحها<sup>(١)</sup> .

بمعنى آخر ، أن السياسة الخارجية تنصرف إلى كونها ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه إلى الخارج ، والذي يبدأ من لحظة عملية التفاعل بين المشاركين في رسم السياسات العامة الخارجية كإفهامه على المستوى الرسمي وغير الرسم ، وتعد السياسة الخارجية بمثابة الوظيفة الرئيسة الملقاة على عاتق المؤسسات السياسية التي تقوم باختيار البديل المناسب للتعامل مع البيئة الخارجية من خلال المناقشة والمفاضلة<sup>(٢)</sup> .

ومن خلال دراسة الاتجاهات العامة التي استقرت عليها تلك التعاريف ، نجد أن السياسة الخارجية لبلد ما هي مجموعة الأهداف السياسية التي تحددها الحكومة لكيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم ، فضلاً عن

(١) ينظر: مازن أسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، دارالحكمة ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص ٢٩ .

٣١ . وكذلك تعريف روزناو في :

James Rosenau ، "Moral Ferrer ، Systemic Analysis & Scientific Consciounces in Foreign Policy Research" ، in : Austin Ranny ، ed ، Political Science & Public Policy ، Markham ، Chicago ، ١٩٦٨ ، Pp . ٢٢١ . ٢٢٢ .

الذي يورده محمد السيد سليم عن السياسة الخارجية ، ينظر، محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ١١ .

(٢) حامد ربيع ، نظرية السياسة الخارجية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، بلا تاريخ ، ص ١٠ .

آليات تنفيذ تلك السياسة<sup>(١)</sup>. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وازدهارها الاقتصادي ومحتواها الثقافي والحضاري الذي تتميز به عن غيرها من الدول ( ولبعضها غايات وأهداف أيديولوجية يتم تضمينها في محتوى السياسة الخارجية وضمن الغايات التي يتوجب لهذه السياسة ان تدافع عنه ) ، وقد تحقق الدولة هذه الأهداف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو قد تحققها الدولة عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى .

ولا يكاد القرن العشرين ينتهي حتى شهد ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية والأهتمام بها ، وأصبحت كل دول العالم تعتمد التواصل والتفاعل مع الدول الأخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما ، سواء كانت تنفذ عبر

(١) تشمل السياسة الخارجية كمفهوم عام على جميع صور النشاط الخارجي ، حتى وان لم يكن ذلك النشاط صادر عن الحكومة وإيرادتها ، فمثلا يجعل حامد ربيع نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية .

ينظر: حامد ربيع ، نظرية السياسة الخارجية ، المصدر السابق ، ص ٧ .  
الأ أنه وكمفهوم أكثر تحديداً فان تشارلز هيرمان يرى بان السياسة الخارجية "تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية" .

نقلا عن : محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ٧ .  
ويعرفها نورمان هيل بانها " نشاط الدولة الخارجي سواء أخذ هذا النشاط مظهراً سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً على اساس الفلسفة التي يتمسك بها صانع القرار " . ينظر:

Norman Hill ، International Politics ، Happer & Row ، New York ، ١٩٦٢ . P . ٧٣ .

بينما يذهب أحمد نوري النعيمي الى ان السياسة الخارجية لأي دولة عبارة عن عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية وظروف البيئة الدولية ، والتي تترجم الى واقع ملموس من خلال الاداة الدبلوماسية .

ينظر: أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٢٧ - ٢٨ .

البعثات الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية أو عبرالبعثات المؤقتة التي توفد لأغراض سياسية خاصة ، أو من خلال زيارات الموفدين الرسميين الذين يمثلون الدولة ( رئيس البلد أو رئيس الوزراء أو وزيرالخارجية ) ، أو حتى عبرالقنوات غير المباشرة مثل الوسائل الاعلامية وغيرالرسمية أو عبراطراف ثالثة . المهم أن كل هذه الوسائل تعتمد في تنفيذ السياسة الخارجية لتنظيم أطرالعلاقات الدبلوماسية منها أو العسكرية أو الأقتصادية أو الثقافية ، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد بكل تفصيلاتها رئيس البلد أو رئيس الوزراء ، وأحيانا وزيرالخارجية ، ولا يعفيهم من تولي هذه المهمة عدم الأهتمام بالسياسة الخارجية أو عدم الأضطلاع بمضمونها .

### ثانياً : اهداف وأبعاد السياسة الخارجية

للوصول إلى تحديد الأبعاد التي تتعلق بالسياسة الخارجية ، سنعمد إلى تحديد الأهداف التي تتعلق بها السياسة الخارجية ابتداءً ، ثم سنخرج إلى ذكر تلك الأبعاد .

#### ١- الأهداف في السياسة الخارجية

تُعد السياسة الخارجية لأي دولة المحور الرئيسي لتحقيق أهدافها في البيئة الخارجية ، والتي تتوزع على حدين رئيسين : ضمان أستمرةتحقيق بيئة إيجابية وضمنان تقليل السلبيات في بيئة سلبية ، وبينهما تختلف الدول في تحديد أهدافها ، وبضمنة تعزيزالمكانة وقيام التعاون بينها وبين الآخرين ، وأهداف الدولة تتحقق متى كانت قدرة الدولة منسجمة مع تلك الأهداف ، ويقصد بقدرة الدولة ، مدى ثقلها وتأثيرها إقليمياً ودولياً . والدبلوماسية أداة تحقيق السياسة الخارجية السلمية ، بينما تعد الحرب أداة تحقيقها بالقوة العسكرية ، وكلاهما وسيلة من وسائل السياسة الخارجية . وبحدود قوة الدولة تكون القدرة على رسم سياستها

الخارجية ، ولهذا فان الدول الصغرى تكون أكثر تواضعاً في تحديد اهداف سياستها الخارجية عن الدول الكبرى .

كما يتوقف نجاح السياسة الخارجية لأي دولة على مدى كفاءة الهياكل التنظيمية لها من خلال امتلاكها للمقومات الأساسية التي تصبغها خصائصها القومية مثل المعطيات الجغرافية ، والتاريخية ، وكذا المعطيات الديموغرافية ، والأقتصادي والهوية الثقافية والحضارية لقوتها البشرية ، وتعد تلك المقومات في ظل النظام العالمي الجديد<sup>(١)</sup> الضمان الوحيد لحصول هذه الدولة على المصدقية ، ومساندة الشرعية الدولية لها خلال إدارتها لعلاقاتها الدولية .

ويقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغاية أو الغايات التي تسعى الوحدات الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية ، والوحدات هنا محصورة بالدولة وليس غيرها<sup>(٢)</sup> وهو جوهر ما يتصوره صانع القرار للظروف والأوضاع التي يريد تحقيقها لدولته في المستقبل من خلال ممارسة التأثير في معطيات البيئة الخارجية ، وينصرف هذا التصور إلى غايات عدة بين الحدين الإيجابي والسلبي ، وتشمل غايات مثل واقع مادي ملموس كاسترداد أو تحرير اراض أو ان يشير إلى قيمة معنوية مثل اكتساب السمعة الدولية<sup>(٣)</sup> .

(١) أطلق مصطلح النظام الدولي الجديد أو النظام العالمي الجديد من قبل بعض الكتاب والسياسيين في اعقاب انتهاء الحرب الباردة .

(٢) تشمل الوحدات في النظام الدولي عدة اشكال ، وهي : الدولة كأبرز لاعب في النظام الدولي ، والمنظمات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، والشركات العابرة للحدود القومية ، القوى السياسية الناشطة دون مستوى الدولة ولها ولاءات عابرة للحدود كالحركات الجهادية والارهابية ، وبعض الأفراد الفاعلين سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا .

ينظر: سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، بلا تاريخ ، ص ٧٢ .

(٣) قارن مع : كينيث تومبسون وروي مكريديس ، نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها ، في : روي

وتتباين الكتابات الأكاديمية في تحديد الأهداف التي تسعى اليها السياسات الخارجية وتصنيفها ، إلا أن تلك الكتابات تنتهي إلى وجود تنوع وتعدد في غايات الدول وأهدافها الخارجية ، فهي قد تكون أهدافا بعيدة المدى أو قصيرة المدى ، وأهداف إيجابية وأخرى سلبية ، وقد تكون عامة أو محددة ، وهناك أهدافا حقيقية وأخرى غير حقيقية ( خادعة ) ، بينما يصنفها البعض إلى أهداف استراتيجية عليا وهي التي تحظى بإجماع أو شبه إجماع قومي على ضرورة أنجازها . وأخرى استراتيجية متوسطة وهي التي تقع في سلم الأوليات بعد النوع الأول وتمتاز بثبات أقل من تلك الأهداف التي تعلوها<sup>(١)</sup> . إلا أنه رغم تعدد وتنوع هذه الأهداف يمكننا إجمالها بما يلي<sup>(٢)</sup> :

أ . حماية الأمن الوطني للدولة وبقائها .

ب . تنمية الرفاهية الاقتصادية .

ج . زيادة السمعة الدولية .

ومن اجل تحديد الأهداف التي تتوخى السياسة الخارجية تحقيقها ، فإن السياسة الخارجية تتحدد بخطوات في أثناء رسمها وتحديد خطوطها العريضة ، وهذه الخطوات هي :

أ . تحديد المصالح الحيوية التي تسعى الدولة إلى حمايتها أو تعزيزها ، ومن ثم تحديد الأهداف التي تقتدرن بها السياسة الخارجية ، حيث ان تحقيق الأمن

---

مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، (ترجمة) حسن صعب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٥٠ - ٥٣ .

(١) مازن أسماعيل الرمضاني ، مصدر سابق ، ص ٣٢٦ - ٣٣١ .

(٢) Norman Hill ، Op . Cit . ، Pp . ٧٥ . ٧٦ .

وللمزيد بشأن أهداف السياسة الخارجية وتصنيفاتها . انظر : أسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، ط ٥ ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ١٢٧ .



والسلام لشعبها يقع على رأس قائمة هذه الأهداف .

ب. المواءمة بين قائمة الأهداف المحددة والقوة الشاملة للدولة لانجاز هذه الأهداف وتحقيقها ، ووجود خلل في هذه العلاقة يجعل السياسة الخارجية غير واقعية . ونجاح الدولة في إرساء قواعد راسخة لسياسة خارجية ثابتة ، وعلاقات خارجية متوازنة ، يكسب الدولة رصيماً متزايداً من المصادقية الدولية التي تعزز من باقي قدراتها الشاملة سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو سياسية .

وهنا ، تقدر كل دولة مصالحها والأهداف المرتبطة بتلك المصالح ، كما تقدر البيئة الدولية وما تتيحه من فرص أو تضعه من قيود بوجه تنفيذ السياسة الخارجية ، وتبقى المسألة التي لا تخضع للقياس الدقيق هي قياس مدى تأثير الدولة المنفذة لسياسة خارجية ما على دولة أخرى ، فهذه المسألة تبقى نسبية كونها لا تتوقف على فعل الدولة لذاته انما تعتمد على السلوك المتوقع من الدولة / الدول الأخرى ، وهذا السلوك يخضع لجملة من المتغيرات التي تبدأ من تقدير علاقات القوى ومرورا بتقدير المصالح والسمعة والهيبة وانتهاءً بتقدير ملاءمة البيئة الدولية لفعل سياسي خارجي دون سواه .

## ٢- أبعاد السياسة الخارجية

هناك أبعاد عدة تتحدد بموجبها الأهداف السياسية الخارجية لعل أهمها :

١ . البعد التفضيلي المتعلق بالمستقبل ، فصانعو القرار لابد وان يكون في أذهانهم هدف معين ، تصوري وتنبؤي ، عن كيفية قيام السلوك الخارجي الذي يقدمون عليه ، كالحفاظ على وضع ما في البيئة الدولية أو تعديل وضع ما فيها<sup>(١)</sup> .

٢ . البعد الزمني لكون الأهداف تخص المستقبل ، فأن عامل الزمن يؤثر

(١) محمد السيد سليم ، مصدر سابق ، ص ٤٠ .

بدوره في قيمة الهدف وهو ما يجعل أهداف السياسة الخارجية تتسم بالنسبية وعدم الثبات<sup>(١)</sup>.

٣. البعد القيمي ، فالهدف في السياسة الخارجية يتضمن قيمة مرغوب فيها ، ويتم تخصيص بعض الموارد وصياغة بعض الخطط لتحقيقه ، والهدف ، هنا ، يختلف عن الرغبة التي هي مجرد تعبير لفظي عن تلك القيمة .

٤. الرغبة في الهدف ، بمعنى تقديراً أو تقويم الأهداف طبقاً لدرجة ارتباطها بالمصالح القومية للدولة ، وضرورة هذا التقويم تنبع من إعادة النظر في الأهداف التي لم تكن متاحة أما بسبب ظهور حقائق لم تكن منظورة أو لحدوث تغيير استثنائي على أهداف الدولة<sup>(٢)</sup> .

٥. مدى توافر الأهداف من عدمها مما يتطلب إجراء تحليل شامل ودقيق للموقف من قبل الوحدة القرارية بغية الاتفاق على رأي نهائي بالنسبة لتوفر الأهداف<sup>(٣)</sup> .

٦. مدى إمكانية الحصول على الهدف ، بمعنى تقويم قابلية الدولة في إطار إمكانياتها المتاحة في الوصول إلى الأهداف المتوخاة ، ويتعين هنا ، على صانع القرار التأكد من أن الوصول إلى أهداف محددة ينبغي أن لا يؤثر في استحصال غيره من الأهداف المرغوب فيها<sup>(٤)</sup> .

وعموماً ، تعكس السياسة الخارجية مجموعة من الأبعاد الأساسية المتعلقة بهذا النوع من السياسة ومجالات اهتمامه ، وأهم تلك الأبعاد المتعلقة بالسياسة

(١) المصدر نفسه ، ص ٤٠ .

(٢) أحمد نوري النعيمي ، مصدر سابق ، ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٣) أسماويل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مصدر سابق ، ص ١٤٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٤٥ .

الخارجية هي<sup>(١)</sup> :

أ. أن السياسة الخارجية مرتبطة بصناع القرار: المعروف عن إدارة الدولة انها تتباين بين دولة وأخرى ، ومن ثم يتباين أدوار المؤسسات والهيكل والأشخاص داخلها ، فالدول الشمولية تجعل الفرد في المقام الأول في العمل السياسي ، أما في الانظمة الرئاسية فان السمة الشخصية لشخص الرئيس تكون بارزة لكنه يعمل بأطر مؤسسية ، بحكم كونه منتخبا من قبل الشعب مباشرة ، أما في الانظمة البرلمانية فان الاطر الهيكلية والمؤسسية تكون هي الأكثر بروزا بحكم الطبيعة المتغيرة باستمرار للحكومات . ومهما كان الاطار المنظم والميسر لعمل الدولة وادارتها فان ما لا يختلف عليه ان الفرد هو الوحدة الاساسية فيه وليس المؤسسة ، فالفرد هو من يدير المؤسسة ، ومن ثم فان أيه مؤسسة موجودة في الدولة يديرها اشخاص ، وفي مجال السياسة الخارجية فان الشخص أو الاشخاص الذين يتولون مهام رسم السياسة الخارجية هم الأكثر تأثيرا فيها . هذا من جانب ، ومن جانب اخر، فان اغلب الدول جعلت فيمن يتولى ادارة الشأن السياسي الخارجي واحدا من الشخصيات الأكثر قربا من شخص رئيس الدولة ( ملك أو امير أو رئيس جمهورية أو رئيس حكومة ) ، وذلك بحكم ارتباط السياستين الداخلية والخارجية وكون السياسة الخارجية أكثر تجسيدا لشخصية الدولة ووجودها في المحيط الدولي . ومن جهة ثالثة ، فان المؤسسات وبضمنها الدولة تبقى صماء لا محتوى لها إلا عبر ما يقدمه أشخاص صناع القرارات ، فهم من يحدد مصالح الدولة وأهدافها وهم من يحدد ادراك الدولة للبيئتين الداخلية والخارجية وهم من يرسم السياسات الخارجية لها .

ولما كانت رؤى ومدركات صناع القرار هي انعكاس لشخصيتهم وخبراتهم ، لذلك فإن السمات الشخصية لصناع القرار تكون حاضرة في رسم

(١) بتصرف عن : مازن أسماعيل الرمضاني ، مصدر سابق ، ص ٣٤ . ٤٩ .

وتنفيذ السياسة الخارجية لدولتهم ، بمعنى أضعاف الطابع الشخصي عليها ، وكلما تغير صناع القرار تغيرت السياسة الخارجية للدولة ، وبالطبع فان التغيير يقع ضمن الاطر الخاصة وليس العامة إلا إذا حدث تغيراً أو تغيير كلي في نظام الدولة أو مراجعة كلية لفلسفة نظام الحكم وسياساته فعند ذلك يحدث تغيير كلي أو تغيير ضمن الاطر العامة للسياسة الخارجية .

ب - ان السياسة الخارجية متعددة المتغيرات : ان الحقيقة التي ترتبط بالسياسة الخارجية هي انها سياسة تقتن وتنتقل من بيئة مركبة داخلية وخارجية يصعب فك عرى الارتباط بينها ، فالبيئة الداخلية بكل متغيراتها ( الارض والسكان والاقتصاد والتكنولوجيا والمجتمع والقيم الثقافية ) كلها تؤثر في السياسة الخارجية ، كون السياسة الخارجية هي تعريف لاحتياجات الداخل في المقام الأول ، كما انها تنطلق وتستند على ما يملكه الداخل من عناصر قوة ، وكلما كانت متغيرات الداخل ايجابية كانت قدرة السياسة الخارجية على رسم وتنفيذ سياساتها ايجابية ، والعكس صحيح أيضا . وفي المقابل ، فان البيئة الخارجية بكل متغيراتها ( النظام الاقليمي والدولي ، والسياسات الدولية من تعاون وأحلاف وصراعات وأزمات وحروب ، وتباين في عناصر القوة والاختلاف في الايديولوجيات ) كلها تؤثر في السياسة الخارجية ، بحكم :

أ . التداخل والاعتمادية ، ففي عالم اليوم لا تستطيع دولة أن تعيش بمعزل عن غيرها ، وهذا التداخل يفرض على السياسة الخارجية أعباء مضافة كونه لا يجعل تلك السياسة تستند إلى عامل التفرد والانعزال عن الغير إنما تبقى مركزة على إيجاد بيئة خارجية داعمة لحاجات الدولة الداخلية .

ب - وبحكم ان السياسة الخارجية تنفذ في البيئة الخارجية ، فأذا

أستجابت تلك البيئة أيجاباً للسياسة الخارجية المنفذة تكون السياسة الخارجية قد حققت أهدافها ، والعكس صحيح . وتبقى المسألة قيد النقاش والنسبية هي في تباين تأثيركلاً من المتغيرين الداخلي والخارجي وفقاً لكل سياسة خارجية متبعة .

ج . أن السياسة الخارجية سياسة هادفة ومؤثرة ومستمرة : تقترن السياسة الخارجية بالهدف أو الأهداف التي تقصد الدولة ( صنع القرار ) تحقيقها في البيئة الخارجية ، وهذا ما يفرض على الدولة تحديد مسبق لأهدافها ولما تريده من تنفيذها لسياسات محددة في بيئتها الخارجية ، والسبل التي تتوخى أعتماها لتحقيق غاياتها ، ومن دون ذلك تكون سياسات الدولة بكل ما يصاحبها من انفاق وكلف والتزامات سياسية وجهد انما هي سياسات عبثية ، وهذا أمر لا يمكن تصوره في عالم اليوم بفعل الوعي بخطورة السياسة الخارجية على واقع ومستقبل الدولة .

والمسألة الأخرى التي تمتاز بها السياسة الخارجية انها تتعامل مع بيئة لا تخضع لسيادة الدولة أو تأثيراتها ، وهذا ما يفرض عليها أعتما مسالك وسبل تؤثر في تلك البيئة غير تلك المعتمدة في البيئة الداخلية ، فصيح الأمر الناجمة عن أحتكار وسائل التأثير والشرعية لا تستحضر في العلاقة بالبيئة الخارجية انما يتم الأعتما على وسائل الترغيب والترهيب ( وسائل المكافأة والإقناع والتهديد ) سبباً لضمان ترتيب دائم للبيئة الخارجية ، وبما يخدم مصالح الدولة .

د . ان السياسة الخارجية سياسة شاملة لا تتجزأ : ان السياسة الخارجية تصنع داخليا وتنفذ خارجيا ، وفي أثناء عملية الصنع والتنفيذ تستحضر كافة متغيرات البيئة الداخلية والخارجية ، من قبل مجموعة صغيرة من الأشخاص والمؤسسات المسؤولة عن صنعها ، وتوجه فعلها إلى كل البيئة الخارجية بكل وحداتها ( دول ومنظمات دولية وغير حكومية وشركات عابرة للحدود ) ، وبكل قضاياها

ومتغيراتها ، ضمن سياسة شاملة تدرك ان العالم بات مترابطا . وفي أطار تلك السياسة الشاملة ، يصعب تصور ان السياسة الخارجية التي تنفذها الدولة تجاه دولة ما أو قضية ما منفصلة عن غيرها من السياسات الخارجية التي ترسمها وتنفذها الدولة وفي الواقع ، فان كل ما تنفذه الدولة يقع في أطار واحد يتوخى تحقيق الغاية النهائية التي حددها صناع القرار سلفاً .

## المطلب الثاني : صنع السياسة الخارجية

تعد عملية صنع السياسة الخارجية واحدة من العمليات المهمة التي تفصح عن مدى مساهمة القوى والمؤسسات والشخصيات المهمة أو المخولة رسمياً بممارسة أدوار في السياسة الخارجية ، نقول انها تبين مدى الأهتمام والمشاركة الفعلية في صياغة السياسة الخارجية ، ومن ثم بالإمكان تقدير أي منها يؤثر في السياسة الخارجية أكثر من غيره ؟ ومتى بالإمكان تصور حدوث تغيير في توجهات السياسة الخارجية أستناداً إلى نوع القوة أو القوى المشاركة في عملية الصنع تلك ؟

وفي هذا المطلب ، سنشير إلى عملية صنع السياسة الخارجية من حيث القوى المشاركة فيه ، وآليات الصنع .

### أولاً: القوى والمؤسسات التي تصنع السياسة الخارجية

لا توجد منهجية محددة في دراسة وتحليل القوى التي تشارك بعملية صنع السياسة الخارجية أو في تقدير أدوارها ، أو في كيفية مشاركتها بعملية الصنع تلك ، انما تتوقف المسألة على كل حالة على حدى . وعلى العموم ، الاتفاق يقع على ان عملية الصنع تشارك بها قوى متعددة ، يزداد عددها كلما أتجه النظام نحو الطابع البرلماني وتقل كلما أتجه نحو طابع الحكم الشمولي .

وتقع تلك القوى ضمن العناوين الاتية : المؤسسات الرسمية ( وبضمنها الأشخاص الذين يتولون مهام تلك المؤسسات ) ، وتشمل مؤسسة الرئاسة ، ورئاسة ( مجلس )<sup>(١)</sup> الوزراء ، ووزارة الخارجية ، والأجهزة الاستخباراتية المعنية بالنشاط الخارجي ، والسلطة التشريعية . ويضاف إليها ، قوى غير مخولة رسمياً أهمها القوى الاقتصادية ، وشخصيات اجتماعية أو أكاديمية بارزة ، والرأي العام ، ومراكز البحوث ، فضلاً عن عدم امكانية تجاوز القوى والمؤسسات الخارجية التي تضغط من اجل أتباع الدولة لنمط سياسي خارجي محدد .

وعموماً ، يقصد بصنع السياسة الخارجية تحويل الهدف العام للدولة الذي تعلن الحكومة الالتزام به إلى قرار محدد<sup>(٢)</sup> . أي أن صنع السياسة الخارجية قرين لصنع القرار السياسي الخارجي ، والسياسة الخارجية للدولة هي من صنع أفراد وجماعات يمثلون الدولة ويعرفون بصناع القرارات ، يتفاعلون فيما بينهم ، ضمن الوحدات القرارية ، وبينهم وبين بيئتهم الداخلية ، والخارجية . فما يميز السياسة الخارجية ان قراراتها تخضع لتفاعل فريد من نوعه هو التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية وما يحتويه ذلك التفاعل من ضغوط مختلفة ومتعارضة .

ان عملية صناعة السياسة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة ، ورغم ذلك فان هناك مشتركات في عملية صنع السياسة الخارجية بين مختلف الدول ، فبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي يشارك في صناعة تلك السياسة عدد من الأجهزة الحكومية والتي عادة ما يكون لها مفاهيم ومواقف مختلفة ، بحكم وجود الأشخاص الذين لهم رؤى متباينة اذ لا يعود الاختلاف للجهاز الحكومي بذاته ، وخلال عملية صناعة

(١) يوجد في بعض الدول مجلس وزراء ، وفي دول أخرى هناك رئيس وزراء ولا يوجد فيها مجلس وزراء .

(٢) ينظر ، سليمان ساسي الشحومي ، السياسة الخارجية ، المفاهيم ، الأهداف ، والوسائل ، سلسلة قضايا راهنة ، العدد ٤٢ ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، دمشق ، نيسان ٢٠٠٨ ، ص ١٦٠ .



تلك السياسة تقلل التناقضات بين الأجهزة المختلفة وتقرب وجهات النظر بقدر الإمكان ، . . . بحكم الحاجة لأعتماد خيار سياسي ما ، ويكون الاتجاه أما عبر اعتماد متخذ القرار للخيار والاتجاه النهائي للسياسة الخارجية أو عبر اعتماد الخيار الذي يحظى بالرأي الغالب بين الأجهزة الحكومية والقوى المؤثرة فيها ، أو عبر اعتماد خيار وسطي في حالة كون الدولة تعاني من غياب الاتفاق بين القوى السياسية أو غياب الاجماع الوطني بشأن أولويات السياسة الخارجية . ولا يتوقف الأمر على الأجهزة الحكومية انما هناك قوى غير حكومية تساهم بعملية صنع تلك السياسة ، أما بحكم مصالحها المتعلقة بالتعامل مع البيئة الخارجية أو بحكم العلاقات بينها وبين النخب السياسية المهتمة بالشأن الخارجي .

يمكن أن نميز عموماً بين مجموعتين تسهمان في صنع السياسة الخارجية : المؤسسات الرسمية ( الحكومية ) وبضمنها الاشخاص الذين يحتلون موقعا وظيفيا رسميا متعلق بالشأن السياسي الخارجي ، والمؤسسات غير الرسمية ( غير الحكومية ) . والمؤسسات الحكومية تتمثل بالسلطة التنفيذية وما يتبعها من أجهزة فرعية مثل الوزارات والمؤسسات العامة ، وكذلك السلطة التشريعية وما تشمله من لجان مختلفة ؛ وأن كان العبء الأكبر يقع على اللجان المعنية بالسياسة الخارجية . أما المؤسسات غير الرسمية ( غير الحكومية ) فهي تشمل الأحزاب السياسية ، وجماعات المصالح ، والإعلام ، والرأي العام . وستتناولها كآلاتي<sup>(1)</sup> :

(1) يمكن المقارنة بخصوص أدوار المؤسسات والقوى المشاركة بصنع السياسة الخارجية بين المصادر الآتية :

مازن إسماعيل الرضائي ، مصدر سابق ، ص ٣٣٩ . ٣٦٦ .

وكذلك محمد السيد سليم ، مصدر سابق ، ٤٥٢ . ٤٦٨ . الذي أضاف السلطة القضائية بوصفها إحدى

المؤسسات الصانعة للسياسة الخارجية ، ألا أننا لا نتفق معه في هذه الرؤية .

وكذلك ينظر : أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية ، مصدر سابق ، ص ٤٩ . ٩٩ . .

## ١- المؤسسات الرسمية ( الحكومية ) :

تسهم المؤسسات الرسمية ( الحكومية ) في صنع السياسة الخارجية ، وهذه المؤسسات تشمل بشكل عام كلاً من : رئيس الجمهورية في النظام الجمهوري - الرئاسي ، ورئيس الحكومة في النظام البرلماني ، وزير الخارجية ، الاستخبارات ، مجلس الأمن القومي ، والسلطة التشريعية ؛ علماً ان ادوار كل منها يتباين من دولة إلى أخرى باختلاف شكل النظام السياسي .

### أ- رئيس الجمهورية / رئيس الحكومة :

أن أول خطوة يبدأ بها صنع السياسة الخارجية بعد اعتماد البرنامج السياسي للحكومة هو مشروع القرار بأعتماد تلك السياسة ، حيث يعلن رئيس الجمهورية أو يرفع مشروعه إلى السلطة التشريعية ، أو تتقدم الحكومة ( ممثلة برئيسها ) بالمشروع إلى السلطة التشريعية ، وفي بعض الدول يصدر قرار السياسة الخارجية من قبل السلطة التنفيذية مباشرة . بمعنى ، ان السياسة تبدأ في رئاسة الجمهورية أو في الحكومة سواء بمبادرة من الرئيس أو رئيس الحكومة أو من أحد وزرائه أو مستشاريه سواء نتيجة لمبادراتهم الذاتية أو نتيجة لطلب تقدمت به حكومة أجنبية .

ان أهمية دور رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة في صنع السياسة الخارجية تستمد عادة من السلطات الواسعة التي يمنحها له دستور الدولة ، ومن طبيعة العمل في مجال السياسة الخارجية . ففي الولايات المتحدة مثلاً ينص دستور الدولة على ان الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو المسؤول عن السياسة الخارجية ، وللرئيس وحده سلطة تمثيل الحكومة الأمريكية في مجال العلاقات الدولية ، وليس للكونجرس الأمريكي ولا أي مؤسسة أخرى أن تتفاوض مع الحكومات الأخرى باسم الحكومة الأمريكية<sup>(١)</sup> .

(١) المادة الثانية ، الفقرة (٢) ، دستور الولايات المتحدة الأمريكية .

وبالإضافة إلى هذه الصلاحيات الدستورية الواسعة فإن طبيعة العمل في مجال السياسة الخارجية يعطي رئيس الدولة والحكومة ممثلة برئيسها سلطة خاصة ، فالمعروف ان إدارة الشؤون الخارجية في أي دولة تتطلب معلومات ، واهتماماً ، وخبراء مختصين لتحليلها ، وتلك المعلومات تتاح لعدد محدود من المسؤولين في مقدمتهم رئيس الجمهورية / الحكومة ، وحجب هذه المعلومات لخصوصيتها وسريتها أحياناً لدى الأجهزة الحكومية الأخرى يجعلها غير قادرة على إتخاذ أي قرار في مجال العلاقات الدولية . وهذا ما يعطي للرئيس خصوصية ، فضلاً عن صلاحياته الدستورية في هذا المجال .

وعندما نتحدث عن دور الرئيس في صنع السياسة الخارجية فلا يعني انه يقوم بنفسه بإعداد مشروع السياسة الخارجية وبلورة الأفكار ، بل انه كثيراً ما يلجأ للاستشارة إلى جهاز استشاري يضم مستشارين ذوي خبرة ومعرفة في الشؤون الدولية ، إذ يقوم مستشارو رئيس الجمهورية / الحكومة في الشؤون الدولية بدور لا يقل عن دور وزير الخارجية أن لم يكن أكثر ، وبالطبع فأن المسألة هنا متباينة من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف الصلاحيات التي يتيحها الدستور والى اختلاف درجة الأهتمام الشخصي بالسياسة الخارجية لدى شخص الرئيس . فالمستشارون نظراً لاتصالهم شبه اليومي برئيس الجمهورية / الحكومة وتوفر المعلومات لهم يكونون الأقرب إلى معرفة النظرة العامة لرئيس الجمهورية / الحكومة وما يفضله من خيارات . لذا تكون توصياتهم الأكثر قبولاً لرئيس الجمهورية / الحكومة وكثيراً ما يفضلها على اقتراحات وتوصيات رؤساء الإدارات الأخرى بمن فيهم وزير الخارجية ، ان لم تكن تربطه به صلات سياسية وكان مفروضاً عليه بحكم التوافقات المرتبطة بتشكيل الحكومة .

## ب. وزير الخارجية :

ويلي رئيس الجمهورية / الحكومة في الأهمية وزير الخارجية والذي يسمى في بريطانيا بسكرتير الدولة للشؤون الخارجية وفي الولايات المتحدة بسكرتير الدولة ، وفي الدول الأخرى قد يسمى وزير خارجية أو وزير الشؤون الخارجية ، ويعتمد دور وزير الخارجية في صناعة السياسة الخارجية على علاقته برئيس الجمهورية / الحكومة وعلى اهتمام رئيس الجمهورية / الحكومة بالسياسة الخارجية . فمن حيث العلاقة ، من المعروف انه إذا كان وزير الخارجية من اختيار شخص رئيس الجمهورية / الحكومة فهو عادة يحظى بثقته ويمنحه صلاحيات واسعة ويكون له دور كبير في صناعة القرار السياسي الخارجي ، بمعنى ان العلاقات الشخصية بين الطرفين هي مبعث التفويض السياسي . أما إذا كان وزير الخارجية مفروضاً على رئيس الحكومة وتولي منصبه نتيجة لائتلاف حكومي أو مطالب حزبية ففي مثل هذا الوضع تكون يشوب علاقته مع رئيس الحكومة نوع من التردد وعدم الثقة . وهذا يجعل رئيس الحكومة حذراً في منح الصلاحيات الواسعة لوزير خارجيته ، أما في الدول ذات النظام الرئاسي فان احتمالات فرض وزير خارجية على رئيس الجمهورية ضعيفة كون الرئيس ينتخب مباشرة من قبل الشعب ومن ثم له حرية واسعة في اختيار أعضاء حكومته بعيداً عن ضغوط الائتلافات البرلمانية<sup>(١)</sup> .

أما من حيث الأهتمام فان اهتمام رئيس الجمهورية / الحكومة في السياسة الخارجية له أثر في دور وزير الخارجية . فخلال رئاسة الرئيس الأمريكي أيزنهاور للولايات المتحدة كان لوزير خارجيته جون فوستردلس دور كبير في صنع السياسة الخارجية الأمريكية لان الرئيس أيزنهاور كان غير مهتم في تفاصيل

(١) بخصوص ادوار وزير الخارجية في عملية صنع السياسة الخارجية .

ينظر: مازن أسماعيل الرضائي ، مصدر سابق ، ص ٣٤٨ . ٣٥١ .

القرارات بصفة عامة والخارجية منها بصفة خاصة . وعلى خلاف أيزنهاور كان الرئيس الأمريكي كيندي مهتماً إلى أبعد الحدود بتفصيلات القرارات التي يتخذها وبالذات الخارجية . وفي الأشهر الأولى من رئاسته للولايات المتحدة لوحظ ان سكرتير الدولة ( وزير الخارجية ) يتلقى باستمرار استفسارات من الرئيس كيندي عن بعض التفاصيل الدقيقة في بعض الأمور الخارجية . والواقع هنا ، أن درجة اهتمام الرؤساء بالسياسة الخارجية متباينة ، وأغلبهم يميل الى إعطاء السياسات الداخلية الأهتمام الأوسع .

وعموماً يمكن القول انه مهما كانت الثقة بين رئيس الجمهورية / الحكومة ووزير الخارجية ومهما قل اهتمام رئيس الجمهورية / الحكومة في المسائل الخارجية فأن وزير الخارجية لا يضع تلك السياسات بدون موافقة رئيس الجمهورية / الحكومة .

ويستمد وزير الخارجية مكانته من رئاسته لأهم جهاز ذي صلة بالشؤون الدولية وهو وزارة الخارجية . وتعد وزارة الخارجية من المصادر الرئيسية للمعلومات الخارجية ومن الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية . فمن حيث المعلومات تقوم السفارات بإرسال تقارير مفصلة ومستمرة عن أوضاع الدول المختلفة التي توجد بها ، وبعد وصول هذه التقارير يتم تحليلها عن طريق خبراء مختصين موزعين على أقسام رئيسية في وزارة الخارجية . ويقدم ملخص لهذه التقارير بعد تحليلها إلى وزير الخارجية مع توصية حول ما يجب ان تكون عليه السياسة الخارجية . وفضلاً عن كون وزارة الخارجية مصدراً أساسياً للمعلومات فهي إدارة مهمه لتنفيذ سياسة الحكومة الخارجية ، عن طريق بعثاتها الدبلوماسية وتعد مهمة تنفيذ السياسة الخارجية من أبرز مهام السلك الدبلوماسي التابع للوزارة ، وبالإضافة إلى مهمة جمع المعلومات وتحليلها وتنفيذ سياسة الدولة الخارجية تقوم وزارة الخارجية عن طريق السفارات التابعة لها بمهام جانبية أخرى مثل رعاية

مصالح الدولة ومواطنيها في الخارج وتمثيل الحكومة والتفاوض باسمها .  
أما دور بقية أعضاء الحكومة ( الوزراء ) في صنع السياسة الخارجية فهو  
عادة ما يكون دوراً محدوداً نظراً لنقص المعلومات المتاحة لهم وانشغالهم  
باختصاصاتهم . وكثيراً ما تحظى توصيات رئيس الجمهورية / الحكومة ووزير  
خارجيته بموافقة أعضاء الحكومة .

### ج- الاستخبارات :

ولها دور في صناعة السياسة الخارجية شبيه بدور وزارة الخارجية ، إلا أنها تتميز  
عن وزارة الخارجية بسرية نشاطاتها نظراً لعدم قانونية وشرعية ممارساتها وفقاً  
للأعراف الدولية . كذلك تختلف عن وزارة الخارجية بأنها لا تستخدمها كل  
الدول كأداة للسياسة الخارجية وإنما تستخدمها دول محدودة عادة ما تكون  
دولاً قوية وغنية ونشطة في المجتمع الدولي مثل الولايات المتحدة والقوى الكبرى  
والإقليمية الفاعلة في اطار محيطها الدولي والإقليمي .

لقد برزت الاستخبارات كأداة للسياسة الخارجية بشكل ملحوظ بعد  
الحرب العالمية الثانية ولعبت دوراً فاعلاً في توجيه السياسة الدولية في المجتمع  
الدولي والسياسات الخارجية للعديد من الدول . وهي بصفة عامة مثل وزارة  
الخارجية تقوم بجمع المعلومات وتحليلها وكذلك تعمل كأداة لتنفيذ سياسة  
الحكومة الخارجية ، إلا ان ما يميزها عن وزارة الخارجية هو انها تختص بجمع  
المعلومات السرية ذات الصلة بالأمن القومي وتعمل لتنفيذ سياسات الحكومة  
التي لا تتفق مع القواعد الدبلوماسية المألوفة عليها بانها ممكنة وشرعية وعلانية  
لتحقيق أهداف الدولة . ومن أبرز أجهزة الاستخبارات في العالم وكالة  
الاستخبارات المركزية الأمريكية والتي تعرف بـ ( سي . آي . أيه . C . I . A Central  
Intelligence Agency ) ، التي تأسست عام ١٩٤٧ حيث وجدت لتؤدي ثلاث

وظائف كلها ذات صلة بالأمن القومي الأمريكي ، هي <sup>(١)</sup> :

- \* جمع المعلومات السرية عن الدول الأخرى وتقييمها .
- \* التدخل السياسي السري وعمليات الحرب النفسية في المناطق الأجنبية .
- \* عمليات الاستخبارات المضادة فيما وراء البحار .

#### د. الأجهزة الحكومية الأخرى :

فضلا عن وزارة الخارجية والاستخبارات العامة هناك أجهزة حكومية أخرى لها دور في صنع القرارات الخارجية ، ومثالها : الإعلام ، الدفاع ، الطاقة ، التجارة ، والتعليم العالي . هذه الوزارات واجهتها لها اتصال شبه يومي مع الخارج . ويعتمد هذا الدور على طبيعة القرار الخارجي ومدى علاقة هذا القرار بوظيفة الجهاز الحكومي وعمله .

#### هـ. مجلس الأمن القومي :

وهذا المجلس يوجد في بعض الدول ويأخذ أحيانا صفة لجنة خاصة في الحكومة ، وهو يقوم بدور استشاري يتمثل بتقديم النصيحة لرئيس الدولة فيما يتعلق بتنسيق السياسات الرئيسية ذات الصلة بالأمن القومي وهي : الخارجية ، والعسكرية ، وبعض السياسات الداخلية .

وفي الولايات المتحدة يتكون مجلس الأمن القومي من الرئيس والذي يعمل كرئيس للمجلس ، ونائب الرئيس ، وسكرتير الدولة ( وزير الخارجية ) ، وسكرتير الدفاع ( وزير الدفاع ) . أما مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي فهو يعمل كمدير تنفيذي للمجلس . وفي بعض الحالات

(١) ياسين محمد العشاوي ، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية ، دار اسامة ، عمان ، ٢٠٠٨ ،

يدعورئيس المجلس ( رئيس الدولة ) بعض الأشخاص لحضور اجتماعات المجلس مثل مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ، ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة ، ومدير الاستخبارات العام ( سي . آي . أيه ) وبعض موظفي البيت الأبيض<sup>(١)</sup> . أما في تركيا فان مجلس الامن القومي حتى العام ٢٠٠٢ كان يقوم بدور صانع السياسات الرئيسة في الدولة الا انه بعد ذلك العام بدأ بالتحول الى كونه جهة استشارية ، كما سنبين ذلك لاحقا .

ان الوظيفة الرئيسة لمجلس الأمن القومي هي جمع المسؤولين الكبار في الحكومة وتزويدهم بمعلومات متكاملة وشاملة تؤهلهم لأستعراض تحليلي لسياسات الأمن القومي . وعادة ما يكون للمجلس مجموعة خاصة من الباحثين الذين يقومون بتقديم الدراسات ذات الصلة بوظيفته . وباختصار يمكن القول ان مجلس الأمن القومي يقوم بدور المخطط والمنسق للسياسة الخارجية للدولة وبالذات السياسة الأمنية ، فهو يحدد الإطار العام للقرار الخارجي ويسهم بذلك في صنع السياسة الخارجية .

### و. السلطة التشريعية :

يتباين تسمية السلطة التشريعية من دولة إلى أخرى ، ففي الولايات المتحدة تعرف بالكونغرس والذي يضم مجلس الشيوخ ومجلس النواب<sup>(٢)</sup> . وفي بريطانيا

(١) ياسين محمد العيثاوي ، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

. ١١٠

(٢) ياسين محمد العيثاوي ، دور المؤسسات الدستورية والقوى السياسية في صنع القرار السياسي الأمريكي ، اطروحة دكتوراه ، العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٢٢٥ - ٢٤٢ .



تعرف بالبرلمان والذي يضم مجلس العموم ومجلس اللوردات<sup>(١)</sup>. وفي دول أخرى يسمى مجلس النواب أو مجلس الأمة ، وبعضها يتكون من مجلس واحد أو من مجلسين ، وفقاً لطبيعة الدولة والنظام السياسي وانقسام المجتمع .

ومثلما تختلف السلطات التشريعية في تسميتها فهي تختلف أيضاً في أدوارها في صنع السياسة الخارجية ، إلا أن هناك مشتركات للسلطات التشريعية في كل الدول فصلاحياتها في الشؤون الخارجية أقل من صلاحياتها في الشؤون الداخلية ، ويرجع ذلك إلى السرية التي تتسم بها الشؤون الخارجية . كما أن السلطات التشريعية لا تأخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية وإنما يقتصر دورها على الموافقة أو الاعتراض على السياسة الخارجية التي تقترحها الحكومة ؛ وعدم التدخل يرجع جزئياً إلى الرغبة بضمان قدر من الاستقرار لسياسة الدولة الخارجية .

إن قوة السلطة التشريعية في كل دولة تعتمد على الصلاحيات التي يمنحها لها الدستور ففي الولايات المتحدة تعد السلطة التشريعية والمتمثلة بالكونغرس من أقوى السلطات التشريعية في العالم وأكثرها استقراراً ، وذلك راجع إلى الصلاحيات الواسعة التي يمنحها لها الدستور الأمريكي ، والمتمثلة في خمس صلاحيات مهمة هي<sup>(٢)</sup> :

\* موافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين على المعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس .

(١) بن يونس المرزوقي ، النظام البرلماني في بريطانيا ، استخرج بتاريخ : ١٩ شباط ٢٠١٢

http : //www . merzougui . net/Doc/britanique .

htm&sa=U&ei=MZPTzjjDcz٥٨QPhgMHxBQ&ved=CCMQFjAHOAo&usg=AFQjCNF

sOEsOJc٩LInVrflLTm٣n.SBASAw

(٢) ينظر ، المادة الأولى ، الفقرة (٩) ، دستور الولايات المتحدة الأمريكية .

\* موافقة مجلس الشيوخ على تعيينات الرئيس من السفراء والمسؤولين في الشؤون الخارجية .

\* رغم ان الدستور يجعل الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة فان الكونغرس هو الذي يملك حق إعلان الحرب .

\* للكونجرس صلاحية تأسيس الإدارات الحكومية ، فهو الذي انشأ وزارة الخارجية ، ومجلس الأمن القومي وجميع فروع القوات المسلحة ، والوكالات الأخرى ذات الصلة بالسياسة الخارجية .

\* للكونجرس أيضاً صلاحية الموافقة على الميزانية العامة المقترحة من الحكومة بما في ذلك ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية .

هذه الصلاحيات أعطت الكونغرس دوراً مهماً ولكن غير مباشر في صنع السياسة الخارجية . فعن طريق هذه الصلاحيات يستطيع الكونغرس ان يمارس ضغوطاً على الحكومة لتعديل سياستها المقترحة بما يتفق مع وجهة نظر غالبية أعضائه .

إلا أن السلطة التي يتمتع بها الكونغرس الأمريكي ودوره البارز في صنع السياسة الخارجية نادراً ما تحظى به السلطات التشريعية الأخرى في دول العالم . ففي بريطانيا حيث نشأت وتطورت القيم الديمقراطية وقنوات المشاركة السياسية ، يبدو دور السلطة التشريعية والمتمثلة في البرلمان محدوداً جداً خصوصاً في المجال الخارجي ، ويرجع جانب من ذلك في كون بريطانيا دولة برلمانية والحكومة فيها جزء من الأغلبية البرلمانية وهذه الأغلبية حريصة على منح الحكومة قدراً من الاستقرار في تنفيذ برنامجها الذي ذاته برنامج الأغلبية البرلمانية .

## ٢- المؤسسات غير الرسمية ( غير الحكومية ) :

وهي مؤسسات موجودة في الدولة لكنها تعمل خارج الحكومة ويكون لها

تأثير في صنع السياسة الداخلية والخارجية . وتعد الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والضغط ، ووسائل الإعلام ، والرأي العام ، والشركات الصناعية والتجارية ، من أهم المؤسسات غير الحكومية ذات التأثير على السياسة الخارجية .

### أ. الأحزاب السياسية :

يعد الحزب السياسي من أبرز المؤسسات السياسية التي تسهم في صنع السياسة الخارجية . ويتوقف دور الحزب في صنع السياسة الخارجية على مدى التعددية الحزبية ومدى انضباط النظام الحزبي ، فالدولة التي يوجد فيها حزب واحد وهو الحزب الحاكم وهي حالات باتت محدودة جداً كما هي الحال في الدول الاشتراكية وبعض الدول النامية فان تأثيره في السياسة الخارجية قوي جداً بل ان الحزب هو الذي يلعب الدور البارز في صنع السياسة الخارجية وفقاً لعقيدة الحزب السياسية . أما في حالة التعددية الحزبية فان الآراء حول السياسة الخارجية تتقاسمها الأحزاب الموجودة ويكون الحزب الأقوى من حيث الاغلبية والنفوذ السياسيين هو الأكثر تأثيراً في توجيه تلك السياسة <sup>(١)</sup> .

كذلك يعتمد دور الحزب في صنع السياسة الخارجية على الانضباط داخله ووضوح عقيدته السياسية ، وإذا ما أخذنا كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة وهما من الدول الديمقراطية التي تأخذ بنظام تعدد الأحزاب ، غيران دور الأحزاب في صنع السياسة الخارجية يختلف اختلافاً جذرياً . ففي الولايات المتحدة تتميز الأحزاب السياسية الكبيرة ( الجمهوري والديمقراطي ) بعدم الأهتمام بالجانب العقائدي وبقلة الانضباط السياسي . ونتيجة لهذا فان مواقفهما تجاه القضايا الخارجية عادة ما تكون غامضة وعامة وتتسم بالتردد والحذر . ونتيجة لفقدان

(١) رجب عبد الحميد ، النظم السياسية المعاصرة ، مكان ودار النشر بلا ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٦ . ١٠٧ .

الانضباط الحزبي أصبح تحديد مواقف سياسية عامة للحزب يخلص لها الأعضاء أمراً غير ممكن<sup>(١)</sup>.

وعلى خلاف الأحزاب الأمريكية تتميز الأحزاب البريطانية بوضوح الخط العقائدي الفاصل بينها، وبالانضباط الحزبي. فمن حيث العقيدة السياسية هناك وضوح تام في الاختلافات بين سياسات حزب العمال وحزب المحافظين. كما ان أعضاء الأحزاب سواء في البرلمان أو خارجه مخلصون لقادة الحزب وملتزمون ببرنامجه<sup>(٢)</sup>. ومثل هذه الأحزاب يكون لها دور ملموس في توجيه السياسة الخارجية نسبياً.

#### ب. جماعات الضغط والمصالح السياسية :

وهذه الجماعات تستخدم الضغط كوسيلة لحمل رجال السياسة على إتخاذ قرارات لصالحها. ولقد برزت جماعات المصالح كعامل مهم ومؤثر في كل من السياسة الداخلية والخارجية للدولة. وفي الولايات المتحدة أوجدت هجرة الجنسيات المختلفة إليها وتطورها الاقتصادي والعلاقات المتشعبة مع مختلف دول العالم العديد من الجماعات التي لها مصالح خارجية مختلفة وأحياناً تكون متعارضة مما عقد عملية اختيار القرار في السياسة الخارجية الأمريكية وحد من القدرة على حشد الرأي العام الأمريكي لدعم القرار بعد إتخاذه<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد النيرب، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ج١، بلا، ص٢٣١-٢٤٧. وكذلك، تقرير، الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة، استخرج بتاريخ: ٩ آذار ٢٠١٢

<http://adelamer.com/up/attach/ec0e2419e.doc>

(٢) سارة شكر أحمد، مكانة العراق في المدرك الاستراتيجي البريطاني، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١، ص ٦٧-٥٩.

(٣) ينظر: مثلاً، عبد الخالق شامل محمد، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية نموذج العراق ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٥١-٥٩.

فمثلاً ، يوجد في الولايات المتحدة جماعات ذات مصالح دينية وأبرزها الجماعات اليهودية والتي لها مصالح سياسية خارجية مختلفة عن بقية الجماعات ، وتمثل مصلحة اليهود بدعم الولايات المتحدة المستمر وغير المحدود لإسرائيل وتقليل الدعم الأمريكي للعرب مهما كان تواضعه وقلة مفعولة . واليهود رغم قلة عددهم مقارنة بإجمالي سكان الولايات المتحدة حيث لا يتجاوز نسبة ٣٪ من إجمالي السكان إلا أنهم مجموعة منظمة لها نفوذ على الوسائل ذات التأثير الفعال في المجتمع الأمريكي مثل الصحافة ، والتعليم العالي ، والسياسة ، مما أتاح لها قدرة التحرك لتعبئة الرأي العام الأمريكي لصالحها خصوصاً أيام الانتخابات وبالذات انتخابات رئاسة الجمهورية . ونتيجة لهذه المقدره لليهود لم يعد بإمكان صناع القرارات الأمريكية تجاهل رغبات جماعات المصالح اليهودية في أي سياسة أمريكية تجاه الشرق الأوسط<sup>(١)</sup> .

وفضلاً عن جماعات المصالح الدينية توجد جماعات المصالح الاقتصادية والمالية وأهمها الشركات عابرة الحدود ( العالمية ) والتي تتمثل بشركات البترول العالمية مثل ( شركة شل ) ، والبنوك العالمية مثل ( بنك أمريكا ) و ( سيتي بنك ) وهذه الشركات والمؤسسات العالمية لها مصالح منتشرة في مختلف دول العالم ، وسياسة الولايات المتحدة تجاه الدول التي توجد فيها مصالح لتلك الشركات تؤثر أما سلباً أو إيجاباً على مستقبل هذه الشركات ومصالحها الاقتصادية . فلا شك أن علاقة الشركات الأمريكية مع دول الخليج تتأثر بمواقف الولايات المتحدة تجاه القضايا العربية بصفة عامة وتجاه قضايا الخليج بصفة خاصة<sup>(٢)</sup> . لذا نجد ان الشركات الأمريكية ذات المصالح الاقتصادية في الخليج تعمل من أجل

(١) ياسين محمد العيثاوي ، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .  
٢٥٢ .

(٢) باهر مردان مضخور الجليحاوي ، مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٢٠ . ٢٦ .

التقارب بين العرب والولايات المتحدة وتحاول ان تؤثر في قرارات الحكومة الأمريكية تجاه دول الخليج لتكون أكثر انصافاً واحتراماً لتلك الدول ، بقصد إيجاد مناخ سياسي ملائم يسمح ببقاء مصالحها التجارية في دول الخليج .

### ج- وسائل الإعلام :

ترجع أهمية وسائل الإعلام كأداة مساهمة في صنع السياسة الخارجية إلى تأثيرها على كل من صناع القرار والرأي العام . أن آراء المواطنين سواء كانوا رسميين أو غير رسميين تشكل نتيجة لملاحظة الأحداث وتفسيرها ، ووسائل الإعلام هي الملاحظ الأول للأحداث الدولية وهي مصدر أساسي لتفسيرها . فبالنسبة لصناع القرار الرسميين تقوم الوسائل الإعلامية من صحافة ، وأذاعه ، وتلفزيون بدور بارز في توجيههم وإمدادهم بجزء مهم من المعلومات التي على أساسها يتخذون القرارات<sup>(١)</sup> . وبالإضافة إلى كون الوسائل الإعلامية مصدراً مهماً للمعلومات الداخلية والخارجية فإنه يمكن الاستفادة منها كمؤشر للرأي العام ودليلاً لمواقف المواطنين تجاه السياسة الخارجية للدولة ، فقد يكتب أحد المسؤولين في الحكومة باسمه أو باسم مستعار مقالاً صحفياً يدعوفيه لتهج جديد في السياسة الخارجية . والهدف من هذه المقالة هو معرفة ردود أفعال المواطنين تجاه هذه السياسة الجديدة قبل الأخذ بها . وردود أفعال المواطنين وتعليقاتهم تتولى الصحافة تنظيمها ان لم يكن إعدادها . وبهذا يكون للصحافة دور في صنع القرار الخارجي وتحديد وجهته . ومثل هذا الدور تقوم به الصحافة في الدول الديمقراطية التي تسمح للصحافة بالنقد وإبداء الرأي<sup>(٢)</sup> .

(١) ينظر: مرسيل مرل ، السياسة الخارجية ، ترجمة خضر خضر ، ط٢ ، دار النشر جرس برس ، مكان النشر وتاريخه بلا ، ص٩١-٩٣ .

(٢) زياد طارق عبد الرزاق ، اتجاهات الرأي العام العراقي بعد يوم ٩/٤/٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ، ص٤٦-٤١ .

كما أن الصحافة قد تؤدي دور الموجه للرأي العام ، فمواقف الوسائل الإعلامية من القضايا الدولية كثيراً ما يتقبلها المواطن العادي ويجعلها الأساس لتفسيره للأحداث الدولية . وهذا الدور تقوم به الوسائل الإعلامية في أغلب الدول النامية وفي الدول ذات الإعلام الموجه حيث يكون دور الإعلام إيجاد الدعم لسياسة الحكومة الخارجية من قبل المواطنين والعمل على رفع الروح المعنوية . والدور الأخير الذي تلعبه وسائل الاعلام ، هو امكانية استخدامه من قبل دولة ما للتأثير في جمهور دولة أخرى ومن ثم التأثير على قرارات تلك الدولة .

#### د- الرأي العام :

يقصد بالرأي العام رأي المواطنين العاديين والذي ترى الحكومة انه من الحكمة احترامه وأخذه بعين الاعتبار والرأي العام كقوة مؤثرة في السياسة الخارجية لم يكن له دور يذكر قبل الحرب العالمية الأولى . إلا انه مع نهاية الحرب ومع نمو الوعي السياسي للشعوب بدأ الرأي العام ممثلاً برأي القوى المجتمعية المختلفة يظهر ويؤثر في مجرى السياسة الداخلية والخارجية للدول<sup>(١)</sup> .

ويعبر الرأي العام عن نفسه أما من خلال قنوات منظمة مثل الأحزاب ، وجماعات المصالح ، والوسائل الإعلامية كما هي الحال في الدول الديمقراطية أو يفرض نفسه في شكل مزاج عام ومظاهرات سياسية كما في معظم دول العالم النامي .

وفي السياسة الخارجية ، كما في السياسة الداخلية ، يمارس الرأي العام دوره في عملية صنع القرار بقيامه بدور الداعم لسياسة الحكومة الخارجية أو المناهض لها .

ولا يتوقف الامر على ذلك ، إنما يمارس الرأي العام العالمي تأثيره في المستوى

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٢٠ ، ١٩ .

الخارجي ، ويتمثل ذلك الرأي بالمجتمع الدولي على نحو عام بما يتضمنه من دول ومنظمات دولية واتجاهات عامة لدى الشعوب ، وقد كانت عملية تأثير الوضع الخارجي على عملية صنع السياسة في الداخل ليست بذات قيمة وأصبحت البيئة الخارجية تأخذ دوراً مهماً في التأثير على السياسة ومدى تنفيذها ، وظهرت هذه الأهمية في المرحلة المعاصرة نتيجة وجود معطيات جديدة منها<sup>(١)</sup> :

\* **وجود المنظمات الدولية :** ومنها منظمة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني .

\* **العلاقات بين الدول :** فكثيراً ما أخذت القرارات السياسية طابعاً دولياً من خلال تأثيرها وتأثيرها في العالم الخارجي نتيجة العلاقات الإيجابية أو السلبية بين الدول .

\* **قيام التكتلات العسكرية والأقتصادية :** وهذه التكتلات تؤثر في صنع القرار داخل دول الأعضاء لما للقرار من أهمية في مساندة أهداف ومناهج وأفكار تلك التكتلات .

\* **الوعي العالمي :** ونتج عن ازدياد معدلات التعليم وإدراك طبيعة التحديات التي تجابه الانسانية وأهمية تضافر الجهود العالمية ، فضلاً عن الأتجاه المتزايد للتقارب بين الشعوب تجاه القضايا العالمية المختلفة .

## ثانياً : العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية

يفرق البعض بين صنع السياسة الخارجية و صنع قرار السياسة الخارجية وتنفيذ السياسة الخارجية ، عند تناول أي موضوع متعلق بالسياسة الخارجية ، حيث ان<sup>(٢)</sup> :

(١) ينظر: محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ٢٥٥- ٣٠٠ .

(٢) ينظر: جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة ، ترجمة عامر الكبيسي ، ط٤ ، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ٤٣- ٦٤ .



١. صنع السياسة الخارجية : تعني مجمل النشاطات التي تنتهي إلى وضع الإطار العام للتحرك الخارجي للمجتمع من حيث أهدافه ومبادئه وتوجيهاته العامة . وهي بهذا المعنى تتضمن مشاركة أجهزة وقوى وجماعات عديدة رسمية وغير رسمية في وضعها .

٢. صنع قرار السياسة الخارجية : يعني تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة المشكلة أو موقف معين . وجوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسؤولة عن توصيل المعلومات ، والتقارير ذات العلاقة إلى أجهزة إتخاذ القرار في التوقيت السليم والملائم .

٣. تنفيذ السياسة الخارجية : يعني تحويل القرارات والسياسات إلى برامج وآليات ونشاطات خارجية ، ويرتبط بالتنفيذ تقييم النجاح أو الفشل .

وتتأثر عملية صنع السياسة الخارجية بمجموعة من العوامل المختلفة ، والتي تتباين بين دولة وأخرى ، وأهم هذه العوامل هي العوامل الموضوعية والنفسية وكما يلي :

#### أ.العوامل الموضوعية والتي تقسم إلى العوامل الداخلية والخارجية<sup>(١)</sup> :

وفيما يتعلق بالعوامل الموضوعية الداخلية ، فيقصد بها تلك العوامل التي تنشأ عن البيئة الموضوعية الداخلية للدولة ، والآتية من داخل نطاق ممارستها لسلطاتها وتشمل تلك العوامل كلاً من الخصائص القومية للدولة وطبيعة نظامها السياسي ، فالخصائص القومية والتي يقصد بها كل الأبعاد الكامنة في كيان الوحدة الدولية ذاتها كوحدة عليا شاملة تتسم بالاستقرار النسبي وتقسم هذه العوامل إلى :

وكذلك ، فاضل زكي محمد ، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية ، مصدر سابق ، ص ٥٠ . ٥٩ .

(١) للتوسع ينظر: محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ١٣٧ . ٣٢٣ .

-المقدرات القومية : وتشمل حجم الإمكانيات المتاحة للدولة ومستواها ومن ثم القدرات الاقتصادية والعسكرية المتاحة ، بما يشمل حجم تلك القدرات و مستوى تطورها التقني .

-المشكلات الاجتماعية : ويقصد بها تلك المشكلات اللصيقة بالثبات الاجتماعي والاقتصادي للدولة ، والتي تتسم بنوع من الديمومة خلال فترة زمنية طويلة .

-مستوى التطور القومي : ينصرف هذا المستوى إلى درجة تبلور الخصائص المشتركة بين الأفراد والمجتمع ووعي الأفراد بتلك الخصائص ودرجة تبلور حركتهم نحو تكوين دولة مستقلة .

-التكوين الاجتماعي : ويقصد بذلك آثار النخبة السياسية والطبقات الاجتماعية وجماعات المصالح السياسية .

-التوجهات المجتمعية : ويقصد بها مجموعة الأفكار الأساسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع ، والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي وتشمل تلك التوجهات الثقافية والسياسية والأيدولوجية .

أما طبيعة النظام السياسي فلا ينصرف معنى النظام السياسي في هذا المجال إلى المفهوم العام للنظام السياسي وإنما إلى طبيعة تكوين السلطة التنفيذية والموارد المتاحة لها والضوابط السياسية الواقعة عليها ، واليات تعامل النظام السياسي مع السياسة .

أما العوامل الموضوعية الخارجية ، فيقصد بها تلك العوامل الناشئة عن البيئة الخارجية للدولة ، أي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها ، أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع دولة أخرى ، وتشمل :

\*النسق الدولي : وينطوي عليها عدة عوامل وهي : عدد الوحدات الدولية

وماهيتها وبنیان النسق الدولي والمستوى المؤسس للنسق الدولي والعمليات السياسية الدولية بما في ذلك تأثير الأحلاف .

**\* المسافة الدولية :** ويقصد بها التشابه والتعاون بين خصائص الدولة محل البحث والدول الأخرى التي تدخل معها تلك الدولة في علاقات ويشمل عامل المسافة الدولية : المسافة الخارجية والمقدرات النسبية وتوازن القوى وتشابه القوى .

**\* التفاعلات الدولية :** إذ تتأثر السياسة الخارجية للدولة بنوعية التفاعلات التي تربطها بالدول الأخرى وتشتمل سباق التسلح والتبعية الاقتصادية وسياسة الاستقطاب .

**\* الموقف الدولي :** ويقصد بها الحافز المباشر الناشئ من البنية الخارجية في فترة زمنية معينة والذي يتطلب من صانع السياسة الخارجية التصرف بشكل معين للتعامل معه .

**ب. العوامل النفسية :** ان السياسة الخارجية ليست مجرد محصلة للتأثير الآلي للعوامل الموضوعية ، فالسياسة الخارجية يضعها في التحليل النهائي فرد أو مجموعة أفراد ، وهم صناع القرار السياسي عامة ومنتخذي القرار السياسي الخارجي خاصة ، وهي في ذلك تتأثر بدوافعه الذاتية وخصائص شخصيته وبتصوراته الذهنية لطبيعة العوامل الموضوعية<sup>(١)</sup> .

ويؤدي القائد دوراً أساسياً ومهماً في صنع السياسة الخارجية وخصوصاً في بلدان العالم النامي حيث تعد المؤسسة الرئاسية أو الديوان الملكي أو الأميري ( النخبة الأساسية ) هي الصانع الحقيقي للسياسة الخارجية لتلك البلدان وذلك من خلال : التخطيط واتخاذ القرار ، والقادة في هذه الدول يتميزون بالإحاطة

(١) ينظر: فاروق عمر العمر، صناعة القرار والرأي العام، دار النشر والتوزيع، القاهرة، التاريخ بلا، ص ٣٦-٣٢ .

بالتعقيدات السياسية الدولية والمتغيرات الدولية ، وغلبة سماتهم الشخصية والذاتية . فضلاً عن أسلوب القائد السياسي المميز والذي يشكل انقطاعه عما قبله ، ويسعى اغلبهم للحصول على كسب التأييد الداخلي لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية وان يعرف إلى أي مدى يستطيع المضي في تنفيذ الأهداف مع الاحتفاظ بتأييد الرأي العام ، وبعضهم يلجأ للقسر في سبيل تحقيق تلاؤم بين المسالتين .

ومما تقدم ، فإن المهم هنا ، انه في خضم هذه المتغيرات تتم عملية صنع السياسة الخارجية عبر الخطوات الآتية :

\* صنع السياسة الخارجية : إذا كانت الدولة ديمقراطية فان صنع السياسة الخارجية تتم من خلال البرامج العامة التي يصوت على قبولها الناخبين خلال فترات الانتخاب فهي تزكية للحزب ولبرنامج السياسي ، أما إذا كانت الدولة غير ديمقراطية فان السياسة تصنع بناء على تقديرات ( فرد أو نخبة ) لماهية مصلحة الدولة .

\* صنع قرار السياسة الخارجية : إذا كانت الدولة ديمقراطية فان صنع قرارات السياسة الخارجية تتم من خلال مجموعة واسعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وأفراد ، وتدخل مقترحاتهم إلى الوحدات القرارية ليتوصل إلى أفضل بديل من بينها أو إلى المجالس التشريعية لتناقش ويصدر بشأنها تشريعات تعد الإطار العام للمنظم لما يتخذ من قرارات سياسية خارجية .

\* تنفيذ السياسة الخارجية : ويقصد به ان تتولى وزارة الخارجية والأجهزة ذات العلاقة تنفيذ ما اتخذته الوحدة القرارية المعنية بالسياسة الخارجية من قرارات .

## المبحث الثاني : الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية

سوف نناقش في هذا المبحث مسائل عدة أهمها : معنى الثبات ، وامكانية ان تشهد البيئة الدولية الثبات على نحو يتيح للدولة الاستمرارية في نهجها السياسي الخارجي ، فضلا عن مناقشة متى يمكن ان توصف السياسة الخارجية بكونها ثابتة ؟ ومتى توصف بانها متغيرة ؟

## المطلب الأول: معنى الاستمرارية والتغيير

للقوف على ظاهرة الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية يقتضي الحال أبتداءً أن نناقش معاني المصطلحات بشكل مختصر ثم نبين المقصود بالتغيير الذي تشهده السياسة الخارجية .

أولاً: مصطلحات ( التغيير، التغيير، المتغير)

١- التغيير:

تَغَيَّرَ يَتَغَيَّرُ، تَغَيَّرًا، فهو مُتَغَيِّرٌ، وتَغَيَّرَ الوَضْعُ مُطَاوَعٌ غَيَّرَ: أصبح على غير ما كان عليه، تبدَّل، تحوَّل "تَغَيَّرَتِ الأحوالُ وتبدَّلتْ، وتَغَيَّرَ اللَّوْنُ تدريجيًّا للونٍ آخر، وقد ورد قوله تعالى: ﴿وَأَنهَارٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ﴾، وتَغَيَّرَ في مجرى الأحداث، تَغَيَّرَ مَفاجئٌ. ومن قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>.

ومما ورد في أعلاه، يتبين أن لفظ التغيير لفظ مجمل، فالتغيير في اللغة المعروفة لا يراد به مجرد كون المحل قامت به الحوادث، فإن الناس لا يقولون للشمس والقمر والكواكب إذا تحركت انها قد تغيرت، ولا يقولون للإنسان إذا تكلم ومشى انه تغير، ولا يقولون إذا طاف وصلى وأمر ونهى وركب انه تغير إذا

(١) سورة الانفال: ٥٣.

كان ذلك عادته ، بل انما يقولون تغيرلن استحال من صفة إلى صفة كالشمس إذا زال نورها لا يقال انها تغيرت ، فإذا أصفرت قيل تغيرت ، وكذلك الانسان إذا مرض أو تغير جسمه بجوع أو تعب قيل قد تغير، وكذلك إذا تغير خلقه ودينه ، مثل ان يكون فاجراً فينقلب ويصيربراً ، أو يكون برأً فينقلب فاجراً ، فانه يقال قد تغير<sup>(١)</sup> .

وكذلك يقال فلان قد تغيرعلى فلان إذا صاربيغضه بعد المحبة ، فإذا كان ثابتاً على مودته لم يسم دهشته إليه وخطابه له تغيراً ، وإذا جرى على عادته في أقواله وأفعاله فلا يقال انه قد تغير، قال تعالى : ﴿ ان الله لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup> . ومعلوم انهم إذا كانوا على عادتهم الموجودة يقولون ويفعلون ما هو خيرلم يكونوا قد غيروا ما بأنفسهم ، فإذا انتقلوا عن ذلك فاستبدلوا بقصد الخير قصد الشر، وباعتقاد الحق اعتقاد الباطل ، قيل قد غيروا ما بأنفسهم<sup>(٣)</sup> .

فالتغير إذا هو التبدل والتحول من طور إلى آخر<sup>(٤)</sup> . ومما تقدم ، يتبين ان التغير كلفظ يفيد التحول ( ذاتياً ) من حالة إلى أخرى ، والتحول قد يطرأ على الشيء محل الوصف كلياً أو جزئياً ، في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة زمنية ، وقد يكون هذا التغير ايجابياً أو سلبياً . والتغير ظاهرة عامة مستمرة تحدث

(١) صلاح الصاوي ، منهجية التغيير بين النظرية والتطبيق ، نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٩٠ .

(٢) سورة الرعد : ١١ .

(٣) ينظر: سالم الخماش ، طرق التغير الدلالي ، جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢ .

(٤) ينظر: خليل أحمد خليل ، معجم المصطلحات الاجتماعية . عربي ، فرنسي ، انكليزي ، ج ٣ ، بلا ، ص ١٣٠ . ١٣١ .





نظم مفتوحة ( Opened Systems ) ، بمعنى ان الأفعال أو القرارات أو النتائج التي تصدر عن نظام مغلق كلي أو جزئي لا تذهب خارج حدود النظام انما تعود مرة أخرى لتؤثر في عمل النظام وتركيبته ، وهذه الآثار أو النتائج يطلق عليها أسم ( حلقات التغذية الراجعة Feedback Loops )<sup>(١)</sup> . فالتغير في النظم الاجتماعية والإنسانية يعني ان النتائج أو المخرجات التي صدرت عن تحولات النظام المستمر تعود لتؤثر في النظام نفسه مرة أخرى ، فمثلا الزيادة السكانية التي تحدث في دولة ما ترغمها على إزالة بعض الأراضي المزروعة لإنشاء مباني ووحدات سكنية جديدة لاستيعاب الزيادة المتوقعة . بحيث نجد ان هذه النتيجة المتمثلة باستئصال الاراضي الزراعية لصالح دعم عملية الاسكان التي ترتبط بأهمية الحفاظ على النظام الاجتماعي سوف لن تذهب خارج حدود هذا النظام انما ستؤثر فيه حتماً من خلال التراجع في نسبة الأنتاج الزراعي نتيجة تقلص معدل الأراضي المزروعة وعندئذ سيحدث تغير جديد فضلاً عن التغيرات المتمثلة بالزيادة السكانية واستئصال الأراضي وهو حدوث الانخفاض في الناتج الزراعي<sup>(٢)</sup> .

كذلك هناك التفسير السببي ( Causal Explanation ) لكيفية حدوث التغير، إذ يؤكد هذا التفسير على أن التغير ينجم بسبب العلاقة القائمة بين المتغير المستقل بوصفه مدخل ، والمتغير التابع بوصفه مخرج ، فعلى سبيل المثال ، أن التغير الحاصل في زيادة الناتج القومي يرد إلى تأثير مجموعة من العوامل التي تعد عوامل مستقلة مثل التقدم التكنولوجي وزيادة المهارة المكتسبة لدى القوى العاملة ونشوء أسواق جديدة وكذلك زيادة القدرة الاستهلاكية للمواطنين نتيجة الزيادة الحاصلة في الدخول التي حدثت أصلاً بسبب الزيادة في الناتج القومي . وهكذا

(١) George P. Richardson ، Feedback Thought in Social Science and Systems Theory ، University of Pennsylvania Press ، Philadelphia ، ١٩٩١ ، p٣٧٤ .

(٢) رفيق حبيب ، التغيير: الصراع والضرورة ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٦ . ٣٠ .

يؤدي التغيير الحاصل في مجموعة من العوامل المستقلة الى تغيير مماثل في المتغير التابع إلا وهو الناتج القومي ، ولو كان التغيير في العوامل المستقلة سلبيا لانعكس ذلك على حدوث تغيير سلبي في الناتج القومي أيضا ، كما أن العوامل المستقلة نفسها تعد عوامل تابعة لمتغيرات مستقلة أخرى<sup>(١)</sup> . وفي محصلة هذه العلاقة يكون المخرج الذي نتعامل معه هو تغيير أي تحول ظاهر قابل للملاحظة .

أما المتغيرات التي تسرع وتيرة حدوث التغيير في الظاهرة السياسية فهي<sup>(٢)</sup> :

أ . **المتغير الديموغرافي ( السكاني )** : ويقصد به الآثار المترتبة عن الوضع السكاني في اختلاف حجمه أي عدد سكان لمنطقة ما وكثافته ، ومعدلات المواليد والوفيات بالزيادة أو النقصان ، وهجراته الداخلية والخارجية .

ب . **المتغير الايديولوجي ( الفكري )** : تعد الايديولوجيا حركة فكرة هادفة تؤثر على سلوكيات وعلاقات وأنماط حياة البشر ، وقبلها في السياسة ، ولها دور كبير في التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

ج . **المتغير التكنولوجي ( التقني )** : أن للابتكارات العلمية تأثيراً مباشراً على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية والمحلية وعلى سلوك الأفراد وعلاقاتهم المختلفة ، فقد أدى استخدام التكنولوجيا في الصناعة مثلاً إلى ضخامة الانتاج والتخصص في العمل ، والى بروز أجيال مختلفة من عناصر القوة التي اكتشفها الإنسان ، كما تسببت بظهور علاقات وقيم فرضتها الحياة الجديدة ساعدت في إيجاد تغيير سريع في كل مناحي الحياة .

(١) Nathaniel J . Mass ، Economic Cycles : An Analysis of Underlying Causes ، Waltham ، MA : Pegasus Communications . ، ١٩٧٥ ، pp١٨٥- ١٨٦ .

(٢) قارن مع : عماد مؤيد جاسم ، أتردراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهدين ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٠ . ٨٦ .

د. **المتغير البيئي** : أن الظروف المناخية والبيئية التي يعيش بها المجتمع العالمي باتت تفرض على الدول والمجتمعات تكييف انماط النمو فيها بما لا يضر بالبيئة .

هـ. **المتغير الاقتصادي** : أن طبيعة النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي يؤثر على ما تملكه الدول والمجتمعات من عناصر قوة ، كما يرتبط النشاط الاقتصادي مع باقي عناصر قوة الدولة بعلاقة طردية فكلما زادت فاعلية النشاط الاقتصادي كلما كان هناك امكانية لتحويل فائض ذلك النشاط لرفد باقي عناصر قوة الدولة ، وكحصوله ينتهي النشاط الاقتصادي والمتغير الاقتصادي الى التأثير على محصلة التغير الذي يصيب المجتمع والدولة والنظام الدولي ككل .

و. **المتغير السياسي** : أن للأحداث السياسية الداخلية أو الخارجية كتفكك الإتحاد السوفييتي السابق عام ١٩٩١ وحرب الخليج الثانية ١٩٩١ والثورات الداخلية أو الحروب الاهلية ، تأثيراً في المجتمع والدولة والنظام الدولي كون العلاقات والتأثيرات بين مستويي التحليل أصبحت متداخلة ، وأي تغير في مستوى منها ينتهي الى تداعي تأثيراته على المستوى الآخر.

ز. **المتغير الثقافي** : تنتشر بعض السمات الثقافية من منطقة إلى أخرى ، أو من مجتمع إلى آخر ، سواء اكانت أفكاراً أم معتقدات أم فنوناً أم اية معرفة تنتشر عن طريق وسائل الاتصال ، وتحدث تغيرات في نظم المجتمع وأفكار أفراده ، وهذا يعرف بالانتشار الثقافي . فانتشار فكرة الحرية والديمقراطية في مجتمعات كثيرة ساعد على تغيير شامل في حياة هذه المجتمعات وأنظمتها السياسية والأقتصادية والتعليمية .

وعموماً ، فان من تفاعلات المتغيرات أعلاه بوصفها مدخلات أو عوامل مؤثرة ، تتفاوت سرعة التغير وتأثير المتغير في أحداث التغير في المجتمع والدولة والنظام الدولي ، وإذا ما اتيح ترتيب اي المتغيرات اكثرها تسببا في حدوث التغير

فانه يمكن ان نحصل على الترتيب الاتي : المتغير التكنولوجي ، المتغير الديموغرافي ، المتغير السياسي ، المتغير الاقتصادي ، المتغير الأيديولوجي ، المتغير الثقافي ، المتغير البيئي ، وأسباب قولنا بذلك كون المتغير التكنولوجي متغير محايد في تأثيره فلا يلقى اعتراضات من المجتمع والدولة على قبول تصنيعه أو أستيراده ، يليه المتغير الديموغرافي ، والذي يشكل اتجاهات شبه مستقرة للعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع ، إلا انه كمخرج ينتهي الى التأثير في وضع الدولة قياسا لغيرها ، أما المتغير السياسي ، فانه مخرج لتفاعلات الداخل والخارج ، وهو يسبق تأثير المتغير الاقتصادي ، كون التفاعلات السياسية قد تفرض على الدولة ويقبل بها المجتمع أما حصول تفاعل اقتصادي وأن يقبل به المجتمع فسيكون ابطأ منه ، والتغيرين الابطأ في المجتمع والدولة هما المتغير الثقافي والمتغير البيئي ، كونهما لا يتقبلان بسهولة مخرجات تأثير المتغيرات اعلاه بوقت قصير انما تكون تأثيراتهما ظاهرة بعد مضي فترة ليست بالقصيرة وربما تصل الى اكثر من عقد من الزمن .

## ٢- التغيير:

التغيير هو التبدل الذي يتضمن معنى التغيير المنشود نحو الأفضل ، اي التقدم والتحسين<sup>(١)</sup> . ويمكن البحث عن معاني متعددة للتغيير ، إذ يمكن ان يفهم بشكل عام ومجرد بدلالة التحول والانتقال من حالة إلى أخرى مختلفة عنها ، أو ان يؤطر بشكل أكثر تحديداً في كونه يشير الى تسلسل مستمر من الاختلاف في مظاهر الحالة عبر الزمن ، بيد أنه لا يجب الخلط بين معنى التغيير وبعض المصطلحات التي هي جزء منه أو ذات صلة مباشرة به ، على الرغم من أن البعض ينظر إليها على أنها مناظرة أو مرادفة له . فمثلاً يمكن الإشارة إلى

(١) ينظر: خليل أحمد خليل ، معجم المصطلحات الاجتماعية -عربي ، فرنسي، انكليزي، مصدر سابق ، ص١٣١-١٣٣ .

بعض المصطلحات القريبة من مفهوم التغيير مثل : الأنتقال والتحول والتعديل والأنتقال والتغير أيضا . ويقدر تعلق الأمر بالتفسير الأنكليزي لمعنى التغيير، نجد أن هذا التفسير حاول أن يوجد فرقا جوهريا بين كلمتي التغيير والتغير أسوة بالتفسير العربي . فالتغيير في اللغة الأنكليزية هو ( Change ) أما التغير أو ما يترجم في أحيان عديدة على أنه تحول فقد استخدم له مصطلح ( Changeability ) أي القدرة على التغيير، وأيضا مصطلح ( Mutation ) . فبالنسبة للكلمة الأولى نجد أنها تحمل معنى يختلف عن ( الت تعديل - Alter ) وكذلك ( التحسن - Modify ) وغيرها من المعاني التي تفيد معنى التمييز . وعليه فالتغيير في اللغة الانكليزية هو استمرار حالة الاختلاف والتي تطبع سمات ظاهرة معينة مقارنة بمدة سابقة للظاهرة نفسها وليس لغيرها<sup>(١)</sup> ، وهنا يكمن المعنى الحقيقي للتغيير فهو مرتبط بظاهرة أو نظام ما تتعرض سماته العامة أو أجزاء منه الى حالة اختلاف مقارنة بالمدة السابقة له بغض النظر عن الأمد الزمني ، بحيث نقول أن الاختلاف الموجود بين المديتين فضلا عن استمرار الاختلاف لمدد أخرى متلاحقة هو ما يعبر عنه بحدوث حالة التغيير، أما الاختلاف كمصطلح فيستخدم للمقارنة بين سمات حالة وحالة أخرى لا تتشابه معها في صفاتها الكلية ، أما كلمة ( تعديل - Alter ) فيقصد بها الحالة المقصودة التي طرأ عليها نوع من الاختلاف في بعض سماتها وليس في مجموعها الكلي ، حتى وأن كان التعديل طفيفا كونه بشكل عام يعبر عن حدوث حالة تغيير . أما ( التحسن - Modify ) فيعني أن التغيير الذي طرأ على الحالة المعنية جرى نحو الأفضل وليس الأسوأ ، عكس الحالة التي تعني التغيير نحو الأسوأ التي يستخدم مصطلح التراجع ( fallback ) للتعبير عنها<sup>(٢)</sup> .

(١) Oxford dictionary . power of word ، oxford university press ، ١٩٩٨ ، p١١٦ .

(٢) Ibid ، p : ٢٢ ، p٤٩٢ .

وفي اللغة العربية نجد أن تعريف التغيير لا يختلف كثيراً عن التعريف الانكليزي للمصطلح أو تفسيره . فالتغيير مصدر يعبر عن صيغة مبالغة مشتق من الفعل ( غَيَّرَ ) الشيء بمعنى حوله وبذله بآخر، وأيضاً جعله غير ما كان عليه في السابق ، وتغيّر: تحول وتبدل<sup>(١)</sup> .

وبما أن كلمة التغيير كما سبق ان أشرنا هي صيغة مبالغة وتعني أستمرارية التحول والأختلاف في الحالة ، وعليه يعرف التغيير على انه : الأختلاف الحاصل في حالة ما خلال مدة زمنية معينة مقارنة بما سبقها ، بغض النظر ان كان هذا الاختلاف يشمل بعض الأجزاء أو مجموع الحالة ، فإن كان الاختلاف الحاصل مقارنة بما سبق يشمل مظاهر الحالة جميعها فهذا النوع من التغيير يوصف بأنه تحول أو انتقال مثلما هو الحال عندما تنتقل الأمم أو الدول من نظام أقتصادي ، أو اقتصادي وسياسي معين إلى نظام مختلف عنه بصورة عامة ، كما حدث عندما تحولت النظم الشيوعية السابقة في أوروبا الشرقية إلى النظم السياسية التعددية واقتصاد السوق الرأسمالي ، أو مثلما حدث في العراق بانتقاله من نظام شمولي قائم على أساس سيطرة الحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية ، أو أن يحدث التغيير بشكل محدد أي أن يطرأ على بعض المظاهر وليس جميعها كأن تعتمد إحدى الدول أو النظم السياسية إلى إجراء تعديلات معينة بحيث لا تؤدي هذه التغييرات إلى إحداث حالة أختلاف جذري عن الحالة السابقة . فعلى سبيل المثال أجرت العديد من دول العالم النامي في العقود الاخيرة أثناء تفاقم أزمة المديونية الخارجية سلسلة من التغييرات على الاقتصاد الوطني عرفت بحزم سياسات الإصلاح الاقتصادي التي توخت إعادة هيكلة القطاع العام بالدرجة الأولى ، هي من النمط الذي يعد تغييراً ولكنه تغيير تعديلي وليس انتقالياً . وعلى نحو عام يمكن أن يكون التغيير التعديلي مقدمة أولية للتغيير إلى إحداث حالة

(١) فؤاد افرام البستاني ، منجد الطلاب ، ط ٨ ، بيروت ، منشورات المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٦٦ ، ص ٥٣١ .

## التحول أو الانتقال الكلي<sup>(١)</sup> .

كما نجد أن مصطلح الانقلاب يقع ضمن طائفة المصطلحات المرتبطة بالتغيير، فالانقلاب والذي يقابله في الأنكليزية مصطلح ( Turning over ) أو ( Toppling ) ، أما هو عبارة عن تحول من حالة إلى أخرى تختلف عنها جذرياً ، إلا ان مفهوم الانقلاب ضيق ويستخدم للدلالة على ظواهر محددة مثل التحولات السياسية التي جرت بكثرة في بلدان العالم النامي تلك التي حدث فيها عملية نقل السلطة وبشكل قسري من فئة إلى أخرى منذ ظهورها في المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الأولى ، كما أن الانقلاب مصطلحاً يعني السرعة في التحول ، فضلاً عن وجود مصطلح قريب من مفهوم الانقلاب وهو الثورة ( Revolution ) التي تعني عملية تغيير تتسم بالكلية في خصائصها العامة ، والفرق الجوهرى بين الانقلاب والثورة إنما يكمن في مصدر التغيير أو صانع التغيير، فالانقلاب مرتبط بفترة محددة وغالباً ما تكون ذات طابع عسكري أما الثورة فهي على العموم مرتبطة بالطبقات الاجتماعية الواسعة ، مثلما هي الحال مع الثورة الفرنسية<sup>(٢)</sup> .

أما الانتقال ( Transition ) فيقصد به التحول من حالة إلى أخرى ولكن خلال مدة زمنية ليست بالقصيرة وإنما تتطلب قدراً من الوقت . فعلى الرغم من أن انتقاله النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية اتسمت نوعاً ما - عند البعض - بالسرعة إلا أنها من ناحية واقعية مرت بمدة زمنية ابتدأت منذ عام ١٩٨٥ ، أي منذ

(١) عزت السيد أحمد ، القيم بين التغير والتغيير: المفاهيم والخصائص والآليات ، مجلة جامعة دمشق ، العدد ١ و٢ ، ٢٠١١ ، ص ٦١١ - ٦١٤ .

(٢) عماد مؤيد جاسم ، أثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية ، مصدر سابق ، ص ٨٦ - ٨٧ . وكذلك ،

Hermann Strasser and Susan C. Randall ( ed ) ، An introduction to theories of social change ، London : Routledge and Kegan Paul ، ١٩٨١ ، p ٨٥ .

وصول آخر رؤساء الإتحاد السوفيتي السابق إلى السلطة وهو ( ميخائيل غورباتشوف ) وحتى أواخر عام ١٩٩١ ، بحيث شهدت هذه المدة تغييرات عدة تمثلت بطرح سياسات توخت إحداث التغيير مثل ( المصارحة . الكلاسنوست ) و ( إعادة البناء . البيروسترويكا ) ولحين بلوغ ذروة التغيير وهي تفكك الإتحاد السوفيتي وحدوث الإنتقالة الكاملة إلى نظم مغايرة للشيوعية<sup>(١)</sup> . وعليه فإن مصطلح ( الأنتقال ) يعني التغيير المتضمن معنى التحول من حالة إلى أخرى تختلف جذرياً عنها ، وبهذا فإن كلاً من الأنتقلاب أو الثورة أو الأنتقال والتحول الكلي مظاهر تعكس حدوث تغيير كونها تفيد معنى اختلاف الحالة أو الظاهرة عما كانت عليه خلال مدة زمنية سابقة<sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا الأساس ، فالتغيير مصطلح يوحي باستمرارية الفعل ، فعندما نقول أن هناك تغييراً يطرأ على مجتمع ما ، فهذا يعني أن ثمة حالة مستمرة وغير منقطعة من الاختلاف المتواتر ، ومن ثم فهو أوسع من معنى التغيير الذي يستخدم عندما تتم مقارنة الحالة عند مدة زمنية محددة بمدة سابقة لها . فعندما نقارن بين حالة مجتمع ما قبل حدث سياسي بارز وما بعده ، نقول أن ثمة تغييراً حصل بعد الحدث السياسي بمعنى وجود الأختلاف من دون أن يعني هذا أن عملية الأختلاف توقفت بل هي مستمرة ولكن بقدر تعلق الأمر بالمقارنة بين مدتين زمنيتين نستخدم مصطلح التغيير للدلالة على الحالة التي تبدو محددة ، كما يمكن أن نقول أن هناك تغييراً بين حالة المجتمع نفسه بعد الحدث السياسي الأول وحدث سياسي ثان ، وكلتا المدتين أو أي مدة أخرى يتم تحديدها بإطار

(١) Jeffrey C . Alexander ، Introduction ، In : Differentiation theory and social change ، ( editor ) Jeffrey C . Alexander and Paul Colomy ، Columbia University Press ، ، New York ، ١٩٨٩ ، p٧٨ .

(٢) ينظر: سيف نصرت الهرمزي، فلسفة التغيير، الحوار المتمدن، العدد ٤٣٦، في: تموز ٢٠١١، ص ٣٠٢.



زمني توحى بوجود تغيير مستمر عبر الزمن في خصائص ذلك المجتمع ، أي أن التغيير جزء من حالة التغيير وما الأخير إلا مجموع التغييرات تحت مسيبتات داخلية وخارجية .

وثمة علاقة وطيدة بل مترابطة بصورة حتمية بين التغيير والزمن ، إذ يتم التعبير عن درجة التغيير وقياسه بوحدة زمنية معينة ، ففي كثير من العلوم التي تدرس الظواهر الاجتماعية أو حتى الطبيعية يتم تحديد درجة التغيير بوحدة زمنية غالباً ما تكون سنة ، إذ ترد على سبيل المثال عبارات محددة مثل نسبة النمو السنوي ، وغيرها من العبارات المشابهة التي تعطي معنى لحجم التغيير خلال عام واحد ، وهذا يدل على حقيقة أن التغيير لا يتولد من فراغ إنما يتطلب وقتاً أو زمناً معيناً حتى تكتمل صورته . فعلى سبيل المثال ، إذا كانت نسبة الانفاق العسكري من مجموع الإنفاق العام في دولة ما يساوي ( ١٠ ٪ ) عام ١٩٩٠ ومن ثم أصبحت ( ١٥ ٪ ) عام ٢٠١٠ فهذا دليل على أن التغيير المتمثل بحدوث زيادة قدرها ( ٥٠ ٪ ) مقارنة بالسنة الأساس تطلب أمداً زمنياً قدره ( ٢٠ ) عاماً حتى يصل إلى هذه النتيجة ، بمعنى أن كل تغيير لا بد أن يحدث في إطار زمني محدد ، كذلك الأمر بالنسبة للظواهر السياسية ، فإذا تناولنا قضية الرأي العام الأميركي فيما يتعلق بموقفه من الاحتلال الأميركي للعراق سنجد أن هذا الموقف قبل بداية الحرب في آذار عام ٢٠٠٣ ليس الموقف نفسه في شهر كانون الأول ٢٠٠٨ ( قبل توقيع اتفاقية سحب القوات ) ، أي بعد مضي أكثر من خمسة سنوات على بداية الاحتلال بسبب من ان الشعور بشدة وطأة الكلفة البشرية والمادية لم يكن ممكناً تبينه لحظة بداية الحرب بل استغرق الأمر مدة زمنية زادت على خمسة سنوات لتبلور تغيير مستمر وهو الزيادة في أعداد القتلى من الجنود الأميركيين الذي تجاوز الأربعة آلاف جندي حتى كانون الأول من عام ٢٠٠٨ ليسبب ذلك تغييراً تدريجياً في الموقف من الحرب ، حيث تراجعت نسبة مؤيدي الرئيس

الأميركي الأسبق جورج بوش الابن من نحو (٦٠ ٪) من مجموع المستطلعين قبل بداية الحرب إلى نحو (٣٠ ٪) في كانون الأول من عام ٢٠٠٨<sup>(١)</sup>، وهذا يعني أن التغيير في الموقف استغرق أمداً زمنياً معيناً، بل حتى أنه كان مرتبطاً بالتغيير الحاصل في حالة أخرى ألا وهي الزيادة في عدد القتلى من الجنود .

ما تقدم ، يدفعنا للتساؤل عن الخصائص العامة لظاهرة التغيير الذي يصيب الظاهرة السياسية ، والحديث عن خصائص التغيير معناه التطرق الى السمات العامة التي تميزه وتضفي عليه صورة معينة ، فلو تطرقنا الى أنواع التغيير سنجد أن هناك تغييراً سياسياً ، واجتماعياً ، وثقافياً وحتى تقنياً ، بيد أن هذه الأنواع لا تمثل خصائص التغيير، إذ أن الخصائص هي السمات المميزة التي تعكس طبيعة التغيير ونوعيته التي يمكن أن تتواجد في كل نوع من الأنواع المشار إليها سابقاً . وعلى هذا الأساس يمكن الإشارة إلى مجموعة من الخصائص العامة التي تميز التغيير وهي<sup>(٢)</sup> :

**أ . التغيير المنضبط والواعي :** ونعني به حالة التغيير الواعي الهادف والمبرمج أيضاً من لدن مؤسسات أو هيئات تمتلك الصلاحيات والسلطات اللازمة من أجل ضبط عملية التغيير على وفق سياقات محددة سلفاً ، وبمعنى آخر وجود هدف وغاية من إجراء التغيير بحيث تتم السيطرة عليه من خلال سلسلة من الأدوات والسياسات المعتمدة . كما يمكن الإشارة إلى مقررات ( مؤتمر قمة كوبنهاجن ) التي تم اعتمادها عام ١٩٩٦ من قبل دول الإتحاد الأوروبي التي عُدت سياقات عمل وبرامج حكومية لا بد من الإيفاء بها من قبل الدول الأوروبية التي تود

(١) عبد الخالق شامل محمد ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية انموذج العراق ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، ص ٥٧ . ٥٩ .

(٢) ينظر : عماد مؤيد جاسم ، أثر دراسة قوى التغيير في استشراق مستقبل الدولة القومية ، مصدر سابق ، ص ٦٢ . ٦٧ .

الانضمام الى التكتل الاقتصادي-السياسي للاتحاد<sup>(1)</sup> ، وتتضمن هذه المقررات جملة سياسات منها ما هو متصل بتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحقوق الأقليات واعتماد اقتصاد السوق القائم على المنافسة الحرة ، ومنها ما هو متعلق بتطبيق القواعد والقوانين الموحدة للاتحاد الأوروبي ذات الصلة بقضايا اقتصادية مثل تخفيض العجز في الموازنة العامة ، وتحديد نسبة التضخم .

ب. **التغيير التدريجي والتغيير السريع ( المفاجئ )** : يقصد بالتغيير التدريجي حالة الاختلاف المتعاقب الذي يتكون على شكل مراحل متتالية بحيث ان كل مرحلة تمهد السبيل لدخول مرحلة جديدة . ويأخذ التغيير التدريجي مدة من الزمن لانتهاء كل مرحلة منه ، ولا يعني بذلك أن التغيير سيتوقف بل هو مستمر ، والتغيير التدريجي يمكن أن يوجد في التغيير المنضبط ، بل أن الأخير يعد في جوهره تغييراً تدريجياً على اعتبار ان السلطات المسؤولة تضع سلسلة من المراحل التدريجية للتغيير المنضبط لا بد من المرور بها وصولاً إلى الهدف المنشود ، ومثال ذلك أن سلطة الائتلاف المؤقتة التي حكمت العراق خلال مدة الاحتلال العسكري له ولغاية نهاية شهر حزيران عام ٢٠٠٤ ، وهو موعد نقل ( السلطة ) إلى حكومة عراقية معينة ، وضعت سلسلة مراحل للتغيير التدريجي المنشود في العراق ضمنها في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي وقع في ٨ آذار عام ٢٠٠٤ التي تسمح بانتقال العراق من دولة الحزب الواحد الشمولي إلى ما يفترض به أن يكون مجتمع التعددية السياسية<sup>(٢)</sup> ، وشملت هذه المراحل اجراء انتخابات عامة في

(1) Kahn ، Dominique Strauss ، Building A political Europe : ٥٠ proposals for tomorrow's Europe ، A sustainable project for tomorrow's Europe ، formed on the initiative of the President of the European Commission ، European Commission publications ، Brussels ، April ٢٠٠٤ .

(٢) many authors ، Iraq in transition : vortex or catalyst ? ، middle east program ، briefing paper ، Chatham house ، London ، September ، ٢٠٠٤ .

نهاية شهر كانون الثاني ٢٠٠٥ ، وبعد ذلك الانتهاء من إعداد مسودة الدستور الدائم وعرضها في استفتاء شعبي عام في منتصف تشرين الأول ٢٠٠٥ ، ومن ثم اجراء انتخابات أخرى في منتصف كانون الأول ٢٠٠٥ ، ان هذه المراحل التي تمثل سياقات زمنية تعد مراحل منضبطة للتغيير التدريجي وصولاً الى الهدف المنشود وهو قيام دولة حرة . أما التغيير المفاجئ فهو حدوث تطورات معينة تمثل خروجاً عن قاعدة التغيير التلقائي لم يكن حدوثها متوقعا قبل مدة زمنية قصيرة ، إنما كانت تبدو أنها تتطور بطريقة طبيعية . ويرتبط التغيير المفاجئ ارتباطاً وثيقاً بنظرية الفوضى ( Chaos Theory ) ، بمعنى وجود حركة معقدة ومتقلبة لأنظمة تكون حساسة جدا لحالة التغيير في الشروط الأولية لها ، وبمعنى آخر أن نظاما معيناً يبدو مستقراً في حركته لكن حدوث تغيير بسيط في أحد عناصره الذي يعد من شروطه الأولية ( Initial Condition ) يؤدي الى اختلال كبير في سلوكه<sup>(١)</sup> .

والطبيعة الديناميكية للظواهر دفعت بعض المختصين إلى تحليل عدد من النظم الفوضوية التي تتصرف بطريقة يصعب توقع نتائجها بهدف اكتشاف طبيعة التغيير فيها وقد ولد التحليل لديهم فكرة الاعتقاد بأن السلوك الفوضوي ناجم عن تأثير متغيرات خارجية تتصرف بطريقة عشوائية بحيث خلصوا إلى نتيجة أنه في حال تم إقصاء هذه المتغيرات من المعادلة أو على الأقل استبعاد تأثيرها المسلط على النظام عندئذ يمكن توقع السلوك الحركي لهذه النظم<sup>(٢)</sup> .

وعلى الرغم من ذلك أظهرت بعض الأنظمة حالات تقلب بعيد المدى وتغييراً غير متوقع حتى في غياب تأثير تلك المتغيرات العشوائية ، وهو ما أكد حقيقة أن هذه النظم يظل سلوكها يتغير بشكل غير متوقع بسبب حساسيتها المفرطة

(١) هيدلي بول ، المجتمع الفوضوي ، ط ٣ ، دبي ، مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٧-٧٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩٧ .

للتغيير في الشروط الأولية<sup>(١)</sup>. والسلوك الفوضوي موجود في العديد من الأنظمة المختلفة سواء أكانت طبيعية أم اجتماعية ، ففي المجال الاقتصادي فإن سوق الأوراق المالية هو من نمط النظم الفوضوية الذي يؤدي التغيير البسيط فيها إلى تقلبات حادة في النظام الاقتصادي كله ، وقبله هو يتأثر بالتقلبات السياسية والأقتصادية المختلفة .

ج . التغيير التعديلي والتغيير الجذري : التغيير التعديلي هو إجراء سلسلة من التعديلات ( Alters ) على هيكل النظام العام بهدف تحقيق أهداف معينة مثلما فعلت الدول النامية فيما يتعلق بقضية الديون الخارجية في عقد الثمانينات من القرن الماضي ، فخلال النصف الثاني من القرن العشرين مرت تلك الدول بالعديد من الأوضاع السياسية والأقتصادية والمالية التي أقل ما يمكن ان يقال عنها انها كانت السبب الرئيس في التخلف التنموي لهذه الدول ودخولها في دوامة من الضغوط الخارجية ، وفي خضم بحث هذه الدول عن الحلول التي يمكن ان تنقذها من هذه المشاكل ، كانت الدول الرأسمالية في أوج نشاطها الاقتصادي واستطاعت ان تحقق في عقد السبعينات فائضاً ضخماً في الموارد المالية ، وبعد أن كان العالم يعيش في ظل ندرة العملات الأجنبية أصبحت الدول الرأسمالية تعيش في ظل موجات عاتية من الإفراط في السيولة . وفي ظل هذا الوضع الاقتصادي قامت هذه الدول بنقل الفائض من دول الوفرة المالية إلى دول العجز المالي ، وأصبحت البنوك التجارية الدولية تتسابق في إمداد الدول النامية بالأموال اللازمة لتخطي مشاكلها المختلفة ، معتقدة أن هذا الوضع الجديد هو العصا السحرية التي سوف تعينها على الاستمرار في درب التنمية ، ومع مرور الوقت وجدت الدول النامية نفسها تتخبط في لعبة القروض الدولية . واستمرت الدول

(١) George P . Richardson ، Feedback Thought in Social Science and Systems Theory ، op . cit ،

الرأسمالية في لعب دور الدائن المنقذ من أجل تنشيط حركة التصدير والإنتاج والعمالة والاستثمار دون أن تراعي مدى قدرة الدول على السداد .

وهناك العديد من الأسباب التي دفعت الدول النامية في بداية الأمر إلى الأستدانة بعضها داخلية كالعجز في الموازنات العامة والتضخم . وبعضها خارجية كالركود العالمي وانخفاض أسعار المواد الخام الأولية وارتفاع قيمة الفائدة . وفي مستهل عقد ثمانينات القرن الماضي ظهرت أزمة الديون عندما بدأت بعض الدول اللاتينية كالمكسيك والأرجنتين بالتوقف عن دفع أعباء ديونها الخارجية فضلا عن ازدياد عدد الدول التي تطالب بإعادة جدولة ديونها الخارجية . ومن هذا المنطلق حرصت الدول المدينة والدائنة والهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البحث عن الحلول التي تمكنها من استعادة أموالها<sup>(١)</sup> . أما التغيير الجذري فهو أحداث انتقال كلي من نظام الى آخر مثلما هو الحال مع التحولات السياسية التي اجتاحت العديد من دول العالم النامي وآخرها التغييرات في النظم العربية في مستهل العقد الثاني من هذا القرن ، كما أن التغيير الذي اعتزمت مجموعة الثمانية الكبار في حزيران عام ٢٠٠٤ على دعمه وتشجيعه في الشرق الأوسط الكبير هو من فئة التغيير الجذري على اعتبار أنه يراد به الانتقال من نظم شمولية الى نظم انتخابية .

مما تقدم ، نلاحظ اقتران التغيير بالذاتية والتحول تدريجياً أو بشكل مفاجئ ، أما التغيير فإنه يقترن بعاملين<sup>(٢)</sup> :

(١) Industry and Trade in a Global Economy With Special Reference to Sub - Saharan Africa ، Industrial Policies and Research Branch ، United Nations Industrial Development Organization ( UNIDO ) ، ٢٠٠٠ ، pp ١٣- ١٤

(٢) ينظر: سعد بن مرزوق العتيبي ، دور القيادة التحويلية في إدارة التغيير، ورقة عمل للملتقى الإداري الثالث (إدارة التغيير ومتطلبات التطوير في العمل الإداري ) ، جدة . المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٥ ، ص ٦- ٨ .

- وجود تخطيط مسبق لأحداثه ونفاذه
  - أن يقترن في الغالب بمتغيرات خارج عن الظاهرة موضع البحث ولا ينشأ من عوامل ذاتية محضه إنما يستفاد من تلك العوامل لنفاذه .
- بمعنى آخر، فأن التغيير هو تحول مخطط له ، غالباً ما يرتبط بالمتغيرات الخارجية أكثر منه أن يترك لعوامل طبيعية وتدرجية . والتغيير في أبسط تعريف له هو إبتاء شيء جديد مختلف عن الشيء القديم .
- كما أن التغيير يكون مخطط له بدقة وذو خطة زمنية محددة ، وهذا خلاف التغيير الذي يطرأ صدفة نتيجة العوامل الطبيعية ( تغير تلقائي ) ( فلا يمكن أن يظل الطفل طفلاً طوال عمره ، ولا يمكن له أن يرتدي حذائه نفسه طوال حياته أو يأكل الطعام نفسه طوال عمره ) .

والتغيير يشمل ثلاثة بنود وهي :

- أ. الدولة والنظام السياسي والحكومة والمجتمع والأفراد .
- ب. الهيكل المطلوب تغييره .
- ج. الناحية التكتيكية والعلمية للتغيير .

لهذا ، يشير البعض الى ضرورة الحديث عن إدارة التغيير وليس عن التغيير، ويعد مفهوم إدارة التغيير موضوعاً مثيراً للجدل بين الباحثين ، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها أنه لا يوجد تعريف محدد لإدارة التغيير ، كما أن هناك عدة أنواع من التغيير، لكل منها مسمى مختلف : التغيير المخطط ، التغيير الطارئ ، التغيير الاستراتيجي والتغيير غير الاستراتيجي ، التغيير الجذري والتغيير التدريجي .

استخرج بتاريخ : ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٢ .

[http://cba.ksuedu.server261.com/member/file/research/edoc\\_126092689.doc](http://cba.ksuedu.server261.com/member/file/research/edoc_126092689.doc)

وقارن مع : فاضل زكي محمد ، السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ٢٤ .

ويستخدم مصطلح إدارة التغيير لوصف عملية التنفيذ . وقد وردت في الأدبيات تعاريف عدة لإدارة التغيير منها على سبيل المثال تعريف أن التغيير عملية تستخدم لتصميم تنفيذ المبادرات التي تفرضها البيئة الخارجية<sup>(١)</sup> .

وتتطلب إدارة التغيير قيادة ، تتعلق بنشروهج جديد ، وصياغة رؤية جديدة والدفع بشكل مستمر لتحقيقها . ويمثل تنفيذ التغيير مصدراً لتحقيق ميزة ، تتضمن الانتقال بالظاهرة أو القضية أو حتى الدولة والمجتمع من وضعها الحالي إلى وضع آخر مرغوب فيه . وفى إدارة جهود التغيير تظهر الحاجة لإيجاد حالة من عدم الرضا عن الوضع الحالي ورغبة جادة للانتقال لوضع مستقبلي والاحتكام إلى استراتيجية واضحة لتحقيق الرؤية .

### ٣- المتغير:

من المصطلحات التي يستخدمها البحث هي مصطلح كلمة مُتَغَيَّر: جمع متغَيَّرات: أسم فاعل من تَغَيَّرَ. وَالمُتَغَيَّرُ هو: الذي يميل إلى التَّنَوُّع والاختلاف "تيار/ جهد/ مزاج مُتَغَيَّرٌ". والمتغير على اكثر من نوع في الاستخدام ، فهناك<sup>(٢)</sup> :

• **الْمُتَغَيَّرُ العِشْوَاتِيّ**: ( الجبر والإحصاء ) مُتَغَيَّر تكون قيمته مُوزَّعة بشكل يقبل الاحتمالية .

• **مُتَغَيَّر الحرارة**: ( الأحياء ) متعلق بكائن حي ذي درجة حرارة جسدية تتغير بتغير حرارة الأشياء المحيطة به .

• **رأسمال مُتَغَيَّر**: ( الاقتصاد ) جزء من الرأسمال المخصَّص لدفع أجور القوى العاملة .

• **المتغَيَّرات**: الطَّواهر التي يمكن ان تتغَيَّر أو تتحمَّل معاناً وقيماً مختلفة .

(١) ينظر: سعد بن مرزوق العتيبي ، دور القيادة التحويلية في إدارة التغيير، مصدر سابق ، ص ١٣ . ١٤ .

(٢) ينظر: تغير اجتماعي ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، مصدر سابق .



متغير. مُتَغَيَّرٌ: جمعها: متغير (ون) ، أو متغير (ات) . ومتغير (غير): فاعل مِنْ تَغَيَّرَ. كَانَ مُتَغَيَّرَ اللَّوْنِ " : مُبَدِّلَ اللَّوْنِ . وَمُتَغَيَّرٌ فِي آرَائِهِ " : مُتَقَلِّبٌ ، مَنْ لَا يَثْبُثُ عَلَى حَالٍ ، " جَوْ مُتَغَيَّرٌ" .

وعموماً ، نقصد بكلمة المتغير أي المسببات والحوافز والدوافع المؤثرة في الظاهرة موضع البحث ، والمتغيرات المؤثرة في ظاهرة ما لا تتبع من محيط الظاهرة الداخلي فحسب ، انما قد تأتي من محيطها الخارجي ، وفي كليهما يكون هناك تأثير على الظاهرة موضع البحث ، الا ان تأثير كلاً من المتغيرين يتباين من ظاهرة إلى أخرى ، ولنفس الظاهرة إذا تباين زمن الدراسة<sup>(١)</sup> .

وهنا ، يكون الاختلاف في التسمية ، فإذا كان زمن الظاهرة قيد البحث قد انتهى واستقرت ملامحه للباحث وظهرت علاماته ومؤشراته صراحة لم يصح اطلاق مصطلح المتغير عليه انما يطلق مصطلح عامل ، كون الاخير قد اعمل تأثيره في الظاهرة بمؤشرات لم يختلف في ملاحظتها أو قياسها ولا يمكن انكاره ، أما المتغير فان تأثيره غير مقياس إنما يعطي احتمالات للتغيير ضمن مستويات قابلة للملاحظة وليست نهائية وضمن حدود للتنوع والاختلاف تكون مقبولة عموماً بين الباحثين .

وعموماً ، في السياسة لا يوجد متغير (أو عامل) واحد مؤثر فيها إنما هناك جملة من المتغيرات (أو العوامل) التي يتباين تأثير كل منها من ظاهرة لأخرى ومن زمن قائم أو مضى أو محتمل إلى زمن آخر.

وبسبب تعدد المتغيرات (أو العوامل) المؤثرة في الظاهرة السياسية وتباين تأثيرها يصبح من الصعب وضع ترتيب نموذجي لها يصلح لدراسة كل ظاهرة سياسية ، انما أي تقسيم مما نورده يكون جائزاً لدراسة الظاهرة ، ومنها مثلاً :

(١) ينظر: مازن الرمضاني ، مصدر سابق ، ص ١٤١. ١٤٤ .

المتغير (أو العامل) الأمني والسياسي والاقتصادي والثقافي. أو المتغير أو العامل (الداخلي والخارجي). المهم هنا أنه لا يمكن تجاوز تأثير متغير (أو عامل) أثر أو يؤثر أو سيؤثر في الظاهرة قيد البحث لأن البحث أو الدراسة سيكون غير موضوعي.

### ثانياً: دينامية الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية

أن موضوع الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية من السمات المهمة التي تميز السياسة الخارجية عن غيرها من السياسات العامة التي تتبناها الدولة، طالما أن السياسة الخارجية تعطي للدولة هوية مميزة قياساً لغيرها من دول العالم الأخرى. وطالما أن التغيير والتغيير عناصر تظهر غالباً على السياسات الداخلية بصفة عامة، وأن التغيير أو التغيير في سياسة الدولة الخارجية يعطي انطباعاً أو مؤشراً على حدوث تغيير أو تغيير كبير في سياسات الدولة عامة<sup>(١)</sup>.

وتتباين دول العالم في موضوعة الاستمرارية والتغيير في سياساتها الخارجية، ولا يقصد بالاستمرارية الثبات المطلق، فهذا ما لا تسمح به سنن الحياة والمتغيرات السياسية والتطور التكنولوجي والاقتصادي والثقافي العالمي، فكل سياسة مستمرة تحوي قدرًا من التغيير الذي قد لا يصل إلى مستوى وصفه بالتغيير الذي يصيب نهج السياسة الخارجية، أما التغيير الذي يصيب السياسة الخارجية فيكون أكثر عرضه للتتبع والدراسة كونه ينطوي على تغيير مهم في سياسة الدولة وفي تعريف أهدافها ومصالحها وأصدقائها، وفي التوجهات المعتمدة وفي الأدوات التي تستخدمها لتحقيق غاياتها.

وكما ذكرنا في معرض تمييزنا بين التغيير والتغيير، في حالة سحبه على السياسة الخارجية، فإن التغيير هو ما يحصل نتيجة تطور طبيعي في معطيات

(١) ينظر: مرسيل مرل، السياسة الخارجية، ترجمة خضر خضر، جروس برس، بلا مكان نشر وبلا تاريخ

السياسيين الداخلية والدولية وظروفهما ، على نحو تجد الدولة ( نظام الحكم ) نفسها أمام استحقاقات جديدة لا يجدي معها نفعاً الأستمرار بالنهج القائم لإدارة ملف السياسة الخارجية ، أو قد يحدث تغيير في الحكومة التي تدير سياسة الدولة نتيجة تغيرقناعات المجتمع بالقوى السياسية فتظهر أغلبية جديدة أعلنت عن برنامج لإدارة السياسة الخارجية والدولة عامة مختلف عن البرنامج القائم .

أما التغيير في السياسة الخارجية فهو أن تجد الحكومة ذاتها انها أمام ضغوطات لأعتماد أنماط محددة في السياسة الخارجية تراعي الضغوطات والمصالح والسياسات الخارجية ، وأن الأستمرار بالنهج السياسي الخارجي القائم يكلف الدولة والحكومة عسكرياً وسياسياً وربما اقتصادياً ، وهذا ما نجده في سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه كوبا في أعقاب أزمة الصواريخ عام ١٩٦٢ ، وفي سياسات الولايات المتحدة تجاه نشر الدرع الصاروخي في شرق أوروبا منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي . وقد تتجه البيئة الخارجية لاعتماد تغيير في نظام الحكم في دولة ما ومن ثم يكون التغيير في سياستها الخارجية تحصيل حاصل ، وهو ما حدث في كل من العراق عام ٢٠٠٣ وفي ليبيا عام ٢٠١١ .

وأشكال التغيير أو التغيير الذي يمكن أن يصيب السياسة الخارجية يأخذ عدة نماذج ، منها الآتي <sup>(١)</sup> :

١ . التغيير التكيفي : ويقصد بها أن يكون هناك أستمرارية في أهداف السياسة الخارجية وفي أدواتها السياسية المستخدمة ، إلا ان التغيير يقع في مستوى الأهتمام الموجه إلى قضية بعينها دون سواها . وقد يذهب البعض إلى أن هذا النوع من التغيير لا يعد تغيراً بالمعنى العام ، لأنه حالة خاصة تقتضيها مقتضيات التكتيك أو مصلحة الدولة .

(١) ينظر: محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ١٠٠ .

٢. التغيير البرنامجي: وينصرف إلى تغيير في أدوات السياسة الخارجية المستخدمة لتحقيق الأهداف التي حددتها الدولة في المجال الخارجي ، ومن ذلك الاتجاه إلى استخدام التفاوض لتحقيق الأهداف التي حددتها الدولة بدلاً من اللجوء إلى خيار القوة العسكرية .

٣. التغيير في الأهداف: ويشير إلى تغيير في أهداف السياسة الخارجية وليس فقط مجرد تغيير في أدوات تنفيذ السياسة الخارجية فقط .

ويعد التغييران البرنامجي والتغيير في الأهداف من التغييرات الملاحظة على السياسة الخارجية ، كونه ينطوي على إحداث تحول قابل للملاحظة عما اعتادت عليه الدولة في تسيير علاقاتها الخارجية .

٤. التغيير في توجهات السياسة الخارجية: وهو أكثر أشكال التغيير قابلية للملاحظة في سياسات الدولة ، وينصرف إلى تغيير التوجه العام للسياسة الخارجية وتغيير في أهدافها وفي أدواتها والاستراتيجيات التي تعتمد عليها ، وبضمنه تغيير في علاقات الصداقة والتعاون .

ويعد هذا الشكل من الأنماط قليلة الحدوث في السياسة الخارجية لأنه يقترن بحدوث تغيير في نظام الحكم ذاته ، وألا كيف يمكن تصور أن تنقلب دولة ما عن نهجها السياسي الخارجي إلى أتباع نهج مغاير له جملة وتفصيلاً؟ فكل التغييرات التي تحدث تأتي تدرجية وليست على نحو مفاجئ لتصيب شكل السياسة الخارجية للدولة ومحتواها .

وعموماً ، فإن من أشكال التغيير ضمن الشكل الرابع المتعلق بانتهاء نمط سائد في السياسة الخارجية وإحلال نمط جديد محله ، التحول من نمط العزلة إلى نمط التفاعل ومثاله الصين الشعبية وقبلة كانت الصين الشعبية قد اتجهت من التفاعل المحدود مع البيئة الدولية إلى العزلة ( بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٩ وهو ما

سُمي بالثورة الثقافية ) ، فضلاً عن التغيير الذي أصاب السياسة الخارجية الاثيوبية بعد العام ١٩٩١ ، وانفتاحها على القارة الإفريقية ، والعراق بعد العام ١٩٨٠ إذ انفتح على العالم الغربي بشكل أكبر من سابقه . والتغيير هنا يحصل أما نتيجة تغير قناعات النخب الحاكمة ، أو يأتي نتيجة ثورات داخلية ، ومثاله التغيير في سياسة مصر الخارجية بعد العام ١٩٧٤ باتجاه التحالف مع العالم الغربي وإنهاء الريادة في الدور القومي العربي ، وتغير سياسة إيران الخارجية في أعقاب الثورة عام ١٩٧٩ من التحالف مع العالم الغربي إلى اعلان العداء له .

أن السياسة الخارجية ، في العموم ، لا تتغير على نحو مفاجئ وجذري ، إنما تعمل الدولة ( نظام الحكم ) على تحديد التوجهات العامة والأهداف الرئيسية التي تسعى الدولة لتحقيقها في المحيط الدولي ، وتعمل على اقرار النهج العام الذي يضبط الأدوات التي يمكن للدولة ان تستخدمها في علاقاتها مع المحيط الدولي ، وتقدم استراتيجيات وتكتيكات تسمح بحدود مناورة وأحياناً بهامش تغيير يصيب القضايا أو المواقف التي تعد غير حساسة لمصالح الدولة أو تعتبر طرق الاستجابة لها واقعا في إطار مصلحة الدولة ، وفي كل الاحوال يكون التغيير في سلوك محدود وفي نطاق قرارات تحسبها النخب السياسية الحاكمة بدقة ، وقع خارج دائرة التوجهات العامة والأهداف الرئيسية بشكل عام<sup>(١)</sup> .

وفي أحيان ، يشكل التغيير المحدود بيئة وظروفاً جديدة بشكل مخرجات مباشرة أو غير مباشرة ، تراكمها قد يظهر على مدى فترة زمنية ليست بالقصيرة ان نهج الدولة السياسي الخارجي قد أتجه بعيداً عن الهدف الأساسي بمعنى انه حدث تحول في مضمون السياسة الخارجية التي سبق للدولة ان أعلنت عنه ابتداءً ، وهذا ما نجده في السياسة الخارجية للصين الشعبية فهي قبلت بنسبة تغير محدودة فيها في سبعينيات القرن الماضي باتجاه قبول للانفتاح على الأعمال

(١) قارن مع ، محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ١٠١ .

الرأسمالية بشكل محدود ، إلا انها اليوم أمام نهج في السياسة الخارجية مغاير لما تأسست عليه الدولة الشيوعية عام ١٩٤٩ .

ويمكن تفسير جانب من التغيير الذي يصيب السياسة الخارجية للدولة  
لمتغيرين :

**الأول :** أن التحول الذي يصيب بنية المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية تدفع إلى تغيير في القنوات ، والذي يصل إلى مرحلة يستدعي من قمة السلطة تغيير في سياساتها الداخلية والخارجية لاستيعاب ذلك التغيير الداخلي ، أو أن تجد نفسها قد انفصلت عن محيطها المجتمعي وتلجأ للقسر لاستمرار وجودها في قمة السلطة ولاستمرارها على ذات النهج السياسي الذي اختطته ، وإذا كانت هناك انتخابات دورية في الدولة فإن الانتخابات ستفرز قوى اجتماعية جديدة شبه منقطعة عن النهج السابق في إدارة الدولة وسياساتها الخارجية . وهذا ما نجده في تركيا مثلاً عام ٢٠٠٢ عندما أعلن المجتمع عن اختيار حزب ذو توجه إسلامي على رأس السلطة العلمانية<sup>(١)</sup> ، وهذا ما نجده في العراق نسبياً عام ٢٠٠٥ عندما اختار العراقيون أحزاب دينية في ظل وجود احتلال أمريكي ذو نهج علماني ليبرالي في تسيير السياسات العامة ، وهذا ما نجده في مصر التي اتجهت الجماهير لاختيار أحزاب دينية في انتخابات عام ٢٠١٢ ، وفي تونس أيضاً ، رغم أن ممارسات السلطة فيهما كانت علمانية صارمة طيله عقود سابقة .

وفي حالات محدودة قد يكون التغيير المقترن بالمتغير الداخلي راجع إلى تغيير في قنوات الشخص القابض على السلطة ( في الدول الشمولية ) نتيجة كون السياسة الخارجية تحصيلياً لإرادة القائد السياسي وليس لقناعات مؤسسية ، فإذا تغير القائد أو إذا تغيرت قنواته تتغير معه السياسة الخارجية للدولة سواء جزئياً أو

(١) Kieran E . Uchehara ، Continuity and Change in Turkish Foreign

Policy Toward Africa ، Akademik Bakı ، Cilt ٢ ، Sayı ٣ ، K1 ، ٢٠٠٨ ، pp : ٤٥ . ٤٩ .

كلية ، ومثاله تغيير سياسة الإتحاد السوفيتي السابق في عهد الرئيس ستالين عامي ١٩٣٨-١٩٤٠ من نمط التحالف مع الغرب إلى التحالف مع المانيا النازية ، والتغير الذي حصل في مصر عامي ١٩٧٠-١٩٧٤ ، من التحالف مع الإتحاد السوفيتي إلى التحالف مع العالم الغربي .

**والثاني :** التحول في البيئة الدولية قد يقود إلى تغيير في الارتباطات وفي الفرص وفي الكوابح التي تفرضها تلك البيئة<sup>(١)</sup> ، وهذا ما وجدناه بعد العام ١٩٨٩ عندما اتجهت المنظومة الشرقية للتفكك ، وفي العام ٢٠٠١ عندما اتجهت دول العالم لإرضاء السياسات الأمريكية في حربها على ما اصطلح عليه بمكافحة الإرهاب . وفي كلتا الحالتين وجدت دول العالم نفسها أمام بيئة لا تسمح بانتهاج نفس السياسة الخارجية سواء في مضمونها أو في أهدافها أو في أدواتها ، وفرض على بعضها أحداث تغيير في علاقات الدولة وفي نوع القضايا موضع الاهتمام للتعامل مع الالتزامات الناشئة ، وفيما بعد هذه التحولات وجدت أغلب الدول أنه من الصعب الرجوع عما اتبعته من سياسات خارجية ، ومثاله الهند بعد العام ١٩٨٩ في ما يخص علاقاتها مع الولايات المتحدة .

(١) ينظر: سليمان ساسي الشحومي ، السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ٢٠-٢٧ .

## المطلب الثاني : أسباب التغيير في السياسة الخارجية

للبحث في مضمون التغيير أو التغيير الذي قد يصيب السياسة الخارجية يقتضي الحال تتبع الاسباب التي تدفع لحصولها في سياسة أية دولة .  
ولعل الدول تتباين في الأسباب التي تقودها لأعتماد التغيير أو ان يفرض عليها مضمون التغيير، وأهم تلك الأسباب هي :

### أولاً: تغيير المدركات والرؤى

تعد المدركات والرؤى واحدة من محددات السياسة ، كونها تضع الأطار العام الذي يتم في ضوئه رسم السياسات العامة ، وفي ضوئها تفهم المعلومات والتحديات والفرص ، التي تجابه الدولة .

أن كل صانع سياسة خارجية يتحرك في ضوء <sup>(١)</sup> :

١- سماته الشخصية ، ويقصد بها كل ما يؤثر فيه من خصائص الشخصية بشكل لاشعوري ، تحت مسببات منها : أن صانع القرار مهما حاول الأبتعاد عن العوامل الشخصية والاتجاه نحو العوامل الموضوعية في النقاش والتحليل والنتائج يبقى هو بشر عرضة للتأثر بما موجود داخله ، بل أن السمات الشخصية تولد

(١) ينظر: مازن أسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ٢٩٤ . ٣٠٩ .



للشخص ( صانع السياسة الخارجية ) أنماطاً سلوكية محددة ، تجعل كل صانع سياسة مختلف عن غيره . وبعيداً عن الدخول في تفاصيل أنواع الشخصيات بناءً على السمات التي يصنف البشر في ضوءها فإن الشيء المهم الذي تتفق عليه الدراسات والأبحاث أن شخصية صانع السياسة لا تعف من التأثير عن سماتها الشخصية .

٢- العقائد الفلسفية التي يؤمن بها ، بمعنى أن يسير صانع السياسة الخارجية وفقاً لهدي عقله وإدراكه ورؤيته ، ومزاجه السياسي ، هذا الذي يدفعه ليعطي بنفسه بمجموعة من المساعدين وصناع السياسة ممن يكون لهم رؤى مقاربة أو غير متناقضة معه ، فكل بشر وبضمنهم صناع السياسة الخارجية لهم عقائد فلسفية ورؤى سياسية للكون والعالم والحياة والمجتمع والظواهر السياسية ، وطالما أن السياسة خيارات ومواقف ، فإن الخيارات والمواقف لن تعف عن التأثير بما يعتقده صانع تلك السياسة . والمهم هنا ، هو أهمية تلك العقائد في سلوكيات صانع السياسة الخارجية ، فمن يقدمها في تعاملاته يكون شخصاً مؤدجاً ومن لم يقدمها تقل لديه الأعتبارات الأيديولوجية ويكون له منظوره الفلسفي في تسيير السياسة الخارجية .

٣- نوعية أهتمامه بالسياسة الخارجية ، وهذا الأمر يتعلق بمتخذي قرار السياسة الخارجية في المقام الأول ، ثم بمتخذي صناع السياسة الخارجية من حيث طبيعة توجهاتهم الخارجية في المقام الثاني ، فالمعروف أن لكل إنسان عقائده الفلسفية وله تجاربه ، وفي ضوءها يحدد مدى الأهتمام بالسياسة الخارجية ونوعه ، وتقدير أولويات تلك السياسة لدولته ، فالبعض يتجه لتشجيع وتيسير الأنغماس بالبيئة الدولية ، وآخرون يتجهون لتقدير اعتماد اتجاه دون سواه ، وآخريين من متخذي القرار السياسي الخارجي يتركون أمر السياسة الخارجية وينشغلون بأمور السياسة الداخلية .

٤. تجاربه السابقة ، والخبرة تأتي هنا من مواضع عدة لعل أهمها شغل مناصب لها علاقة بالسياسة الخارجية ( العمل بالبعثات السياسية ، أو العمل بوظائف داخلية لها تماس مع أنشطة خارجية ، أو المتمتع بمؤهل أكاديمي له علاقة بالسياسة الخارجية ، وهذه كلها تدفع صانع السياسة الخارجية ومتخذ قراراتها للأغماس بالشأن السياسي الخارجي أو الأنكفاء عنه كلياً أو جزئياً .

وأول ما يبرز التغيير على مستوى العقليات لدى صناع السياسة الخارجية ومتخذي القرار ، لجملة عوامل ، منها أدراكهم لطبيعة التحولات التي تعيشها دولتهم داخلياً وللتحولات التي يشهدها النظام الدولي ، فضلاً عن إمكانية انتقال أدراكهم الفلسفي من نمط إلى آخر ، تحت مسببات الخبرة والأهتمام بالسياسة الخارجية ، وتغير القناعات الداخلية ، وهذا التغيير يلحقه تغيراً عملياً صنع السياسة الخارجية ومن ثم بعملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية<sup>(١)</sup> .

### ثانياً : التقدم التكنولوجي

أن التغيير التكنولوجي هو سمة العصر الراهن ، إذ لا ثبات في التقنية ، وكل تكنولوجيا جديدة تؤدي إلى سلسلة من التتابعات في التغيير لا تعف منه أي من الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، عامة ، فالتكنولوجيا فرضت تقليل اثر الحدود في العلاقات بين الدول ، بل تم تخطي أغلب معوقات الحدود ، كما جعلت صانع السياسة ومتخذ القرار منكشفاً على المجتمعين المحلي والدولي كون المجتمعين بات لهما قدرة المقارنة بين السياسات المتبعة لنماذج مختلفة في دول العالم كلها ، ومن ثم فان التكنولوجيا بقدر ما يسرته من فرص معززة لقدرة صانع السياسات ومتخذي القرار السياسي الخارجي على تنفيذ برامج الدولة

(١) قارن مع : مرسيل مرل ، السياسة الخارجية ، مصر سابق ، ص ٣٢ . وقارن ايضا مع : مروان بشارة ، بيل كلنتون ، الحملة ، الادارة ، والسياسة الخارجية ، دار الساقى ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ١١٠ . ١٢ .

في هذا المجال ، فأنها في المقابل ولدت تحديات وضغوطات وانكشاف في غطاء الدولة وقدرتها على التعامل مع كافة المتغيرات . ومن جانب آخر فإن التكنولوجيا غيرت في معادلات علاقات القوى وفي طبيعة القوة ذاتها ، فمن يكون الأسبق تكنولوجياً يملك زمام المبادرة لامتلاك عناصر قوة مضافة ، كما أن امتلاك عناصر التكنولوجيا تتيح لصناع السياسة التخطيط لتلافي القصور في عناصر القوة التقليدية من سكان وجغرافية وموارد <sup>(١)</sup> .

وهنا ، يدفع التطور التكنولوجي الى حصول سلسلة تغيرات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأن طالت ، وكلاهما يفرض تغييراً في الحياة السياسية بمختلف جوانبها وإلا سيحدث افتراقاً بين الحياتين السياسية وواقع المجتمع يسمح في مراحل قادمة لتغييره بمختلف السبل أو أن يعيش الواقع السياسي عزله عن واقعه الاجتماعي والاقتصادي <sup>(٢)</sup> . ولنا خير مثال في الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية في العقد الثاني من هذا القرن ، حيث تسببت التكنولوجيا الرقمية بحدوث نوع من الوعي بطبيعة الاحتياجات الداخلية وطبيعة المشاكل التي تعاني منها المجتمعات ، رافقه ضغوط خارجية وأجندات انتهت مجتمعة لتوظيف ثورة الاتصالات في إحداث تغيير كلي في أغلب دول المنطقة .

### ثالثاً : التحولات الاقتصادية

يعد المتغير الاقتصادي واحداً من المتغيرات التي تفرض التغير في سياسة الدولة الخارجية ، كون صناعات السياسة الخارجية ومتخذي قراراتها يعتمدون من بين اعتمادهم في تصميم النهج السياسي الخارجي على قدرة دولتهم الاقتصادية ،

(١) ينظر: مايكل كوهن ، مارييا كيبوتشي.، خصخصة السياسة الخارجية ، ترجمات استراتيجية ، المركز العربي

للدراستات الاستراتيجية ، دمشق ، العدد ٣٧ كانون الثاني ٢٠٠٨ ، ص ١٢٠٨ .

(٢) ينظر: مرسيل مرل ، السياسة الخارجية ، مصر سابق ، ص ٣٧ .

باعتبارها هي التي تحدد إلى أي مدى تستطيع الدولة تنفيذ أجداتها الخارجية وإلى أي مدى تكون السياسة الخارجية واقعية في ظروفها. وتشمل المتغيرات الاقتصادية كلاً من النمو الاقتصادي ودرجة الاعتمادية الاقتصادية على المجتمع الدولي ، وكمية الموارد التي تملكها الدولة أو التي تستطيع تأمينها .

واليوم ، فإن معظم دول العالم تتبنى النظام الاقتصادي الرأسمالي بتطبيقات مختلفة ، وتسمح بحدوث تغيرات اقتصادية تبعاً لتحويلات هذا النظام ، ولما كانت أمكانية التغيير في الحياة الاقتصادية عامة للدولة والمجتمع أمراً قائماً ، فإن أمكانية الثبات المترتب عنه أمر غير مسلم به ، ومن ثم فإن التغيير الذي يحدث في أي متغير من المتغيرات الاقتصادية أعلاه يتسبب بالتأثير على الواقع الاقتصادي للدولة والمجتمع مما يجعل تخطيط السياسة الخارجية القائم على ثبات الواقع الاقتصادي غير سليم ، ويفرض من ثم على صناع السياسة الخارجية ومنتخذي قراراتها النظر الدائم إلى أي تحول في الواقع الاقتصادي للدولة ، والسماح بقدر من التغيير في السياسة الخارجية تبعاً للتغيير الاقتصادي<sup>(١)</sup> .

#### رابعاً : تحولات النظام الدولي

لا تعمل السياسة الخارجية في إطار من فراغ ، إنما يغلب عليه التنافس والصراع ، في إطار يتأثر بوضع القوة وعلاقات القوى ، وطالما أن وضع القوة هو عرضة للتغيير وفقاً لطبيعة التحول في عناصر القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية وحتى الثقافية ، وأن علاقات القوى هي عرضة للتأثر وفقاً لطبيعة التحالفات الدولية ، وما يستقر عليه المجتمع الدولي من تنظيم عالمي وإقليمي ، فإن هذا التغيير الدائم يجعل أمكانية أن تعمل السياسة الخارجية في إطار ومحتوى ونهج ثابت في محيط متغير أمر غير ممكن ، ومن ثم يفرض عليها أن تصمم

(١) ينظر: مرسيل مرل ، السياسة الخارجية ، مصر سابق ، ص ٤١ .

كنهج وقرارات على أساس التكيف مع مقتضيات التحول في بيئة السياسة الدولية .

وكواقع ، لم يعد في عصر التفاعلات الدولية الذي نعيشه أمل لأيه دولة صغيرة في الاحتفاظ باستقلال قرارها الوطني التام ومن خلال الدفاع الجامد عن المفاهيم القديمة في السيادة الوطنية والاستعداد للأنخراط في الحروب الدفاعية . والأحتفاظ بالحد الأدنى من الاستقلال يستدعي اليوم الانتقال إلى عالم به قدر عال من التفاعل ، فهامش المبادرة والحرية لأيه دولة من الدول يتسع كلما أصبحت الدولة شريك في التفاعلات العالمية ، وهامش الحرية والحركة لا يتوقف على التعامل مع البيئة الدولية إنما كذلك على صعيد البيئة الداخلية كون الأنفتاح والتفاعل مع البيئة الدولية يتيح فرصة لأشتراك كافة قوى المجتمع في صنع النهج السياسي الخارجي لأن تصنع السياسة الخارجية من قبل نخب منعزلة عن محيطها ومن ثم تضع سياسة خارجية تخدم أغراضها ومصالحها<sup>(١)</sup> .

ولا يتوقف الأمر على التفاعل بين الدولة والمجتمع الدولي ، إنما أصبحت الدولة مطالبة ان تظهر قدر من المسؤولية تجاه متطلبات حفظ الأمن والأستقرار الدوليين ، عبر جعل مصالح دولها في إتساق وتطابق مع مصالح المجتمع الدولي عموماً<sup>(٢)</sup> .

(١) ينظر: برهان غليون ، تحولات السياسة الدولية ، من مفهوم السيادة الى مفهوم الشراكة ، موقع المعرفة وجهات نظر، في : ٢٠٠٤/١٢/٣٠

http : //www . aljazeera . net/NR/exeres/٥AD٠٩DBB - AVB٢ - ٤٦E٣ - ٨A١٦ - ٩٢EA٢E\CF AEE . htm

(٢) Jay Gullidge ، Three Plausible Scenarios of Future Climate Change ، ان : Kurt M . Campbell and others ، The Age of Consequences : The Foreign Policy and National Security ، Implications of Global Climate Change ، Center for Strategic & International Studies ، Washington ، ٢٠٠٧ ، pp : ٣٦ . ٤٢ .

المهم هنا ، أن العالم اليوم يعيش ظاهرتا التغيير والتغيير السريعين ، وأسباب دخول العالم بهذه المرحلة الحرجة هو التراكم المعرفي الذي سمح بالانتقال من عصر الصناعة إلى عصر المعلوماتية والاتصال ، حتى بات العالم يعيش لحظة العولمة التي لا تجعل هناك فسحة انفصال واسعة بين أركانه ، وتجعل أية تغيير في أية منطقة أو قضية فيه تتداعى له المناطق والقضايا طلباً للتغيير أو تدفع طلباً للتغيير. والتغيير والتغيير الحاصلين في العالم اليوم يتلوه ضرورات بحدوث تغيير أو احياناً يفرض تغييراً في سياسات الدول بقصد البقاء متفاعلاً مع المحيط العالمي ، وسواء حدث التغيير في السياسات الداخلية أو في أطار السياسات الخارجية ، بمعنى أن ما يستقر عليه حال المجتمع الدولي يفرض بيئة محددة تجعل الثبات على النهج السياسي الخارجي أو حتى الداخلي شبه مستحيل<sup>(١)</sup> .

وما يدفع للأمر أعلاه ، أن الفاصل بين السياستين الخارجية والداخلية بات يتقلص ، وأن السياسة الخارجية في أحيان صارت تتعامل مع مشكلات وطنية ، حتى أن السياسة الخارجية مهددة بأن تفقد هويتها المميزة كون نشاطها يمتد بشكل متزايد ليغطي قضايا واقعة تحت غطاء السياسات الداخلية ، كما أن عدة قوى داخلية صارت لها أنشطة خارجية تنفذها بالتزامن مع أنشطة السياسة الخارجية . ويمكن توضيح ما تقدم بتعليق وزير العلاقات الخارجية الفرنسي في تموز ١٩٨١ عندما برر تبديل تسمية وزارته : "لماذا غيرنا أسم وزارتنا ؟ لماذا انتقلنا من الشؤون الخارجية إلى العلاقات الخارجية ؟ لأنه لم يعد ثمة شؤون خارجية في العالم المعاصر مع عالمية الاقتصاد والتهديد ، فهناك ترجمة خارجية للسياسات الداخلية وحماية بوجه الخارج ، وهناك قدرة لأن نبسط باتجاه الخارج كل ما يمثل الأولويات الداخلية . وإذا ثمة سياسة خارجية فأنها لم تعد من صنع وزير ، فمنذ زمن طويل لم تعد السياسة الخارجية تنتمي فقط للدبلوماسيين وإنما تهم

(١) ينظر: مرسيل مرل ، السياسة الخارجية ، مصر سابق ، ص ٤٢-٤٣ .

كل القطاعات الاقتصادية والعسكرية وحتى الثقافية للبلد»<sup>(١)</sup> .

والمشكلة التي تبرز في هذا الإطار، أن صناع السياسة كانوا قادرين على ملاحظة التغير سابقاً ، أما اليوم فأن اللحاق بالتغير في إطار النظام الدولي بات صعباً ، بسبب صعوبة أحداث استجابات داخلية وخارجية تتوازن والتغير الحاصل بالبيئة الدولية . فالتغير في عناصر القوة وبروز متغير المعلوماتية والاتصالات دفع إلى إعادة احتساب متغيرة لقدرات الدول ، على نحو جعل أمكانية التغير في الهرمية الدولية أمراً وارداً ، كما أن التحالفات في إطار البيئة الدولية باتت تتجه إلى كونها تحالفات غير مستقرة تراعي التغير الحاصل على صعيد النظام الدولي كلياً أو جزئياً<sup>(٢)</sup> .

ونقطة أخرى أصابها التغير، الأوهي أن وسائل الاتصال جعلت المجتمعات متقاربة ومن ثم فأن أدوات تنفيذ السياسة الخارجية في البيئة الدولية أصابها التغير، فالتجار والصناعيين كونوا عبر الشركات العابرة للحدود كارتلات تتجاوز مصالحها حدود الدولة ومن ثم على السياسة الخارجية أن تجد آليات جديدة في التعامل معها . كما أن آليات الاتصال الحديثة سحت بسهولة تفاعل صناع القرارات أنفسهم مع بعضهم البعض دون استخدام وسائط ( وزارة الخارجية أو البعثات الدبلوماسية ) .

والجانب الثالث الحاصل في البيئة الدولية ألاوهو أن النظام الدولي يتجه صوب تشكيل ارادة عالمية واحدة نتيجة تقارب الرؤى وتقارب المدركات لحجم التحديات التي تواجه شعوبهم . وأن لم يصل الأمر إلى مستوى التحول صوب الحكومة العالمية ألا أن الاتجاه هو نحو تكوين آليات عالمية واحدة ( بدأت بالأمم المتحدة وانتهت بإنشاء محكمة الجنايات الدولية ) ، وتوسيع المشتركات

(١) نقلا عن : مرسيل مرل ، السياسة الخارجية ، المصر السابق ، ص ٤٥ .

(٢) ينظر : فاضل زكي محمد ، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية ، مصدر سابق ، ص ١٢٢ . ١٢٣ .

بين دول وشعوب العالم ، وهذا الأمر يفرض أعباء على السياسات الخارجية كونها لم تعد أداة لتحقيق مصالح قومية محدودة إنما عليها أن تراعي التوازن بين البيئتين المحلية والعالمية .

وختاماً ، فأنا نشير في هذا الفصل الى نقطتين رئيسيتين هما : معنى السياسة الخارجية وكيفية صناعتها ، وإشكالية الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية . وقد أشرنا في النقطة الأولى إلى وجود قدر من الاختلاف في تحديد معنى السياسة الخارجية ، ألا أنه في العموم يكاد المعنى يتفق أن السياسة الخارجية تتحدد بكونها معنية بالسلوك السياسي الخارجي للدولة الذي يتوخى أيقاع تأثير في البيئة الدولية أما درءاً لسلبية متوقعة أو بحثاً عن فرص موجودة . ويشترك في صناعة ذلك السلوك عدد من القوى والمؤسسات الموجودة في الدولة سواء كان منها المخولة دستورياً بعملية الصنع وإتخاذ قرارات السياسة الخارجية أو ما كان منه غير مخول دستورياً بذلك . وتشترك هذه القوى جميعاً في تحديد مضمون النهج السياسي الخارجي ، وفي تحديد الأدوات الملائمة لتنفيذه ، وبما يتفق ومصصلحة الدولة .

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية ألا وهي الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية ، فقد بحثنا في معنى الاستمرارية والتغيير أو التغيير في السياسة الخارجية ، وأشرنا لمضمون التغيير الذي يحدث في السياسة الخارجية ، وحددنا كيفية حدوثه وأنه متعلق بتغيير بيئة السياسة الخارجية داخل الدولة حتى تجد الدولة نفسها أمام ضرورة لصياغة وتنفيذ نهج سياسي خارجي يتفق وتمام مطالب البيئة الداخلية .

أما حدوث تغيير في السياسة الخارجية لأي دولة فإنه مقترن بحدوث تغيير في البيئتين الداخلية والخارجية المحيطة بالدولة على نحو تجد الدولة نفسها أمام ضرورة لصياغة نهج سياسي جديد يتفق وتمام مطالب البيئتين الداخلية



والخارجية ، وطالما أن الدول لاتعيش اليوم في حالة عزلة عن المحيط الخارجي فهذا ما يجعلنا أقرب الى وصف ظاهرة التغيير منه الى التغيير في دراسة السياسة الخارجية .

وهذه المقدمة التي ذكرناها في هذا الفصل ، كانت لغرض التمهيد لدراسة التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية بعد العام ٢٠٠٢ ، من حيث مظاهره ومسبباته ، مع دراسة بعض النماذج التطبيقية ، وهو ما سنعمد الى دراسته في الفصول القادمة .



**الفصل الثاني :  
العوامل الدافعة للتغيير  
في السياسة الخارجية التركية**



نسعى في هذا الفصل الى تبيان ماهية التغيير الذي تعرضت له السياسة الخارجية التركية خلال المدة بين العامين ٢٠٠٢. ٢٠١١، وذلك من خلال بيان العوامل الدافعة له ابتداءً، ثم مناقشة مضامين عامة في التغييرات التي أصابت تلك السياسة على صعد نهج التغيير في المؤسسات، ثم نهج التغيير في الأدوار السياسية الخارجية التي ألتزمتها تركيا بعد العام ٢٠٠٢. ومناقشة الفرق بين التغيير الذي أصاب السياسة الخارجية التركية بفعل تطورات طبيعية في الحياة السياسية والاجتماعية التركية انتهت إلى أبرز شأن حزب العدالة والتنمية، والتغيير الذي أصاب تلك السياسة بفعل وجود الحزب على قمة هرم السلطة السياسية .

أن أيه سياسة لا تأتي من فراغ أو من جهات صانعة لها، إنما كل سياسة تتأثر بجملة من العوامل الداخلية والخارجية تؤثر فيها وتتأثر أي السياسة الخارجية هي الأخرى بها .

والسياسة الخارجية التركية ليست بعيدة عن علاقات التأثير والتأثر بعوامل عدة، وهنا سنتحدث عن مجموعة عوامل يمكن تصنيفها بمجموعتين: داخلية وخارجية، وسنتناول كيفية تأثيرها على مضامين تلك السياسة بحيث دفعتها نحو التماس التغيير سبيلا في تصريف مضامين تلك السياسة .

وقد تم معالجة الفصل عبر مبحثين وهما :



## المبحث الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية

ان أول المؤثرات في السياسة الخارجية هي العوامل والمؤثرات الداخلية .  
وتشمل هذه العوامل الابعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية ،  
فكلها هي البيئة الداخلية لعمل السياسة الخارجية التركية .

## المطلب الأول : العوامل العسكرية

تعد العوامل العسكرية مؤثرة في السياسة الخارجية لأية دولة ، فهي تعطيها عوامل القدرة للدفاع عن أراضيها بوجه الاعتداءات الخارجية ، فضلا عن تأكيد عوامل الاستقرار الداخلية جنبا إلى جنب مع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وليست المعدات العسكريه هي ما يدخل في تأكيد العوامل العسكرية فحسب إنما أيضا الإستراتيجيات العسكرية والتوجهات السياسية لممارسة أدوار إقليمية أو دولية ، فهي تجعل من العامل العسكري حاضراً أو ممتنعاً عن التأثير في سياسة الدولة عامة وبضمنها السياسة الخارجية .

وتكاد تركيا غير مختلفة في هذا المضمار عما تقدم ، بل تعد المؤسسة العسكرية واحدة من أهم ديناميات السياسة التركية الداخلية منها والخارجية ، بحكم وجود مجلس الأمن القومي والتركة الكمالية في تركيا التي انتهت إلى جعله الحارس على تلك التركة التي اعتمدت العلمانية كخيار منظم للحياة التركية الاجتماعية والسياسية ، وبالآزمات التي تحيط بتركيا داخليا ( عدم الاستقرار في منطقة كردستان تركيا ) ، والفراغ الموجود في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، فضلاً عن وجود توتر على الحدود مع البلقان واليونان ومع القوقاز ، وهو ما أعطى لتركيا مبررات في تعزيز قدراتها العسكرية بل جعل



من الجيش نافذاً في أثناء طرح ومناقشة الخيارات العسكرية . وهذا ما جعلت السياسة التركية بعد العام ٢٠٠٢ في أول محاولات التغيير عما سبقها من نهج في تماس بل وصدام مع هذه المؤسسة في عدة مواضع ، تبدأ من تقليل امتيازات الوضع السياسي لأقطاب المؤسسة العسكرية ، وتنتهي بالمسعى لتغيير ما عد ثوابت في السياسة التركية تحت رعايا تلك المؤسسة<sup>(١)</sup> .

ومن أجل أبرز أهمية المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية وأدوارها ، سنبين واقع حال تلك المؤسسة ، وسنترك تقدير ما مرت به من تغيرات على صعيد أدوارها السياسية في الفصل اللاحق .

أن تركيا تقع في منطقة هشة من الناحية الجيو - سياسية في مثلث إستراتيجي يعاني من أزمات شبه دائمة على مدى يقرب من نحو أكثر من قرن من الزمن ، وأغلبه خضع لسيطرة تركيا عليه خلال حقبة زمنية سابقة على الحرب العالمية الأولى ، هي : منطقة البلقان ، ومنطقة القوقاز ، ومنطقة الشرق الأوسط . وقد فرض عليها هذا الموقع تحديث وتطوير دائم لقواتها المسلحة لتكون قادرة على تحمل مسؤولية الدفاع عن وحدة وتماسك تركيا ومواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية التي قد تلحق بها . ولم تكتف تركيا بذلك ، إنما ارتبطت بحلف شمالي الأطلسي بقصد تعزيز وضعها العسكري خلال فترة الحرب الباردة<sup>(٢)</sup> .

وتعد القوات المسلحة التركية ثاني أكبر جيش في حلف شمالي الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث العدد ، وهي ثامن أكبر جيش عالمياً من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة .

(١) منصور آق كون ، صورة تركيا في الوطن العربي ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد ١٣٥ ربيع ٢٠١٠ ، ص ٩٠ .

(٢) ينظر مثلاً ، احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي .، المطبعة الوطنية ، عمان ، ١٩٨١ ، ص ١١٥ .

## ١. الأهمية التاريخية للعامل العسكري في الحياة السياسية التركية

نبعت أهمية الجيش التاريخية في الحياة السياسية التركية من الحاجة للتوسع منذ ظهور الدولة العثمانية ثم المحافظة على وزن الدولة في المحيط الدولي . ثم كان للجيش دوراً مهماً في الحفاظ على وجود الدولة التركية بعد الحرب العالمية الأولى ، من خلال محاربة ثلاث مجموعات من الجيوش على ثلاث جبهات في آن واحد ، وهي : الجبهة الشرقية الروسية والأرمنية ، والجيوش الإيطالية والفرنسية والبريطانية على الجبهة الجنوبية ، واليونانية على الجبهة الغربية ، لتستقل بعدها تركيا في العام ١٩٢٣ ويتم إنشاء الجمهورية التركية الحالية .

وفي الحرب العالمية الثانية ، بقي الجيش التركي على الحياد ، ولم يخض أيّاً من المعارك حتى الحرب الكورية في العام (١٩٥٠-١٩٥٣) ، التي اشتركت فيها بفرقة من المشاة .

وفي العام ١٩٥٢ ، أنضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي لمواجهة تحديات وجود المعسكر الشيوعي بالقرب من حدودها ، واستفادت تركيا من ذلك بأن تم تدريب جيشها وتسلحها وفقاً للمعايير الغربية المتطورة . وفي ٢٠ تموز من العام ١٩٧٤ تدخل الجيش التركي في قبرص لإنهاء الانقلاب العسكري المدعوم يونانياً ، وتسبب ذلك بمواجهات محدودة مع اليونان . أما في الثمانينات ، فقد تركزت أعمال الجيش على محاربة الحركات الانفصالية الكردية في منطقة جنوب شرق تركيا .

وشارك الجيش التركي منذ الحرب الكورية وإلى اليوم في العديد من مهام حفظ السلام العالمية تحت مظلة الأمم المتحدة أو حلف شمال الأطلسي . الناتو ، سواء في مهمات قتالية أو مهمات المحافظة على الأمن والاستقرار ومنها<sup>(١)</sup> :

(١) علي حسين باكير، القوات المسلحة التركية تحت المجهر، مجلة آراء ، دبي ، مركز الخليج للأبحاث ، ديسمبر،

الصومال ( ١٩٩٣- ١٩٩٤ ) ، البوسنة منذ العام ١٩٩٦ وحتى اليوم ، ألبانيا في العام ١٩٩٧ ، والعام ٢٠٠١ ، كوسوفو منذ العام ١٩٩٩ وحتى اليوم ، ألبانيا في العام ٢٠٠١ ، أفغانستان منذ العام ٢٠٠٥ وحتى اليوم ، إرسال قوات حفظ سلام إلى لبنان في نهاية العام ٢٠٠٦ ، فضلا عن اشتراكه في مهام تدريبية ضمن قوات حلف الأطلسي .

والواقع ، أنه بسبب موقع تركيا ومساحتها الجغرافية ، فقد قسمت إلى اربع مناطق عسكرية ، كل واحدة منها مرتبط بأحد القيادات العسكرية التي ترتبط بقيادة العمليات البرية ، وهي :

**الجيش الأول :** وتقع قيادته في اسطنبول وهو منتشر في الجزء الأوروبي من تركيا ، ومهمته حماية اسطنبول ، مضيق البوسفور والدردينيل وشبه جزيرة كوجاتلي .

**الجيش الثاني :** مقره في مالاطيا ، وينتشر في منطقة جنوب شرق الأناضول ومهامه دفاعية في مواجهة سوريا ، إيران والعراق .

**الجيش الثالث :** ومقره في أرزينجان ، وينتشر شرقي الأناضول ويغطي الحدود مع جورجيا ، وأرمينيا ، وأذربيجان .

**الجيش الرابع :** ومقره أزمير ، وتم إنشاؤه في السبعينات نتيجة للتوتر المتعاضم آنذاك مع اليونان في بحر إيجه .

وبعد الانضمام لحلف شمال الأطلسي ، فانه في حالة الأزمات تصبح أول ثلاثة منها تحت قيادة الحلف في حال أعلن الحلف الإنذار بذلك .

## ٢- المؤسسة العسكرية والدستور التركي

ينظم الدستور التركي علاقة المؤسسة العسكرية بمؤسسات الدولة

المختلفة . واستناداً إلى التشريعات التركية ، فإن القيادة العليا تكون متمثلة في الشخصية المعنوية للبرلمان التركي اي المجلس الوطني الكبير والذي يرمز له اختصاراً بـ ( TGNA ) ، الذي تعود إليه صلاحية إعلان الحرب وإعطاء الحكومة الإذن بإرسال القوات المسلحة إلى الخارج ، بالإضافة إلى أي مسألة تتعلق بالسماح لأية قوات أجنبية بالتواجد على الأرض التركية . أما مجلس الوزراء فهو مسؤول أمام البرلمان التركي عن الأمن القومي وعن تجهيز القوات المسلحة للدفاع عن الدولة التركية ؛ فالقيادة العسكرية وفقاً للمادة ١١٧ من دستور عام ١٩٨٢ تخضع للمجلس الوطني التركي الكبير والقيادة السياسية مسؤولة عن توفير التجهيزات الملائمة لها للقيام بدورها .

ويتم تعيين رئيس للقيادة العامة للأركان من قبل رئيس الجمهورية التركية مباشرة ، ويكون قائداً عاماً للقوات المسلحة التركية ومسؤولاً بمقتضى واجباته أمام رئيس الوزراء ، ومن مسؤولياته <sup>(١)</sup> :

- قيادة القوات المسلحة العامة التركية والإشراف عليها بشكل كامل .
  - تأمين الاستعداد والجهوزية العملية للقوات المسلحة التركية .
  - إدارة وتوجيه العمليات العسكرية بشكل فعال ومؤثر .
  - يتولى مهام القيادة العليا بأسم رئيس الجمهورية في زمن الحرب ، ويرتبط به مباشرة ضمن التسلسل القيادي قادة كل من القوات البرية والبحرية والجوية .
- بمعنى آخر ، فإنه وعلى خلاف الأنظمة السياسية في دول العالم التي تفصل بين مهمة قيادة الأركان ( العمليات المهنية العسكرية ) وبين رئاسة وإدارة القوات المسلحة ( التي فيها بعض من إدارة وقيادة سياسيتين ) ، فإن تركيا تدمجها بشخص واحد من العسكر؛ في زمن الحرب . وهذا ما يجعل القرار

(١) علي حسين باكير، القوات المسلحة التركية تحت المجهر، المصدر السابق ، ص ٧٨ .

السياسي والعسكري على الصعيدين الداخلي والخارجي متداخل ويسمح بنفوذ واضح للمؤسسة العسكرية .

وتنص المادة ٧٢ من دستور الجمهورية التركية على أن أداء الخدمة العسكرية هو حق وواجب على كل تركي . أما السياسة الأساسية في الالتحاق بالجيش ، فتقوم على اختيار أشخاص من الذكور من المواطنين الملزمين بالجنسية البالغين عشرين عاماً من العمر بما يتلاءم مع وضعهم الدراسي والمهني ، وليس بصيغة التعبئة التامة للمواطنين في سن الخدمة العسكرية .

### ٣ . تشكيل القوات المسلحة وأنظمة التسليح

يبلغ عدد القوات المسلحة التركية وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٠٦ نحو نصف مليون جندي ، وإنفاق عسكري بلغ نحو ١١,٢ مليار دولار<sup>(١)</sup> ، وبأعتدة وتجهيزات مختلفة . وتألقت القوات المسلحة التركية تحت رئاسة الأركان العامة من قيادة القوات البرية وقيادة القوات البحرية وقيادة القوات الجوية ، وهناك أيضاً القيادة العامة للدرك وهي تابعة لوزارة الداخلية في حالات السلم ، ولقيادة القوات البرية والبحرية عند حالات التعبئة العامة والحرب ، وكذلك هناك قيادة الأمن الساحلي . وتنضوي تحت قيادة القوات البرية أربع قيادات للجيش وقيادة لوجستية وقيادة للتدريب الميداني ، وتتألف تركيبة القوات البرية من : أربعة جيوش ميدانية ، وتسعة فيالق عسكرية ، وفرقة مشاة ، وفرقتا مشاة ميكانيكية ، وفرقة مدرعة ، واثنين وثلاثين لواءً في صنوف المشاة والمفاوير والمدرع والمدفعية . أما قيادة القوات البحرية التركية فتتنضوي تحتها قيادة الأسطول والقيادة الميدانية للبحر الشمالي والقيادة الميدانية للبحر الجنوبي وقيادة

(١) الكتاب السنوي ٢٠٠٧ ، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ، مركز دراسات الوحدة العربية وآخرون ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٧١ .

التدريب والتمرين البحري ، وتتألف تركيبة القوات البحرية التركية من : ثلاث عشرة غواصة ، وثمانية عشره فرقاطة ، وست سفن حربية ، وعشرين كاسحة ألغام . وفي ما يتعلق بقيادة القوات الجوية التركية ، فتتضوي تحتها قيادة القوة الجوية الأولى وقيادة القوة الجوية الثانية وقيادة التدريب الجوي والقيادة اللوجستية ، وتركيبية هذه القوات هي : خمسة عشر سرباً مقاتلاً ، وسرب استطلاع ، وخمسة أسراب نقل <sup>(١)</sup> .

أما أنظمة التسليح التي تستخدمها القوات المسلحة التركية فهي في الغالب أمريكية المصدر، لكن تركيا عملت خلال العقدين الأخيرين على توسيع الاعتماد على أنظمة تسليح من دول أخرى : كألمانيا ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وروسيا وإسرائيل . وفي موازاة ذلك ، تقوم تركيا بتوسيع صناعتها الدفاعية الخاصة لتحقق الاكتفاء الذاتي من ناحية صناعة الأسلحة ، كما وسعت من تراخيص إنتاج بعض صنوف الأسلحة عبر برامج تسليح مشتركة تسمح بانتقال التكنولوجيا إليها .

#### ٤- الدور السياسي للمؤسسة العسكرية

عندما نتحدث عن المؤسسة العسكرية التركية فلا بد من الإشارة إلى أن المقصود بتلك المؤسسة هي : القيادة العليا للقوات المسلحة وقيادة الأركان ومجلس الأمن القومي والأجهزة العسكرية والأستخبارات والأمنية المتفرقة .

وتعد المؤسسة العسكرية من المؤسسات التي ينظر إليها بعين الاعتبار في تركيا وذلك لقدرتها على اجراء تأثيرات عامة ومهمة في الحياة السياسية اذا ما رأت

(١) علي حسين باكير، تركيا، الدولة والمجتمع، المقومات الجيو-سياسية والجيو-استراتيجية، في كتاب : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت، ٢٠١٠، ص ٤١٠.

ذلك فرضى المؤسسة العسكرية عن سياسة الحزب الحاكم هي ضمان أكيد لاستمراريته في السلطة بوصف الجيش الوصي على المبادئ الأتاتوركية ، فهو ينظر بعين الشك والريبة إلى من يخالف هذه المبادئ وهذا ما دعاه إلى التدخل العسكري المباشر ثلاث مرات في الاعوام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠، وأخر غير مباشر عام ١٩٩٧<sup>(١)</sup>. ويظهر دور الجيش من خلال مجلس الأمن القومي الذي تأسس في تركيا بموجب المادة ١١١ من دستور عام ١٩٦١<sup>(٢)</sup> وقد ضمن من خلال تشكيلته وزناً فعالاً للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية سواء في القضايا المتعلقة بالشؤون الداخلية أو الخارجية ، خصوصاً وقد منح القانون المرقم ٢٣٢٤ الصادر في ١٢ ايلول ١٩٨٠ كافة صلاحيات السلطة التشريعية إلى مجلس الأمن القومي حتى ان القرارات المهمة للحقبة ١٩٧٣-١٩٨٠ كانت تتخذ من قبل ذلك المجلس<sup>(٣)</sup>.

ولعل تأثير هذه المؤسسة في السياسة الخارجية التركية ينبع من تأثيراتها في تقدير مدى انحراف الأحزاب السياسية عن المبادئ الأتاتوركية ، لهذا ناصبت العداء للأحزاب ذات التوجهات الإسلامية في تركيا ، أذ سبق وأن تدخل الجيش والغى

(١) طارق عبد الجليل ، الجيش والحياة العسكرية - تفكيك القبضة الحديدية ، في كتاب : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠ . وكذلك ، فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف ، الصراع السياسي في تركيا ، الاحزاب السياسية والجيش ، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، التاريخ بلا ص ٣٧١-٣٩٠ .

(٢) يضم المجلس الذي يرأسه رئيس الجمهورية وينوب عنه في غيابه رئيس الوزراء كل من رئيس الازكان العامة وقادة القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية ووزراء الدفاع والخارجية والنقل والاقتصاد والمالية والمواصلات والداخلية ، ووظيفته هي رفع التوصيات إلى مجلس الوزراء حول القضايا التي يمكن ان تساعد مجلس الوزراء في انجاز القرارات الخاصة بالسلامة القومية وتحقيق التناسق بين مختلف الهيئات . أي ان عمله الرسمي هو التوصية الا ان عمله الفعلي هو اعادة توجيهه دائماً لمسار السياسة التركية وفقاً لمتطلبات الامن القومي التركي .

(٣) إبراهيم خليل العلاف ، مصادر صنع القرار في تركيا ، مجلة افاق عربية ، العدد ١ ، كانون الثاني ١٩٩٩ ، ص ٢٨ .

حزبي النظام الوطني عام ١٩٧٣ والخلاص الوطني عام ١٩٨٠، وأطاح بحكومة حزب الرفاه عام ١٩٩٧، ثم قام بحظر حزب الفضيلة الإسلامي<sup>(١)</sup>، وفي هذا الاطار صرح رئيس اركان الجيش التركي حسين كينريك أوغلو بعد انتخابات نيسان ١٩٩٩ ان الخطر الإستراتيجي على تركيا ليس حزب العمال الكردستاني ولا الصراع المزمع مع اليونان أو ارمينيا بل القوى الإسلامية . كما كان الجيش متغيراً أساسياً ضمن متغيرات أخرى أسهمت في إعادة تركيا بناء علاقاتها بحلف شمال الأطلسي والإستراتيجية الأمريكية منذ منتصف القرن الماضي ، كلما اتجهت الحكومات بتعزيز علاقاتها مع المنطقة العربية والإسلامية عامة<sup>(٢)</sup> .

وتمثل تدخلات المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية نموذجاً خاصاً من جوانب عدة تتلخص في تاريخية الثقافة العسكرية المتأصلة في الشخصية التركية الممتدة عبر حقب تاريخية متوالية وصولاً إلى العهد الجمهوري وخصوصية المحتوى الايديولوجي الذي يتشكل فيه الجيش التركي والأهداف التي تنشدها المؤسسة العسكرية من تدخلاتها العسكرية . وعند دراسة الدور السياسي لتلك المؤسسة نرى ان نشاط العسكريين في المجال السياسي اتخذ صوراً مختلفة ، ويمكن التمييز بصفة عامة بين ثلاث هي<sup>(٣)</sup> :

(١) ينظر: مثلاً، الترتوران و دانيال بايس ، رجال أتاتورك ، العسكريون وأدارة السياسات الداخلية والخارجية في تركيا ، سلسلة ترجمات استراتيجية ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، دمشق ، العدد ١٣ ، كانون الثاني ، ١٩٩٨ ، ص ٢١ . ٢٤ .

(٢) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية ، مصدر سابق ، ص ١٠٦ . وللتفاصيل عن المؤسسة العسكرية التركية وآليات عملها ودورها ، ينظر، عقيل سعيد محفوظ ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا - المؤسسة العسكرية والسياسية العامة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٩ . ١٦٨ .

(٣) نادرة وهاب احمد الفيلى ، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة ٢٠٠٢ . ٢٠٠٩ ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٨٠ . ٨٣ .



● **الحكم العسكري المباشر:** وهو تولى الادارة العسكرية للسلطة مباشرة لمدة مؤقتة ، وهو ما تم بعد كل انقلاب عسكري كما في تجربتي عام ١٩٦٠ ، و ١٩٨٠ .

● **الحكم العسكري غير المباشر:** أي تحالف المجموعة العسكرية المسيطرة مع الاجهزة المدنية التي تشاركها بصورة فعلية في صنع السياسة عن طريق نصوص دستورية كما في دستور ١٩٦١ ، و ١٩٨٢ .

● **الجيش جماعة ضغط في تركيا:** ويقوم هذا النوع من النشاط بمحاولة التأثير في السياسة المتخذة من جانب الحكومة و/ أو المجلس الوطني ، وعرفت تركيا هذه الصورة من صور النشاط العسكري في مراحل تأريخها السياسي المختلفة .

ويمكن القول ان المؤسسة العسكرية تستمد أهميتها السياسية من <sup>(١)</sup> :

١ . التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية .

٢ . قوة الوضع السياسي ، اذ منحها دستور عام ١٩٨٢ <sup>(٢)</sup> امكانية التدخل

(١) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية — التركية ، مصدر سابق ، ص ١١٧ — ١١٨ .

(٢) بعد انقلاب عام ١٩٨٠ ، اتجه العسكر لنقل السلطة إلى حكومة مدنية تعمل في ضوء الدستور ، واتجهوا إلى كتابة دستور جديد للدولة ، وفي اب عام ١٩٨١ جرى تشكيل المجلس الدستوري ، وكانت مهمة المجلس إعداد دستور جديد للدولة التركية ، وقدمت نسخة مقترح الدستور في أيلول عام ١٩٨٢ لمجلس الأمن القومي التركي الذي صادق على المسودة النهائية للدستور في ١٨ أيلول عام ١٩٨٢ ، وتم الاستفتاء الشعبي عليه في ٧ تشرين ثاني عام ١٩٨٢ . وقد أولى دستور عام ١٩٨٢ أهمية لدور المؤسسة العسكرية في الحفاظ على التكامل الإقليمي ووحدة الأمة التركية وصيانة المبادئ الاتاتوركية ، فضلا عن انه نص على امتيازات كبيرة للسلطة التنفيذية ، ومنح صلاحيات لرئيس الجمهورية بإعطائه الحق في فرض حالة

لحماية الأمن القومي بعدها المسؤولة عنه داخليا وخارجيا .

٣ . ضخامة حجم القوات المسلحة ، والإنفاق العالي المصروف عليها .

أن تأثير المؤسسة العسكرية ووزنها بقيا واضحين في الحياة السياسية عن طريق المواقع التي احتلتها في هيكل النظام السياسي وبذلك أستمرت يمكن العسكريين من الاحتفاظ بقوة مؤثرة في عملية صنع السياسة الداخلية والخارجية ، ولكن منذ العام ٢٠٠٢ شهدت أدوار هذه المؤسسة السياسية تحولا ، وجاء ذلك بفعل عوامل عدة ، منها : وقوف تركيا على عتبة بدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتي كانت بمثابة نقطة تحول في دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية فقد اخذ أردوغان خطوات جادة واضحة محددة نحو إعادة هيكلة مؤسسات تركيا وتشريعاتها الدستورية والقانونية للتواءم مع معايير كوينهاجن ، تلك التي تركز على استقرار المؤسسات بالشكل الذي يماثل صفات الديمقراطية وترسيخ دولة القانون واحترام حقوق الإنسان وحماية الاقليات ، فمع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة قامت حكومة الحزب بزعامة أردوغان منذ بدايات العام ٢٠٠٣ بإصدار حزم قانونية جديدة بهدف إعادة هيكلة المؤسسات واستصدار تشريعات متوافقة مع تلك المعايير ، وكان القصد من تلك التعديلات وما تبعها هو تعديل في مهام المؤسسة العسكرية وجعلها منحصرة في الدفاع عن الدولة .

ولم تمر التعديلات على أدوار المؤسسة العسكرية ولا على أدوار حزب العدالة

---

الطوارئ ، وحل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة . ينظر ، وصال نجيب العزاوي ، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين ، العددان ٥ و ٦ ، صيف ٢٠٠٤ ، ص ٣ . وكذلك ، فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة سلمان الواسطي ود . حمدي الدوري ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٤١٨ . وكذلك ينظر ، احمد نوري النعيمي ، "الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا : حاضرها ومستقبلها" ، دار البشر ، عمان ، ١٩٩٣ ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .

والتنمية يسير في ادارة الدولة التركية ، فمثلا في نيسان ٢٠٠٧ تصادمت رئاسة اركان الجيش والحكومة على اثار اعلان ترشيح حزب العدالة والتنمية عبد الله غول لمنصب رئيس الجمهورية ، حيث ابدت رئاسة الاركان تخوفها على مصير الجمهورية العلمانية ، ثم اتجهت قوى علمانية نحو المحكمة الدستورية للقيام بانقلاب قضائي ضد حزب العدالة والتنمية عن طريق قيام المدعي العام لرفع دعوى اغلاق الحزب وحرمان ٧١ من قياداته مزاوله العمل السياسي ، وفي غمرة دراسة المحكمة الدستورية لهذه الدعوى كانت الحكومة قد وضعت يدها على قضية كبرى وهي ما عرفت بقضية ( أرجنكون )<sup>(١)</sup> وتعد هذه القضية تطورا مهما بل يمكن القول أنها طفرة في سياق وضع المؤسسة العسكرية السياسي ، اذ تسببت بخضوع عدة جنرالات عسكريين لمحاكمات مدنية بتهمة تزعم منظمة إرهابية ، والقيام بأعمال إرهابية وتخريبية وتدمير الاعتقالات للشخصيات السياسية<sup>(٢)</sup> .

وأخيراً فيمكن القول أن جهود حكومة حزب العدالة والتنمية للوفاء بمعايير

(١) أرجنكون هي منظمة إرهابية تنشط للاغتيال ومحاولات الانقلاب ، والأعضاء المتهمين بقيادتها وتنفيذ نشاطات مسلحة وجرائم كانوا ينتمون إلى شرائح مختلفة من المجتمع من إعلاميين ومفكرين واقتصاديين واساتذة جامعيين ونقابيين ، والاهم ان اثنين من كبار الجنرلات المتقاعدين الذين كانوا في مواقعهم الرسمية إلى ما قبل ثلاث سنوات فقط ، كانوا على رأس المنظمة ، وفي حين تتواصل التحقيقات والمحاكمات الخاصة بالتنظيم الإرهابي أرجنكون ، في ١٢ حزيران ٢٠٠٩ تم الكشف عن وثيقة موقعة من قبل عقيد ركن يدعى تيشيتشك دورسون وتشمل هذه الوثيقة على خطة للاطاحة بحزب العدالة والتنمية وتصفية حركة " فتح الله كولن " الإسلامية عن طريق تدبير عدد من المكائد والدسائس مثل اخفاء اسلحة ومتفجرات في مراكز تلك الجماعة ثم مداومة هذه المراكز لاحقا ، وتوجيه تهمة الإرهاب للجماعة ومؤسساتها والربط بينها وبين حكومة حزب العدالة والتنمية ، ثم وعن طريق وسائل الإعلام الموالية للجيش يتم تشويه صورته الحكومة واقتناع الرأي العام بان الحكومة تشارك هذه الجماعة الإرهابية ، وهو ما دفع الحكومة إلى العزم على التحقيق في هذه القضية ووضع حد لمحاولات الجيش زعزعة استقرار البلاد . ينظر ، طارق عبد الجليل ، الجيش والحياة العسكرية ، مصدر سابق ، ص ٨٢ .

(٢) نادرة وهاب احمد الفيلي ، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة ٢٠٠٢- ٢٠٠٩ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٨٠- ٨٢ .

كوبنهاجن كان لها اثرها الضالع في تقليص وضعيه الجيش القانونية ودوره السياسي داخل مجلس الأمن القومي ، غير أن ذلك كله لا يدفعنا إلى القول بأن عهد تدخل الجيش في السياسية قد انتهى ، فأن ما يمكننا الجزم به فقط هو أن عهد الانقلابات العسكرية في تركيا بات في ذمة التاريخ ، أما حق تدخل الجيش في السياسة فلا يزال مكفولاله في دستور ١٩٨٢ النافذ لحماية مبادئ الجمهورية .

وعلى العموم ، تؤدي المؤسسة العسكرية التركية أدواراً مؤثرة في صنع السياسة الخارجية التركية من خلال ما تتمتع به قياداتها من مراكز في دوائر صنع القرار ، فضلاً عن أن تقديم المتغيرات الأمنية في التأثير على السياسة التركية أعطى أهمية للمؤسسة العسكرية ، وأن كانت أدوار هذه المؤسسة قد تعرضت للتغيير بعد العام ٢٠٠٢ بفعل ضغوط الاتحاد الاوروبي كما سنبين مضامين ذلك التغيير لاحقاً .

## المطلب الثاني : العوامل السياسية

لا يتوقف التوجيه والتغيير في السياسة الخارجية على تأثير العوامل العسكرية ، أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، بل هناك تأثير للمتغير السياسي ، الذي يشمل تأثيراً لقوى سياسية وللمناخ السياسي العام في السياسة الخارجية التركية . وهذا العامل له دور كبير في التأثير على السياسة الخارجية كاتجاه وكقوى صانعة لها ، وعلى عملية صنع القرار نفسه .

وفي كل مجتمع توجد عدة قوى مؤثرة في السياسة الخارجية ، ولا تخرج تركيا عن هذه القاعدة من ناحية تعدد القوى الداخلية المؤثرة في تلك السياسة ، مع اختلاف قدرتها على التأثير . ومن القوى التي برزت على الساحة السياسية التركية النخب السياسية والأحزاب السياسية ، والجيش التركي ، وجماعات المصالح وقوى الضغط ، فضلاً عن وسائل الإعلام والرأي العام التركي . وتؤدي هذه القوى دوراً كبيراً في توجيهات السياسة التركية على المستويين : الدولي والإقليمي كما لها دور كبير في التأثير على صانع القرار السياسي وعلى عملية صنع القرار الخارجي نفسه .

ويمكن تناول هذه القوى ، فضلاً عن المناخ السياسي العام كعوامل مؤثرة على السياسة الخارجية التركية كالآتي :

## ١- النخبة السياسية

هي مجموعة الأفراد الذين يمتلكون مصادر وأدوات التأثير السياسي في عملية رسم السياسة العامة ككل وصنع القرارات الرئيسية في المجتمع ، وتضم قيادات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، ويتوقف تأثير النخبة السياسية على بنية النظام السياسي ودرجة تجانس النخبة واتفاقها على الخطوط العامة والأساسية للسياسة الخارجية وأصول تكوين النخبة وتزداد قدرة النخبة في التأثير في السياسة الخارجية كلما ازدادت درجة مؤسسيه النظام السياسي ، أي توفر مؤسسات سياسية فعالة لاتخاذ القرار، فالنخبة تحتل المواقع المهمة في هذه المؤسسات<sup>(١)</sup> .

وللنخب التركية دور وتأثير في عملية صنع السياسة الخارجية التركية ، وتصنف هذه النخب إلى : نخب سياسية تضم السياسيين الذين شغلوا مراكز سياسية وحزبية ، أو ادارية سابقة في مؤسسات الدولة ، وقادة فروع القوات المسلحة الأعضاء في مجلس الأمن القومي ، ونخب مثقفة تشمل اساتذة الجامعات ، وكتاب وأدباء<sup>(٢)</sup> ، ويصنف البعض هذه النخب استناداً إلى دورها في عملية صنع السياسات إلى<sup>(٣)</sup> :

أ . النخبة الوزارية ، ويقصد بها رئيس الحكومة ونائبه وبعض الوزراء ممن

(١) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ١٩٦ .

(٢) وصال نجيب العزاوي ، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين ، المجلد الثاني ، العددان ٦.٥ صيف ٢٠٠٤ ، ص ٨.٩ .

(٣) ينظر: علي حسين احمد ، التيارات السياسية في تركيا واثرها على مستقبل العلاقة مع العراق ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٢ . وكذلك ، جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٥١.٥٠ .

يستمدون أهميتهم من أهمية مناصبهم الوزارية ، أو من تاريخهم ووزنهم السياسي والحزبي .

ب . النخبة البرلمانية ، وتضم رئيس المجلس الوطني التركي الكبير والنواب المؤثرون ، أي قادة الأحزاب الممثلة في المجلس وكوادرها ، سواء كانوا في الحزب الحاكم ، أو من أحزاب الائتلاف الحاكم في حالة الحكومات الائتلافية ، ومن أحزاب المعارضة ، وتزداد فاعلية أحزاب المعارضة عند التصويت على الثقة بالحكومة ، لاسيما في حال عدم تمتعها بأغلبية كبيرة في المجلس الوطني التركي الكبير ، أو عند اقرار مشروعات قوانين معينة مقدمة من قبل الحكومة .

ج . النخبة المحلية ، وتضم المحافظين وأمناء البلديات الكبرى ، وهم يتمتعون بتأثير أكبر في مسائل السياسة الداخلية ، بحكم توليهم المسؤولية الأولى في إدارة الشؤون المحلية في المحافظات والمدن الكبرى مثل استانبول وأنقره وأزمير وغيرها ، أو في محافظات جنوبي شرق الأناضول التي تعيش المشكلة الكردية .

د . النخبة المعارضة ، وتؤثر بشكل غير مباشر في عملية صنع السياسة عبر تأثيرها في الرأي العام ، وفي النشاطات التنفيذية والتشريعية على الصعيد المحلية ، وتضم هذه النخبة قادة الأحزاب المعارضة ذات الوزن الكبير نسبياً في السياسة التركية .

ومن الفاعلين الأساسيين في صنع السياسة رئيس الدولة ، وخاصة في ظل أوضاع معينة تتيح له ممارسة دور أوسع من نطاق اختصاصاته الدستورية ، وقد تهيأت مثل هذه الأوضاع بدرجة كبيرة للرئيس الأسبق توركوت أوزال ، وخلفه سليمان ديميريل ، بينما كان الحال مختلفاً مع الرئيس كنعان إفرين ، ويعتمد

دور القيادة في النظام السياسي التركي بالدرجة الأساس على عدة اعتبارات واقعية ، ولا يتوقف دور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على ما تقره النصوص الدستورية من صلاحيات وسلطات فقط ، ومن بين هذه الاعتبارات<sup>(١)</sup> :

• الشخصية القيادية لرئيس الدولة ، أو رئيس الحكومة ، بكل ما تتضمنه من السمات الشخصية والنفسية والسلوكية ، والانتماء الاجتماعي والمهني للقائد ، ودوره السياسي والأسلوب الذي يتبعه في القيادة .

• الخبرة السياسية والتدرج في إشغال المناصب القيادية ، والمكتسبة من الدور في تكوين حزب سياسي ، والسيطرة على الصراعات الداخلية فيه بفاعلية للمحافظة على تماسكه ووحدته ، وتولي القائد زعامة الحزب ورئاسة الحكومة ومنصب رئاسة الدولة .

• تمتع القائد بدعم ومساندة قوى وجماعات مؤثرة ، وطموحه الشخصي لتحقيق أهداف تتعلق بالمصالح القومية التركية .

## ٢. الأحزاب السياسية

تعد دراسة الأحزاب السياسية في تركيا مهمة لكونها واحدة من عناصر البيئة السياسية الداخلية وهي من القوى السياسية المؤثرة في صنع السياسة العامة ، فضلا عن أن دراستها تمهد لفهم خصائص أداء القيادة والنخبة وتوجهاتها وأساليبها وأوجه التعاون والتنافس والصراع بين القوى المؤثرة في صنع السياسات العامة في الدولة ، وطالما أن السياسة الخارجية جزء من السياسات العامة للدولة ، فان دراسة الأحزاب ترتبط بطريقة أو بأخرى بتفهم كيفية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية التركية . ومن جهة اخرى ، تعتمد الأحزاب لإيجاد مبادرات ووسائل

(١) علي حسين احمد ، التيارات السياسية في تركيا وأثرها على مستقبل العلاقة مع العراق ، مصدر سابق ، ص ١١٣ .



وأساليب تسهم في تكوين الرأي العام والضغط على عملية صنع السياسات الخارجية<sup>(١)</sup>.

ومما يشجع على فتح مجالات للأحزاب في التأثير على السياسات العامة ككل في الحياة السياسية التركية هو كون النظام السياسي التركي هو نظام برلماني يعتمد مبدأ التنافس ويفيد بوجود تعدد بدوائر التأثير في مركز القرار التركي. والأكثر منه ، ان وقوع تركيا في موقع جغرافي بين القارة الأوروبية والعالمين العربي والإسلامي ، جعلها تشهد نشاطا فكريا يعبر عنه بالانتماء لأحدهما أو لكليهما العالم الغربي والعالم الإسلامي ، وأن كانت المرحلة الممتدة بين تأسيس الجمهورية التركية وحتى نهاية الحرب الباردة كانت الأرجحية لصالح سيادة الاتجاه بتركيا نحو أوروبا وبدعم وتشجيع من كافة المؤسسات الحكومية ، فأن الأحزاب بدأت تتنوع في اتجاهاتها بعد نهاية تلك الحرب ، فمما لاشك فيه أن الأحزاب السياسية التركية أدت دورا فاعلاً ومؤثراً في حياة المجتمع التركي انسجاما مع ظروف وأسباب تأسيسها وأفكارها وتطلعاتها ، فالبعض منها له مصالح في توجه تركيا صوب أوروبا والآخر يميل إلى الاتجاه الإسلامي ، وبعضها ظل متمسكا بمبادئ أتاتورك والمنهج العلماني في إعطاء وتقديم صورة تركيا للعالم<sup>(٢)</sup>. وسبب ذلك ان ظهرت على الساحة السياسية التركية العديد من الأحزاب ، وبعيدا عن تفصيلاتها التي سنشير إليها في الفصل الثالث ، فان أهم تلك الأحزاب هي<sup>(٣)</sup> : حزب الطريق الصحيح ( القويم ) ( DYP ) ، حزب الوطن

(١) علاء جاسب عجيب ، سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق في عهد توركوت اوزال ، رسالة ماجستير غير

مشورة ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٤ .

(٢) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، مصدر سابق ، ص ٩٨ .

وكذلك ، محمد نور الدين ، حكومة انتقالية تغيب الخيار الأوروبي ، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات

الإستراتيجية ، بيروت ، عدد ٨٠ ، ١٩٩٩ ، ص ١٢٠ .

(٣) حميد بوزرسلان ، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة حسين عمر ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١٦٦ .

الأم ( ANAP ) ، الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي ( SHP ) ، حزب الحركة القومية ( MHP ) ، حزب اليسار الديمقراطي ( DSP ) ، حزب الشعب الجمهوري ( CHP ) ، حزب السعادة ( SP ) ، حزب الشباب ( GP ) ، حزب العدالة والتنمية ( AKP ) ، وهذه تعد الأبرز في الساحة السياسية التركية منذ نحو عقدين من الزمن .

والمهم هنا فيما يتعلق بالأحزاب ، أن المجتمع التركي قد تحول في دعمه لها من التيارات العلمانية والقومية لصالح التيارات الدينية ، وهذا ما ظهر واضحاً في أثناء انتخابات العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ ، وفي كليهما حقق حزب العدالة والتنمية المركز الأول بين مجموعة الأحزاب التي تنافست على مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير ، وكان تقدمه بالمقاييس كلها حدثاً استثنائياً في تاريخ تركيا المعاصر ، إذ أفرزت العملية الديمقراطية واقعا سياسيا جديدا ضمن قواعد لعبتها ، ومثلت مفاجأة داخلية وإقليمية ودولية وشدت الأنظار لتجربة جديدة تعتمد في تركيا ، البلد الذي تتنازع هويته الإسلامية وسياسته العلمانية ، ومن ثم فإن وصول حزب ذي لون وانتماء وهوية إسلامية إلى السلطة شكل مرحلة جديدة في تاريخ تركيا المعاصر ، وشكلت مقدمات لطرح أوسع الاوهو امكانية الدفع بتحويلات سياسية واجتماعية تقود إلى اعادة النظر في ادولوجيات الحكم وفلسفته الاقتصادية والاجتماعية<sup>(١)</sup> .

ولعل وجه المفاجأة في فوز العدالة والتنمية أنه جاء محصلة لتفاعل مجموعة

١٦٧ . وكذلك ، طارق عبد الجليل ، الجيش والحياة السياسية ، تفكيك القبضة الحديدية ، في كتاب : محمد عبد العاطي محررا ، تركيا بين تحديات ورهانات الخارج ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٠ ، ص ٧٦ - ٧٨ .

(١) نوال عبد الجبار سلطان ، رؤية للمواجهة بين العلمانية والإسلام في تركيا ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ٤ ، كانون الأول ٢٠٠٥ ، ص ١٤٢ .

عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية تعمل في إطار المجتمع التركي ، وأسرت أن هذا المجتمع قد انتقلت ميول أغليته من التيارات القومية والعلمانية لصالح التيارات الدينية ، وان استمرار بناء بنية الحكم والسلطة والمؤسسات التي تراعي الانتماءين القومي والعلماني باتت غير قابلة للاستمرارية ، وان نظريا .

ورغم بروز التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية منذ العام ٢٠٠٢ إلا أن ذلك لم ينتقص من استمرار التوجه الغربي الراسخ بوصفه العمود الفقري للسياسة الخارجية وكونه أقوى اشكال التفضيل والتأييد لدى دعاة الأوروية التقليديين في الوسط السياسي الموجودين بصورة رئيسة في صفوف أحزاب اليسار الديمقراطي DSP ، والطريق القويم DYP ، والوطن الام ANAP ، وحزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية . وليس الانفتاح الإقليمي لسياسة تركيا الخارجية في نظرهم بديلاً عن التوجه الأوروي ، وأن كان يمكن اعتباره إضافة إيجابية جديدة بالترحيب . وبالرغم من ذلك فان أغلب السياسيين الأتراك يعتقدون بضرورة حرص تركيا على تجنب استعداد دول منطقة الشرق الأوسط عامة عن طريق تطوير العلاقة مع أوروبا أو إسرائيل خاصة مع صعوبة ان تعزل تركيا نفسها عن تطورات قضايا المنطقة ، وهذا الموقف يجد تأييده مع رؤى حزب اليسار الديمقراطي DSP الذي يتزعمه بولندا اجاويد والذي يصر على تأكيد مكانة تركيا الإقليمية بصورة عامة . وانطلاقاً من تلك الرؤيا حرص بولندا اجاويد على اتباع تركيا لسياسة خارجية تؤكد البعد الإقليمي وذلك اثناء تشكيل حكومته في انتخابات نيسان ١٩٩٩<sup>(١)</sup> .

وبعكس دعاة التغريب التقليديين ، يتخذ إسلاميو تركيا موقفاً فيه بعض الاختلاف ، اذ يدعون إلى إعطاء نوع من الأولوية للعلاقات مع العالم الإسلامي ،

(١) هاينز كيرمر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ، ترجمة فاضل جنكر، العيكان ، الرياض ، ٢٠٠١ ، ص ١٦٧ ، ص ٢٣٤ .

ويتطلعون إلى تقليل درجة تعلق تركيا بالأرتباط مع الغرب ، إلا أنهم ونتيجة الضغوطات الكبيرة المحيطة بهم كانوا مضطرين في احيان كثيرة إلى التكيف مع الحقائق والوقائع الدولية والداخلية ومن ثم فإن العلاقات الوثيقة مع الأتحاد الأوروبي والألتزام المستمر مع الناتو ليس بالأمر المحظور طالما كان ذلك مليئاً بمتطلبات الظروف الدولية<sup>(١)</sup> . وهذا ما ينطبق على حزب الرفاه ذي التوجه الإسلامي ، إذ أنتهت انتخابات عام ١٩٩٥ إلى تصدره الانتخابات بحصوله على ١٥٨ مقعداً بنسبة ٢٨,٧٪ من مجموع مقاعد البرلمان ، وتشكيله حكومة ائتلافية مع تشيلر وحزبها نهاية حزيران عام ١٩٩٦ ، وهذا ما أثار حفيظة العديد من الأطراف الداخلية والدولية والإقليمية اثر وصول الإسلاميين للسلطة ، إلا ان أربكان حرص منذ البداية على تحديد ملامح سياسته الرامية إلى تحقيق توجهات حزبه الإسلامية ولاسيما على الصعيد الخارجي دون ان يتعارض ذلك مع التوجهات الخارجية الغربية لشريكته في الائتلاف وحزبها ، وكذلك لمصالح المؤسسة العسكرية ، كما تعهد بمواصلة السعي للأندماج في الأتحاد الأوروبي والتزام حكومته بجميع المعاهدات الدولية التي وقعتها تركيا مع دول العالم . في الوقت نفسه الذي اكد فيه ان حكومته سوف تسعى لتوسيع نطاق العلاقات مع دول العالم الإسلامي ووسط آسيا والبلقان التي تربط تركيا بها علاقات تاريخية<sup>(٢)</sup> .

(١) هانز كيرمر ، مصدر سابق ، ص ١٦٩ .

(٢) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية ، مصدر سابق ، ص ٥٤ .

وبالرغم من ان اربكان كان قد اكد اثناء حملته الانتخابية على رفضه للتعاون العسكري مع إسرائيل . وعلى تصميمه على تعزيز علاقاته مع العالم الإسلامي ، إلا انه لم يستطع الايفاء بتلك الالزامات عند تشكيله الحكومة ، ففي تعليق للصحافة اثر اصداره قرار لوزرائه بعدم التوقيع على قرض تبلغ قيمته ٦٥٠ مليون دولار من إسرائيل لتحديث ٤٥ طائرة تركية من طراز F٤٤ منذ الآن كان رئيس لوزراء يضطلع بأي دور في عملية صنع القرار على صعيد العلاقات مع إسرائيل .. بالإضافة إلى ذلك لم يتمكن الرفاه على صعيد سياسته

وتكررت تجربة الإسلاميين للسلطة عام ٢٠٠٢ إلا ان الفرق هذه المرة هو وصولهم إلى سدة الحكم بأغلبية عالية نسبياً ، أذ أفضت الانتخابات التشريعية تشرين الثاني عام ٢٠٠٢ إلى وصول حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان ونائبه عبد الله غول إلى السلطة بعد حصوله على ٣٤,٣٪ من الأصوات و٣٦٣ مقعداً في المجلس الوطني . ويبدو أن الشعب التركي حين اختار حزب العدالة والتنمية التركي قد حسم نسبياً خيار الهوية لصالح الانتماء الإسلامي وليس الهوية الغربية ، وهذا ما طرح تكهنات حول حدوث تغيير في السياسة الخارجية لتركيا الإقليمية منها والدولية ، بالرغم من ان الحزب الحاكم نفسه لم يعلن قط رغبته في تقليص علاقاته مع إسرائيل أو تأكيد ميله نحو المنطقة العربية وان تضمن برنامج الحزب مبدأ أساسياً لتوثيق علاقات تركيا مع العرب فهو لم يضع ذلك في

الإسلامية إلا من تنفيذ بعض الإصلاحات البسيطة كتقديم قانون يسمح بارتداء الحجاب في الجامعات والمكاتب الحكومية والدعوة إلى إعادة أيا صوفيا . إلى مسجد . ولقد كانت لحزب الرفاه الإسلامي تطلعات مستقبلية إسلامية كبيرة توضحت من خلال رؤيته لسوق إسلامية مشتركة تجمع الدول العربية والإسلامية ، رأى البعض ان تكون بديلاً لتحالف تركيا مع حلف شمال الأطلسي .، راجع بهذا الخصوص : احمد السيد تركي ، الأحزاب العلمانية في تركيا ، مجلة السياسة الدولية القاهرة ، عدد ٣ ، ١٩٩٨ ، ص ١٥٠ .

وفي الوقت نفسه الذي لم يتمكن فيه من ادخال تعديل جذري في السياسة التركية تجاه أوروبا العرب على حدٍ سواء على الصعيد الخارجي . لقد ظلت حرية اربكان في العمل السياسي مقيدة بشريكته في الائتلاف تشيللر ذات التوجهات الغربية والعلمانية وكذلك بالمؤسسة العسكرية التركية القوية ذات المصلحة في مواصلة روابط تركيا بحلف الأطلسي . وذات الخبرات السابقة في التدخل بالسياسة ، وقد جاءت موافقة البرلمان التركي في آب ١٩٩٦ على مد فترة استخدام طائرات الحلف لقواعد التركية في مراقبة منطقة الحظر الجوي في شمال العراق . الامر الذي كان يعارضه اربكان قبل رئاسته للحكومة ضمن هذا الاطار . وبالرغم من ذلك اطيح بحكومته منتصف حزيران عام ١٩٩٧ واضطر إلى الاستقالة بعد ان اثار حفيظة العديد من القوى اثر تلك التحولات البسيطة . ينظر مثلاً ، بتول هليل جبير الموسوي ، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٩١ وأفاقها المستقبلية ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٩ .

صورة مقايضة بين علاقات تركيا مع إسرائيل وعلاقتها مع العالم العربي . من هنا نجد حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم وهو حزب إسلامي معتدل حاول بناء جسور مع العالم الإسلامي مع الحرص في الوقت نفسه على عدم القيام بقطع روابط تركيا العسكرية والصناعية مع إسرائيل . فالاتجاه الحزبي العام في تركيا يراعي مسألة علاقات تركيا مع العالم الغربي كافة ، ويضعها في مقدمة جدول أعماله ولا يتجاهل بالطبع الأهتمام بتطوير العلاقات مع المنطقة العربية ، وحتى الاتجاهات والأحزاب ذات الجذور الإسلامية لا تتمكن من الخروج عن هذا الاطار وأن كانت في برامجها الانتخابية تؤكد على الأنتماء الإسلامي<sup>(١)</sup> .

ويطرح التحول في قبول المجتمع التركي للتيارات السياسية مستوى متباين من التوقعات بشأن ليس احتمالات حدوث تغيير في قمة الهرم السياسي المؤسسي التركي أو طريقة إدارة الدولة ، أنما يطرح ايضا مسألة التوجهات العامة للدولة التركية في المجالين الإقليمي والدولي على نحو تتأطر بما يؤمن أو يعتقد به أغلبية المجتمع التركي ، سواء تم ذلك وفقا لتوافقات بين التيارات الرئيسة الثلاثة ( العلمانيين والقوميين العلمانيين والإسلاميين ) أو تم دونهم عبر الأغلبية التي يتمتع بها التيار الإسلامي .

ومنذ العام ٢٠٠٧ إتجه التيار السياسي الإسلامي بزعامة رجب طيب أردوغان ، فضلاً عن عبد الله غول<sup>(٢)</sup> وأحمد داوود أوغلو<sup>(٣)</sup> ، بتقديم دعوته إلى التحور حول

(١) عبد العظيم محمود حنفي ، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية ، مجلة السياسة الدولية القاهرة ، العدد ٥٦ ، ٢٠٠٤ ، ص ١٣٥ . وكذلك ، بتول هليل جبير الموسوي ، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٩١ وآفاقها المستقبلية ، مصدر سابق ، ص ص ١٢٠ . ١٢١ .

(٢) وزير خارجية تركيا بين ٢٠٠٢ . ٢٠٠٧ ، ثم رئيس الدولة التركية .

(٣) وزير خارجية الحكومة التركية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية ، والشخص الذي شارك في إعادة توجيه السياسة الخارجية نحو مفاهيم تركية تتناسب مع متطلبات الصعود ، مثل : العمق الإستراتيجي . ودبلوماسية تصفير النزاعات . بشكل يجعل من تركيا المركز الذي تدور حوله باقي الدول في المنطقة .

( إصلاح المشكلات وتصحيح العلاقات غير المتكافئة مع العالم الخارجي ، وإستعادة هيبة تركيا كدولة لها ارث ) وكان لهذه الطروحات وقعها في الحياة السياسية التركية وصداها عند التيارات جميعهم بما في ذلك المؤسسة العسكرية التي ربما وجدت ان حزب العدالة والتنمية مؤسسة مدنية يمكن ان تتفهم مصالحها وتعبعن رؤاها لمصالح تركيا كما تدركها هي ، الأمر الذي يخدم باتجاه اسقاط ذرائع أوروبا حول ديمقراطية تركيا المحكومة من مجلس الأمن القومي الذي تحتفظ المؤسسة العسكرية بنحو نصف مقاعده وتتحكم بقراراته ، وهو ما تعده أوروبا منافياً للديمقراطية .

وشهدت السياسة الخارجية التركية ، وخاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم تغيرات عدة في التوجهات والتحركات ، اذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد وهو أوروبا والولايات المتحدة ، الأمر الذي حول تركيا إلى مركز في السياسات الإقليمية ، وتقدم نفسها كقوة في منطقة الشرق الأوسط<sup>(١)</sup> .

وهنا يمكن القول ان دور الأحزاب السياسية كمتغير داخلي مؤثر في سياسة تركيا الخارجية يتضح من خلال اسهام الأحزاب أما في تشكيل الحكومة أو في التأثير على اعمال الحكومة على نحو يدفع تلك السياسة نحو وجهة محددة ، وحزب العدالة والتنمية خلال المدة التي تبحت فيها الرسالة قد اسهم في حدوث بعض التغييرات في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة وتجاه المحيط الدولي بشكل عام . فمثلا اتخذت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية مواقفاً مغايرة نسبياً لمواقف تركيا في عهد الحكومات السابقة في ما يتعلق بالعراق والقضية الفلسطينية والتعامل مع اجمالي منطقة الشرق الأوسط ، وتباينت

(١) ينظر: ميشال نوفل ، عودة تركيا إلى الشرق ، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٠ ، ص ٢٠٣ .

سياساتها في احيان مع طبيعة العلاقات الإستراتيجية التي تربط تركيا بالولايات المتحدة تجاه تلك المنطقة ، فمثلا رفض المجلس الوطني التركي الكبير الذي يسيطر عليه الحزب السماح للقوات الأمريكية بالمرور عبر الاراضي التركية لفتح جبهة ثانية في شمال العراق عام ٢٠٠٣ . ولعل الأغلبية التي تشكلت إلى الضد من قرار السماح للولايات المتحدة ( صوت ٣٥٨ نائباً ضد القرار في حين ايدته ١٨٣ نائباً ) تكمن في سعي حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تشكيل موقف إقليمي يمنع خيار الحرب بوصفه الخيار الوحيد ، ومراعاة للمزاج العام والرأي العام التركي المناهضين لذلك الخيار<sup>(١)</sup> .

### ٣. جماعات المصالح وقوى الضغط

ويقصد بجماعات الضغط أولئك الافراد الذين يشتركون معاً في خصائص تجمعهم بهدف التأثير في السلوك السياسي لصانع السياسة والقرار وبما يخدم مصالحهم وأهدافهم ، وهي تختلف باختلاف الأهداف والأشكال فهناك جماعات ضغط اقتصادية وهناك جماعات ضغط سياسية . وتوجد في تركيا ثلاث جماعات ضغط ، وهي : النخبة ، والنقابات العمالية ورجال الاعمال ، واليهود والماسونية والجماعات الإسلامية ، وفيما يتعلق بالنخبة التركية نراها تتفرع إلى نخب سياسية تضم السياسيين الذين احتلوا مراكز سياسية وحزبية أو ادارية سابقة في مؤسسات الدولة ، ونخب عسكرية تمثل أبرز رموز الطبقة العسكرية من قياديين فضلاً عن أعضاء مجلس الأمن القومي التركي ، أما النخبة المثقفة فتضم أساتذة الجامعات والكتاب والأدباء . ونتيجة لأرتباط قوى الضغط عامة

(١) إبراهيم خليل العلاف ، السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ٩ ، ٢٠٠٧ ، ص ٥ . وكذلك ، حنا عزو بهنان ، موقف الحكومة التركية من تطورات الاحداث في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦ ، العراق ودول الجوار ، مركز ابن الاثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٧ ، ص ٨٣ .



والنخب خاصة بالأحزاب السياسية كون الأخيرة هي المعبرة عن طموحات وتوجهات تلك النخب تجد أن النخب تتوزع في اتجاهاتها فيما يخص نوع التيار السياسي الذي يتم التعبير عنه سياسيا ، ويتبناه الحزب . ويظهر دور النخب المثقفة من خلال المذكرات والمحاضرات والمقالات والدراسات التي يقدمونها ويطالبون فيها بضرورة الممارسة الديمقراطية و/أو تعديل بعض بنود الدستور بما يضمن رفع لبعض التدابير. ويأخذ دور النخب المثقفة سمة براغماتية تتناغم وطبيعة توجهات السياسة الخارجية التركية سواء مسايرة أو مخالفة تلك التوجهات بين العالمين الغربي والإسلامي .

أما فيما يخص النقابات العمالية وجماعات رجال الأعمال فأنها تشكل فئة متميزة في المجتمع التركي وتتمتع بأهمية وتأثير ملحوظين في عملية صنع السياسة والقرار التركيين ، وتضم هذه الفئة بالأساس أصحاب المشروعات الصناعية والمالية والتجارية وشركات المقاولات والإنشاءات والنقل والملاحة ذات النشاطات المرتبطة بالشركات الأجنبية ، أما أهم النقابات والاتحادات العمالية فهي اتحاد النقابات العمالية التركية ، اتحاد النقابات التقدمية ، الاتحاد النقابي لحق العمال<sup>(١)</sup> . ويؤثر رجال الأعمال الأتراك في علاقات بلادهم بالدول الأخرى باتجاه دعم العلاقات التجارية والاقتصادية . فمثلا ، لعبت النقابات العمالية التركية واتحادات الغرف التجارية من خلال اتصالها بالمؤسسات المالية والمصرفية الخليجية دوراً في تعزيز العلاقات التركية العربية كمؤسسة الاستثمار السعودية ورابطة العالم الإسلامي وبيت فيصل المالي ومجموعة البركة ومصرف التنمية الإسلامي ، وتدعم هذه المؤسسات الحركات الإسلامية بموارد اقتصادية وبقاعدة مالية تسندهم بمواجهة العلمانية في تركيا ، اذ تمكن الوجود المالي المصري الخليجي من إيجاد مرتكز وقاعدة لنفوذ سياسي مهم ، وقد جاء وصول

(١) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية ، مصدر سابق ، ص ١١٢ - ١١٣ .

الرئيس التركي توركوت أوزال إلى السلطة برهاناً على وجود ترابط بين القطاع الاقتصادي والسلطة السياسية وكان للكثير من المدراء والمساهمين في مؤسستي البركة والفيصل علاقات وثيقة بعائلة أوزال . وهذا ما فسّر الموقف التركي إزاء التحالف الغربي ضد العراق إبان حرب الخليج الثانية والسياسة المتسامحة تجاه تنامي التيار الديني في تركيا ، إذ شهدت الحقبة الممتدة ما بين ١٩٨٣ - ١٩٩٣ وهي حقبة توركت أوزال الحكم تحولاً في سياسة الحكومة التركية من العداء للإسلام والمسلمين إلى التساهل تجاه الدين الإسلامي واللغة العربية ، فقد أعيد تدريس بعض مواد الدين الإسلامي في المدارس وبدأ في السماح باستخدام اللغة العربية . وكانت نقابة العمال التركية اليسارية ( Disk ) قد ساهمت بفعالية بارزة في توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط .

وتحظى أيضاً كل من جماعات اليهود والجماعات الإسلامية بفرصة التأثير في السياسة التركية ، فاليهود ( يهود الدونمة )<sup>(١)</sup> ، ظهرت تأثيرهم من خلال نفوذهم على الأحزاب السياسية على الرغم من عدم انتمائهم لها . فضلاً عن تأثيرهم على الحياة السياسية والاقتصادية باستخدامهم المراكز المهمة التي يتبوؤونها على مختلف المستويات ، وتحديداً الإعلامية والاقتصادية<sup>(٢)</sup> . وتلجأ تلك الجماعات إلى تمرير أو صنع سياسات تخدم مصالحها ومصالح إسرائيل من خلال شبكة العلاقات التي يملكونها في السلطة التنفيذية ، أو في المجلس

(١) اختلفت الآراء حول تحديد معنى واضح لكلمة الدونمة فمنهم من يرى ان الكلمة التركية Donmet . تعني من الناحية اللغوية الرجوع أو العودة أو الارتداد بينما يرى آخرون انها تعني المتخفي واطلقت على اليهود الذين أتوا إلى تركيا واخفوا اسمائهم اليهودية وتكنوا بأسماء تركية . ينظر، عزة جلال هاشم ، الاقلية اليهودية في تركيا ، مجلة السياسة الدولية القاهرة ، العدد ١٣١ ، ١٩٩٨ ، ص ١٩١ .

(٢) ينظر: احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، مصدر سابق ، ص ٩١ .

الوطني ، أو من خلال التأثير في الرأي العام عبر وسائل الإعلام التي يسيطر اليهود على العديد منها .

أما بالنسبة للجماعات الإسلامية كالطرق المولوية والبكتاشية والنقشبندية وغيرها من الطرق التي الغيت في عهد اتاتورك بموجب قانون صادر في ٢ أيلول ١٩٢٥ بسبب تعارضها مع الإصلاحات الهادفة إلى بناء دولة علمانية حديثة ، فتعد هي الأخرى من أبرز القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع السياسة والقرار في تركيا بالرغم من انها محظورة قانوناً وغير مسموح لها بحق تكوين الأحزاب ، فكما هو معروف كانت الاجراءات العلمانية للكمايين تهدف بالدرجة الأساس إلى التصدي للحركات الإسلامية ، إلا ان الموقف قد تغير منذ الثمانينات عندما ظهرت تيارات وأحزاب تدعو صراحة إلى احترام الافكار والتعاليم الدينية للسكان . وعلى الرغم من حظرها قانوناً تتوافر للطرق الدينية التركية وسائل وأساليب للتأثير السياسي والعمل الاجتماعي ومنها :

• من خلال العلاقات القائمة بين هذه الطرق والقيادة السياسية ، وبعض الأحزاب السياسية أو أجنحة معينة بداخلها كحزب الوطن الأم ، وحزب الطريق الصحيح ، والأحزاب الإسلامية التي ظهرت خلال العقدين الأخيرين ، إذ أن هذه العلاقات لا تخدم مصلحة هذه الجماعات فحسب في التأثير السياسي والتعبير عن مصالحها لكنها تخدم في الوقت نفسه هذه الأحزاب والنخب السياسية في اجتذاب أصوات الناخبين ذوي التوجهات الإسلامية ، ويخدم في تحقيق توازن بالعلاقة مع أوروبا والشرق الأوسط .

• ومن جانب آخر يشكل ارتباط الجمعيات والهيئات الأهلية بدرجات متفاوتة من العلاقات مع الطرق الدينية مسلكاً آخر لتأثير الأخيرة في مجالات معينة كال التعليم الديني .

• ومن جانب ثالث قيامها بحشد المساندة من جانب القطاعات المتدينة في المجتمع للضغط على الحكومة بصدد مسائل معينة ذات أهمية دينية . وينطبق هذا الأمر على حشدها للعدد من المظاهرات ذات العلاقة بتداعيات الصراع العربي - الإسرائيلي .

وأخيراً تنشيط الطرق الدينية في مجال الإعلام إذ بلغ عدد دور النشر الإسلامية في العام ١٩٨٩ فقط بـ ١٢٠ دار من مجموع ٣٧٠ دار نشر في تركيا ، كما قدر عدد المجلات الإسلامية الشهرية والأسبوعية بنحو ١٥٠ مجلة فضلاً عن ثلاث صحف إسلامية يومية<sup>(١)</sup> .

#### ٤- وسائل الإعلام والرأي العام

منذ أن تحول الإعلام التركي إلى إعلام ليبرالي إثر تحول تركيا إلى نظام التعددية الحزبية عام ١٩٤٦ ، أصبح عرضة للتأثر بالتيارات السياسية والاجتماعية السائدة وأحياناً يشارك بصنعها أو إعادة توجيهها ، وتعتبر وسائل الإعلام عن آراء ووجهات نظر الجهة المالكة لها سواء كانت شركة تجارية أو حزب سياسي ، أو جماعة ضاغطة ، ولهذا فأن مواقفها تجاه أي احدث سياسية خارجية إنما يعبر عن ارتباط بين مواقف القوى المالكة لها وبين تلك الاحداث ، إلا أن الملاحظ أن الإعلام التركي غالباً ما يتبنى خطوطاً لا تتعد كثيراً عن توجهات الحكومة التركية ، كونه يأخذ بنظر الاعتبار وضع تركيا الإقليمي والدولي وعدم المبالغة بمسألة الخروج على الثوابت السياسية والاجتماعية والاقتصادية التركية .

أما بالنسبة للرأي العام فإنه يؤثر بدرجة كبيرة نسبياً في عملية صنع

(١) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية ، مصدر سابق ، ص ١٢٤ . ١٢٥ .

السياسة والقرار في تركيا ولاسيما في ظل نزاهة الانتخابات وإمكان تغيير الحكومات عبر صناديق الاقتراع . ولا يمكن للحكومة أن تتجاوز تأثير توجهات الرأي العام لاسيما في الأحداث الهامة ، ومثاله موقف الرأي العام من ضرب العراق عام ٢٠٠٣ واتجاه الحكومة والمجلس الوطني إلى رفض السماح للقوات الأمريكية إستخدام الأراضي التركية والامتناع عن الاشتراك بأي جهد عسكري أمريكي .

## المطلب الثالث : العوامل الاقتصادية

تعد العوامل الاقتصادية واحدة من المؤثرات في السياسات الخارجية التي تعتمدها الدولة ، وتسهم بعملية تغيير أو استمرار تلك السياسات بشكل أو بآخر. وبالنسبة لتركيا ، يلحظ ان تركيا قامت على انقاض امبراطورية عثمانية شبه منهاره ، واستطاعت القيادات التركية ان تطرح بلدها كنموذج اقتصادي وسياسي يقدم نفسه في منطقة الشرق الأوسط عموماً وأسيا الوسطى والقوقاز في ثمانينات القرن العشرين وما بعدها ؛ وأسعفها في ذلك مجموعة من الظروف الداخلية والخارجية والتي تمثلت بالصراع العربي-الإسرائيلي والحرب الاهلية اللبنانية وإصلاحات تورغوت أوزال الاقتصادية ثم تفكك الاتحاد السوفيتي السابق كما أن تقدمها كنموذج واجهته صعوبات وعقبات متعلقة بالتوترات العرقية الداخلية بين الأكراد والأترك والنزعة العسكرية الحادة المقيدة للحريات . وقد ألفت تلك العقبات انعكاساً واضحاً على الاقتصاد التركي ، ومنها تزايد نسبة الدين الخارجي والتضخم والعجز في الميزان التجاري .

لقد كانت نتائج ضعف الاقتصاد التركي والاصرار على التزام الهوية التركية أن قامت تركيا بالاتجاه الاقتصادي نحو منطقة تواجد الاقليات التركية في وسط آسيا والقوقاز ، بقصد زيادة الترابط معها من خلال منظمتهن اقتصاديتين هما منظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الاسود

BSEC والتي تضم كل من تركيا وروسيا وجورجيا وبلغاريا ورومانيا وقد انضم اليها كل من اذربيجان واليونان وأرمينيا ، إلا أن التناقضات السياسية عطلت انجازاتها ، والثانية هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تأسست عام ١٩٦٤ بين تركيا وإيران وباكستان ، وقد بقيت شبه معطلة حتى عام ١٩٩١ عندما نشطت مرة أخرى وضمت دول آسيا الوسطى وأفغانستان . وبالرغم من توجهاتها تلك إلا ان التوجهات الاقتصادية تتجه صوب الاتحاد الأوروبي الذي يعد شريكها الأساس من حيث الصادرات أو الواردات . وخلال العقدین الأخيرين ، تزايدت رؤى وأطروحات المحللين الاقتصاديين الأتراك الذين يرون أن تركيز تركيا على الاتحاد الأوروبي والتركيز على سوق واحدة أضربا لمصالح التركية ، وأن السوق في منطقة الشرق الأوسط تمثل سوقاً مهمة لمستقبل الاقتصاد التركي .

وبعد صعوده للحكم ، نجح حزب العدالة والتنمية في المجال الاقتصادي التركي وكان ذلك أحد أهم عوامل ازدياد شعبية الحزب جماهيرياً ، ومن العناصر الأساسية التي دفعت إلى إعادة فوزه في الانتخابات التشريعية والرئاسية للعام ٢٠٠٧ ، ولا يقتصر النجاح الاقتصادي وتأثيراته على الداخل التركي فقط بل تعداه إلى إطارها الإقليمي والدولي وهو الذي سمح لها بتأدية دور إقليمي كبير كان الاقتصاد عامل أساسي مهم فيه . ومنذ العام ٢٠٠٢ ، يمر الاقتصاد التركي بعملية تحول نتيجة السياسات التي أتبعها حزب العدالة والتنمية والتي أدت إلى زيادة الناتج القومي وارتفاع معدل الدخل الفردي للمواطن ، فضلاً عن الانخفاض المستمر في معدلات التضخم والزيادة المضطربة في حجم الاستثمارات . ولعل أبرز مؤشرات الاقتصاد التركي المؤثرة على التغيير الذي حدث في السياسة الخارجية بعد العام ٢٠٠٢ هي :

## ١- مؤشرات الاقتصاد التركي :

لقد شهد الاقتصاد التركي فترات متنوعة من النهوض والخمول ففي مطلع الخمسينات شهدت تركيا معجزة اقتصادية مبنية على صادراتها من الاغذية والموارد الأولية ، كذلك ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، إذ وصل إلى ١٣٪ العام ١٩٥٤ ، ولكن هذا الازدهار لم يستمر بل أصطدم بعدد من المشكلات الاقتصادية التي أدت إلى تراجع ملحوظ في الاقتصاد التركي<sup>(١)</sup> . ثم اتجهت الحكومة التركية بعد عام ١٩٧٩ لتطبيق برنامج شامل للاستقرار والتكيف الهيكلي لإسناد الاقتصاد من أجل القضاء على عجز ميزان المدفوعات والعجز المزمّن في الميزان التجاري ، عن طريق تنشيط الصادرات وتطوير الاستثمارات في القطاع الصناعي والطاقة<sup>(٢)</sup> والعمل على الحد من التضخم ، ومعتمدة في برنامجها على سياستين هما : سياسة استقرار وتقييد نمو الطلب المحلي الاستهلاكي ، والآخر: سياسة هيكلية ترمي إلى الاصلاح الهيكلي واعادة تخصيص الموارد بما ينسجم وتحقيق الكفاءة عن طريق الانفتاح الاقتصادي والاعتماد على آلية السوق مما يؤدي إلى أحداث التغييرات الهيكلية في الاقتصاد

(١) فيروز أحمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة سليمان داود الواسطي ، ود . حمودي حميد الدوري ، بيت الحكمة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٦ .

(٢) أقرت تركيا مجموعة قوانين تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي ومنها معاملة المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر المحلي ، وفتح جميع القطاعات للاستثمار امامه ، وتبسيط اجراءات دخول المستثمر وعمله ، وشهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطوراً ملحوظاً ، إذ ارتفع من نحو ٦٧ مليون دولار عام ١٩٨٠ ليلعب نحو ٢,١ مليار دولار عام ٢٠٠٧ . ينظر ، مثنى عبد الرزاق الدباغ ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في تركيا ، دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ٤ ، كانون الأول ٢٠٠٥ ، ص ١٨٠ . وكذلك ، حيدر عبد الجبار الحفاجي ، المحددات السياسية والاقتصادية تجاه علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي ، مصدر سابق ، ص ١٣٩ . وكذلك ، إبراهيم أوزورتورك ، التحولات الاقتصادية التركية بين العامين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨ ، في كتاب : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مصدر سابق ، ص ٥٠ .



التركي ، واتجه بعدها الاقتصاد إلى مصاف الاقتصاديات النامية الاكثر نمواً<sup>(١)</sup> .  
لقد شهد الاقتصاد التركي مرحلة من النمو العالي بعد عملية تحديده التي شملت قطاع التجارة بشقيها ( الصادرات والواردات ) ، وحصلت تغييرات جوهرية في هيكل الصادرات فتضاعف حجم التجارة ثلاث مرات في عقد الثمانينات من القرن العشرين فضلاً عن ارتفاع معدلات النمو إذ وصلت إلى ( ٧,٥٪ ) ما بين العامين ١٩٨١ و ١٩٨٥ ، كذلك ازدهرت التجارة ونمت بسرعة إذ وصل حجم الصادرات والاستيرادات إلى ما يقارب ( ٤٩٪ ) من الناتج القومي الاجمالي لعام ١٩٨٥<sup>(٢)</sup> .

ورغم هذه التحسنات التي طرأت على الاقتصاد التركي إلا أن الحكومة التركية لم تفلح في معالجة التضخم والعجز المزمع في الميزان التجاري ، فضلاً عن تزايد اعتماد تركيا على القروض الخارجية إذ ازدادت المديونية لتركيا بمقدار ثلاثة أضعاف ونصف في العام ١٩٩٣ لتبلغ نحو ٦٢ مليار دولار بعد أن كانت نحو ١٩ مليار دولار عام ١٩٨٠<sup>(٣)</sup> . وضاعف من مشاكل الاقتصاد كل من متطلبات حفظ الأمن في شرقي تركيا وتداعيات حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، كون الاقتصاد التركي كان معتمداً بدرجة مهمة على عوائد تعامله مع العراق ، وهذا ما دفع الحكومة التركية إلى اعتماد إصلاحية جديدة في نيسان عام ١٩٩٤

(١) نوفل قاسم علي ال عنين الشهواني ، اتجاهات تطوير العلاقات التجارية العراقية - التركية ، سلسلة شؤون إقليمية ، العدد ٩ ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٠ . وكذلك ، سمية غالب زنجيل ، مقومات رسم السياسة العامة في تركيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٦ .

(٢) طيب عثمان عبد الرزاق ، العلاقات الاقتصادية العراقية - التركية المصالح المشتركة وسبل التطوير ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٥ .

(٣) باسل حسين زغير ، التنمية السياسية في تركيا ، دراسة تحليلية للأزمات السياسية ١٩٨٠ - ١٩٩٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٦ ، ص ١٢٦ - ١٣٠ .

تركزت على معالجة العجز الحكومي وإنعاش الطلب المحلي ارتفع على اثرها النمو إلى ٨٪ عام ١٩٩٥<sup>(١)</sup>. إلا أن هذه الإصلاحات سرعان ما انتهت إلى أزمات اقتصادية بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢، أذ اتجه الاقتصاد نحو التضخم وارتفعت قيمة الديون الخارجية إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار وتراجع معدل نمو الناتج المحلي حتى وصل إلى ١,٦٪ عام ١٩٩٩، وتراجعت الثقة بالليرة التركية، وتسبب ذلك بان اتجه الاتحاد الأوروبي إلى تبرير موقفه الرفض لانضمام تركيا إلى النادي الأوروبي بسبب ضعف اقتصادها مقارنة مع إقتصادات دول الأتحاد، وأن تركيا ستصبح عقبة في إزدهار الأتحاد. وهذا الامر قد أدى إلى تقديم موعد الانتخابات التركية التشريعية مبكرا" بعد هذه الأزمات الاقتصادية الطاحنة، إذ أسهم هذا الوضع في وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان إلى دفة الحكم في تركيا، إذ عبرت الأزمات السياسية والاقتصادية عن عمق الحاجة إلى تغييرات بنيوية لاحتواء هذه الأزمات بصورة جذرية<sup>(٢)</sup>.

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى دفة الحكم في تركيا أحدثت الحكومة التي شكلها تغييرات هائلة على كافة الأصعدة والميادين التنموية الاقتصادية، إذ عملت هذه الحكومة على<sup>(٣)</sup>: إجراء عدد من الإصلاحات

- 
- (١) نادرة وهاب احمد الفيلي، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ص ٥٥ - ٧٤. وكذلك، عامر علي راضي العلاق، الخيارات التركية تجاه الأتحاد الأوروبي، دراسة في العلاقة التركية الأوروبية ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ٤٧. وكذلك، زينة مدحت شريف الهوندي، أثر الازمة السياسية في التنمية الاقتصادية، دراسة نموذج تركيا ١٩٤٦ - ٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧، ص ١٥٠.
- (٢) حيدر عبد الجبار الخفاجي، المحددات السياسية والاقتصادية تجاه علاقة تركيا بالأتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص ١٢٠.
- (٣) نادرة وهاب احمد الفيلي، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ص ٦٠ - ٦١.

الاقتصادية بما أسهم في تعزيز الإنتاج والصادرات ، والأتجاه نحو التوسع في جذب رؤوس الاموال الخارجية وفي برامج الخصخصة ، ورفع مستوى الدخل الفردي ، وتنويع وتوسيع علاقات تركيا الخارجية ، وبسبب ذلك إتجه الاقتصاد إلى التعافي ، فظهرت مؤشرات منها إنخفاض معدل التضخم من ٧٠٪ إلى نحو ٦٣٪ ، وارتفاع متوسط دخل الفرد من ٢٥٠٠ عام ٢٠٠٢ إلى ٥٠٠٠ دولار عام ٢٠٠٦ ، وارتفاع قيمة الصادرات التركية من ٣٦ مليار دولار إلى ٣٧ مليار دولار لذات المدة ، وتم تسديد ١١ مليار دولار من الديون المستحقة لدى صندوق النقد الدولي .

والواقع ، إن نجاح السياسة الاقتصادية التي طبقتها حكومة العدالة والتنمية هو مفتاح لفهم الكثير من التطورات التي شهدتها تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي خلال المدة بين ٢٠٠٢ و ٢٠١١ ، فالسياسات الاقتصادية التي تبناها الحزب منذ تشكيله الحكومة عام ٢٠٠٢ ، تقوم على عدة مبادئ أساسية ، هي <sup>(١)</sup> :

- رفع القدرات التنافسية للقطاع الصناعي عبر ضخ القروض الداخلية .
- استثمار العلاقات الدولية لتركيا مع العالم الخارجي لمصلحة الاقتصاد التركي ، لاسيما دول الجوار بعد القضاء على التوترات الناجمة عن السياسة الخارجية السابقة .
- إصلاح السياسة النقدية التي شهدت قبل وصول حزب العدالة والتنمية انخفاض في قيمة الليرة ، فعملت حكومة العدالة والتنمية على تثبيت قيمة العملة في البداية ، ثم السيطرة بعد ذلك على عملية التدفقات النقدية داخل الاقتصاد التركي وإصلاح أداء المصارف .
- توظيف التوجيه نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لخدمة الأوضاع

(١) كامل صقر، تركيا روعة التجربة الاقتصادية ، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية ، لندن ، ٢٠٠٧ ، ص ١٧ .

الداخلية للاقتصاد التركي ، عبر إصلاح الاختلالات الهيكلية التي كان يعانيها الاقتصاد التركي .

• تبسيط الأنظمة الضريبية وخفض في أنواع ومعدلات الضرائب .

## ٢. مكانة التجارة الخارجية في سياسة تركيا الخارجية

تعدّ التجارة من الفعاليات التي تؤثر في عملية بناء قوة الدولة السياسية والاقتصادية لأنها تقدم للاقتصاد نوعاً من العلاقات ذات المردود الايجابي . وفي عالم اليوم ، بما فيه من ارتفاع معدلات الاعتمادية والانفتاح على المنافسة وضعف القدرة على تفعيل إجراءات حماية فإنه يلزم الدولة الانفتاح على العالم وفتح أسواقها أمام المنافسة العالمية . وللتجارة الخارجية دور كبير في اقتصاديات جميع البلدان سواء كانت متقدمة أو نامية ، نظراً لما تتركه من آثار مباشرة وغير مباشرة في اقتصاديات تلك البلدان ، فالصادرات تؤثر في الكثير من متغيرات الاقتصاد الوطني ، فهي تؤدي إلى توسيع النشاط الإنتاجي واستغلال الموارد الاقتصادية المعطلة وتطوير الصناعات التصديرية ومن ثم تؤدي إلى زيادة الدخل القومي .

وتحتل التجارة الخارجية مكانة مهمة في الاقتصاد التركي لكونها النافذة التي تطل منها تركيا على العالم الخارجي ، فيتم التفاعل بينها وبين الدول الأخرى . واتخذت التجارة فيها اتجاهات ومسارات عدة ، طبقاً لما كانت عليه السياسة الخارجية وتبعاً لذلك تباينت في مدى تأثيرها على نموها . كما شكل الموقع الجغرافي عاملاً رئيساً في تحديد مسارات التجارة التركية<sup>(١)</sup> .

ونظراً لحجم الاقتصاد التركي ، وسعة نشاطه ، وافقاره لبعض الموارد

(١) رواء زكي الطويل ووصال نجيب العزاوي ، العلاقات الإقليمية التركية ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد ٣٤ ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٥ . وكذلك ، رواء زكي يونس ، مستقبل العلاقات التجارية مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ١ ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٩ .

الضرورية مثل الطاقة ، فإنه سمح بالدخول في علاقات تجارية مهمة مع عدة أسواق ، وهي : شرق أوروبا وحوض البحر المتوسط ووسط آسيا والشرق الأوسط وهي منطقة هائلة في فرصها التجارية . وتشمل الصادرات التركية منتجات مختلفة يغلب عليها المنتجات الصناعية الزراعية ، والمنتجات النفطية المصنعة والملابس ومنتجات الحديد والصلب والمنتجات الجلدية . وبالنسبة إلى الاستيرادات فإن أغلب ما تستورده تركيا هو المواد التحويلية ثم البضائع الرأسمالية ثم البضائع الاستهلاكية . واعد كل من الأتحاد الأوروبي والعراق وإيران والولايات المتحدة وليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل أهم الدول التي تتبادل معها تركيا التجارة ، مع تباين في أهمية كل علاقة بين مدة وأخرى بالنسبة للاقتصاد التركي تبعا لمؤشرات إقتصادية وأخرى سياسية ، فمثلا علاقاتها بالاتحاد الأوروبي مبنية على دوافع سياسية ( الرغبة بالانضمام للاتحاد ) واقتصادية ( حجم الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأوروبي للاقتصاد التركي ) ، وحجم التبادل مع الاتحاد الذي ارتفع من نحو ٥,٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ لتبلغ نحو ٤٥,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٦<sup>(١)</sup> .

### ٣- أهمية المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية :

لم يخرج العامل الاقتصادي عن إطار السياسة الخارجية التركية ، فقد عمل على تحقيق الأهداف والمصالح التركية العليا ، وبما يعزز من دور تركيا الإقليمي والدولي . وتعكس تصريحات ومواقف القادة الاتراك الأهداف التي تسعى تركيا لتحقيقها من خلال تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى ، اذ

(١) صبيح بشير عذاب جبر الشمري ، أثر المتغير الأوروبي في سياسة تركيا الخارجية تجاه الوطن العربي للمدة من ١٩٥٤ - ٢٠٠٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٢ . وينظر أيضا ، نادرة وهاب احمد الفيلى ، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٩ ، مصدر سابق ، ص ٦٣ - ٦٥ . وكذلك ، سعد حقي توفيق ، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠ .

وضعوا الاقتصاد أهم أداة لتحقيق تلك الأهداف ، بل أن تركيا سعت لأستخدام الاقتصاد ليكون ، وعلى حد تعبير رئيس الوزراء التركي الأسبق توركوت أوزال في آيار ١٩٨٥ ( الجسرين الشرق والغرب مثلما هي الجسر الجغرافي بينهما )<sup>(١)</sup> .

ومع إنتهاء الحرب الباردة سعت تركيا نحو توسيع نطاق دورها الإقليمي وبصيغ وأطروحات مختلفة عما كان عليه في أثناء الحرب الباردة ، وبدأت تطرح الخيار الاقتصادي لتركيز السلام في المنطقة ، وهذا ما تجلى من خلال ما صرحت به رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلير في تشرين الأول عام ١٩٩٤ بقولها : ( أن منطقة الشرق الأوسط تعيش مرحلة قيام نظام إقليمي جديد وأن لتركيا دوراً مهماً في ترسيمه وتحديد معالمه وأن تركيز عملية السلام في المنطقة عمادها التعاون الاقتصادي بين بلدانها وهذا ما سيعطي تركيا فرصة أن تؤدي الدور المهم هنا بوصفها صلة الوصل بين الشرق والغرب )<sup>(٢)</sup> . وإذا كانت تركيا ترى أن خيارها الإستراتيجي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو خيار أوروبي فان توجهاتها نحو دول الشرق الأوسط كان هدفه إبتداءً تعزيز موقفها التفاوضي مع الجماعة الأوروبية ، لأن هذه المنطقة الغنية بثرواتها تجلب لتركيا النفط والأسواق وتفتح ابوابها لليد العاملة التركية والشركات التركية الكبرى والمشاريع الإستراتيجية ، بمعنى إن منطقة شرق الأوسط ستكون أداة لتعزيز الاقتصاد التركي ، وهو ما سيسهل عليها لاحقاً الانضمام للسوق الأوروبية .

مما تقدم ، يتبين لنا ان العامل الاقتصادي كان حاضراً في إعادة توجيه السياسة الخارجية التركية .

(١) بتول هليل جبير الموسوي ، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٩١ وأفاقها المستقبلية ، مصدر سابق ، ص ١٠٢. ١٠١ .

(٢) بتول هليل جبير الموسوي ، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٩١ وأفاقها المستقبلية ، المصدر السابق ، ص ١٠٣. ١٠٤ .

## المطلب الرابع : العوامل الجغرافية والبشرية

تعتمد السياسة الخارجية أو تتأثر بالعامل الجغرافي ، كما أن قوة الدولة تتأثر بهذا العامل بشكل أو بآخر ، ويتضمن العامل كلاً من الموقع والمساحة وشكل الدولة ، ( ويصف قسم من الباحثين اليها الموارد الطبيعية ، في حين يجعلها بعضهم ضمن العوامل الاقتصادية ) ، وسنشير هنا الى تأثير عاملين هما الجغرافي والبشري ، وكالاتي :

### أولاً : العوامل الجغرافية :

وتشمل هذه العوامل مجموعة من العوامل الفرعية وأهمها الموقع الجغرافي وما تمتلكه الدولة التركية من موارد مياه ، وسنشير اليها باختصار ودون التوسع فيها .

#### ١-الموقع الجغرافي :

أن لكل دولة موقعاً فريداً على سطح الارض يميزها عن غيرها ، وأن هذا الموقع وإن إتسم بالثبات من حيث وجود الدولة على أرض محددة إلا أن الأهمية السياسية والاقتصادية والإستراتيجية لهذا الموقع متغيرة بتغير الزمن أولاً والتكنولوجيا ثانياً<sup>(١)</sup> . وموقع تركيا أعانها على مدى تاريخها الحديث والمعاصر

(١) محمد أزهر السماك ، الجغرافية السياسية ، أسس وتطبيقات ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ ، ص ٧٥ .

والراهن على إكتساب أهمية وتأثير في سياستها الخارجية وفي مناطق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان ، واستطاعت بسببه أحيانا ممارسه أدوار إقليمية فاعلة<sup>(١)</sup> .

ويشمل موقع تركيا الموقع بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول ، وموقعها البحري والقاري ، فضلاً عن مساحة الدولة التركية . وأهمية دراسة موقع تركيا بالنسبة لدوائر العرض يأتي لأنه يحدد مدى التنوع في البيئة الجغرافية ومقداره ومن ثم مدى تنوع المناخ للأنشطة الاقتصادية الزراعية ، ومع خطوط الطول يتحدد مقدار سعة مساحة البلاد ومن ثم مقدار عناصر القوة الذاتية التي تتمتع بها ، فضلاً عن إنه يبين موقعها على الدوائر الحضارية شبه المتميزة بين الشرق والغرب وبين العالمين الإسلامي والمسيحي . وتقع تركيا بين دائرتي عرض ٣٦ ، ٤٢ شمالاً وخطي طول ٢٥ ، ٤٤ إلى الشرق من خط جرينتش ، ويتضح منها أن هناك سعة نسبية في مساحة الدولة التركية وأنها تقع في منطقة جغرافية معتدلة مناخيا ، وهذا ما يجعلها مع طبيعة الاراضي والمياه التي تملكها قادرة على الاكتفاء الذاتي في أنتاجها الاقتصادي .

وتبلغ مساحة تركيا الاجمالية نحو ٧٧٩,٤ كم ٢ ، وهي موزعة بين قارتين ، منها نسبة ٩٦,٩٪ في قارة آسيا المعروفة بأسم ( آسيا الصغرى ) و ٣,١٪ تقع في الجزء الأوروبي المعروفة بأسم ( تراقيا ) ، ويفصل بين الجانبين مضيقا ( البسفور والدرندليل ) ، وهذا ما جعل تركيا دولة وسط بين حضارتين شرقية وأوروبية . وهذه المساحة والامتداد تجعلان محيط حدود الدولة التركية ٢٦٤٨ كم ، وتحيط بها ثمانى دول هي : أرمينيا وأذربيجان وبلغاريا وجورجيا واليونان وإيران والعراق وسوريا ، أما الحدود الساحلية فهي نحو ٧٢٠٠ كم . وهي تطل على

(١) Mustafa Kibaroglu ( ed ) ، Turkey's Neighborhood ، Foreign Policy Institute ، Ankara ، ٢٠٠٨ ، p : ٧ .



البحرين الاسود والمتوسط وبحري مرمرة وإيجة ، المهمين في إعتبرات واستراتيجيات القوى الكبرى ، كونها تتحكم بمضيقي البسفورد والدرنديل . ومن ثم فان موقعها جعل هناك تعدداً في العوامل الإقليمية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية .

ومساحة تركيا وإطلالتها البحرية وحدودها مع تنوع ثقافي وسياسي كل ذلك أهلها لأمتلاك موقع استراتيجي مهم ، فكل القوى نظرت اليها كوسط بينها وبين التنوع الاخر ثقافيا كان أو سياسيا . كذلك أن موقع تركيا البري المجاور لروسيا الاتحادية ، قد أعطى تركيا أهمية إستراتيجية بالغة في الإستراتيجية العالمية ، وهو ما كان سببا في إنضمامها إلى حلف شمال الاطلسي . فموقعها أكسبها أهمية جيوبوليتيكية ، إذ أصبحت ذات ميزة عسكرية ، وارتضت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية ان تنضوي تحت الاستراتيجيات الاطلسية ، وضمن الإستراتيجية الأمريكية تحديداً ، وتحت هذا العنوان استطاعت تركيا أن تؤدي طوال المدة اللاحقة على تلك الحرب دوراً مهماً في المحيطين الإقليمي والدولي كونها عضواً في حلف شمال الاطلسي ، وسحت للولايات المتحدة بإقامة قواعد عسكرية قابلة للإستخدام في محيط منطقة الشرق الأوسط وفي القوقاز وآسيا الوسطى ، ومن ثم كانت تركيا قادرة على اداء دور الحاجز بينها وبين غيرها من الدول غير الاطلسية .

## ٢- الموارد المائية :

تعدّ المياه واحدة من عناصر قوة الدولة التركية ، وقد حرصت تركيا على توظيف مشروعاتها المائية لتعزيز مكانتها ودورها الإقليميين في الشرق الأوسط ، وطالما أن المياه باتت داخلية في مضامين علاقات الصراع والتعاون الدوليين بشكل أو آخر ، إتجهت تركيا لتعميم سياسة إستخدام المياه في العلاقات

الإقليمية ، ومستغلة وفرة الموارد المائية فيها المتجددة والناضبة ، إذ تمتلك تركيا مجموعة كبيرة من الأنهار والبحيرات ، ومنها أنهر آراس ، وقزل أرمك ، وجورش ، وبشل أرمك ، وسقاريا ، والعاصي ، ومانفغات ، وجيهان ، ودجلة ، والفرات ، ومن أهم البحيرات قرة حصار ، قونيا ، وأسبارتا ، واغردر ، وازنك ، ووان<sup>(١)</sup> .

وإملاك تركيا الوفرة على صعيد المياه ، المتدفقة إلى خارج حدودها ، يضيف على موقعها الجغرافي قوة في تصريف علاقاتها الإقليمية وتحديد اتجاه دول الشرق الأوسط .

### ثانيا : العوامل البشرية :

تعد دراسة العوامل البشرية مهمة في تقدير الوزن السياسي للدولة ، ويتفق علماء السياسة على دراستها مع عناصر الجغرافيا باعتبارهما يشكلان ما يعرف بالكتلة الحيوية في اثناء قياس قوة الدولة ، بل إن العوامل البشرية أكثر ديناميكية وأبلغ أثرا" من العوامل الجغرافية في عالم اليوم كون التكنولوجيا حيدت بعضا من فاعلية الجغرافيا وعناصرها ، ويشمل هذا العامل : عدد السكان والتكوين الأثني لهم .

### ١- عدد السكان :

بلغ عدد سكان تركيا عام ٢٠٠٤ نحو ٧٢,١ مليون نسمة ، ويتوقع أن يصل في العام ٢٠١٥ الى نحو ٨٢,٥ مليون نسمة وفقا لأغلب الاحصاءات المتوافرة ، وبنسبة نمو معتدلة تبلغ ٢,٥٪ سنويا . ويغلب على المجتمع التركي الفئة العمرية

(١) علي إحسان باغيش ، إشكالية المياه وآثارها في العلاقات العربية التركية ، في كتاب : وقائع ندوة العلاقات العربية التركية ، حوار مستقبلي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ١٦٦ - ١٦٧ . وكذلك ، إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ ، ص ١٥ .

الشابة ، فتركيا دولة فتية في المعيار الهرمي للسكان ، مقارنة بشعوب أوروبا ، فالفئة العمرية دون الـ ١٤ سنة تبلغ نسبتها نحو ٢٨,٨٪ ، والفئة العمرية بين ١٥ - ٦٤ سنة ( الفئة المنتجة ) تبلغ نسبتها نحو ٦٤,٢٪ ، والفئة الأكبر من ٦٤ سنة تبلغ نحو ٧٪ من المجتمع التركي<sup>(١)</sup> .

## ٢- التركيب الاثنوغرافي :

يقصد بـ ( التركيب الاثنوغرافي ) التركيب الإثني والديني للمجتمع ، وأن هذا التركيب يعد مصدرا " مهما " في وحدة الدولة وتماسكها وبنائها الداخلي ، وذلك لما له من أهمية في معرفة الأنماط الثقافية والقيمية والاجتماعية والإقتصادية للمجموعات السكانية وهو ما يساعد صانع السياسة في إعتداد السياسات المناسبة للنهوض بتطوير وتنمية الدولة . وتتميز تركيا بتكوين فسيفسائي من الانتماءات الإثنية والجماعات الثقافية والدينية ، وهذا التعدد هو ظاهرة تاريخية وملازمة للشكل السياسي والاجتماعي للدولة التركية وغيرها من دول المنطقة ، لأسباب جغرافية وتاريخية<sup>(٢)</sup> .

وفيما يتعلق بتكوين السكان في تركيا فهم يتوزعون كالآتي :

من الناحية الإثنية ، يوجد في تركيا عدة إثنيات وهي<sup>(٣)</sup> :

أ . الأتراك : وهم القومية الغالبة وتبلغ نسبتهم نحو ٨٦٪ من السكان على وفق أكثر التقديرات إعتدالا .

(١) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نيويورك ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٦ ، ص ٢٣٣ .

(٢) إسكندر شاهرسعد ، مسألة الأقليات وسُبل تخفيف التوترات الدينية والإثنية في الشرق الأوسط ، دورية قضايا استراتيجية ( دمشق ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ) ، العدد ( ٦٨ ) آذار / مارس ٢٠٠٩ ، ص ١٠ - ١٣ .

(٣) لا يوجد اتفاق على النسب السكانية في تركيا على اساس القومية ، كون تركيا ترفض الاعتراف بالقومية الكردية وترفض الاعتراف بغير القومية التركية وتعتبر كل المواطنين أتراكا .

ب. الأكراد : هم الجماعة القومية الثانية من حيث نسبتهم داخل الاراضي التركية ، وأغلب المهتمين بالشأن التركي يحدد نسبتهم بين نحو ١١- ٢٠٪ من السكان الاتراك . وأكراد تركيا هم جزء من أكراد منطقة الشرق الأوسط ، ويتمركزون في جنوب شرق تركيا .

ج. الدونمة : الدونمة هي كلمة تركية تعني المتحول عن دينه إلى دين آخر أو المتخلي عن عقيدته ، وينحدر الدونمة من اليهود الذين تحولوا إلى الإسلام رغبة أو رهبة في منتصف القرن السابع عشر. ويطلق عليهم أيضا " تسمية ( التبايين ) ، وتتضمن عقيدتهم إعتقادات يهودية وإسلامية ولكنهم يعدون أنفسهم مسلمين ، ويعترف بهم كذلك رسميا" ، ويقدر عددهم بنحو (١٥) ألفا عام ٢٠٠٠ ، وهم منظمون ومتغلغلون في الحياة العامة ولهم وزن كبير في السياسة العامة التركية .

د.العرب : يتركز الوجود العربي في المناطق المتاخمة للحدود مع سوريا ، وخاصة في مناطق الاسكندرونة ، وماردين . وأكثر العرب من العلويين والسنة وثمة فئة من المسيحيين الارثوذوكس ، وقدر عددهم في العام ٢٠٠٠ بنحو أربعة آلاف .

هـ . جماعات قومية أخرى متعددة : منها الشركس والجورجيون والأبخاز والأذريين وأيضا" هناك وجود للبلقان .

وبسبب التنوع القومي ، النسبي ، فإن هناك تعددية لغوية نسبية في تركيا ، حيث توجد ثلاث لغات يستخدمها أغلب السكان وهي التركية والكردية والعربية ، وهناك إستخدامات للغات أخرى وأهمها : السريانية واليونانية ، ولهجات محلية متعددة أهمها<sup>(١)</sup> :

أ . الزاز : الزاز جماعة لغوية وتسمى Zazaish و Zazaki يتحدث بها Zaz ، وهم جماعات أثنية تعيش في الأناضول وهي لغة قريبة من الفارسية والكردية ، يقدر

(١) نادرة وهاب احمد القبلي ، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة ٢٠٠٢- ٢٠٠٩ ، مصدر سابق ، ص ٣٥ . ٣٦

عدد الزاز بنحو مليون شخص .

ب .اللاز: اللازية Laz هي لغة جنوب قفقاسية مرتبطة بالجورجية وهي لغة منطوقة غير مكتوبة ، وثمة ١٥٠ ألفاً من المتحدثين باللازية في تركيا ، ويعيش اللاز في الأجزاء الشرقية عند البحر الأسود على الحدود مع جورجيا .

ج .وتعيش في تركيا جماعات لغوية أثنائية أخرى ، مثل :الاف الأبخاز والشيشان والأنغوش والنوغاي والأوسيتيين والبوماك ( جماعة من البلغار المتحولين إلى الإسلام خلال مدة الحكم العثماني ) .

وفضلا عن الوجود الاثني ، هناك وجود ديني مميز في تركيا ، يتمثل في ست مجموعات متباينة في نسبة وجودها داخل تركيا وهي<sup>(١)</sup> :

أ .**المسلمين** : وهم أغلبية المجتمع التركي بأتراكه وأكراده ، وبعض تكويناته الأثنائية الصغرى .

ب .**العلويون** : وهم جماعة إسلامية لكنها تتميز عن المجتمع التركي العام كونها تمثل غطاء لعدد كبير من الجماعات الدينية الشيعية ، ويختلف في تقديرهم داخل المجتمع التركي بين ١٠-٢٠٪ من السكان ، ويتواجدون في شرق ووسط الأناضول ، وأطلقت عليهم عدة تسميات من قبيل القزلباش والبكتاشية والتهتاجية ، وينضوي تحت تسمية العلوي جماعات عدة متباينة مثل الأتراك والعرب والأكراد والتركماني واليورك ، وفي دراسة أجريت عام ٢٠٠٥ بشأن تعريف هوية هذه الجماعة إنتهت نحو ٤٠٪ من العينة على تعريف نفسها بالعلوية فقط ، في حين ذهب نحو ١٢٪ فقط الى تعريف نفسها بمسلم ، ونحو ٣٢٪ الى تعريف نفسها بمسلم علوي ، ونحو ١٥٪ الى تقديم خيارات أخرى لنفسها<sup>(٢)</sup> .

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٣-٣٤ .

(٢) ينظر : محمد تلجي ، أزمة الهوية ، طرق جديدة للمعالجة ، في كتاب : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مصدر سابق ، ص ١٠١ .

ج. **الأرمن** : هم جماعة أثنية ودينية ولغوية ، وجدت في تركيا جراء ضم مناطق الأرمن الدولة العثمانية في حقبة تاريخية سابقة على القرن العشرين ، واليوم يقدر وجود المتبقي منهم بنحو ٥٠-٦٠ ألفاً ، ويعيشون بصورة أساسية في اسطنبول يتوزعون بين الارثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانتية .

د. **اليهود** : وهم جماعة دينية صغيرة العدد ، يتواجدون في اسطنبول وأزمير وبورصة ، ولعب اليهود دوراً مهماً في العلاقات بين تركيا وإسرائيل وبين تركيا والولايات المتحدة .

هـ. **اليونانيون** : شكل اليونانيون جزءاً من المجتمع التركي بفعل احتلال تركيا للأراضي اليونانية خلال بعض مراحل الحكم العثماني ، وتضم اسطنبول مقر الكنيسة اليونانية وهي الكنيسة الكبرى في تركيا وتمثل مرجعية المسيحيين الارثوذكس اليونان في أوروبا والعالم .

و. **السريان** : وهم سوريون مسيحيون ، يقطنون أساساً في مناطق متاخمة للحدود التركية مع سوريا وخاصة في ماردين ونصيبين ، وهاجر قسم كبير منهم إلى اسطنبول وأوروبا ، ويتحدث السريان اللغة السريانية ولهجات أخرى مشتقة من الآرامية السورية .

هذه كانت الجماعات الدينية الرئيسة في تركيا ، ولكن ثمة جماعات صغيرة العدد ، ومنها : الكلدان والتي تقطن في المناطق المتاخمة للحدود مع سوريا والعراق ، ورغم ذلك فان الغلبة للوجود الإسلامي في المجتمع التركي .

### ٣- المشكلات القومية والدينية وتأثيرها على السياسة التركية

تؤدي المشكلات القومية والدينية دوراً كبيراً في السياسة الخارجية التركية ، خاصة مع ارتباط بعض هذه المشاكل مع العلاقات الإقليمية لتركيا

ومثاله مشكلة الأكراد والتركمان التي تتقاسمها مع العراق ، بل يدخل العراق طرفاً أساساً فيها وكالاتي<sup>(١)</sup> :

### أ. قضية الأكراد والتركمان

شكلت قضية الأكراد متغيراً بالغ الأثر في السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار ومنها العراق وسوريا وإيران<sup>(٢)</sup> ، وتركيا تعاني من تداعيات هذه المشكلة داخلياً وإقليمياً منذ سبعينات القرن الماضي عندما تزايد وعي الأكراد بحقوقهم قياساً إلى الحقوق التي أعطاهها العراق لهم ، ثم تفاقم الوضع السياسي لهذه المشكلة بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ واتجاه أكراد العراق إلى تكوين إدارة خاصة بهم واتجاه كل من تركيا وإيران وسوريا إلى إنهاء الأتفاق الإقليمي على احتواء المشكلة الكردية كلاً في إطار دولته وعدم السماح بأي إستغلال سياسي لها من قبل أية دولة إقليمية . واتجهت تركيا بعدها إلى استغلال المشكلة تحت عناوين عريضة ومنها توسيع الدور الإقليمي واستجابة للضغوط الغربية بالتدخل والتعامل مع المشكلات الانسانية المصاحبة ، نقول دفعتها للتدخل داخل حدود العراق الإقليمية بسببها ، الأمر الذي يعني تفاقم المشكلة الكردية بالنسبة إلى تركيا التي طالما عارضت وجود دولة كردية مستقلة على حدودها نظراً إلى إمكان أثارها الشعور القومي الكردي داخل تركيا نفسها . وكان من تداعيات ذلك ان إتجه حزب العمال الكردستاني إلى توسيع عملياته ضد المصالح تركية الحكومية والأستفادة من غياب السلطة في شمال العراق منشئاً قواعد له بالقرب من الحدود التركية ، مما دفع بتركيا لإعادة جدولة

(١) بتول هليل جبير الموسوي ، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٩١ وآفاقها المستقبلية ، مصدر سابق ، ص ١٢١-١٢٣ .

(٢) خضر عباس عطوان ، المتغير الكردي في العلاقة العراقية - التركية بعد العام ٢٠٠٣ ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العددان ٢١ و ٢٢ ، ٢٠١٠ ، ص ٦٧-٧٣ .

أولويات سياستها تجاه العراق بعد العام ٢٠٠٠ وبأتجاه توسيع أعمال التدخل في الأراضي العراقية . وشمل التوتر أيضا العلاقات مع سوريا لفترة من الزمن إلى أن تم الاتفاق على عدم السماح باستخدام الأكراد كورقة ضغط في القضايا المختلف بشأنها .

ومنذ العام ٢٠٠٣ شهدت تركيا تحولا في طرق تعاملها مع قضيتي الأكراد والتركمان بسبب تداعيات التغيير الحاصل في العراق ، فاتجهت للانفتاح نحو الأكراد في الداخل وفي دول الجوار ، فضلا عن ضغطها على العراق من أجل منح التركمان حقوقا أوسع في عراق ما بعد العام ٢٠٠٣ ، بمعنى آخرا الأقليات فرضت بعض التحولات في مضامين السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط .

### ب. العنف السياسي ذو الخلفية الدينية

لا تعاني تركيا من تأثير البعد القومي للأقليات على السياسة الخارجية لتركيا ، إنما تتأثر أيضا بموجة العنف الذي يستهدف المنطقة والذي يرتبط في أحيان بتصاعد المد الأصولي في منطقة الشرق الأوسط . ويقصد بهذا الشكل من العنف هو ما يصطلح على تسميته بالإرهاب الذي تضطلع به منظمات تعلن ارتباط أفكارها وأجنداتها بالإسلام ومنها بعض المنظمات الناشطة في تركيا كمنظمة الحركة الإسلامية "iHo" ومنظمة الشار الإسلامي "iio" والحركة الإسلامية الثورية "iHio" وغيرها من المنظمات التي نشطت منذ مطلع التسعينات وخاصة في مجال اغتيال بعض المثقفين العلمانيين الأتراك وبعض المصالح الغربية في تركيا . ويتوافق مع هذه المشكلة ، ظهور ما عرف بالمشكلة العلوية على الساحة السياسية التركية ، جراء مطالبتهم في العام ٢٠٠٥ بتوسيع حجم تمثيلهم في البرلمان التركي ، وشهدت مناطق تواجدهم بعض الاضطرابات .



وظهور أعمال عنف تحت عناوين دينية ولدت بعض المخاوف في الشارع التركي مرتبطة بظهور وتصاعد الأحزاب الإسلامية ووصولها إلى السلطة ، وهذا ما يلحظ في التعامل مع وصول حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة عام ١٩٩٥ ، وبالرغم من أن حزب العدالة والتنمية أستطاع أن يبدد بعض من تلك المخاوف وخاصةً لدى الأوساط الدولية التي باتت تبشر بالنموذج الإسلامي المتسامح الذي تتبناه تركيا الذي ينبغي أن تحتذي به بقية البلدان الإسلامية في المنطقة إلا أن العوامل الدولية والتوجهات التي حكمت الساحة الدولية إثر أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة تبقى في الأذهان مستوى الخطر الذي يمكن أن يشكله الإسلام السياسي خاصةً المتطرف منه <sup>(١)</sup> .

ويلحظ أن ميل تركيا إلى التركيز بدرجة أكبر على العوامل الإقليمية لهذا العنف يؤدي إلى التأثير في علاقاتها مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط ، ممن تواجه المشكلة نفسها أو أنها مصدر لهذا العنف .

كان هذا عرضاً " بسيطاً " لأبرز مكونات التركيب الاثنوغرافي في التركي ، إذ شكل مع عدد السكان وموقع تركيا الجغرافي ثقل جيوسياسي بالغ الأهمية لتركيا ، والذي عزز بالنتيجة من مكانة وأدوار تركيا الإقليمية ، رغم المشكلات الداخلية المتعلقة بوضع بعض الاقليات داخل تركيا .

ويشكل ما تقدم ، مجموعة العوامل الداخلية التي دفعت تركيا إلى إحداث تغييرات في مضامين سياساتها الخارجية منذ العام ٢٠٠٢ .

(١) ينظر: حميد بوزرسلان ، تاريخ تركيا المعاصرة ، المركز الثقافي العربي ، وكلمة ، ابوظبي ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٣ . ١١٥ .



## المبحث الثاني : العوامل الخارجية

لا يتوقف تأثير العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية على العوامل الداخلية ،  
أنما هناك تأثير للعوامل الخارجية إقليمية كانت أو دولية ، على نحو تدفع  
بالسياسة الخارجية نحو وجهة تخدم مصالح القوى والمؤثرات الصادرة عنها .  
وبحكم موقع تركيا وعلاقاتها فقد أثرت في سياستها الخارجية عدة عوامل  
إقليمية ودولية ، ولعل أبرزها الآتي :

## المطلب الأول: العوامل الإقليمية

خلال تاريخها المعاصر والراهن ، تأثرت تركيا بعلاقاتها الإقليمية بشكل واسع ، ونفذت سياسات خارجية تجاه محيطها الإقليمي ، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ دخلت سياسات تركيا الخارجية الإقليمية وعلاقاتها مرحلة جديدة قوامها التوسع في الانفتاح وتصغير المشكلات وتحسين العلاقات الإقليمية مع الجميع ، معتقدة أن ذلك يمنحها فرصاً أفضل لتحقيق مكاسب إقتصادية وفرصاً سياسية أفضل لتأكيد مصداقية الدور التركي ، ولعل أهم العوامل الإقليمية هي :

### ١- إيران :

لإيران وتركيا علاقات وارتباطات عدة ، فكلا الدولتين هما قوتان تاريخيتان في المنطقة منذ القرن السادس عشر ، ودخلتا في علاقات صراع عدة من أجل التسيّد عليها ، كما دخلتا في علاقات تعاون واتفاق خلال مراحل تاريخية مختلفة وأهمها اتفاقات أرضروم منتصف القرن التاسع عشر ، ولاننسى بالطبع أن هناك تداخل أثنى بين الدولتين ، وتحديدًا من جهة الأذريين الأتراك الذين يعدون الأثنية الثانية في إيران والمتنفذة في صنع القرار السياسي الإيراني ، فضلاً عن وجود الاكتراد على

جانبي الحدود في القسامين الإيراني والتركي من كردستان<sup>(١)</sup> .

والواقع ، أن هناك أختلافاً بين نهجي النظام السياسي في الدولتين ، بين أطروحة الثورة الإسلامية في إيران وبين النهج العلماني في تركيا . إلا ان ذلك لم يمنع من إقامة علاقات متقدمة طوال العقود الثلاثة الاخيرة ، وهذه العلاقات يمكن وصفها بالتعايش الحذر ، لذلك اتسمت علاقات الدولتين بسلام ممتد منذ نحو ما يزيد على القرنين ، ولا يعني ذلك أنه لا توجد منغصات في هذه العلاقة ، ولعل أهمها وجود اتهامات متبادلة بالتغاضي الضمني وأحياناً الصريح لأنشطة بعض الجماعات المحضورة في الدولتين ، ومنها اتهام تركيا إلى إيران بدعم نشاطات منظمات إسلامية تركية وتدريب عناصرها في إيران ودعم الحركة العلوية التركية ودعم حزب العمال الكردستاني<sup>(٢)</sup> .

وعموماً ، شهدت جوانب العلاقة الاقتصادية توسعاً شمل التبادلات التجارية ومرور البضائع عبر تركيا من وإلى إيران ، فضلاً عن إتجاه تركيا لاستيراد بعض احتياجاتها النفطية من إيران . ولم يغير من هذا الاتجاه مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ إنما اتجهت إرادة الحزب إلى توسيع الأنفتاح على كافة دول الجوار وبضمنها إيران . وهكذا تطورت العلاقات بين الدولتين ، فاقتصادياً مثلاً توسعت التبادلات التجارية من نحو ١٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى نحو ٢,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ، وإلى ٧ مليار دولار عام ٢٠٠٧<sup>(٣)</sup> . ويشمل التبادل

(١) خورشيد حسين دلي ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٩٩ ، ص ٥٤ .  
٥٥

(٢) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية ، مصدر سابق ، ص ٢١٨ .  
وكذلك ، هاينتس كرامر ، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ، ترجمة فاضل جتكر ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠١ ، ص ٢٤٥ . ٢٥١ .

(٣) Mustafa Kibaroglu & Yasemin Nun ، Iran ، In : Mustafa Kibaroglu ( ed ) ، Turkey's Neighborhood ، Op . Cit ، pp : ١٥٠ . ١٥٣ .

التجاري إستيراد تركيا للنفط والغاز الإيرانيين ، والذي توسع على أثر توقيع الدولتين في تموز ٢٠٠٧ على مذكرة تفاهم من أجل تطوير حقول الغاز في جنوب إيران ومد خط أنابيب من مدينة تبريز الإيرانية وحتى مدينة أرزورم التركية ، فضلاً عن الشروع بتنفيذ مشروع خط أنابيب نابوكو الذي يمتد من تركمانستان مروراً بأذربيجان وجورجيا وتركيا حتى أوروبا وذلك من أجل تقليل اعتماد الغرب على الغاز الروسي<sup>(١)</sup> .

وسياسياً ، توسعت العلاقات التركية الإيرانية رغم وجود أكثر من نقطة تصادم بينهما وأهمها الوضع في العراق بعد العام ٢٠٠٣ والعلاقات التركية الإسرائيلية ، والعلاقات التركية الأمريكية ، فالعوامل الثلاثة تدفع إلى التصادم التركي الإيراني إلا أن الدولتين دفعتا بالخلافات إلى طاولة التشاور الدائم ووسعا علاقتهما السياسية ، وهذا ما جعل تركيا تتوسط في بعض خلافات إيران ومنازعاتها مع العالم الغربي باعتباره أحد الطرق لتفعيل دور تركيا إقليمياً ، ومثاله توسط تركيا في بعض قضايا النزاع في البرنامج النووي الإيراني<sup>(٢)</sup> .

والملاحظ ، أن الولايات المتحدة قد شجعت تركيا على توسيع أدوارها الإقليمية بعد العام ٢٠٠٣ رغبة منها في موازنة أدوار إيران التي تضخمت وتوسعت في منطقة الشرق الأوسط . بل وهذا التشجيع جاء أيضاً كحاشية لإيجاد وسيط مقبول في العلاقات الأمريكية الإيرانية والذي مثلته تركيا وقيامها بدور خافض لمعدلات التوتر في العلاقات الأمريكية الإيرانية ، وقد بدأت تركيا في تنشيط سياستها الخارجية تجاه إيران وساعدها في ذلك أن ثمة أرضية مشتركة تركية إيرانية تتمثل في وجود

(١) Gregory D. Miller ، The Security Costs of Energy Independence ، The Washington Quarterly ، APRIL ٢٠١٠ ، pp : ١١٠- ١١٦ .

(٢) حقي اوغور، تركيا وإيران، البعد عن حافة الصدام ، في كتاب : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مصدر سابق ، ص ٢٣١- ٢٣٢ .

هواجس مشتركة متمثلة بمخاطر حدوث عدم إستقرار عام في الشرق الاوسط ، فضلاً عن أن أي اختلال داخلي في احدهما سيشجع على حصول اختلال في منظومة الاستقرار لدى الاخر، وتحديدًا في مسألة الأقليات وإثارة العاملين الأثني والمذهبي وفي توسيع الحضور الاجنبي في المنطقة ، وهو ما أدى إلى تعاون أمني وإستراتيجي كبيرين الطرفين طيلة المدة التي تتناولها الرسالة بالتحليل ، وبضمنة تعاونهما على تقليل معدلات عدم الاستقرار في العراق وعلى التعامل مع المنظمات التي اتفقت الدولتان على تسميتها بالإرهابية وحضرها<sup>(١)</sup> .

وهكذا ، فإن إيران مثلت تحدياً وفرصة لتركيا فيما يتعلق بسياساتها الخارجية ، فعناصر قوة إيران وتداخل مصالحها مع المصالح التركية ووجود تداخل إثني بين الدولتين فضلاً عن مسعى إيران للتوسع في أدوارها الإقليمية مقابل رغبات تركية للقيام بتصفير مشكلاتها وقيامها بالتوسع في أدوارها الإقليمية كل ذلك خلق تقاطعا ضمينا بين الدولتين ، إلا أن التقاطع الإيراني الغربي ورغبة الدولتين بتقليل مظاهر عدم الأستقرار الإقليمي جعل هناك فرصا لتكون إيران اداة مهمة في إحداث تغيير في السياسة الخارجية التركية .

## ٢- سوريا :

ترجع علاقة تركيا بسوريا الى أسباب جغرافية وتاريخية ، فتركيا وسوريا كانا ضمن الدولة العثمانية طوال نحو أربعة قرون . وفرض التجاور الجغرافي علاقات ومصالح مشتركة ، إلا أن ذلك لم يمنع من بروز توترات وصراعات في علاقاتهما فرضتها الظروف المحلية والإقليمية والدولية عليهما وأثرت في علاقاتهما ، ومنها قضايا المياه ، والحدود ، والأكراد والعلاقات مع إسرائيل

(١) نادرة وهاب احمد الفيلى ، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٩) ، مصدر سابق ،

والولايات المتحدة وإيران. وهذه الظروف جعلت العلاقات التركية السورية تتراوح بين الجمود والتوتر المشوب بالتصريحات الحادة أحياناً، فضلاً عن أحساس بالشك والريبة لدى الجانبين، هذا ما ساد علاقتهما قبل العام ٢٠٠٢.

وترجع بدايات التحول في هذه العلاقة إلى مرحلة حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وما بعدها، إذ حدث تطور ملحوظ في هذه العلاقات عن طريق تبادل زيارات وزيري خارجية البلدين في شباط وآذار عام ١٩٩١، وما تخللها من مباحثات تركزت حول قضايا ثنائية وإقليمية، منها المحافظة على وحدة أراضي العراق وأهمية تسوية أي خلاف قائم بين سوريا وتركيا، ومنها قضية مياه الفرات وأمن الحدود. ويعزى هذا التقارب إلى السعي الذي بذلته الولايات المتحدة في هذا الجانب لغرض ضمان أنضمام تركيا وسوريا إلى التحالف الدولي الذي تزعمته الولايات المتحدة لضرب العراق عام ١٩٩١<sup>(١)</sup>. هذا التقارب كان مرحلياً، إذ سرعان ما اتسعت هوة الخلاف بين تركيا وسوريا عام ١٩٩٦، بشأن المشكلة الكردية، على خلفية قيام تركيا بتوقيع اتفاق للتعاون العسكري مع إسرائيل في شباط ١٩٩٦، ففي نيسان من العام نفسه وجه رئيس الوزراء التركي السابق مسعود يلماز رسالة حملت تحذيراً وتهديداً إلى سوريا طالبها فيها بعدم إيواء المتمردين الأكراد ودعمهم، وفي حزيران من العام نفسه زاد التوتر والخلاف وظهر البلدان وكأنهما على عتبة الدخول في مواجهة عسكرية نتيجة الاتهامات والتهديدات التركية المتواصلة لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني<sup>(٢)</sup>، وفي تشرين الأول عام ١٩٩٨ وصلت التوترات المتراكمة لمرحلة تنذر بتفجير أزمة حادة وعنيفة، إذ وجهت تركيا إنذاراً نهائياً لسوريا محدداً بمهلة للتراجع عن دعم

(١) نادرة وهاب احمد الفيلي، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٩)، مصدر سابق، ص ١٢٢-١٢٣.

(٢) قصي غريب عليوي، العلاقات السورية التركية، دراسة في العوامل المؤثرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ١٦.



عناصر الحزب وإيواء زعيمه عبد الله أوجلان ، واستنفرت قواتها المسلحة على الحدود مع سوريا ، وبالمقابل ردت سوريا على الحشود العسكرية التركية بأنها ليست هدفا سهلا وإنما تستطيع الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان خارجي ، إلا إن الأزمة المتصاعدة بين البلدين جرى إحتواءها بفعل الوساطة المصرية وبدعم من السعودية وإيران وقد أسفرت عن توقيع ( اتفاق أضنه ) في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٨ ، والذي يفيد بإيقاف الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني ، وترحيل قادة الحزب عن الاراضى السورية وعدم السماح لهم بالعودة إلى أراضيها ، وعدم إثارة مسألة حدود لواء الاسكندرونة ، وتنسيق التعاون الامني بين الجانبين<sup>(١)</sup> . ويرى البعض أن اتفاق أضنه هو محطة التحول في علاقات الدولتين نحو التحسن التدريجي والتفاهم ، قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة .

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ، شهدت العلاقات التركية السورية نقلة مهمة بعيدا عن الصراع والتوتر حول قضية المياه والحدود وملف الأكراد ، ولا يعني ذلك تجاوز قضايا الخلاف وعدم إثارته إنما تم إيجاد تقاهمات بشأنها ، وأسعف في ذلك ما أمّلته عملية إحتلال الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣ ، والتداعيات التي أثارته تلك العملية ، واتفاق تركيا وسوريا على ضرورة التعامل الجدي مع هذه التحديات ، وتم ذلك بتنسيق بين قيادة الدولتين ، وهو ما تم أثناء زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لتركيا في ٦ كانون الثاني عام ٢٠٠٤ ، حيث بحث القضايا البارزة في علاقات الدولتين وأهمها وحدة واستقرار العراق ، فضلا عن تأكيد إيجاد تسوية قانونية وإنسانية لمسألة المياه وتوقيع عدة اتفاقيات اقتصادية ، أسهمت بإتمام تحول في علاقات الدولتين<sup>(٢)</sup> . وكان من مظاهر التحول ، إن إرتفع

(١) احمد دياب ، الأزمة السورية التركية - المحددات والقيود ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٣٥ ، ١٩٩٩ ، ص ٢٠٥ .

(٢) وليد رضوان ، العلاقات العربية - التركية ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٨٢-٣٨٣ .

التبادل التجاري بين الدولتين من نحو ٧٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلى نحو ١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٤، ثم وصل إلى نحو ملياري دولار عام ٢٠٠٧، وتم إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين عام ٢٠٠٥، فضلاً عن التوسع في الإستثمارات المشتركة، والتحول الأهم هو قيام الدولتين بإزالة حقول الالغام على طول الحدود المشتركة والتي تم أنشاؤها منذ خمسينات القرن الماضي وستيناته<sup>(١)</sup>.

ورغبة بتوسيع تركيا أدوارها الإقليمية، وما أتاحه العامل السوري في هذا المجال، هو وجود مشكلات تواجهها سوريا في علاقاتها الإقليمية، وأهمها علاقات الصراع مع إسرائيل، حيث توسطت تركيا لإيجاد تسوية لهذا الصراع عبر مفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل في اسطنبول عام ٢٠٠٨، ورافقها ترحيب سوري على لسان الرئيس السوري (بشار الاسد) خلال القمة الرباعية التي جمعته في دمشق بكل من أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان في مستهل ايلول عام ٢٠٠٨، عندما عبر عن تقديره للدور التركي في مساعي التوصل إلى تسوية سياسية في المنطقة، ولم يقتصر الحال على تلك الوساطة، إنما تدخلت تركيا في الأزمة التي نشبت بين العراق وسوريا على خلفية الاحداث التي جرت في العراق في صيف عام ٢٠٠٩<sup>(٢)</sup>.

### ٣- إسرائيل :

تتمثل العلاقة بين تركيا وإسرائيل في وجهين، الأول هو وجود اليهود في تركيا وأدوارهم المؤثرة في الحياة السياسية التركية، والآخر هو العلاقة مع دولة

(١) Berna Süer ، Syria ، In : Mustafa Kibaroglu ( ed ) ، Turkey's Neighborhood ، Op . Cit ، pp : ٢١٤ . ٢١٨ .

(٢) ينظر إلى : ميشال نوفل ، عودة تركيا إلى الشرق .. الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٨٢ .

إسرائيل ، أما ما يتعلق بالوجود اليهودي في تركيا فإنه يرجع إلى نشأة الدولة العثمانية ، فبعد التوسع المسيحي في أسبانيا وطرد المسلمين واليهود من مملكة غرناطة عام ١٤٩٢ وما بعدها أتجه أغلب اليهود نحو الدولة العثمانية حتى كونوا أكبر جالية يهودية ، وعاشوا في كنف هذه الدولة منذ ذلك التاريخ<sup>(١)</sup> .

أما العلاقات التركية-الإسرائيلية فترجع إلى عام ١٩٤٩ ، عندما أقرت تركيا بإسرائيل كدولة ، وكانت أول دولة إسلامية تعترف بها ، من منطلقين الرغبة بمجاراة العالم الغربي ومحركاته ، وكأستمرار لرد الفعل من العرب لما انتهت إليه أوضاع الدولة العثمانية من تحالف العرب مع البريطانيين لإسقاطها في الثورة العربية عام ١٩١٦ ، إلا أنها ومنذ منتصف ستينيات القرن الماضي سرعان ما اتجهت إلى إعادة تقييم علاقاتها مع إسرائيل والعرب ، ورأت ضرورة إقامة علاقات متوازنة من منطلق واقعي مع كل من العرب وإسرائيل ، وهذه الحال إستمرت حتى تسعينيات القرن الماضي ، عندما اتجهت علاقات الدولتين نحو التوسع وصل في العام ١٩٩٦ إلى إعلان التحالف الاستراتيجي . وربما يعزى وصول العلاقات إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي إلى التحول الذي أصاب النظامين الدولي والإقليمي الشرق أوسطي بعد إنتهاء الحرب الباردة وبعد حرب الخليج الثانية ، وإدراك تركيا ان العرب قبل غيرهم بدأوا بالإتجاه نحو تسوية في العلاقات مع إسرائيل ، مما أعطى لتركيا مبررا لعدم عرقلة التوسع في تلك العلاقات التي شملت توسعا في العلاقات العسكرية والأمنية والاقتصادية ، فبعد أن كانت العلاقات محصورة بالطابع الدبلوماسي تم في تشرين الثاني عام ١٩٩٤ أول زيارة لرئيس وزراء تركي لإسرائيل منذ تبادل الاعتراف عام ١٩٤٩ بزيارة تانسو تشيلر ، تلاها زيارة الرئيس التركي الاسبق سليمان ديميريل عام ١٩٩٥ ، رافقه رفع التبادل التجاري من نحو ٢٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى نحو ٣٦٠ مليون دولار عام

(١) خورشيد حسين دلي ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ٦٠ . ٦١ .

١٩٩٥<sup>(١)</sup>. بمعنى آخر، أن العلاقة بين تركيا وإسرائيل قد وصلت إلى مستوى التحالف قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم<sup>(٢)</sup>.

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية مشهدين متناقضين هما، التوسع في التبادل التجاري وتأكيد التحالف الاستراتيجي، مقابل الاتجاه نحو الفتور السياسي كلما انغمست تركيا بقضايا المنطقة، وإذا كان المشهد الأول معروف كونه تطور تلقائي وطبيعي لعلاقة إمتدت لعقود، فإن المشهد الثاني سببه يعود لتقاطع في الأدوار، فإسرائيل تريد بناء دولة إقليمية كبرى في حين أن تركيا بدأت تلمس دورها الطبيعي المعطل بإرادة تركية، فحدث تقاطع في العراق بعد العام ٢٠٠٣، كون إسرائيل تقيم علاقات مع قوى كردية عدة في المنطقة تحت أسباب مختلفة، وهذا قد ينتهي إلى إقامة دولة كردية وهو ما ترفضه تركيا، كما حدث تقاطع بشأن طريقة تعامل إسرائيل مع الفلسطينيين، كما أن أتباع رجب طيب أردوغان لسياسة أكثر براغماتية في النظر للقضايا العربية، قد أثر سلباً في علاقته بإسرائيل، فعلى سبيل المثال كانت تركيا من أول الدول التي استقبلت رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الفلسطينية خالد مشعل عقب فوزها في

(١) ينظر: مثلاً، خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩، ص ٥٥. ٥٧. وكذلك، يوسي الفر، العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا وإيران، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سلسلة ترجمات، المركز، بيروت، العدد ٦٤، ٢٠١١، ص ص ٢. ٤. وكذلك، فوزي درويش، البعد العسكري في العلاقات التركية الإسرائيلية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٨، أكتوبر، ١٩٩٨، ص ٢٧٦. وكذلك، خليل علي مراد، دوافع التحالف التركي - الصهيوني، دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، ع ٢، ١٩٩٩، ص ١٧. وكذلك، نادرة وهاب احمد الفيلي، دور تركيا الإقليمية في العراق للمدة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٩)، مصدر سابق، ص ١٢٧. ١٢٨. وكذلك، الترتوران و دانيال بايس، رجال أتاتورك، العسكريون وإدارة السياسات الداخلية والخارجية في تركيا، مصدر سابق، ص ٢٥. ٢٨.

(٢) هايتنس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، مصدر سابق، ص ٢٢٦. ٢٣١.

الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني عام ٢٠٠٦ ، كما وجهت تركيا انتقادات شديدة لإسرائيل إبان حربها العدوانية على جنوب لبنان صيف عام ٢٠٠٦ ، بعدها حاولت تركيا إتباع سياسة متوازنة في قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي فقامت بالمشاركة في قوات حفظ السلام الموجودة في جنوب لبنان ( اليونيفيل ) وفق قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ ، كما قام أردوغان بدعوة كل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس والإسرائيلي شيمون بيريز لزيارة تركيا أوائل العام ٢٠٠٧ ، لغرض إيجاد أفق للتسوية<sup>(١)</sup> . ولا ينف ذلك حدوث توتر في العلاقات التركية - الإسرائيلية كما حصل في منتدى دافوس في كانون الثاني عام ٢٠٠٩ ، وفي أثناء حرب غزة عام ٢٠٠٨ ، ثم في حادثة أسطول الحرية التركي الذي قصد غزة حاملاً مساعدات إنسانية ، والذي هاجمته إسرائيل في نهاية أيار عام ٢٠١٠ .

لقد انتهت إسرائيل وسياساتها بالتقاطع مع تركيا إلى تعزيز أدوار تركيا بالمنطقة العربية ، فضلاً عن السياسات الإيرانية في ذات المنطقة ، بمعنى إنه قد نظرت تركيا عربياً وغربياً كدولة إقليمية موازنة وقادرة على أداء أدوار إقليمية بارزة .

أن العوامل الإقليمية التي أعطت لتركيا فرصة لتفعيل مضامين سياساتها الخارجية إنما نشأت من وجود فراغ للقوة في بعض المناطق ولاسيما في المنطقة العربية ، فضلاً عن التعارض بين القوى الأخرى ووجود شك فيما بينها ، الأمر الذي

(١) ينظر :

Graham E . Fuller ، THE NEW TURKISH REPUBLIC ، Turkey as a Pivotal State in the Muslim World ، USIP Press Books ، December ٢٠٠٧ .

ينظر : عرض الكتاب المفصل : طارق عبد الجليل ، تركيا لاعب إقليمي متنام ، الجمهورية التركية الجديدة ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، استخرج بتاريخ : ٢٧/١/٢٠١٠

FFC٦B٦CD٦C٨C . . ٨A٦E . ٤٢١٩ . ٠٠٦٥ . http : //www . aljazeera . net /NR /exeres /٥١٨F١٨٠F

جعل أغلب الدول تنظر لتركيا بوصفها القادرة على ملئ الفراغ بحكم أهميتها وتفوقها إقليمياً ودورها في إطار المنظومة الغربية ممثلة بعضويتها في حلف شمال الأطلسي<sup>(١)</sup>.

---

(١) بتول هليل جبير الموسوي ، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٩١ ، مصدر سابق ، ص ١١٧-١١٨ . وينظر كذلك ، جيم أوغوز ، التاريخ والجغرافيا في سياسة تركيا الخارجية ، الشرق الأوسط اللندنية ، العدد ١١٦٦٤ ، في ٤ نوفمبر ٢٠١٠ .

## المطلب الثاني : العوامل الدولية

فضلاً عن العوامل الإقليمية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية ، توجد عدة عوامل دولية مؤثرة أيضاً في تلك السياسة ، وبعضها رغم أنه مجاور لتركيا جغرافياً إلا أن حاصل ما يملكه من عوامل قوة تجعله من العوامل الدولية وليس الإقليمية كالاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية . وسنشير إليها فضلاً عن الولايات المتحدة .

### ١-الولايات المتحدة :

تمثل تركيا أحد المفاتيح المهمة لفهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، وذلك ليس فقط بسبب العامل الجيوستراتيجي لتركيا والذي أعطاها ميزة إقليمية تنافسية عالية ، وإنما بسبب رغبة تركيا الدائمة على تقديم نفسها للغرب والولايات المتحدة بكونها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه . وهذا الأمر جعل تركيا تدخل في علاقات شراكة إستراتيجية مع الغرب والولايات المتحدة .

وتعود علاقات تركيا بالولايات المتحدة للعام ١٨٢٤ عندما تبادل الاعتراف ، ثم وقعا معاهدة تعاون عام ١٨٣٠ ، واستمرت علاقات التعاون محدودة بين الدولتين حتى الحرب العالمية الثانية ، عندما بدأت الولايات المتحدة في البروز قوة عالمية في

مواجهة الاتحاد السوفيتي الجار لتركيا ، مما دفع تركيا للبحث عن صيغة تحالف مع الولايات المتحدة لحمايتها ، لذا أخذت العلاقات الثنائية بالتطور على نحو كبير ابتداءً من العام ١٩٥٠ . وقد وجدت الولايات المتحدة في تركيا حاجزا مهماً لحصار أو حتى لمواجهة توسع سوفيتي محتمل نحو الشرق الاوسط ، وتعمقت بعدها العلاقات بأنضمام تركيا لحلف شمال الاطلسي عام ١٩٥٢ ، وتحولت تركيا إلى قوة داعمة للولايات المتحدة في المنطقة ككل . ثم زادت قيمة تركيا في الاستراتيجية الأميركية بعد تغيير نظام الشاه في إيران عام ١٩٧٩ ، فوقع كلاً من الولايات المتحدة و تركيا إتفاقية التعاون الاقتصادي والدفاع عام ١٩٨٠ وبمقتضى ذلك تلتزم الاولى بتحديث ودعم الجيش التركي والحفاظ على نمو واستقرار الاقتصاد التركي مقابل سماح تركيا للطائرات الأمريكية باستخدام الاجواء التركية والقيام بأنشطة الاتصالات الاستخبارية . ثم توسعت حاجة الولايات المتحدة للأدوار التركية بعد انتهاء الحرب الباردة نتيجة القيام بمراجعة لأدوار حلف الاطلسي وتغييره من الحماية والدفاع إلى الاستباق والهجوم ، كما اشتركت تركيا ببعض العمليات الأمريكية في العراق طوال المدة بين ١٩٩١ . ٢٠٠٣ ، وأهمها السماح للولايات المتحدة بفرض مناطق حظر الطيران انطلاقاً من الاراضي التركية . وزادت الحاجة لتركيا أيضاً بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة ، في إطار ما عرف بالحرب على الإرهاب ، فقد تجاوزت تركيا مع تفعيل المادة الخامسة من ميثاق الحلف الاطلسي التي تفرض على جميع الأعضاء في الحلف تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدواناً خارجياً ، فقد قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في تشرين الأول عام ٢٠٠١<sup>(١)</sup> ، ومع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في عام ٢٠٠٢ ، أشرف المراقبين وجود تباين محدود في سقف المصالح الأمريكية والتركية ، وتحديدأ فيما يتعلق بطريقة إدارة الولايات المتحدة للعلاقة مع العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ ، وامتناع الحكومة التركية عن تقديم

(١) خليل العناني ، مع الولايات المتحدة الأمريكية ، مصالح إستراتيجية متبادلة ، في كتاب : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مصدر سابق ، ص ١٥٠ . ١٥١ .



دعم رسمي للإحتلال بعد أن رفض المجلس الوطني التوقيع على مذكرة التعاون بين الحكومة والولايات المتحدة لاستخدام الأراضي التركية للغزو.

ولغرض معالجة نقاط الخلاف في مرحلة ما بعد احتلال العراق ، فقد زار عبد الله غول ( وزير الخارجية آنذاك ، والرئيس الحالي لتركيا ) الولايات المتحدة في تموز عام ٢٠٠٣ ، واتفقت الدولتان على سماح تركيا بوصول مساعدات عسكرية لوجستية للقوات الأمريكية في العراق مقابل التعهد بتقديم قروض لتركيا تصل إلى ٨,٥ مليار دولار، وزيادة التنسيق معها لمكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق<sup>(١)</sup>. ووافقت الحكومة التركية ، وأبدت استعدادها للمشاركة في قوات لحفظ السلام في العراق ، وإرسال ( ١٠ آلاف ) جندي إلى العراق ، وهو ما لم يتم بفعل معارضة عراقية داخلية لتدخل دول الجوار. أعقبها توقيع الدولتين لوثيقة مشتركة في تموز ٢٠٠٦ ، تضمنت جوانب التعاون في القضايا الثنائية والإقليمية والدولية ، وأكدت حاجة تركيا للولايات المتحدة في قضايا عدة ولعل أهمها : موضوع كبح نشاطات حزب العمال الكردستاني كذلك عدم قيام الدولة الكردية في شمال العراق ودعم طلب العضوية إلى الاتحاد الأوروبي . والأهم ، أن أي دور لتركيا في الشرق الاوسط لن يتم بيسر إذا كانت هناك معارضة من قبل الولايات المتحدة<sup>(٢)</sup>.

ويذهب البعض للقول أن تأثير الولايات المتحدة نابع من التزام تركيا بعضويتها في حلف شمال الأطلسي ، فالمعروف أن الولايات المتحدة تتحكم بها منظومة مصالحها ، وبضمنها تجاه تركيا ، وتكاد أدوار تركيا التقليدية في

(١) دهام محمد العزاوي ، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٢) Joshua W . Walker ، Reexamining the U . S . -Turkish Alliance ، The Washington Quarterly ، WINTER ٢٠٠٧ . ٠٨ ، pp : ٩٥ . ١٠٥ .

الاستراتيجيات الأمريكية قد أنتهت بانتهاء الحرب الباردة ، إلا أن تغيير عقائد الحلف باتجاه الهجوم وليس الدفاع أعطى لتركيا مكانة جديدة في الحلف ، وتأكدت تلك المكانة في عام ٢٠٠١ عندما غزت الولايات المتحدة أفغانستان وأدامت احتلالها من خلال حلفائها في الحلف وباكستان ، ثم في إطار مشروع منظومة الدرع الصاروخي الذي تتوخى الولايات المتحدة نصبها على تخوم روسيا والصين وإيران بما يمثل حزاماً واقياً ضد أي هجمات ستعرض لها المصالح الغربية ، والأمر تكرر بفعل ما تشهده المنطقة العربية من أحداث وما يشهده البرنامج النووي الإيراني من تطورات ، فكانت الولايات المتحدة تجد في تركيا خير من يؤثر على تلك التفاعلات في سبيل مصالحها<sup>(١)</sup> .

## ٢. الإتحاد الأوروبي :

أصبح تأثير العامل الأوروبي ( الاتحاد الأوروبي ) تأثيراً شبه دائم في السياسات الخارجية التركية على غرار نظيره الأمريكي ، بل أنه سابق عليه إذ يرجع إلى عهد مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الدولة التركية الحديثة ، الذي أحدث إصلاحات وتوجهات جديدة في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتكون تركيا منسجمة مع الانموذج الأوروبي ، وهادفاً إلى تحقيق قطيعة تاريخية مع الماضي الإسلامي سعياً إلى إبعاد تركيا عن العرب والإسلام بوصفهما عاملي تخلف لتركيا ولا يحققان ما يمكن أن تحققه الحضارة الغربية لها ، وبدأ اصلاحاته بإلغاء الخلافة وإنهاء وجود المؤسسات الدينية<sup>(٢)</sup> .

(١) بتول هليل جبير الموسوي ، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٩١ ، مصدر سابق ، ص ١٢٩-١٣٠ .

(٢) ينظر: للمقارنة ، سيار الجميل ، العرب والأترك الانبعث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ١٢-١٣١ . وكذلك ، ميشال نوفل ، عودة تركيا إلى الشرق ، مصدر سابق ، ص ٣٦-٤٩ .

وبدأت خطوات تركيا الرسمية نحو أوروبا تلتقى تجاوبا أوروبا عندما تم قبولها مع اليونان في آب عام ١٩٤٩ في المجلس الأوروبي ، النواة الأولى للاتحاد الأوروبي ، وقبلت تركيا بإجراءات قسرية للتخلص من الرموز المعارضة ، وبضمنة التخلص من أغلب تركية الثقافة العثمانية والإسلامية وصولا للتغريب ، وعملت على بناء المؤسسات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المحاكية للثقافة الغربية ، كما انضمت عام ١٩٥٢ إلى حلف شمال الأطلسي ، وفي عام ١٩٥٥ إلى حلف بغداد الذي تحول إلى حلف الستة عام ١٩٥٩ ، ثم تقدمت بطلب شراكة اقتصادية مع السوق الأوروبية المشتركة وحصلت عليه عام ١٩٦٣ ، ونجحت من العام نفسه في توقيع اتفاقية أنقرة للشراكة الاقتصادية مع أوروبا<sup>(١)</sup> . ثم تقدمت تركيا بطلب آخر للانضمام للعضوية الأوروبية عام ١٩٨٧ ، إلا أنه لم يبت بتاريخ الانضمام ، ولكن الأوروبيين قبلوا في العام ١٩٩٦ قيام اتحاد جمركي مع تركيا ، غير أنهم سرعان ما جمدوه وجمدوا المعونة المالية بفعل فوز حزب الرفاه بالحكم وتشكيله الحكومة ودعوته إلى ضرورة التفكير بخيارات أخرى غير الانضمام للإتحاد ، لكنهم برروا ذلك تحت عناوين مختلفة أهمها ، عدم مراعاة حقوق الإنسان ، وخصوصا في المناطق الكردية وعدم حدوث تقدم على صعيد الديمقراطية وتحول تركيا إلى مصدر للقلق والتوترات في بحر أيجة وقبرص وشمال العراق<sup>(٢)</sup> .

وهكذا يلحظ ، أن اتجاه تركيا نحو الإتحاد الأوروبي مسألة سابقة على العام ٢٠٠٢ ، وأن تركيا قدمت تنازلات تتعلق بهويتها الشرق أوسطية وحتى

(١) خورشيد حسين دلي ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ٢٠-٢٣ .

(٢) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية ، مصدر سابق ، ص ٢٧٥ . وكذلك ، بتول هليل جبير الموسوي ، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٩١ ، مصدر سابق ، ص ١٣٠-١٣١ .

الإسلامية<sup>(١)</sup> في سبيل الانضمام للعالم الغربي ، وبالضرورة كانت السياسة الخارجية عبارة عن جسري ربط العالم الغربي بالشرق ، دون أن تكون لها هوية مميزة<sup>(٢)</sup> .

وقد وجد حزب العدالة والتنمية عند وصوله الى السلطة ملف الانضمام للإتحاد مطروحاً ، فأعلن تمسكه به قبيل مؤتمرة كوينهاكن في كانون الاول ٢٠٠٢ ، وحددت القمة الأوروبية عام ٢٠٠٢ ما اصطلح عليه بمعايير كوينهاكن<sup>(٣)</sup> وضرورة التزام تركيا بها كما حددت موعداً لبدء مفاوضات

(١) من خلال قبولها لكل ما يقطع الصلة بالإسلام من مظاهر حياة علمانية بل والمغالاة بالعلمانية المتبعة . ينظر: وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٢١- ٢٤٠ .

(٢) احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي ، ترجمة جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ٦٠٩ .

(٣) وهي حزمة معايير سياسية واقتصادية يتوجب الالتزام بها لكي يتم النظر بطلب العضوية ، وأهم ما في معايير كوينهاكن السياسية هو:

إرساء أسس الديمقراطية النيابية

بناء دولة القانون وتفكيك قواعد الاستبداد

احترام حقوق الإنسان وإلغاء التشريعات المناهية لها

احترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل اطار الدولة .

أما أهم ما في المعايير الاقتصادية :

وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق

إصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد

إصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد

بناء سوق محلية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوروبية .

مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة .

نقلنا عن ، ابراهيم البيومي غانم ، جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية — الأوروبية ، في

كتاب : تركيا وتحديات الداخل ورهانات الخارج ، مصدر سابق ، ص ١٧٧ .

إنضمام تركيا للإتحاد في تشرين الأول عام ٢٠٠٥ ، دون أن يتحدد موعد لانتهائها ، ودون أي ضمانات تكفل قبول عضويتها في نهاية المطاف ، وهو ما جعل تركيا تعلق الأمل بالإنضمام دون أن تجد له أمداً محدداً .

وإذا ما حللنا أسباب التريث الأوروبي في قبول إنضمام تركيا وإعتبارها دولة أوروبية فأننا نجد مجموعة من الأسباب التي تقف خلف هذا القرار، ومنها<sup>(١)</sup> :

أ. أسباب تاريخية متعلقة بوجود وتعامل الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية .

ب. أسباب ديموغرافية متعلقة بعدد سكان تركيا ، فألية التصويت الأوروبية تعتمد عدد السكان كمقياس وهذا ما يجعل تركيا تأتي بعد المانيا من حيث قوة صوتها في الإتحاد .

ج. أما الأسباب الثقافية والحضارية فأن الإنضمام سيفيد بإمكانية دخول يسير لنحو ٧٥ مليون مسلم تركي إلى أوروبا في ظرف تعاني أوروبا من ظهور تيارات معادية لكل ما هو مسلم ومهاجر فيها . والبعض يرى أن أغلب دول الإتحاد الأوروبي ترى نفسها كدول مسيحية وأن أنضمام تركيا إلى الإتحاد سيؤثر في رؤية وتعامل الإتحاد مع قضايا أخرى كالديمقراطية وحقوق الإنسان التي يعتمد فيها المنظور الغربي .

لكن ، هل نظر الإتحاد الأوروبي لمكانة تركيا الإقليمية ودورها في منطقة الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى ليحكم على مسألة أنضمامها

(١) نادرة وهاب احمد الفيلى ، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة (٢٠٠٢ . ٢٠٠٩) ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ . وكذلك ، ١٣٥ .

Adam Szymanski ، South Caucasus Political Issues . the EU and Turkish Perspective ، In : Mustafa Kibaroglu ( ed ) ، Turkey's Neighborhood ، Op . Cit ، pp : ٢٣٠ . ٢٣٧ . Also ، Justin Vaisse ، Muslims in Europe : A short introduction ، US - EUROPE ANALYSIS SERIES ، Brookings Institution ، Washington ، September ٢٠٠٨ ، pp : ١ . ٤ .

من عدمه؟ وهل أن نظرة الأوروبيين في إطار الأسباب الثلاثة أعلاه دفعت تركيا إلى مراجعة سياساتها العامة خلال المدة التي عنيت بها الرسالة؟

الواقع، أن موقف الاتحاد من إنضمام تركيا دفعها إلى التوسع في الانفتاح على الشرق الأوسط، فرغم وجود اتفاق عريض على أهمية إنضمام تركيا للاتحاد بين التيارين: العلماني والإسلامي إلى أن خيار الانفتاح على الشرق وخصوصا على تطوير العلاقات مع العراق وسوريا وإيران وجدت النخب التركية أن من شأنه فتح الأبواب للإلتحاق بالاتحاد الأوروبي<sup>(١)</sup>.

### ٣- روسيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى:

أُسمت علاقات تركيا بروسيا في الغالب بطابع التوتر والصراع والصدام أحيانا طوال الخمسة قرون الأخيرة من تاريخ علاقات الدولتين، وهذا الطابع يرجع إلى أسباب عدة، منها: دينية، وجغرافية وقومية. وفي التاريخ المعاصر دخل الإتحاد السوفيتي في خلافات سياسية وأيديولوجية مع تركيا بسبب إنضمام تركيا إلى حلف شمال الاطلسي، ولرغبة السوفيت الوصول إلى المياه الدافئة، إلا أن حده التوتر خفت منذ السبعينات تحت أسباب عدة أهمها الوفاق الدولي والأزمة القبرصية عام ١٩٧٤، وما تلاها من حظر التسليح الأمريكي لتركيا عام ١٩٧٥، ثم اتجهت العلاقات نحو التطور التدريجي وصولاً لمرحلة تفكك الاتحاد السوفيتي لتظهر روسيا الاتحادية بطموحات عالمية أقل حده للتوسع في إطار محيطها الإقليمي الجنوبي، وهذا غير من الوظيفة الاستراتيجية لتركيا في إطار حلف شمال الاطلسي من كونها مجال دفاعي متقدم إلى كونها قوة قادرة على المنافسة وقادرة على إحتواء وسط آسيا في إطار العالم الغربي، وعرضت تركيا

(١) قارن مع، مصطفى البباد، أوروبا وسياسة تركيا الشرق اوسطية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٢، أكتوبر ٢٠١٠، ص ٩٧-٩٩. وكذلك، ناتالي توتشي، ابعاد الدور التركي في الشرق الاوسط، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٢، أكتوبر ٢٠١٠، ص ١٠١-١٠٢.

نفسها كوسيط يمكنه نقل موارد الطاقة من وسط آسيا إلى أوروبا بدلاً من مرورها بروسيا الاتحادية ، وتسبب ذلك في تصاعد التنافس الروسي التركي ، وإتجاه روسيا إلى دعم اليونان وقبرص في صراعهما مع تركيا عن طريق موافقتها على بيع صواريخ ( اس ٣٠٠ ) لقبرص اليونانية مما أدى إلى إشعال فتيل أزمة بين تركيا وقبرص عام ٢٠٠٠<sup>(١)</sup> .

أما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ، فإن مؤشر تأثير العامل الروسي في سياسة تركيا الخارجية قد شهد بعض التغيير ، فالعلاقات التركية الروسية تطورت في مختلف المجالات ، ويؤشر لحدوث التطور بمواقف تركيا من حدث إحتلال الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣<sup>(٢)</sup> ، إذ نظرت لها روسيا بإيجابية وارتفع سقف التبادل التجاري من نحو ٥ مليار دولار عام ١٩٩٩ إلى نحو ٣٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ، وزادت واردات تركيا من الغاز الروسي من ٥٢٪ إلى نحو ٦٥٪ وواردات تركيا النفطية من ٣٢٪ إلى نحو ٤٠٪ للفترة ذاتها<sup>(٣)</sup> . والأكثر منه ، هو كثرة الزيارات بين مسؤولي الدولتين ، إذ قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارتين إلى تركيا في عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٩ وزار الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف تركيا في آيار ٢٠١٠ ، ووقع مع رئيس الوزراء التركي أردوغان على

(١) ينظر مثلاً ،

Zeyno Baran ، EU Energy Security : Time to End Russian Leverage ، The Washington Quarterly ، AUTUMN ٢٠٠٧ ، pp : ١٣٢. ١٤٠ .

(٢) من المفارقات ان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان قد صرح في شباط ٢٠٠٧ عن خطأ عدم المشاركة بأحداث احتلال العراق عندما قال : "لقد بقينا خارج المعادلة ، كنت أود ان تتم المصادقة على مذكرة الاول من اذار ( ٢٠٠٣ ) ، ارى ان النتيجة التي انتهت اليها المذكرة ليست صائبة ، يجب ان نأخذ العبرة من هذا وألا نقع في الخطأ نفسه" . نقلاً عن ، محمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت - لندن ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٥٧. ٢٥٨ .

(٣) ستيفن فلانجان ، التقييمات التركية للقوة الأمريكية ، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، سلسلة ترجمات ، المركز ، بيروت ، العدد ٦٩ ، تموز ٢٠١١ ، ص ١٨. ٢٠ .

إتفاق إنشاء مجلس للتعاون على مستوى قيادة البلدين يساعد قيادة الدولتين على رسم إستراتيجية تطوير العلاقات بينهما ، ولا يشمل ذلك التعاون فحسب إنما سبل التعامل مع القضايا المتعلقة بالعراق وإيران وسوريا وفلسطين وقضايا الإستقرار في القوقاز، وفي كل حالة تكون وجهات نظرهما مختلفة عن السياسة الأمريكية . ولعل ما يفسر اتجاه روسيا لتطوير العلاقة مع تركيا هو قلقها من وجود قوات أمريكية ضخمة على مقربة من التخوم الجنوبية لروسيا ، ناهيك عن القلق من طبيعة أهداف الولايات المتحدة ، لاسيما في إيران ودول آسيا الوسطى وبحرقزوين وجنوب القوقاز<sup>(١)</sup> .

وفيما يتعلق بوسط آسيا ، فأن تفكك الإتحاد السوفيتي واستقلال دول هذه المنطقة ( طاجكستان ، أوزبكستان ، قيرغيزستان ، تركمانستان ، كازاخستان ) وفر فرصة لتركيا لتوسيع مجال نفوذها اليها ، بحكم الروابط الثقافية والاثنية والدينية والتاريخية بينها وبين تركيا ، ومما زاد من الحاجة لتوجه تركيا نحوها هو تمتع المنطقة بأهمية إستراتيجية واضحة لقربها من روسيا والصين والهند وتركيا وإيران ، وبحكم الموارد التي تحتويها ، والقدرات التي ورثتها عن الإتحاد السوفيتي ، واتجاه إيران لاحتواء المنطقة ضمن نفوذها مما دفع تركيا ومعها الولايات المتحدة للاتجاه نحو احتواء المنطقة ضمن نفوذها . وبذلك كانت منطقة وسط آسيا واحداً من العوامل التي جعلت تركيا تحتفظ بأهميتها في الاستراتيجيات الغربية بعد انتهاء الحرب الباردة<sup>(٢)</sup> .

وخلال المدة بين ١٩٩١ - ٢٠٠٢ إتجهت تركيا لتطوير العلاقات مع ثلاث مجموعات ، القوقاز ، والدول المطلة على البحر الاسود ، ودول اسيا الوسطى ، رغم

(١) ينظر: البنية السياسية للنظام التركي والمتغيرات الخارجية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية - البعد الاقتصادي في العلاقات التركية - الروسية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ ، استخرج بتاريخ : ٢٣ آذار ٢٠١٢ .

http : //www . regionalstudiescenter . net

(٢) خورشيد حسين دلي ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ٦٩ - ٧٣ .



أن أغلب دول المنطقة تتشارك هذه المجالات إلا أن تركيا تكاد تكون هي المركز لها . ولم يكن تحرك تركيا نحو دول منطقة وسط آسيا يسيراً ، فإمكانات تركيا ومواردها الاقتصادية لاتتيح لها الانفتاح لاحتواء وسط آسيا على غرار النموذج الألماني في احتواء شرق أوروبا بعد الحرب الباردة ، كما أن النموذج التركي في الحكم لم يكن مقبولاً من قبل النخب والشعوب في تلك المنطقة ، وأغلب النخب استمرت بإدامة العلاقات مع روسيا الاتحادية نظراً لحجم الأقليات الروسية الكبير فيها<sup>(١)</sup> .

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ، حدث تغيير في مضمون السياسة الخارجية التركية وفي كيفية تنفيذ تلك السياسة ، إذ نظرت تركيا إلى محيطها بوصفها الدولة المركز، سواء إزاء آسيا الوسطى أو غيرها ، وسعت لاستثمار موقعها المركزي وحاجة مختلف دول المنطقة للدور التركي في توسيع أدوارها الإقليمية . وما ميز السياسة الخارجية التركية بعد العام ٢٠٠٢ أنها راعت العامل الروسي ولم تسعى لاستبعاده ، إنما تفاوضت مع روسيا باعتبارها دولة كبرى لها مصالحها في المنطقة أي في وسط اسيا ، ومثاله ما جرى بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ حيث لم تستثر تركيا روسيا إنما استجابت بعد تأكد استجابة الاخيرة للسياسة الأمريكية تجاه افغانستان ، والأمر نفسه عندما خططت تركيا والقوى الغربية لمشروع ( ناباكو ) وكان أصل المشروع تجاوز روسيا وعزلها ، لكن تركيا دعت روسيا لمفاوضاته وما تم إقراره من خطوط أنابيب واستثمارات<sup>(٢)</sup> .

(١) ينظر: مصطفى جاسم حسين ، الدور الإقليمي التركي للمدة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٠ ، المجلة السياسية والدولية ،

كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٢٠ ، ٢٠١٢ ، ص ١٦٧ . ١٦٩ .

(٢) ينظر: أمينة افضال ، التنافس على خطوط نقل البترول ، سلسلة قضايا راهنة ، المركز العربي للدراسات

الاستراتيجية ، دمشق ، العدد ٣٦ ، تموز ٢٠٠٧ ، ص ٢٠ . ٥٥ . وكذلك ،

Gregory D . Miller ، The Security Costs of Energy Independence ، The Washington Quarterly ،

APRIL ٢٠١٠ ، pp : ١٠٩ . ١١٠ .

مما تقدم ، لقد كانت آسيا الوسطى كما روسيا الاتحادية واحداً من العوامل التي فرضت على السياسة الخارجية التركية إجراء تغييرات سواء على مضامينها أو على صعيد الأدوات التي تنفذ بها تلك السياسة .

يتضح مما تقدم ، أن هناك عوامل عدة تؤثر بعملية صنع السياسات العامة داخلية كانت أو خارجية ، منها ما ينبع من الداخل التركي ، ومنها ما يؤثر من الخارج ، ومهما كانت درجة تأثر كل منها فأن السياسة التركية في حالة الاستمرارية أو التغيير لا تخرج عما تريده قوى ومؤسسات عدة ، ستكون محور اهتمام الفصل الثالث .

وهذا ما سينقلنا إلى الفصل الثالث الذي سنتناول فيه مظاهر التغيير الذي حصل في تركيا خلال الفترة بين ٢٠٠٢ . ٢٠١١ ، ومضامينه العامة ، المتعلقة بالسياسة الخارجية ، وخلالها سنتناول ايضاً المؤسسات والقوى الرئيسية التي تشارك بصنع السياسة الخارجية التركية .

**الفصل الثالث :**  
**مظاهر التغيير**  
**في السياسة الخارجية التركية**



مما لا شك فيه أن السياسة الخارجية عملية مؤسساتية أي تخضع لعملية صنع داخل مؤسسات ، ومصطلح صنع السياسة الخارجية مصطلح واسع يشمل جميع النشاطات التي تخلق إطار عام لتحرك الخارجي ، ومن ثم فإن هذا المصطلح يشمل جميع المؤسسات والقوى التي تسهم في عملية صنع السياسة الخارجية مثلما يشمل رسم الأهداف وتحديد وسائل تنفيذها بالقدرات الفعلية والمحتملة للدولة . وهذا يعني أن معرفة التغيير وقياسه في السياسة الخارجية لا يمكن رصده إلا من خلال بيان تأثيره في مجمل صناعة السياسة بما في ذلك المؤسسات والقوى والأهداف والوسائل ، وتبعاً لذلك قسمنا هذا الفصل الى مبحثين ، تناولنا في أولهما التغيير على مستوى المؤسسات المسؤولة عن صنع السياسة الخارجية التركية ، وتناولنا في الآخر التغيير على مستوى الأهداف والوسائل المستخدمة في تنفيذها .



## المبحث الأول: التغيير على مستوى المؤسسات والقوى التي تصنع السياسة الخارجية التركية

لاتأتي أية سياسة خارجية من فراغ إذ لابد من وجود قوى تقوم أو تشارك بعملية صنعها، والقوى والمؤسسات هي ما يتم بواسطتها تقرير نوع السياسة الخارجية وأدوات تنفيذها.

ولمعرفة مضمون ما استقرت عليه تلك السياسة في تركيا يتطلب الحال أن نشير ابتداءً في هذا المبحث لإجمالي القوى والمؤسسات المخولة رسمياً وغير المخولة بعملية صنع السياسات الخارجية في تركيا، والتغيير الذي حدث فيها، عبر مطلبين وهما:

## المطلب الأول: المؤسسات الرسمية - مؤسسات النظام السياسي -

وتشمل المؤسسات الرسمية المسؤولة عن صنع السياسة الخارجية التركية ومن ثم تكون هي القوى ذاتها التي بادرت للتغيير في تلك السياسة . وهي تشمل عدة قوى ، إتفق دستورياً على منحها صلاحية البت بقضايا السياسة الخارجية التركية . ويتطلب إدراك وتفهم السياسة الخارجية لتركيا البحث في بنية نظامها السياسي ، والأطر القانونية والدستورية التي تحكم أداء المؤسسات التي تسهم في هذه العملية بشكل مباشر أو غير مباشر، لتأثير هذه المؤسسات على رؤية صانعي السياسات لكيفية تحقيق تركيا لمصالحها ، وإدارتها لعلاقاتها السياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي .

ولاننسى بالطبع إن تلك الرؤية تتغير طبقاً للتغيرات الحاصلة داخل تركيا ، كتغير الحكومة ، أو نتيجة لوقوع أحداث دولية أو إقليمية كبرى مثل حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، والثالثة عام ٢٠٠٣ ، ويضاف إلى ذلك مواقف أطراف دولية كالولايات المتحدة الأمريكية ، ودول الاتحاد الأوروبي إزاء مطالبة تركيا بتنفيذ التزامات أو سياسات محددة .

ولغرض تفهم دورها في عمل تلك السياسة وفي أعمال التغيير المصاحبة لها



سنتناول ما حدده دستور عام ١٩٨٢ وتعديلاته من مؤسسات وقوى في إطار السلطات الثلاث التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، ووظائفها على صعد السياسة الخارجية .

### أولاً : فلسفة الحكم في النظام السياسي في تركيا :

أن السياسة الخارجية لأي دولة هي حصيلة تفاعل الداخل والخارج ، بل أنها تبدأ من الداخل ومن ثم لا يمكن رصد التغيير في المؤسسات الصانعة للسياسة الخارجية للدولة بدون فهم التغيير الذي حصل في بنية النظام السياسي التركي وفلسفته ، حيث تعتمد تركيا النظام الجمهوري البرلماني ، والفلسفة العلمانية ، بموجب دستور عام ١٩٨٢ ، والتعديلات التي طرأت عليه <sup>(١)</sup> . وأذا ما نظرنا إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور عام ١٩٨٢ نرى أنه نظام ديمقراطي تتحكم فيه العلمانية الاتاتوركية المتشددة التي يحميها الجيش <sup>(٢)</sup> . ونتيجة لهذا الإطار المحدود ، لم تشهد الحياة السياسية التركية أية

(١) طرأت عدة تعديلات على دستور عام ١٩٨٢ ، تمت في الاعوام ١٩٩٥ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠١٠ .

(٢) يرجع أصل الإجراءات العلمانية التي نادى بها مصطفى كمال اتاتورك بإلغاء السلطنة والخلافة في المدة الواقعة بين ١٩٢٢ . ١٩٢٤ ، ثم تبني قانون توحيد التعليم وجعله تعليم علماني عام ١٩٢٤ ، ومنع ارتداء غطاء الرأس الديني والحجاب عام ١٩٢٥ ، والأخذ بمعال القوانين الغربية محل القوانين الإسلامية عام ١٩٢٦ ، وتبديل الابجدية العربية بأبجدية لاتينية عام ١٩٢٨ ، وتغيير يوم العطلة الاسبوعية من الجمعة إلى يوم الأحد عام ١٩٣٥ ، ومنح المرأة حقوق المساواة مع الرجل في عام ١٩٣٤ .

في المقابل ، علينا أن لا نتصور إنقطاع تركيا عن الإسلام ، وتحديدأ منذ منتصف القرن الماضي ، إذ تدعم الدولة التركية بالمقابل بعضاً من المؤسسات الإسلامية ، مثلاً حزب توركياام الذي تدعمه المؤسسة العسكرية ، فضلاً عن وجود ادارة للشؤون الدينية في مجلس الوزراء التركي ، تدعم نحو خمسة آلاف مدرسة دينية ، وان كان الغرض من ذلك اخضاع التعليم الديني والشؤون الدينية لسلطة الدولة . ينظر، كريم محمد حمزة ود . دهام محمود علي الجبوري ، القوى الفاعلة في المجتمع التركي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٦١ .

تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج . فالجيش يتدخل ، في الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل السياسي أن يولد تغييراً ما ، لإجهاضه وإعادة الأمور إلى نصابها من جديد ، وهو ما تم مع حزب الرفاه عام ١٩٩٧ . لكن منذ العام ٢٠٠٢ قدمت تجربة حزب العدالة والتنمية تجربة مميزة بجعل النظام السياسي التركي أنموذجاً يلفت الانتباه للتفاعلات التي نتجت عنه من حيث بروز للتيار الإسلامي في بلد ( علمن ) كل شيء في الحياة التركية ، والأكثر منه أنه بات يقدم أنموذج يعرف بالأنموذج التركي يمكن لدول المنطقة الأخرى في الشرق الأوسط أن تعتمد عليه في مزاجية بين الديمقراطية والإسلام يرضى عنها الغرب<sup>(١)</sup> .

والواقع ، أن حزب العدالة والتنمية لم ينبثق من العدم ، فهو حصيلة تطور طبيعي للتيار الإسلامي في تركيا ، ظهرت رداً على علمانية النظام السياسي المفرطة ، وهذا التيار أنتج أحزاب إسلامية تقليدية ، وهي أربعة أحزاب إسلامية متتالية خلال المدة ١٩٧٠-١٩٩٧ ، بزعامة نجم الدين أربكان ، أنتهى بها الحال إلى الحظر ، في حين أن حزب العدالة والتنمية قد نشأ بواسطة عدد من السياسيين من التيار الإسلامي ومنهم رجب طيب أردوغان في صيف عام ٢٠٠١ ، واستطاع الحزب الفوز في انتخابات عام ٢٠٠٢ ، إذ حصل على نسبة ٣٤٪ في التصويت القومي ، ووفقاً لقانون الانتخابات التركي التي تستبعد الحزب الذي يحصل على أقل من ١٠٪ من الأصوات القومية ، حصل الحزب على ٣٦٣ مقعداً ، أي نحو ٦٦٪ من مقاعد المجلس الوطني ، وأستفاد الحزب من مسألتين : الأولى هي تعلمه من تجارب الأحزاب الإسلامية التي سبقته وانتهى بها الحال إلى الحظر ، فوازن بين هوية المجتمع الثقافية الإسلامية وسلطة الدولة ومتغيرات السياسة الخارجية . كما أن الإتحاد الأوروبي بموجب معايير كوبنهاغن قد فرض على تركيا تقليص أدوار المؤسسة

(١) نادرة وهاب احمد القبلي ، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة ٢٠٠٢-٢٠٠٩ ، مصدر سابق ، ص ٣٨-٣٩ .

العسكرية وتوسيع سقف الحريات ، وهذا سمح للحزب أن يستمر. والتغيير الذي شرع به الحزب لم يكن من بنات أفكاره أو هو من خطه ، إنما سبقته حكومة بولند أجاويد السابقة عندما قدمت لائحة تضم عدة إصلاحات إلى المجلس الوطني عرفت لدى المتتبعين للشأن التركي بـ ( الرزمة السادسة ) المتعلقة بمعايير كونهما كن ، والتي تهدف إلى التوفيق بين بنية تركيا السياسية مع بنية دول الاتحاد الأوروبي ، ثم جاءت حكومة حزب العدالة والتنمية لتشرع بعملية تغيير دستوري وقانوني بهدف إبعاد المؤسسة العسكرية ، وتقليل امتيازات مجلس الأمن القومي في الحياة السياسية ، والتوسع في حريات الأقليات ، والبحث عن مقاربات أخرى لحل الأزمة الكردية والأزمة الأرمنية<sup>(١)</sup> .

وكان من بديهيّات النظام السياسي التركي عدم تدخله في الشأن السياسي الشرق أوسطي ، إذ أعطت تركيا ظهرها للعالمين العربي والإسلامي من الناحية الفعلية ، وأن ظهر بعض التغيير في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لأنه تغيير مرتبط بحماية أمن الدولة التركية ، غير أنه منذ مجيء الحزب للحكم إتجه نحو إحداث تغيير في معنى الهوية التركية وفي توجهات الدولة التركية الخارجية ، فلم يعد توجهها نحو أوروبا هو الخيار الوحيد ، إذ اتخذت تركيا خياراً جديداً في توجهها نحو دول الجوار والعالم العربي والإسلامي والاتحاد الأوروبي ، كما اتجهت الحكومة التركية إلى تبني مواقف فاعله في القضايا الإقليمية نابعة من الحرص على تقديم المركزية التركية والأدوار والمكانة التركية للمنطقة ككل ، أسهمت في تغيير الصورة السلبية لتركيا على الصعيد السياسي التي عرفها العالم العربي والإسلامي في القرن الماضي بوصفها جسراً للعالم الغربي ومنفذ سياساته في الشرق الأوسط .

(١) جمال كركولي ، أزمة الرئاسة التركية ٢٠٠٧ ، دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية . جامعة الموصل ، العدد ١٠ ، نيسان ، ٢٠٠٨ ، ص ٢١٠ .

ولقد أكد الشعب التركي تجديد دعمه للنهج الذي بدأه حزب العدالة والتنمية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، عندما جدد أنتخابه للحزب عام ٢٠٠٧ ، حيث حصل على ما مجموعه ٤٧٪ من الأصوات القومية وحصل على ٣٤٠ مقعداً أي ٦٢,٢٧٪ من مقاعد المجلس الوطني ، وشكل الحزب الحكومة لوحده ، واستطاع أن يرشح ويفرض مرشحه الإسلامي ( عبد الله غول ) في الأنتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٧ . ثم حصل في انتخابات حزيران ٢٠١١ على ٤٦,٦٪ من الأصوات وبعدهم مقاعد بلغ ٣٢٦ مقعداً ، أو ما نسبته ٥٩,٢٧٪ من مقاعد المجلس الوطني ، في حين حصل أقرب منافسيه وهما حزب الشعب الجمهوري على ٢٠,٨٥٪ من الأصوات حائزاً على ١٣٥ مقعداً ، والحركة القومية التي حصلت على ١٤,٢٩٪ من الأصوات وبعدهم مقاعد بلغ ٥٣ مقعداً ، وفوز الحزب المنتتالي بثلاث دورات ، وتشكيله للحكومة بأغلبية مطلقة ، واتجاهه لإجراء إصلاحات واسعة في نهج السياسة التركية الداخلية والخارجية<sup>(١)</sup> . هذه السياسات جعلته يتصادم مع معاقل العلمانية ، فتحركت ضده بسبب إقراره تعديلاً دستورياً يفيد بضمان الحق في تعليم متكافئ ومتساو للفتيات ، وتوجهت القوى العلمانية للحكمة الدستورية العليا عام ٢٠٠٧ ، التي فرضت عليه عام ٢٠٠٨ حرمان من نصف المخصصات التي توجه له من الدولة .

والسؤال الذي يطرح على صعيد المستقبل هو : هل أن التغيير الذي أعتمده الحزب ، وفوزه بالانتخابات للأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ و ٢٠١١ يؤشر احتمالات تطور للنظام السياسي في تركيا نحو التوافق مع إرادة الناخبين التي تعرف نفسها كداعم للتيار الإسلامي ، في إطار دولة ديمقراطية تحترم الإسلام ولا تتصادم مع العلمانية كمرحلة أولى ثم تتجه نحو فرض النظام الذي تعتقد به ، من جهة ،

(١) ينظر: رسول طوسون وآخرون ، الاسلاميون في تركيا ومشروع التغيير ، ( ندوة ) ، مجلة شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ١٢٧ ، خريف ٢٠٠٧ ، ص ٩ - ٢٣ .

ولصلحة تعزيز مكانة تركيا السياسية على المستويين الإقليمي والدولي؟<sup>(١)</sup>

لقد كانت المبادئ الكمالية التي تم وضعها في الدستور التركي وسعت المؤسسة العسكرية والنخب السياسية للمحافظة عليها هي ست مبادئ تختزل أفكار وسياسة مصطفى كمال اتاتورك منذ تأسيسه لحزب الشعب الجمهوري في تموز ١٩٢٣ ، فقد وضع اتاتورك منهاجاً سياسياً لحزبه يرتكز على أربع مبادئ هي ( الجمهورية ، والملية ، والشعبية ، والعلمانية ) ثم أضاف إليها خلال المؤتمر الثاني لحزبه في تشرين أول ١٩٢٧ المبدأين الخامس والسادس وهما ( الدبلوماسية والانقلابية ) . وفي عام ١٩٣٧ ، وبموجب تعديل دستوري أدخلت هذه المبادئ إلى دستور ١٩٢٤ الذي نص على ( أن تركيا جمهورية ، مليّة ، شعبية ، دوتية ، علمانية ، وانقلابية ) .

وتشير هذه المبادئ إلى المعاني التالية<sup>(٢)</sup> :

١ . **الجمهورية** : وقد تحققت بإلغاء السلطنة والخلافة وإقامة النظام الجمهوري في تركيا ، وقد عدّها مصطفى كمال شكل النظام الملائم للدولة التركية ، لأنها تتيح فرصاً وأمكانية أكبر للتطور والتقدم ، وتبعد خطر الهيمنة الفردية ، وإرادة الأمة فيها هي مصدر السلطات ، وتتطلب إقامة الجمهورية التخلص من النظام السياسي . الاجتماعي العثماني ، فهي تقيم سيادة الشعب وحقه في حكم نفسه ، وترتبط السيادة فيها بالأمة . وأعلن مصطفى كمال في اجتماع لحزب الشعب في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣ أن تركيا جمهورية لها

(١) نادرة وهاب احمد الفيلي ، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة ٢٠٠٢ . ٢٠٠٩ ، مصدر سابق ، ص ٣٩ . ٤٠ .

(٢) أنظر : سيار الجميل ، " العرب والأتراك : الأتبعات والتحديث من العثمنة إلى العلمنة " ، مركز الوحدة العربية ،

بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ١١٨ - ١١٩ .

وكذلك ، علي حسين أحمد ، التيارات السياسية في تركيا واثرها على مستقبل العلاقة مع العراق ، مصدر

سابق ، ص ٢٥ . ٤١ .

رئيس يتم اختياره عن طريق الأنتخاب ، ووافق المجلس الوطني التركي الكبير على ذلك ، وانتخب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية ، وقد ترتب على إعلان الجمهورية إلغاء الخلافة التي كانت تحتل موقعاً مهماً في بنية الأيديولوجية الدينية للدولة العثمانية ، فالخليفة يتولى أمر المسلمين وسياسة الدولة وعلى الناس طاعته . وسبق قرار إلغاء الخلافة قيام مصطفى كمال بإلغاء السلطنة ، وتم بهذا القرار تجريد الخليفة من سلطاته السياسية ، وذكر مصطفى كمال "إن تركيا دولة لا تستطيع أن تكون رهن إشارة خليفة يفترض فيه أنه مكلف بتأسيس دولة إسلامية شاملة ، وأن الأمة لا يمكن أن ترضى بهذا" . وتعني فكرة الجمهورية على وفق المنظور الغربي الليبرالي إقامة نظام ديمقراطي يرتكز على تمثيل الإرادة الشعبية ، لكن مصطفى كمال لم يكن يفكر بإقامة الجمهورية من خلال عملية تنافس حربين القوى السياسية ، فقد كان دكتاتوراً متشدداً ، ورأى في ذلك السبيل الأمثل لبلوغ أهدافه وتحقيق النجاح ، عاكساً صورة الموروث العثماني في التسلط ، ولكن بمظهر غير ديني ، وفرضت شعارات التحديث السياسي والاجتماعي والاقتصادي من الأعلى<sup>(١)</sup> ، وتولت إدارة الجمهورية نخبة سياسية تنتمي إلى المؤسسة العسكرية ، وتدعمها شريحة من مثقفي المدن المتأثرين بالتعليم والثقافة الغربية . واتضح جانب من هذه المشكلة بعد الحرب العالمية الثانية وتحول تركيا نحو التعددية الحزبية ، إذ واجهت التعددية وقبول مبدأ التنافس الحزبي ضغوطاً وتقييداً بسبب إصرار المؤسسة العسكرية على الدفاع عن قيم ومبادئ الكمالية ، والطابع العلماني للجمهورية باعتبارها أموراً لا يمكن المساس بها أو مناقشتها من قبل أية جماعة سياسية وأن كانت ممثلة لإرادة الأمة التركية ، وتوضح هذا الأمر في دستور

(١) أحمد نوري النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩-١٩٣٨ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٢٧ .

١٩٨٢ ، وعلى هذا الأساس فإن الجمهورية التركية قائمة على نظام دستوري تعاني مبادئه من فهم تسلطي تطور تاريخياً مع الدولة .

٢. **الملية** : أي الوطنية التركية والتي تقوم على أساس المواطنة المشتركة والاخلاص للمثل والقيم العليا ، دون الأعتداع على الدين أو العنصر. إذ لم تكن القومية التركية واضحة المعالم قبل ظهور مبادئ الكمالية ، وكان بعضهم يدعو إلى الجامعة الإسلامية ، بوصفها الرابط بين المسلمين مهما كانت إنتماءاتهم الإثنية ، وكشفت الحرب العالمية الأولى هشاشة مفهوم الجامعة الإسلامية عندما تجاهل بعض العرب المسلمين دعوة الجهاد التي أطلقها الخليفة العثماني ، وحاربوا مع الحلفاء ضد الجيوش العثمانية ، وقال آخرون بالعثمنة ، التي تعني تحديث الإمبراطورية العثمانية من خلال إقامة مؤسسات ليبرالية تضمن ولاء كافة الفئات القومية والدينية الخاضعة للإمبراطورية ، وقد قضت حرب البلقان ١٩١٢-١٩١٣ ، والثورة الألبانية على هذا المفهوم لاستحالة التوفيق بين المصالح القومية للشعوب من أجل الإبقاء على وحدة الدولة العثمانية ، رافقها إتجاه جمعية الاتحاد والترقي القابضة على السلطة للتخلي عن العثمنة ، واتباع سياسة التتريك التي هيأت البيئة المواثية لظهور الدعوة لتوحيد الشعوب الناطقة بالتركية خارج الدولة العثمانية على أسس العرق واللغة والدين ، وادعى ضياء كوك ألب وهو من أبرز منظري هذا الإتجاه ، وتأثر بأفكاره مصطفى كمال ، أن الأتراك يجمعهم رابط الثقافة واللغة وهم جزء من الحضارة الغربية ولهم إسهام فيها ، لدورهم في التطور الحضاري في حوض البحر المتوسط . وما مهد لقبول هذه الدعوات هو ظهور شعور بين المثقفين الأتراك بأن القومية ستشكل الرابطة التي تجمع ما تبقى من الدولة العثمانية ، وأقر مصطفى كمال بأن للأتراك أصول ثقافية وعرقية متعددة ، وطلب منهم تحويل ولاءاتهم الدينية والثقافية والعرقية إلى الجمهورية الجديدة ، ولأجل ذلك تبنى تعليماً موحداً ولغة تركية واحدة ، وحض الأتراك على تعظيم

الإلتواء للقومية التركية ، وطرح فكرة ( تركيا وطن الأتراك ) ، والمواطن التركي هو من يعتنق الوطنية التركية ، ويتكلم اللغة التركية<sup>(١)</sup> .

٣. الشعبية : وتعني المساواة أمام القانون ، ونبذ الامتيازات الطبقية والصراع الطبقي . أن الشعبية تعني إلغاء النظام الاجتماعي القديم ، وتحويل ولاء الفرد إلى الوطن والشعب التركي بدلاً من السلطان العثماني ، وتتجسد الشعبية في فكرة الحكومة القائمة على سيادة الشعب ، والتي كانت الأساس للحركة الوطنية وإقامة المجلس الوطني التركي الكبير، وعدها مصطفى كمال من وسائل ضمان الوحدة الاجتماعية حول الأهداف والمبادئ القومية .

٤. الدولتية : أو الدولانية وينصرف مفهومها إلى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية لمصلحة المواطنين .

٥. الثورية أو الانقلابية : وتعني في الأساس القضاء على العادات والتقاليد القديمة التي تتعارض مع المصلحة العامة للمجتمع التركي ، في التحديث والاندماج بالحضارة الغربية .

٦. العلمانية : أي فصل الدين عن الدولة<sup>(٢)</sup> . وهذا تيار عام ساد في أوساط العديد من المثقفين الأتراك الذين تلقوا تعليمهم في أوروبا وتأثروا بحضارتها باعتبار العلمانية من ضرورات التقدم والتحديث ، وارتبطت العلمانية في الجمهورية التركية بالتوجه نحو الغرب . واقترن التوجه نحو الغرب بالعلمانية والقومية التركية ، ومع أن العلمانية تشكل إحدى الأسس الايديولوجية

(١) احمد ت. كورو، العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٢ ، ص٣١٤ .

(٢) ويقصد بها أن أساس الحكم هو غير ديني ، ينظر: رعد عبد الجليل علي ، الإسلام السياسي ، أزمات التنمية والتحديث في اقطار الشرق الأوسط مع التركيز على تركيا وإيران ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص١٤٥ . ١٥١ .



للجمهورية التركية فأنها لم توضح وتفسر، وقد أدى ذلك إلى الغموض وتطبيق العلمانية كشكل معارض للدين قياساً للتجربة الفرنسية، واتخذت في هذا السبيل عدة خطوات بدأت بإلغاء الخلافة عام ١٩٢٤ وأنهاء قدرة رجال الدين في التأثير على الجمهورية التركية بإلغاء منصب شيخ الإسلام بوصفه المرجع للدولة في الأمور الشرعية والمدنية، كما منع مصطفى كمال إقامة الصلاة علناً، وألغيت المحاكم الشرعية ونقلت سلطاتها القضائية إلى محاكم مدنية، ومنعت الألقاب الدينية، وحذفت الفقرات الدستورية التي تشير إلى دين الدولة<sup>(١)</sup>.

أن المبادئ الكمالية التي هدفت لخلق تركيا الحديثة، كانت مجدية خلال حقبة بداية الأستقلال، وكان ثمرتها قيام دولة قومية تركية. لكن، بعد وفاة مصطفى كمال بدأت التيارات الإسلامية بالظهور في العمل السياسي، وذلك بعد قرار عصمت اينويو بتبني التعددية الحزبية، وأصبح العامل الإسلامي مؤثراً مهماً في الانتخابات والتنافس على السلطة بسبب أدراك النخب الحاكمة حاجتها إلى الأجماع السياسي وتوسيع قاعدة شرعية نظام الحكم عن طريق التخفيف من حدة التوترات الداخلية لمواجهة الخطر الخارجي، وأسهل طريقة لتحقيق هذا الهدف تخفيف القيود عن الدين، رافق ذلك خوف المؤسسة العسكرية والنخبة السياسية من أنتشار الماركسية، واعتبارها أشد خطراً على الجمهورية التركية من الإسلام، الذي يمكن توظيفه كحاجز يوجه التيارات اليسارية، كما أن قوة التيار الإسلامي في ظرف إقرار التعددية الحزبية دفع أغلب القوى السياسية إلى السعي لكسب أصوات التيار الإسلامي، ورغم محاولات جعل التيار الديني تحت سيطرة الدولة لأنه ما لبث خلال المدة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية وصولاً للعام ٢٠٠٢ أن ظهر بصيغة حزب سياسي سيطر على

(١) احمد ت. كورو، العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين، مصدر سابق، ص ٦٤. ٦٥.

مقائيد العمل السياسي في الدولة التركية ممثلاً بحزب العدالة والتنمية<sup>(١)</sup> .

وقد واجه حزب العدالة والتنمية بعد توليه الحكم معضلة الإتجاه في الدولة التركية ، المتطلعة إلى التحديث وتقليد الغرب ، كما واجه وجود فجوة إجتماعية ما بين الرغبة في التغيير الثقافي وبين الوعي الاجتماعي بالهوية التركية والإسلامية ، فالمجتمع التركي فرضت عليه عملية التغيير والتحول بشكل قسري خلال نحو ثمانية عقود متواصلة ، ولم يشهد هذا المجتمع ثورة علمية وتقنية وتحولات إجتماعية وسياسية واقتصادية كالتى مرت بها أوروبا ليكون متقبلاً للثقافة الغربية ، بل فرضت عليه التحولات من الأعلى ، وبقي أغلب الموروث الثقافي محافظاً على ذاته ويشكل جزءاً من مكونات العقلية والشخصية الاجتماعية التركية ، وتتولى مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، ومن أهمها المدارس الدينية ، عملية ترسيخ القيم الموروثة ، فيبقى الموروث ( الإسلام ) هو الأصل والجديد ( التغريب والعلمنة ) هو الطارئ ، والنتيجة التمسك بالهوية الإسلامية والشرقية على حساب التغريب والعلمنة<sup>(٢)</sup> .

ولعل أهم عامل أثير في سياسة تركيا الخارجية المتعلق بتحديد أهداف وتوجهات الدولة التركية كان هو المؤسسة العسكرية ، وتأثير المؤسسة

(١) Resat Kasaba ، Kemalist Certainties and Modern Ambiguities ، In : Sibel Bozdogan and Resat Kasaba ( eds ) ، Rethinking Modernity and National Identity in Turkey ، pp : ١٥. ١٧ . in : ٢٦ Feb ٢٠١٢

[http://www.dni.gov.nic/PDF\\_GIF\\_٢٠٢٠\\_Support/٢٠٠٤/identity.doc](http://www.dni.gov.nic/PDF_GIF_٢٠٢٠_Support/٢٠٠٤/identity.doc)

وينظر أيضاً بشأن أسباب صعود حزب العدالة والتنمية ، محمد نور الدين ، حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة ، عوامل ودلالات واحتمالات ، سلسلة تقارير خاصة ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، العدد ٢٨ ، ديسمبر ٢٠٠٢ ، ص ص ٦٠٢ .

(٢) ينظر: رسول طوسون وآخرون ، الإسلاميون في تركيا ومشروع التغيير ( ندوة ) ، مجلة شؤون الأوساط ، بيروت ، العدد ١٢٧ ، خريف ٢٠٠٧ ، ص ١٧ . ١٨ .

العسكرية ووزنها بقي واضحاً في الحياة السياسية عن طريق المواقع التي احتلتها في هيكل النظام السياسي ، وفي عملية صنع السياسة العامة وفي اتخاذ القرار السياسي<sup>(١)</sup> ، ولكن منذ العام ٢٠٠٢ شهدت أدوار هذه المؤسسة السياسية تحولاً ، وجاء ذلك بفعل عوامل عدة منها وقوف تركيا على عتبة بدء مفاوضات الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي والتي كانت بمثابة نقطة تحول في دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ، فقد أخذ رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان خطوات جادة وواضحة ومحددة نحو إعادة هيكلة مؤسسات تركيا وصلاحياتها الدستورية والقانونية للتواءم مع معايير كوينهاجن ، تلك التي تركز على استقرار المؤسسات بالشكل الذي يماثل صفات الديمقراطية وترسيخ دولة القانون واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات ، فمع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان في بدايات العام ٢٠٠٣ بإصدار حزم قانونية جديدة بهدف إعادة هيكلة المؤسسات واستصدار تشريعات متوافقة مع تلك المعايير. وفي نهاية تموز ٢٠٠٣ ، صادق المجلس الوطني على سبعة قوانين أعتبرت نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي وأمانته العامة ، إذ استهدفت الإصلاحات التي تم إقرارها الحد من دور المؤسسة العسكرية السياسي عن طريق تقليص وضعيته الدستورية والقانونية .

وإعادة النظر بهياكل بعض المؤسسات والتشريعات ، لم يأت من فراغ أو نتيجة إجتهد قام به الحزب ، إنما يرجع إلى مرحلة سابقة على ذلك وأغلبها تحت ضغوط الإتحاد الأوروبي<sup>(٢)</sup> . ففي المذكرة الأوروبية للعام ٢٠٠٢ ، طالب الإتحاد

(١) عيد الدويهبس ، العلمانية في ميزان العقل ، ص ٢٥- ٢٧ . استخرج بتاريخ : ٢٣ شباط ٢٠١٢

http : //www . saaid . net /book /٦ /٩٤٣ . doc

(٢) Gareth Jenkins ، The shifting compass : Civil . military relations ، political Islam and Turkish

بوجوب إعادة تنظيم مجلس الأمن القومي دستورياً وفق المعايير الأوروبية وتحويله إلى مؤسسة إستشارية في خدمة الحكومة ، واشترطت المذكرة بدأ مفاوضات إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي فور إنتهاء تركيا من إنجاز طلبات الإتحاد الأوروبي في الإصلاح<sup>(١)</sup>. وكان الإتحاد الأوروبي يتابع عن كثب الأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية في تركيا وما أن شرعت تركيا في إتخاذ خطوات جادة للوفاء بمعايير كوبنهاجن شرع الإتحاد الأوروبي في إعداد تقارير متابعة لأداء تركيا ، وكانت تقارير الاداء التي أعدها الإتحاد الأوروبي منذ العام ١٩٩٨ حتى العام ٢٠٠١ ، وقد ركزت على إنتقاد الدور البالغ الذي يؤديه الجيش في الحياة السياسية عن طريق مجلس الأمن القومي . ومن بين التعديلات المهمة التي أصابت الدور السياسي لهذه المؤسسة هي الآتي<sup>(٢)</sup> :

أ . لقد جرت عدة تعديلات دستورية في نهاية تشرين الاول ٢٠٠١ شملت ( ٣٧ ) مادة دستورية كانت من ضمنها المادة ( ١١٨ ) الخاصة بمجلس الأمن القومي . فقد تم تعديل المادة الرابعة التي كانت تُكلف مهام المجلس وأمانته

foreign policy ، In : Rebecca Adams Brubaker ( eds ) ، TURKEY'S FOREIGN POLICY IN A CHANGING WORLD : OLD ALIGNMENTS AND NEW NEIGHBOURHOODS ، INTERNATIONAL CONFERENCE St Antony's College ، University of Oxford ، ٣٠ April - ٢ May ٢٠١٠ ، South East European Studies at Oxford ، University of Oxford ، ٢٠١١ ، pp : ١٩ . ٢٠ .

(١) طارق عبد الجليل ، الجيش والحياة السياسية ، مصدر سابق ، ص ٧٨ .

(٢) ينظر: موقع البرلمان التركي ، استخرج بتاريخ : ٤ كانون الثاني ٢٠١٢ :

<http://www.tbmm.gov.tr/English/about.tgna.htm>

وكذلك ، بشير عبد الفتاح ، تراجع الدور السياسي للجيش التركي ، الجزيرة المعرفة ، ٢٧ كانون الاول ٢٠٠٩ ، استخرج بتاريخ : ٣ آذار ٢٠١٢ .

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٦ABDE٦٦٧.٨٣F٤.٤٢B٠.٨٨٧A.VCCE٩CC٥٩E٤٣.htm>

العامّة بالمتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية ، وكذلك متابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية إنطلاقاً من أن المجلس هو الحامي للنظام الدستوري ، والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتورية . فاقترنت المادة الرابعة بعد تعديلها على تحديد مهمة المجلس واقتصارها على رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني ، والقيام بإخبار مجلس الوزراء برآئه ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها . وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحول إلى جهاز استشاري وفقد إلى حد كبير وضعيته التنفيذية . كما أن المادة رقم ( ١٣ ) التي تحدد مهام الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي قد تم تعديلها ، على نحو جعلها تفقد دورها الرقابي ومبادراتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات ، لتصبح مهمة الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي قاصرة فقط على "تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام" .

وقد تناولت التعديلات تقليص وضع المؤسسة العسكرية السياسي في تركيا ، فتم تعديل المادة ( ١٥ ) من قانون مجلس الأمن القومي فتم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من بين أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق أول / فريق أول بحري ، لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس ، وبالفعل بإنهاء ولاية الأمين العام للمجلس تم تعيين محمد البوجان في ١٧ آب ٢٠٠٤ ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي ، وبتعديل المادة ( ٥ ) أيضاً أصبح إنعقاد المجلس الدوري مرة كل شهرين بدلاً من كل شهر ، كما أن التعديل الذي جرى على المادتين ( ٤ ) و ( ١٣ ) وكذلك إلغاء المواد ( ٩ ، ١٤ ، ١٩ ) من القانون ذاته قد قلص بشكل واضح من سلطات المجلس وأمينه العام ، فقد سحب من الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي حقها في الحصول على المعلومات

والوثائق السرية بكل درجاتها عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون .

ب . كما تم إجراء تعديل على المادة رقم ( ٣٠ ) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية ، لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لأشراف ومراقبة الجهاز المركزي للحسابات . وفى السياق ذاته ، نصت الإصلاحات الجديدة على قيام لجان من البرلمان النيابي أو من وزارة المالية بتدقيق نفقات الجيش ، وهو ما لم يكن موجوداً في السابق ولا مسموحاً به ، كما لا يتعارض مع بقاء فقرات ومقادير هذه النفقات سرّاً من أسرار الدولة . علاوة على ذلك ، هناك خطوات أخرى تتحرك باتجاهها حكومة أردوغان في ذات السياق مثل ربط رئاسة الأركان العامة بوزارة الدفاع ، وإعطاء حق الدفاع للضباط المطرودين من الجيش لأسباب غير موضوعية كتبني قيم سلوكية شخصية معينة في حياتهم اليومية العادية أمام المحكمة العسكرية . كما وضعت التعديلات الدستورية الأخيرة تصرفات الجيش المختلفة تحت رقابة ومحاسبة البرلمان والأجهزة الدستورية بعد أن تخلت القوى التقليدية عن موقفها الداعم للجيش وفي مقدمتها رجال الأعمال الكبار ووسائل إعلامهم الرئيسية التي أضحت تتربص لأية محاولة من الجنرالات لعرقلة المسار الديمقراطي .

ج . وتم إجراء تعديل دستوري في ٧ أيار ٢٠٠٤ على المادة ( ١٣١ ) الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم إذ تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم ، وبتعديل دستوري آخر في آب ٢٠٠٤ تم إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل إتحاد الأذاعة والتلفزيون . وبهذا أصبح ، ولأول مرة المجلس الأعلى للتعليم ، واتحاد الإذاعة والتلفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام ، دون وجود أي رقيب عسكري . وشملت التعديلات

الدستورية والقانونية أيضاً السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد ، وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني ، وتحت إشراف السلطة المدنية أيضاً ، وكذلك تم إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية ، وفقاً للمادة ( ١٩ ) .

د . وتم في ٧ أيار ٢٠٠٤ إلغاء عقوبة الاعدام ومحاكم أمن الدولة . كما غدا حكماً " قانونياً" عدم جواز مصادرة المعدات الإعلامية ومنع تداولها ، وضمان حرية الصحافة .

هـ . وبموجب التعديل أعلاه في ٧ أيار ، أصبحت الاتفاقيات الدولية هي صاحبة القول عند تنازعها مع التشريعات الوطنية ، وهكذا أصبحت الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الحريات وحقوق الإنسان أولى بالتنفيذ وتعلو على التشريعات الوطنية ، ولا يجوز تسليم المواطن التركي لأية دولة أجنبية ما لم تكن الالتزامات المترتبة عن الاعتراف بحكمة العدل الدولية تفضي إليه ، وبالتغيير الخاص بمجلس التعليم العالي ، ألغي حق رئاسة الأركان العامة في تسمية عضو لهذا المجلس .

و . وفي ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٥ ، تمت زيادة تأثير المجلس الوطني التركي الكبير ، وديوان المحاسبة الذي يمارس الإشراف بإسمه على الميزانية .

ز . وفضلاً عما تقدم ، أستطاعت حكومة حزب العدالة والتنمية أن تنجز إصلاحات وتعديلات أخرى ، ومنها في ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٦ ، تم إجراء تعديل في الدستور بشأن تخصيص السن الذي يؤهل الترشيح للنيابة من ٣٠ عاماً إلى ٢٥ عاماً ، وفي ٣١ أيار ٢٠٠٧ تمت الموافقة على إجراء انتخابات المجلس الوطني الكبير كل أربعة سنوات ، وأن يكون نصاب عقد جلسات المجلس الوطني التركي الكبير هو ثلث أجمالي الأعضاء في كافة الأعمال التي يكلف

بمناقشتها والتشريع لها ، وتقرر أيضا أن يتم إنتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ممن أتموا الأربعين من العمر ويحملون شهادة دراسية عليا أو من المواطنين الأتراك الذين يحملون الصفات نفسها والمؤهلين للإنتخاب نوابا" ، على أن تكون مدة ولايتهم خمس سنوات ، فضلاً عن أنه يمكن انتخاب أي شخص لرئاسة الجمهورية مرتين على الأكثر.

وتعد التعديلات أعلاه من أبرز ما تعرضت له أدوار المؤسسة العسكرية ومن ثم المبادئ الكمالية في إدارة الدولة التركية .

### ثانيا : السلطة الرسمية في الدولة التركية

وتشمل هذه السلطات على مؤسسات رسمية خولت من قبل الدستور بتنفيذ مهام التشريع والتنفيذ والقضاء ، وكلها مما يؤثر في السياسة الخارجية .

#### ١- السلطة التشريعية

تتألف السلطة التشريعية في تركيا من مجلس واحد هو المجلس الوطني التركي الكبير ، وتشمل اختصاصاته بموجب دستور عام ١٩٨٢ وتعديلاته الآتي <sup>(١)</sup> :

- سن القوانين وتعديلها وإلغاؤها .
- تعديل الدستور بموافقة ثلثي أعضائه .

(١) علي حسين احمد ، التيارات السياسية في تركيا واثرها على مستقبل العلاقة مع العراق ، مصدر سابق ، ص ١١٢ . وكذلك ، حميد فارس حسن سليمان ، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ١٧ . وقد كانت تركيا تعمل بنظام المجلسين نواب وشيوخ خلال المدة بين ١٩٦١ . ١٩٨٠ ، وقر دستور عام ١٩٨٢ اعتماد نظام الهيئة الواحدة للسلطة التشريعية .



- انتخاب رئيس الجمهورية .
  - الإشراف على مجلس الوزراء .
  - تخويل مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل في حالات الطوارئ ، أو اثناء فترة سريان القوانين العرفية .
  - مناقشة وإقرار الميزانية العامة للدولة .
- التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، وإعلان الحرب ، وإقرار إرسال القوات المسلحة التركية إلى بلدان أجنبية ، والسماح بوجود الجيوش الأجنبية على الأراضي التركية .
- هذا فضلاً عن التصديق على أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم .
- وعدد أعضاء المجلس عرضة للزيادة منذ إصدار دستور عام ١٩٨٢ ، الذي بدأ بـ ٤٠٠ نائب ، ثم زيد العدد إلى ٤٥٠ نائباً بموجب التعديل الدستوري لعام ١٩٨٧ ، وأصبح عدد النواب ٥٥٠ نائباً في عام ١٩٩٥ ، والأصل أن الدورة البرلمانية هي خمس سنوات لأنها عرضة للتخفيض إذا ما تمت عملية اللجوء للانتخابات المبكرة .
- وبموجب أنظمة الانتخابات المعمول بها في تركيا ، والهادفة إلى تقليل أثر التعددية السياسية على أعمال المجلس واستقرار الحكومة ، فإنه يوجد في البرلمان من يحصل على نسبة ١٠٪ من مجموع أصوات الشعب التركي ، فيستبعد من تقل الأصوات التي حصل عليها عن هذه النسبة ، وتوزع المقاعد على أساس نسبي بين القوى التي وصلت حاجز التصويت بـ ١٠٪ ، فضلاً عن وجود فرص لعود أي مواطن ووصوله لعضوية المجلس كعضو مستقل وفقاً للمادة ٧٦ من الدستور .

والدستور التركي يضمن التزام النواب بأحزابهم ، فهو من جهة لا يتيح إلا لأكثر من ٢٠ نائباً من إعلان كتلتهم البرلمانية في المجلس ، وهو من جهة أخرى

يتيح للحزب الموجود في المجلس بموجب المادة ٨٤ من الدستور سلطة التصويت على إنهاء ، أو اسقاط عضوية النواب المنسحبين ، أو المنشقين عن أحزابهم في حالة انضمامهم إلى أحزاب أخرى .

والمجلس من الناحية النظرية أعلى سلطة في تركيا ، فالحكومة تقوم بعد حصولها على ثقة المجلس ، وتسقط عندما يسحبها منها ، ويقوم المجلس بانتخاب رئيس الجمهورية ، ويستطيع عزله ، وللمجلس سلطة التشريع ، ولا يملك رئيس الجمهورية أو الحكومة ، أو السلطة القضائية حق النقض للتشريعات التي يصدرها المجلس باستثناء نقضها من قبل المحكمة الدستورية اذا ما خالفت الدستور .

ومن الناحية العملية فإن المجلس لا يسهم بشكل فعال في عملية صنع السياسة الخارجية ، حيث يتولى إدارة ملفات تلك السياسة السلطة التنفيذية<sup>(١)</sup> ، ولعل السبب الرئيس هو علاقة التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وأن الحكومة تعتمد على الأغلبية الموجودة في المجلس وأن نفوذ المجلس مستمد من تلك الأغلبية ، والأكثر منه هو أن أعمال السياسة الخارجية تكاد تكون بعيدة عن أغلب اهتمامات المجلس بحكم ما تحتاج إليه من معلومات وسرعة الاستجابة لمتطلبات تلك السياسة . لهذه الأسباب تبقى مسألة مراقبة اعمال الحكومة ومحاسبتها بشأن تلك السياسة مسألة شكلية في الغالب ما لم تكن القضية المطروحة قضية حساسة يوجد بشأنها رأي قومي محدد . وتبقى أدوار المجلس في أعمال تلك السياسة وممارسة اختصاصاته على أعمال السلطة التنفيذية ( الحكومة ) تتم باستخدام الطرق المألوفة في النظم البرلمانية : توجيه الاسئلة ، والنقاش العام ، والتحقيق ، والاستجواب ، والرقابة المالية .

وعموما ، يعد المجلس نظريا السلطة العليا في الدولة بحكم كونه المختص

(١) أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، مصدر سابق ، ص ٥٢ .

بالتشريع والرقابة وأستجواب الحكومة عن أعمالها ، والتصديق على الاتفاقيات الدولية وإعلان الحرب والسماح بإقامة روابط عسكرية مع الدول الأخرى ، إلا أنه من الناحية العملية فإن هيمنتته على السياسة الخارجية موضع تقدير نظري في الغالب ، بحكم طبيعة العلاقة بينه وبين الحكومة الممثلة للسلطة التنفيذية ، ولم يجري تغيير مهم على صعيد أدوار هذه المؤسسة وتحديداً على صعيد السياسة الخارجية ، والتغيير الذي يظهر على أدائه هو أن الأتحسار في الأعمال السياسية لمجلس الامن القومي قد أعطى مرونة واسعة للسلطة التشريعية وللسلطة التنفيذية في مناقشة السياستين الداخلية والخارجية وأقرار ما تعتقده السلطتين بشأنهما .

## ٢- السلطة التنفيذية

يتولى مسؤولية السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية ، ومجلس الوزراء ، ويضيف الباحثون في الشأن التركي مجلس الأمن القومي إلى هذه السلطة بوصفة تشكياً له القدرة على التأثير في مجرى السياسات العامة التركية وبضمنها السياسات الخارجية .

### أ- رئيس الجمهورية :

يعد رئيس الجمهورية التركي ممثلاً للدولة ووحدة الأمة ، والضامن لتنفيذ الدستور ، وإنتظام العمل في أجهزة الدولة . وبموجب المادتين ١٠١ و ١٠٢ من دستور عام ١٩٨٢ يتم إنتخابه من قبل المجلس الوطني من بين أعضائه لفترة رئاسية واحدة مدتها سبع سنوات ، على أن لا يقل عمره عن أربعين سنة ، وأن يكون قد أنهى تعليمه العالي ، وقد ينتخب من بين المواطنين ممن يتوفر فيهم هذان الشرطان ، ولهم أهلية الترشيح لعضوية المجلس ، مع شرط إضافي يتمثل في اقتراح ما لا يقل عن خمس عدد أعضاء المجلس ترشيحه لمنصب رئاسة الجمهورية ، ويتوجب على الرئيس المنتخب الاستقالة من حزبه أن كان عضواً في

حزب سياسي<sup>(١)</sup> .

وتشمل مهامه وصلاحياته بموجب دستور عام ١٩٨٢ الاتي<sup>(٢)</sup> :

فيما يتعلق بالتشريع فان له دعوة المجلس الوطني للانعقاد عند الضرورة ،  
والقاء خطاب فيه في بداية الدورة التشريعية عند الضرورة ، ومطالبة المجلس  
بإعادة النظر في القوانين ، والمطالبة بإجراء أستفتاء عام بشأن قوانين تعديل  
الدستور، ودعوة المحكمة الدستورية لإلغاء القوانين والقرارات الحكومية التي لها  
قوة القانون على أساس عدم دستوريته من الناحية الشكلية أو الموضوعية .

أما ما يتعلق بالسلطات التنفيذية فأن له الآتي :

- تعيين رئيس الوزراء ممن يستطيع الحصول على دعم أغلبية أعضاء المجلس الوطني وقبول أستقالته ، وتعيين الوزراء وأقالتهم بناءً على اقتراح رئيس الوزراء .
- دعوة مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته عند الضرورة .
- تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني ، واتخاذ القرارات الخاصة بأستخدام هذه القوات ، وتعيين رئيس هيئة الاركان العامة .
- إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ ، وإصدار قرارات لها قوة القانون بما يتفق وقرارات مجلس الوزراء المنعقد برئاسته ، والتوقيع على القرارات .
- تخفيف أو إلغاء العقوبات الجنائية في حالات المرض والعجز الدائم والشيوخوخة .

(١) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية . التركية ، مصدر سابق ، ص ١٧ .  
وكذلك ، علي حسين احمد ، التيارات السياسية في تركيا واثرها على مستقبل العلاقة مع العراق ، مصدر سابق ، ص ١١٢ . ١٢٥ .

(٢) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية . التركية ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

• تعيين أعضاء المحكمة الدستورية و٢٥٪ من أعضاء مجلس الدولة ، والمدعي العام ونائبه في محكمة الاستئناف العليا ، وأعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا ، وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا ، وأعضاء المجلس الأعلى للقضاة .

• دعوة مجلس الأمن القومي للإنعقاد ورئاسته .

وعلى صعيد السياسة الخارجية فإن له صلاحيات محدودة من الناحية الدستورية متعلقة بالموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى ، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الأخيرة لدى تركيا ، والتصديق على المعاهدات الدولية . إلا أن الواقع يؤشر أن الرئيس يستطيع ممارسة تأثيره في مجال السياسة الخارجية وتأثيره يعتمد غالباً على رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورأي المؤسسة العسكرية ، فضلاً عن رأي زعماء الأحزاب السياسية ذات النفوذ<sup>(١)</sup> . بمعنى آخر، أن الرئيس يتصرف في الشأن السياسي بناءً على قوة شخصيته ونفوذه السياسي .

أما حدود حصانته السياسية فإنه ، على خلاف رئيس الوزراء ، غير مسؤول أمام المجلس الوطني ، وأن القرارات التي يصدرها بموجب صلاحياته لا تخضع للطعن أو المراجعة من قبل أية جهة بما في ذلك المحكمة الدستورية ، ومما يلاحظ هنا أن مبدأ ( لا مسؤولية الرئيس ) أي حصانته من المسائلة القضائية حسب المادة ( ١٠٥ ) من الدستور هو تحديد فعلي ضد إشراف السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية وهو منسجم مع منطق النظام البرلماني . وكذلك ، حدد دستور ١٩٨٢ أسلوب ضمان التوازن بين رئيس الجمهورية ، ومجلس الوزراء ،

(١) خير مثال على تأثير الرئيس في اعمال السياسة الخارجية هو تأثير الرئيس السابق توركوت اوزال على تلك السياسة خلال فترة توليه لها بين ١٩٨٧ - ١٩٩٣ ، اذ قاد موقف بلاده فيما يتعلق بمشاركتها بأعمال ازمة وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠ / ١٩٩١ ، والدفع باتجاه اعادة انبعاث الأمة التركية من خلال التوجه نحو دول اسيا الوسطى .

والمجلس الوطني، إذ يتمتع الأخير بحق إسقاط الحكومة عن طريق سحب الثقة بها في حال نشوب خلاف بينه وبين مجلس الوزراء حول القائمة التي تتضمن أسماء الوزراء، والتي تقدم إلى المجلس الوطني، ولرئيس الجمهورية الحق في ظل ظروف معينة الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة جديدة، ولرئيس الحق في الدعوة إلى إجراء استفتاء عام حول التعديلات<sup>(١)</sup>.

ومن المعلوم أن رئيس الجمهورية في تركيا هو رئيس الجهاز التنفيذي من الناحية الأسمية فقط، لأن السلطة تمارس من قبل مجلس الوزراء، ولكن جرى التقليد (سابق على العام ٢٠٠٢) بأن يقوم رئيس الجمهورية بمبادرات مهمة في ميدان السياسة الخارجية، وترأس مجلس الوزراء إذا دعت الضرورة إلى ذلك، أما في شؤون السياسة الخارجية الأقل أهمية، فأن مجلس الوزراء لا يرجع في قراراته إلى رئيس الجمهورية<sup>(٢)</sup>. وبشكل عام لم يجرتغييرات مهمة على صعيد أدوار مؤسسة الرئاسة التركية خلال هذه المدة، إنما تمت تعديلات على طريقة انتخاب الرئيس ومدة ولايته ضمن حزم التعديلات الدستورية التي أقرت خلال الاعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وحتى ضمن التعديلات التي طرحت للاستفتاء عام ٢٠١١<sup>(٣)</sup>، فأصبح انتخابه يتم من خلال الشعب مباشرة من بين

(١) وصال نجيب الغزاوي، بنية النظام السياسي وصنع الفرقات في تركيا، مصدر سابق، ص ٨.

(٢) يعرب حسين كريم التميمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية نموذج العلاقات العراقية - التركية ١٩٩٠-٢٠٠٢، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص ١٤.

(٣) ينظر: موقع البرلمان التركي، استخرج بتاريخ: ٤ كانون الثاني ٢٠١٢.

<http://www.tbmm.gov.tr/English/about.tgna.htm>

وكذلك، بشير عبد الفتاح، تراجع الدور السياسي للجيش التركي، الجزيرة المعرفة، ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٩، استخرج بتاريخ: ٣ آذار ٢٠١٢

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٦ABDE٦٦٧.٨٣F٤.٤٢B٠.٨٨٧A.>

VCCE٩CC٥٩E٤٣.htm

أعضاء المجلس الوطني التركي ، ضمن ولاية قدرها خمسة أعوام بموجب التعديل الدستوري في ٣١ آيار ٢٠٠٧ .

### ب- مجلس الوزراء :

يتكون مجلس الوزراء ( الحكومة ) من رئيس الوزراء والوزراء . ورئيس الوزراء هو رئيس الحزب القادر على الحصول على دعم أغلبية أعضاء المجلس الوطني والذي يختاره رئيس الجمهورية ، ويتولى اختيار الوزراء وعرض قائمة بأسمائهم على رئيس الجمهورية الذي يوافق في الغالب عليها ، وقد لا يكون هؤلاء أعضاء في المجلس الوطني ، وفي حال عدم توفر مرشح قادر على الحصول على أغلبية لرئيس الجمهورية حق الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة<sup>(١)</sup> .

ويعد مجلس الوزراء الجهاز التنفيذي الرئيس في الدولة التركية ، وتتمثل وظيفته الأساسية في صنع السياسات العامة الداخلية والخارجية ، وضمان تنفيذها ، وتطبيق القوانين ، واقتراح مشروعات القوانين ، إضافة إلى الاختصاصات الآتية<sup>(٢)</sup> :

- إمتلاك سلطة إصدار قرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من المجلس الوطني دون تحديد مجالات معينة لا تشملها هذه القرارات ، في حالات إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية ، وفقا للمادة ( ٩١ ) من دستور عام ١٩٨٢ .
- لمجلس الوزراء سلطة في الشؤون الاقتصادية والمالية ، من قبيل إتخاذ قرارات تتعلق بالرسوم والضرائب .
- يقوم المجلس بوصفه سلطة تنفيذية بصنع السياسات الأمنية

(١) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا ، مصدر سابق ، ص ٢٠ .

(٢) حميد فارس حسن سليمان ، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سابق ، ص ١٧-٢٠ .

والخارجية للدولة وكل ما من شأنه تأمين الأمن القومي ، وإعداد القوات المسلحة وتهيئة مستلزماتها ، ويقترح مجلس الوزراء على رئيس الجمهورية تعيين رئيس الأركان العامة ، وفقاً للمادة ( ٩١ ) من دستور عام ١٩٨٢ ، ويتولى رئيس الوزراء رئاسة اجتماعات مجلس الأمن القومي في حال عدم اشتراك رئيس الجمهورية فيها .

• كما أن لمجلس الوزراء الحق في تصديق المعاهدات الدولية المهمة ، وتحديد فترة سريانها من دون إمرارها من المجلس الوطني . أن مجلس الوزراء مسؤول دستورياً أمام المجلس الوطني ، بمعنى أنه يتحمل المسؤولية السياسية أمام المجلس الوطني ، وهذه المسؤولية هي مسؤولية جماعية للوزراء عن تنفيذ السياسة العامة للحكومة ، فضلاً عن مسؤولية كل وزير عن الأعمال المندرجة في إطار وزارته وأعمال مرؤوسيه ، كما إن رئيس الوزراء مسؤول عن ضمان التزام أعضاء حكومته بأحكام الدستور أثناء إنجازهم لأعمالهم ، ويجوز له أن يقترح - في حال رفض وزير ما تقديم استقالته بناء على طلب رئيس الوزراء - على رئيس الجمهورية إقصاء وزيراً أو أكثر في بعض الحالات ، وفقاً للمادة ١١٢ من دستور عام ١٩٨٢<sup>(١)</sup> .

واتساقاً مع مسؤولية الحكومة إزاء المجلس الوطني فان للأخير ، بموجب الدستور ، الحق في إسقاطها عن طريق التصويت على سحب الثقة بها وذلك بموافقة الأغلبية المطلقة للنواب الحاضرين شريطة أن لا يقل عددهم عن نسبة ( ٢٥ ٪ ) من العدد الإجمالي للنواب . كما إن لرئيس الوزراء أن يطلب التصويت على الثقة ( تجديد الثقة ) بحكومته في المجلس الوطني ، ورفض منح الثقة لا يتحقق الا بالأغلبية المطلقة لإجمالي عدد النواب<sup>(١)</sup> . وكوسيلة موازنة بين الحكومة والمجلس الوطني منح الدستور لرئيس الجمهورية الحق ، في ظروف

(١) ينظر: جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية ، مصدر سابق ، ص ٢٠ .

(١) انظر: نص المادة ١٠٣ ، دستور عام ١٩٨٢ .



عدم الأستقرار الحكومي ، الدعوة إلى إجراء أنتخابات عامة جديدة<sup>(١)</sup> .

ومن الناحية الفعلية ، يتمتع المجلس بصلاحيات سياسية وقانونية ونفوذ أوسع ، ويرجع سبب ذلك إلى أن المجلس يقود المجلس الوطني في أغلب الأمور، كما أنه يتمتع بصلاحيات تنفيذية لا يشاركه فيها أحد ، فهو يقرر السياسة العامة الداخلية للدولة ، وتنفيذ القوانين ، وله حق المبادرة التشريعية بعد إحالة قراراتها المتخذة إلى المحكمة الدستورية للحكم عليها من ناحية عدم تعارضها مع الدستور، فضلاً عن نفوذ الحكومة شبه المطلق في مجال السياسة الخارجية .

ولعل التغيير البارز الذي حصل في أعمال مجلس الوزراء هو ما تعلق منه بالآتي :

• أن الحكومة التي تشكلت بموجب أنتخابات الاعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ و ٢٠١١ احتفظت بأغلبية مستقرة للحكومة في المجلس الوطني ، فمنذ العام ١٩٨٢ لم يتمكن أي حزب من تحقيق الأغلبية المطلقة التي أستطاع حزب العدالة والتنمية تحقيقها ، وبنهج وأنجازات ملموسة في الميادين الداخلية الأمنية ( المتعلقة بالقضية الكردية ) والأقتصادية ، وهذا ما أعطى للحكومة قوة إعتبارية في الدعوة لسياسات جديدة أو في كيفية تنفيذها والتحرر من بعض قيود المؤسسة العسكرية التركية .

• أن التغييرات التي حصلت على صلاحيات المؤسسة العسكرية ومجلس الامن القومي قد حرر مجلس الوزراء في ميادين السياستين الداخلية والخارجية ، وقد تمت التعديلات الدستورية خلال المدة بين ٢٠٠٢ و ٢٠١١ ، وكلها هدفت الى إنهاء الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية ، وهو ما يعني زيادة أدوار المؤسسات المدنية وأهمها مجلس الوزراء في صنع السياستين العامتين الداخلية

(١) انظر: نص المادة ١٠٤ . من دستور عام ١٩٨٢ .

والخارجية وتنفيذها . بل أنه في التعديل الدستوري في نهاية تشرين الاول ٢٠٠١ والذي شمل ( ٣٧ ) مادة دستورية كانت ومن ضمنها المادة ( ١١٨ ) الخاصة بمجلس الأمن القومي ، فقد تم تعديل المادة الرابعة التي كانت تُكلف مهام المجلس وأمانته العامة بالمتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية ، وكذلك متابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية انطلاقاً من أن المجلس هو الحامي للنظام الدستوري ، والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتورية . فاقترنت المادة الرابعة بعد تعديلها على تحديد مهمة المجلس واقتصارها على رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني ، والقيام بإخبار مجلس الوزراء بأرائه ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها . وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحول إلى جهاز استشاري وفقد إلى حد كبير وضعيته التنفيذية<sup>(١)</sup> .

• أن وجود أحمد داوود أوغلو<sup>(٢)</sup> قرب صانع القرار السياسي التركي كمستشار اولاً ثم كوزير خارجية قد نقل السياسة الخارجية التركية باتجاه تحول مهم قياساً لما كانت عليه قبل العام ٢٠٠٢ . فأحمد داود أوغلو طرح مبادئ عامة جديدة في السياسة التركية وأهمها مبدأً تصفير مشكلات تركيا الخارجية والاتجاه نحو جعل تركيا مركزاً إقليمياً وليس طرفاً إقليمياً وجسر

(١) ينظر: موقع البرلمان التركي ، مصدر سابق . وكذلك ، بشير عبد الفتاح ، تراجع الدور السياسي للجيش التركي ، مصدر سابق .

(٢) ولد عام ١٩٥٩ في مدينة قونيا الواقعة في قلب الاناضول ، تخرج في العام ١٩٨٤ من جامعة البسفور/ العلوم السياسية وحصل لاحقاً على شهادتي الماجستير والدكتوراه في العلاقات الدولية ، العام ١٩٩٩ حصل على لقب بروفيسور في العلاقات الدولية وقد اختاره أردوغان لشغل منصب كبير مستشاري رئيس الوزراء ، وقد اتاح له هذا المنصب فرصة التأثير المباشر على السياسة الخارجية التركية وفي أعلى مستوياتها وهو صاحب نظرية العمق الإستراتيجي الذي تجسد في كتاب ( العمق الإستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ) في العام ٢٠٠١ ثم عينه أردوغان وزيراً لخارجية تركيا في الأول من أيار عام ٢٠٠٩ .

للتفاعلات الدولية والاقليمية ، وهو ما حقق مركزية مهمة في الادوار التركية بعد العام ٢٠٠٢<sup>(١)</sup> .

### ٣- مجلس الأمن القومي

يذهب البعض إلى جعل مجلس الأمن القومي كقوة منفصلة عن السلطة التنفيذية ، أستناداً لكونه جهة غيرمنتخبة ، وما يتوصل اليه يعتبر من باب التوصية ، غير الملزمة للحكومة ، لأنه من الناحية الفعلية يؤثر على قرارات الحكومة بل ويعيد توجيهها وفقاً لفلسفة الحكم العلماني الكمالي .

ويتألف مجلس الأمن القومي من رئيس الوزراء ، ورئيس الأركان العامة ، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية ، وقادة أفرع القوات المسلحة ( البرية والبحرية والجوية ) ، والقائد العام لقوات الجندرية ، ويمكن دعوة وزراء آخرين ، أو غيرهم لحضور اجتماعات مجلس الأمن القومي طبقاً لجدول أعماله ، ويبحث المجلس في الشؤون المتعلقة بالأمن القومي ، ويقدم توصياته بشأنها إلى مجلس الوزراء ، ويتخذ الأخير التدابير الضرورية للحفاظ على أمن الدولة وسلامتها ، وتعقد اجتماعات المجلس برئاسة رئيس الجمهورية ، أو رئيس الوزراء .

ولقد أتت فكرة تأسيس مجلس الأمن القومي خلال فترة الإدارة العسكرية لحكومة انقلاب أيلول عام ١٩٦٠ ، ووضعت نصوصه في المادة ( ١٢٦ ) من الدستور ، ثم أعيد تنظيم المجلس عام ١٩٨٣ أستناداً إلى المادة ( ١١١ ) من دستور عام ١٩٨٢ . ويعقد المجلس اجتماعاً عادياً مرة واحدة في الشهر ، وتدخل

(١) Hakan Erdem ، Continuity /rupture in late Ottoman to Turkish foreign policy ، ، In : Rebecca Adams Brubaker ( eds ) ، TURKEY'S FOREIGN POLICY IN A CHANGING WORLD : OLD ALIGNMENTS AND NEW NEIGHBOURHOODS ، INTERNATIONAL CONFERENCE St Antony's College ، University of Oxford ، ٣٠ April - ٢ May ٢٠١٠ ، South East European Studies at Oxford ، University of Oxford ، ٢٠١١ ، pp : ١٢- ١٣ .

الاجتماعات الطارئة ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية ، وقام المجلس بموجب ذلك الدستور بالوظائف الآتية<sup>(١)</sup> :

• إتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بتطبيق سياسة الأمن القومي .

• تحديد أهداف سياسة الأمن القومي للدولة .

• تحديد كيفية تطوير عناصر القدرة للدولة ، الثقافية ، والأقتصادية ، والاجتماعية ، والتكنولوجية .

• إتخاذ الإجراءات التي يراها المجلس ضرورية للحفاظ على وجود الدولة ووحدتها واستقلالها ، وحماية أمن المجتمع ورفاهيته .

• الحفاظ على المبادئ الكمالية .

• وضع استراتيجية لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها تركيا .

• قيادة الدولة في حالات الطوارئ ، وإعلان الاحكام العرفية ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية البلاد أثناء الحرب .

• القيام بالإجراءات لتأمين الميزانية السنوية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والمالية والدفاعية والخدمات العامة .

• إتخاذ القرار بقبول الاتفاقيات التي تعقد بين تركيا وبين الدول الأخرى أو رفضها .

أن مجلس الأمن القومي التركي الذي يمثل هيئة استشارية تختص ببحث المسائل المتعلقة بشؤون الأمن القومي ، والخاضع لهيمنة المؤسسة العسكرية ، يقوم عملياً بإصدار قرارات ملزمة للحكومة ، وأن عارضت الأخيرة أو ترددت في

---

(١) وصال نجيب العزاوي ، بنية النظام السياسي وضع الفرقات في تركيا ، مصدر سابق ، ص ١٠١ .

التنفيذ ، فإن ذلك يكون إيداناً بإسقاطها .

ويعد مجلس الأمن القومي أحد مسالك تأثير المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسات العامة ككل .

والملاحظ ، أن الإتحاد الأوروبي قد وضع من ضمن ما وضعه من اشتراطات على تركيا من أجل تسهيل انضمامها للإتحاد الاتجاه نحو الدولة المدنية ، عبر تقليص صلاحيات المجلس وتغيير بعضاً من تركيبته بتقليل الطابع العسكري منه وزيادة الأعضاء المدنيين . وهو ما دفع القيادات السياسية والعسكرية على التوافق على التعديلات الدستورية ، والتي حدثت أولها قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تشرين الأول ٢٠٠٢ ، وفيها تم تعديل ( ٢٧ ) مادة دستورية كانت من ضمنها المادة ( ١١٨ ) الخاصة بمجلس الأمن القومي . فقد تم تعديل المادة الرابعة التي كانت تُكلف مهام المجلس وأمانته العامة بالمتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية ، وكذلك متابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية انطلاقاً من أن المجلس هو الحامي للنظام الدستوري ، والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتورية . فاقترنت المادة الرابعة بعد تعديلها على تحديد مهمة المجلس واقتصارها على رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني ، والقيام بإخبار مجلس الوزراء بأرائه ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها ، بمعنى أن مهام المجلس أصبحت استشارية . كما عدلت المادة ( ١٥ ) من قانون مجلس الأمن القومي فتم إلغاء البند الخاص بوجود تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من بين أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق أول / فريق أول بحري ، لتنص بعد تعديلها على تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس ، وهو ما تم عندما عين محمد البوجان في ١٧ آب ٢٠٠٤ بمنصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي ، كما سحبت من الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي حقها في الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكل

درجاتها عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون بموجب التعديل الذي جرى على المادتين الدستورية ( ٤ ) و ( ١٣ ) وإلغاء المواد ( ٩ ، ١٤ ، ١٩ ) من القانون المنظم لأعمال المجلس . كما عدلت المادة رقم ( ٣٠ ) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية ، لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لأشراف ومراقبة الجهاز المركزي للحسابات ، بل وأصبحت لجان من المجلس الوطني ومن وزارة المالية تقوم بتدقيق نفقات الجيش . أعقبها تعديلات أخرى ، منها التعديل الدستوري في ٧ أيار ٢٠٠٤ على المادة ( ١٣١ ) الذي أُلغى عضوية الجنرال العسكري في المجلس الأعلى للتعليم ، ثم أُلغيت عضوية الجنرال العسكري في إتحاد الإذاعة والتلفزيون وذلك في تعديل دستوري تم في آب ٢٠٠٤ ، كما تم السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد ، وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني ، وتحت إشراف السلطة المدنية أيضاً ، وكذلك تم إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية ، وفقاً للمادة ( ١٩ ) من الدستور<sup>(١)</sup> .

#### ٤- المؤسسة العسكرية التركية

يعد تدخل المؤسسة العسكرية في شؤون السياسة في الدولة التركية من مؤشرات كون هذه الدولة واحدة من دول العالم النامي ، فوظيفة هذه المؤسسة في النظام السياسي كانت ذات مضمونين : إدارة عمليات الحرب ، والتدخل لضبط العمل السياسي وإدارة شؤون الدولة . ورغم أن مصطفي كمال أتاتورك قد عمل على أبعاد هذه المؤسسة عن العمل السياسي ، وحظر عضوية ضباطها في

(١) ينظر: موقع البرلمان التركي ، مصدر سابق . وكذلك ، بشير عبد الفتاح ، تراجع الدور السياسي للجيش التركي ، مصدر سابق .

المجلس الوطني ألا في حالة تخليهم عن وظائفهم العسكرية ، وقصر دورها على التمسك بمبادئ الكمالية وحماية الجمهورية ونظامها العلماني ، ألا أن هذه المؤسسة سرعان ما وسعت تدخلاتها في العمل السياسي ، حتى باتت تعد من أقوى المؤسسات في الدولة التركية وأكثرها تنظيماً ، وهي سلطة عليا تفوق في نفوذها وصلحياتها الدستور ومؤسسات الدولة الأخرى ، وتستمد هذه المؤسسة أهميتها من <sup>(1)</sup> :

أ . التنظيم الداخلي القوي لهذه المؤسسة ، واستقلالها الكامل في اختيار عناصرها القيادية ، ولا يستطيع رئيس الجمهورية الخروج عن هذه الترشيدات ، والأكثر منه أن المؤسسة العسكرية لها رؤية واضحة للأمن القومي التركي .

ب . قوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية بموجب دستور عام ١٩٨٢ الذي منحها حق التدخل لحماية الأمن القومي التركي داخلياً وخارجياً . ويرى قادة هذه المؤسسة أن تدخلهم لا يعد إنقلاباً ، بل هو إجراء دستوري لحماية البلاد ، ويغرس هذا المفهوم في عقول ضباط الجيش منذ بداية التحاقهم بالأكاديميات العسكرية ، إذ تؤكد مناهج دراساتهم فيها على أن من الواجبات الأساسية للجيش الدفاع عن الجمهورية إستناداً إلى المبادئ الكمالية التي وضعت من أجل الحفاظ على كيان الدولة التركية . وتعتبر قيادات هذه المؤسسة أن توصياتهم عبر مجلس الأمن القومي إنما هي قرارات ملزمة بالتنفيذ وليس بإمكان الحكومة تجاهلها . ولغرض إدامة قوة وضع المؤسسة العسكرية السياسي ، تعتمد قياداتها

(١) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية . التركية ، مصدر سابق ، ص ١١٧ . ١١٨ . وكذلك ، علي حسين أحمد ، التيارات السياسية في تركيا وأثرها على مستقبل العلاقة مع العراق ، مصدر سابق ، ص ١١٢ . ١٢٥ . وكذلك ، حميد فارس حسن سليمان ، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سابق ، ص ٢٢ . ٢٣ . وكذلك ، احمد نوري النعيمي ، موقف المؤسسة العسكرية من الحركة الإسلامية في تركيا ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد ٦٠ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ١٣ .

على إظهار أن تركيا تعاني مشاكل لا يمكن حلها إلا عسكرياً مثل المشكلة الكردية مما يعطيها حضوراً دائماً عند محاولة المؤسسات الرسمية التعاطي مع هذه المسائل .

ج. العلاقة المتداخلة بين مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء فهي متداخلة ومتشابكة ، وقد يطغى دور مجلس الأمن القومي على دور مجلس الوزراء ، إذ أن لأول سلطة الاعتراض دون إبداء الأسباب ، وبالمقابل يلتزم مجلس الوزراء بالتوصيات التي يتقدم بها القادة العسكريون الأعضاء في مجلس الأمن القومي ويصادق مجلس الوزراء على قراراته بصورة آلية .

د. التأييد الأمريكي والأطلسي ، إذ ترى الولايات المتحدة في هذه المؤسسة وتوجهاتها حامياً للتوجهات الغربية ، لهذا تتلقى هذه المؤسسة دعماً غربياً واسعاً ، بل أن الغرب يتغاضى أحياناً عن سياسات القوة التي تمارسها هذه المؤسسة في السياسات الداخلية .

هـ. ضعف المؤسسات السياسية واستعدادها الدائم للرضوخ أمام إرادة المؤسسة العسكرية ، بل وتشجع مواقفها أحياناً .

و. وهناك من يضيف الرسالة التي يعتقد بها العسكريون ، وهي حفظ النظام العلماني الأتاتوركي ، والتي يتم تنشئة العسكريين عليها<sup>(١)</sup> .

ومن مظاهر تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية الآتي :

- الضغوط التي تمارسها هذه المؤسسة على الحكومات التركية للحيلولة دون خفض الإنفاق العسكري الذي يرهق ميزانية الدولة ، ووصل إنفاق تركيا العسكري عام ٢٠٠٥ مثلاً ١١,٧٦ مليار دولار ، أي نحو ٣,١٪ من الناتج المحلي

(١) ينظر: عقيل سعيد محفوظ ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا ، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣٤ .



الاجمالي ، أي نحو ١,١٪ من الإنفاق العسكري العالمي ، وأنت بالمرتبة الـ ١٤ عالمياً من حيث الإنفاق العسكري<sup>(١)</sup> ، ويدخل ضمن هذا الإطار اهتمام الحكومات التركية المتعاقبة منذ عام ١٩٨٥ بتطوير قدرات البلاد العسكرية وتحديثها ، من خلال تبني برنامج الصناعات الدفاعية الذي يهدف لزيادة وتطوير قدرات الجيش التركي ، وفي الوقت نفسه تستورد تركيا جزءاً مهم من احتياجاتها الدفاعية ، فضلاً عن الارتباط بحلف شمال الأطلسي . ولا يتوقف الأمر على الضغط من أجل أدامة الإنفاق العسكري ، إنما تتدخل المؤسسة من أجل حفظ مصالحها ، ومنح العسكريين مزايا خاصة في مجالات الإسكان والرواتب ، والقيمة الاعتبارية على الصعيد الاجتماعي .

● ممارسة الضغوط على القيادة السياسية على صعيد قرارات السياسة الخارجية التي تترتب عليها التزامات عسكرية وأمنية ، بحكم عضوية القيادات العسكرية في مجلس الأمن القومي . وأهم القضايا التي تهتم بها هذه المؤسسة هي العلاقات مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وإسرائيل ، فضلاً عن أي علاقات صراع أو نزاع أو أزمة مع دول الجوار .

● لدى المؤسسة العسكرية استعداد للتدخل في شؤون السياسات العامة الداخلية ، في مواجهة أي حدث ترى فيه تهديداً للمبادئ الكمالية وللنظام السياسي العلماني . ومن الأحداث التي تظهر تدخل هذه المؤسسة هو الانقلابات التي قامت بها في الأعوام ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠ ، وتدخلها لمنع حزب الرفاه من الوصول إلى السلطة بعد انتخابات ١٩٩٥ ، ثم السماح له بذلك في ظل الائتلاف مع حزب الطريق المستقيم ، لكن سرعان ما أجبرت زعيم حزب الرفاه نجم الدين أربكان على الاستقالة من رئاسة الحكومة في حزيران عام ١٩٩٧ ؛ وفي كل

(١) التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية وآخرون ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٥٨ . ٥٢١ .

الانقلابات هناك سيناريو يتكرر إذ يبدأ بتوجيه الجيش أُنذار إلى رأس السلطة مصحوباً بشروط تطرحها المؤسسة العسكرية فأذا لم يستجاب لها يحدث الانقلاب ، ففي انقلاب عام ١٩٩٧ وجهت المؤسسة العسكرية من خلال مجلس الأمن القومي ١٨ نقطة طالبة من حكومة (أربكان -تشيلر) تنفيذها ، وبعدها أستقالت حكومة أربكان<sup>(١)</sup> .

والواقع ، أن القيادات السياسية الحكومية والحزبية لا تتصرف وفقاً لما ترغب بتنفيذه أحياناً إنما تسعى لتلمس توجهات المؤسسة العسكرية ، والسعي لتلافي ضغوطها ، ومثال ذلك هو توجهات حكومة حزب الرفاه حيث كان لزعيمها أربكان رؤية متعارضة مع رؤية المؤسسة العسكرية في التعاون العسكري مع إسرائيل ، وفي التعامل مع التدريس الديني إلا أن أربكان تبنى لفترة توجهات المؤسسة العسكرية إلى أن قدم أستقالته . والواقع ، أن أكثر القضايا التي تتدخل فيها هذه المؤسسة على الصعيد الداخلي هي : قضايا الأمن القومي ، والقضايا الكردية ، ونشاط التيار الإسلامي .

ورغم قوة وفاعلية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية ، فإنها لا تهدف إلى احتكار السلطة وأزاحه المدنيين عنها ، بل تتدخل لتغيير توجهات الحكومة أو تفرض قرارات محددة ، أو تعمد لتغيير التشكيلة الحكومية ، لكنها سرعان ما تنسحب تاركة الحكم للمدنيين ، وهذه ميزة تنفرد بها المؤسسة العسكرية التركية عن مثيلاتها في الدول النامية ، والعوامل التي تدفع إلى هذا السلوك هي :

• أرتباط تركيا بالغرب ، وعضويتها في حلف شمال الأطلسي ، إذ يضع الحلف إشتراطات على حدود التداخل بين المؤسسات العسكرية والسياسية لإعضائه .

(١) ينظر مثلاً ، وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٧٣ .

● سعي تركيا لدخول الإتحاد الأوروبي ، يجعل من إمكانية قيام حكم عسكري مباشراً متنافياً مع متطلبات عضوية الإتحاد وفقاً لمقررات ومعايير كوبنهاغن ، التي تمنع تدخل الجيش في السياسة .

## ٥. السلطة القضائية

تعد السلطة القضائية واحدة من أهم السلطات تأثيراً في عمل السلطين التنفيذية والتشريعية ، كونها الحكم الذي يلجأ إليه في تحديد ( صواب وخطأ ) السياسات والتشريعات المتبعة وفقاً لقاعدة اقتربها أو أبتعادها عن المبادئ الكمالية وغلواء العلمانية المتبعة . وتتألف السلطة القضائية من محكمة الاستئناف ، والمحكمة العسكرية الإدارية العليا ، ومحكمة تنازع الاختصاصات القضائية ، ومحكمة المحاسبات ، والمحكمة الدستورية ، وتعد الأخيرة من أبرز أجهزة السلطة القضائية ، كونها تحكم على دستورية أي تشريع متبع .

وتتولى السلطة القضائية ، إضافة إلى وظائفها القضائية ، إدارة الانتخابات والإشراف عليها لضمان نزاهتها ، وتختص المحكمة الدستورية بعدة وظائف يمكن ان يكون لها تماس من قريب أو بعيد بالعمل السياسي ، ومنها<sup>(١)</sup> :

\* الفصل في دستورية القوانين والقرارات التي لها قوة القانون من حيث الشكل والمضمون ، وتبت في التعديلات الدستورية من حيث الشكل فقط .

\* الإشراف والرقابة المالية على الأحزاب السياسية ، والقرار بحلها بناءً على دعوى مكتب الإدعاء العام .

\* للمحكمة حق إستخدام النقض في الأحكام المتعلقة بالقوانين والمراسيم ، ولها صلاحية محاكمة رئيس الدولة ورئيس الوزراء والمسؤولين الكبار عند

(١) وصال نجيب العزاوي ، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا ، مصدر سابق ، ص ١١-١٢ .

ارتكابهم مخالفات تتعلق بمهامهم .

\* النظر في الإلتماس الذي يرفعه أي نائب في المجلس الوطني ، في صحة إلغاء حصانته البرلمانية .

أن دور السلطة القضائية غير مباشر في صنع السياسة الخارجية ، ويتضح هذا الدور في أخذ النظام السياسي التركي بمبدأ المراجعة القضائية حيث يكون للمحكمة الدستورية سلطة الفصل في دستورية القوانين ، وإبطال بعض القوانين ، أو الأتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية على أساس مخالفتها للدستور ، دون هذا نكاد لا نرى تأثيراً لهذه السلطة في أعمال السياسة الخارجية<sup>(١)</sup> .

---

(١) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ٤٥٩ .

## المطلب الثاني : القوى غير الرسمية

في إطار أي نظام سياسي توجد قوى ومؤسسات غير تلك المنوط بها ، دستورياً ، صناعة السياسة العامة الداخلية أو الخارجية . وهذه القوى والمؤسسات تمارس أدوارها وتأثيراتها بصورة مباشرة من خلال ما يتيح لها الدستور من الإسهام بهذه العملية كالأحزاب السياسية ، وهناك قوى يكون تأثيرها غير مباشر كجماعات الضغط والمصالح التي تؤثر من أجل أنتهاج الحكومة والسلطة التشريعية لنهج أو اتخاذ قرارات تتوافق ومصالحها . وهذه القوى والمؤسسات تؤثر في مقدار التغيير الذي يتم أدخاله على السياسات الخارجية ونوعه .

وفي تركيا توجد العديد من تلك القوى والمؤسسات التي تؤثر في السياسات الخارجية وعلى مقدار التغيير الذي يحصل فيها ، ومنها الآتي :

### أولاً ، الأحزاب السياسية

أن الأحزاب لم تكن حتى وقت قريب تولي الأهتمام الكافي بالشؤون الخارجية كأهتمامها بالشؤون الداخلية ، كون الأخيرة هي التي توصلها إلى كسب رضا الناخبين ، لكنها أخذت تتنافس فيما بينها في الأهتمام بالسياسة الخارجية والتأثير عليها .

والأحزاب السياسية في تركيا أدت دوراً محورياً في العمل السياسي ، وأن

كان في معظم الأحيان يفرض عليها اتباع سياسات معينة تتماشى مع المبادئ العلمانية الكمالية وهيمنة العسكر في الحياة السياسية . والإشارة إلى أدوار الأحزاب السياسية في صنع السياسات الخارجية تكتسب أهميتها بحسبانها من أهم عناصر البيئة السياسية والقوى المؤثرة في السياسات الداخلية ، فضلاً عن أهميتها في إدراك خصائص أداء القيادات والنخب السياسية وتوجهاتها وأساليبها وأوجه الصراع والتعاون بين الأحزاب الحاكمة وتلك المعارضة أو بين أطراف الحكومات الائتلافية .

وفي أدناه عرض لأهم الأحزاب السياسية التي قامت بأدوار مهمة في الحقبة الممتدة بين ٢٠٠٢- ٢٠١١ ، وكما يلي <sup>(١)</sup> :

#### ١- حزب العدالة والتنمية

تأسس هذا الحزب في ١٤ آب ٢٠٠١ من قبل عدد من أعضاء حزب الفضيلة الذي تم حظره ، برئاسة رجب طيب أردوغان رئيس بلدية أستانبول السابق ، وقد أكد مؤسسو الحزب ومعظمهم جامعيون ورجال أعمال ، أن حزبهم يريد التوجه إلى قاعدة انتخابية أوسع من حزب الفضيلة الذي كان خطابه الإسلامي يجتذب بصورة خاصة الناخبين

(١) ينظر: يعرب حسين كريم التميمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية ، نموذج العلاقات العراقية - التركية ١٩٩٠- ٢٠٠٢ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٠-٣٠ .

أن معظم الأحزاب السياسية التركية التي أنشأت بعد عودة الحياة السياسية وانتهاء حكم العسكر ، وصدور قرار الأحزاب السياسية في نيسان عام ١٩٨٣ حتى الوقت الحاضر إنما هي وريثة الأحزاب السياسية التركية التي كانت قائمة قبل انقلاب ١٩٨٠ بعناصرها التنظيمية وقياداتها وقواعدها الشعبية فضلاً عن اتجاهاتها الأيديولوجية .

ينظر: عبد العزيز محمد عوض الله ، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة ، مركز الدراسات الشرقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، الفصل الثالث .

المتدينين ويثير استياء المؤسسة العسكرية والقادة السياسيين . كما دعا قادة الحزب الجديد إلى إصلاح النظام السياسي في تركيا بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدتها .

وحرص الحزب على عدم رفع الشعارات الدينية في خطابه السياسي ولم يحذ التعيير عن نفسه بأنه حزب إسلامي ، يقول زعيمه أردوغان بهذا الصدد " البعض يسموننا حزباً إسلامياً ، والبعض الآخر إسلامياً معتدلاً .. ولكننا لا هذا ولا ذاك .. نحن حزب محافظ ديمقراطي ولسنا حزباً دينياً وعلى الجميع ان يعرف هذا" . وقد حرص أردوغان ، في أول مؤتمر صحفي بعد الانتخابات ، على استخدام مقولة أتاتورك ( الحاكمية للشعب دون قيد أو شرط ) مشيراً إلى أن حزبه ما هو إلا حزب النظام الجمهوري العلماني ولن يقع في نقاشات مع أجهزة الدولة بل سيعمل معها ضمن تفاهم متبادل ، مطمئناً الأوساط العلمانية التي تخشى ممارسته سياسات ( راديكالية ) وإقامة نمط إسلامي بقوله " أنه لن يلجأ إلى مثل هذه الممارسات وأن الشعب التركي لم يسلمه السلطة ألا يصلح الاقتصاد التركي ويقضي على التضخم والفقر ويدخل البلاد في عضوية الإتحاد الأوروبي ويوسع الحريات" (١) .

ويرجع أصل نشأة الحزب إلى العام ٢٠٠١ عندما تم حظر حزب الفضيلة بقرار من المحكمة الدستورية ، وكان الحزب وقتها يملك ١١١ مقعد من أصل ٥٥٠ مقعد في المجلس الوطني ، ويحتل المركز الثالث بين الأحزاب التركية ، وكان الأتهام الموجه له هو خرق مبادئ أتاتورك ، وتحوله إلى مركز للمعارضة العلمانية ، فضلاً عن إتهامه بأنه أستمتر لحزب الرفاه واستناداً إلى نص المادتين ٦٨ و ٦٩ للدستور

(١) ينظر: حميد فارس حسن سليمان ، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سابق ،

التركي ، قررت المحكمة في حزيران عام ٢٠٠١ ما يلي :

\* غلق حزب الفضيلة بشكل نهائي وتحويل ممتلكاته وأمواله إلى خزينة الدولة .

\* إسقاط عضوية نائبين له في المجلس الوطني بتهمة ممارسة نشاطات ضد مبادئ أتاتورك .

\* الحظر على خمسة من أعضاء حزب الفضيلة من ممارسات العمل السياسي لمدة خمس سنوات .

وبعد غلق حزب الفضيلة ، أصبح التمثيل في المجلس الوطني كالاتي : حزب اليسار الديمقراطي بـ ١٣٢ عضو ، وحزب الحركة القومي بـ ١٢٦ عضو ، والمستقلون ١١٣ عضو ، وحزب الوطن الأم بـ ٨٨ عضو ، وحزب الطريق الصحيح بـ ٨٢ عضو ، وبقيت ثمان مقاعد شاغرة .

وقبل قرار الحظر ، كانت هناك قوتان في داخل حزب الفضيلة ، قوة بزعامه رجائي كوتان ، وقوة أخرى قادها عبد الله غول . وبعد قرار الحظر ، أنقسم برلمانيو الحزب إلى جناحين ، حيث أعلن الجناح المحافظ عن تشكيل حزب بأسم حزب السعادة برئاسة كوتان الذي قال أثناء مؤتمر صحفي : ( أن شعبنا يصبوا إلى السعادة .. سنقوم بخدمة كل الشعب التركي من دون أي تمييز وسنجاهر بتميزنا وإخلاصنا للقيم الأخلاقية والوطنية .. وسنناضل من أجل الحريات الدينية في تركيا العلمانية ) . ويتضمن برنامج الحزب إلغاء محاكم أمن الدولة وإنشاء محاكم للنظر بقضايا حقوق الانسان . وقد قام كوتان بتقديم طلب تشكيل حزب السعادة في ٢٠ تموز عام ٢٠٠١ ، ضم الحزب في صفوفه الشخصيات التقليدية المحافظة التي تتمسك بالزعامة الروحية لأربكان ، وعضوية ٤٦ نائباً في المجلس الوطني .



أما الجناح الثاني الذي أدى إلى أيجاد حزب العدالة والتنمية ( Akparti Adalet ve Kalkinma Partisi ) فقد قاده الشباب ، ويعد جناحاً متجدداً ، وبزعامة رجب طيب أردوغان ، رئيس بلدية أستانبول السابق . أن اختيار أردوغان لتأسيس حزب العدالة والتنمية جاء لأعتبارات كونه شخصاً مقبولاً لدى الأوساط السياسية والأجتماعية في تركيا لما حققه من رصيد شعبي من خلال الأنجازات التي قدمها لولاية أستانبول عندما كان رئيساً لبلديتها للمدة من ١٩٩٤ . ١٩٩٩ ، فضلاً عن تمتعه بمواصفات رجل الدولة . وركز حزب العدالة والتنمية في برنامجه على سعيه لحصول تركيا على العضوية الكاملة في الإتحاد الأوربي والتأكيد على ظاهرة التعددية الحزبية في تركيا . وفيما يخص برنامج الحزب في السياسة الخارجية فإنه أكد على تطوير علاقاته مع الدول العربية وفي أطار منظمة المؤتمر الإسلامي ، وحول الصراع العربي - الإسرائيلي أشار الحزب إلى أن استمرار العنف في الشرق الأوسط قد أدى إلى شعور الحزب والرأي العام التركي بالأسى العميق بسبب العلاقات التاريخية والحضارية التي تربط تركيا بالمنطقة ، وأن حزبه يعتقد أن تحقيق السلام الدائم هو المخرج الوحيد لهذا العنف .

وبعد تأسيس حزبي السعادة والعدالة والتنمية ، أصبحت التشكيلة الجديدة في المجلس الوطني عام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ كالآتي : اليسار الديمقراطي بعدد مقاعد بلغ ١٣٢ ، والحركة القومية بعدد مقاعد بلغ ١٢٦ ، والوطن الام بعدد مقاعد بلغ ٨٦ ، والطريق الصحيح بعدد مقاعد بلغ ٨٠ ، والعدالة والتنمية بعدد مقاعد بلغ ٥١ ، والسعادة بعدد مقاعد بلغ ٤٨ ، والمستقلون بعدد مقاعد بلغ ١٩ ، ومقاعد شاغرة العدد ٨ مقاعد . وحصل الحزب على قبول التيار التجديدي في حزب الفضيلة ، وبمشاركته في انتخابات تشرين الثاني ٢٠٠٢ النيابية حقق الحزب فوزاً كاسحاً على الأحزاب السياسية التركية بكافة تياراتها ، إذ حصل على ٣٤,٤٪ من الأصوات واحتل بذلك المركز الأول وبعدد مقاعد بلغ ٣٦٣ مقعداً ، ليأتي بعده

حزب الشعب الجمهوري حائزاً على ١٩,٣٩٪ من الأصوات بمقاعد بلغت ١٧٨ مقعداً. وانفرد كلا الحزبين، الأول في تشكيل الحكومة، والثاني في تمثيل المعارضة داخل المجلس الوطني، وهو ما أحدث تحولاً سياسياً بدخول تركيا مرحلة جديدة تمثلت بحكومة الحزب الواحد بعد ما عانت من عدم الاستقرار الحكومي بسبب الحكومات الائتلافية منذ عام ١٩٩١.

تعود شعبية حزب العدالة والتنمية إلى جملة عوامل منها:

أ. شخصية زعيم الحزب رجب طيب أردوغان، وهو أحد قيادي التيار الإسلامي في تركيا لاسيما ( الرفاه )، إذ أخذت شهرته تتصاعد مع توليه هذا المنصب، وهو شخص تجديدي معتدل في إطروحاته.

ب. جاء التصويت لحزب العدالة والتنمية إشباعاً لحاجات الشعب التركي إلى قوة سياسية تساعد على التخلص من النزاعات السياسية والحزبية الضيقة وعجز الحكومات السابقة عن مكافحة حالات الفساد واتخاذ قرارات قوية لتغيير النظام الاقتصادي وأجراء الإصلاحات اللازمة للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وتوسيع دائرة الحريات.

ج. التوجهات الفكرية والخطاب السياسي لقيادة الحزب، فبحاولتها الأبتعاد عن الخطاب الديني المتشدد وتأكيد الألتزام بالدستور والتمسك بمبادئ أتاتورك مع الدعوة إلى إصلاح النظام السياسي وتوسيع الحريات والديمقراطية أدى إلى إتساع قاعدته الأنتخابية.

وبسبب ذلك، أتجهت إرادة الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٢ لتكليف عبد الله غول نائب رئيس حزب العدالة والتنمية بتشكيل الحكومة الجديدة ( عندما كان هناك خطر على زعيم الحزب أردوغان من ممارسة العمل السياسي وذلك لإلقائه خطاباً تضمن شعارات فيها

عبارات دينية عدت بمثابة تحريض ضد العلمانية ) ، التي تضمن برنامجها التركيز على تحديث الدولة وتقليص المركزية المفرطة واحترام حقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي ، ورفع القيود المفروضة على التعليم فضلاً عن إستيفاء معايير كوينهاكن الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي . واتجهت الحكومة الجديدة في خطوة مهمة تجاه إيجاد حل للمشكلة الكردية في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٢ إلى تخصيص بث يومي باللغة الكردية عبر مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي ( نصف ساعة تلفازية و٤٥ دقيقة إذاعية ) . كما قررت رفع حالة الطوارئ عن محافظتي ديار بكر وشرنج وهما آخر مقاطعتين ترفع عنهما حالة الطوارئ ، ومما يذكر أنه كان لدى الحزب في انتخابات عام ٢٠٠٢ ( ٧٢ ) نائباً من الأكراد .

أما على صعيد السياسة الخارجية فأن الحكومة التركية الجديدة أكدت كثيراً على موضوع عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي وهي يالحاحها في هذا الموضوع ، ربما كأسلوب تكتيكي ، ذرائعي ، تهدف من خلاله تحقيق ما يلي :

• أستغلال عدم رضا الأتحاد الأوروبي بتدخل الجيش التركي في الحياة السياسية التركية ، وبأن ذلك من أهم أسباب عدم قبول تركيا في الإتحاد الأوروبي .

• الأستفادة من إجراءات الإصلاح والأنسجام مع معايير كوينهاكن في تعزيز الحريات وضمن حقوق الإنسان ، وتقليص دور العسكرو وتقليص أدوار مجلس الأمن القومي ، وهو ما يحتاجه الحزب لتأكيد حق الممارسة الدينية وحرية العبادة لاسيما وأن أوروبا تعطي فسحة من الحريات للإسلاميين فيها أوسع مما تعطيه تركيا ذاتها .

## ٢- حزب الشعب الجمهوري ( CHP ) :

أحتل الحزب المرتبة الثانية في انتخابات عام ٢٠٠٢ وبواقع ١٧٨ مقعداً ، فيما لم

يكن له حضور في المجلس الوطني طوال المدة بين نيسان عام ١٩٩٩ - تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، بسبب عدم اجتيازه للحاجز الانتخابي حيث حصل على ٨,٧٪ من الأصوات القومية . ثم حصل في انتخابات عام ٢٠٠٧ على ١١٢ مقعداً في المجلس الوطني أي ما نسبته ٢٠,٣٪ ، وحصل في انتخابات عام ٢٠١١ على ٢٠,٨٥٪ من الأصوات وحائزاً على ١٣٥ مقعداً أو ما نسبته ٢٤,٥٪ من مقاعد المجلس الوطني . وهذه النسب تجعله ثاني أكبر الأحزاب الفاعلة في تركيا بعد حزب العدالة والتنمية خلال مرحلة البحث .

والحزب يعد من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية أعيد تشكيله في أيلول عام ١٩٩٢ برئاسة دينيزبايكال الأمين العام السابق للحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي ( SHP ) بعد أن تم حله مع بقية الأحزاب السياسية التي كانت قائمة قبل إنقلاب أيلول عام ١٩٨٠ . وكان للحزب قبل انتخابات كانون الثاني عام ١٩٩٥ ، ٢٠ مقعداً كان يشغلها في الأصل نواب حزبي الديمقراطي الاجتماعي الشعبي ( SHP ) واليسار الديمقراطي ( DSP ) الذين تركوا الحزبين المذكورين وانضموا إلى حزب الشعب الجمهوري ، ثم حصل في الدورة الانتخابية ١٩٩٥ - ١٩٩٩ على ٤٩ مقعداً .

أن نجاح الحزب في انتخابات عام ٢٠٠٢ مرده عوامل عدة يأتي في مقدمتها تشتت أحزاب اليسار الأخرى وتحول ناخبها عنها . فضلاً عن قيام زعيم الحزب دينيزبايكال في السنوات الأخيرة بتخفيف حدة خطابه السياسي ومحاولاته إستمالة كافة شرائح المجتمع وعلى إختلاف أفكارها وتوجهاتها .

المهم ، أن حزب الشعب الجمهوري شكل جبهة المعارضة الوحيدة عام ٢٠٠٢ ، في وجه سياسات حزب العدالة والتنمية .

ولا يعني وجود حزب ما في المعارضة عدم تأثيره في مجرى السياسات العامة

في الدولة ، إنما يمارس تأثيره أستناداً إلى كونه واحداً من دعائم العلمانية التركية ، ويضغط على الحكومة من أجل أن تكون سياساتها في الأطر العامة التي تتفق عليها القوى السياسية الأوهي العلمانية ومبادئ أتاتورك ، وعدم دفع المجتمع باتجاه التيارات الدينية الإسلامية .

### ٣- حزب الطريق المستقيم ( الصحيح ) ( DYP ) :

تأسس الحزب في حزيران ١٩٨٣ ، ويعد من أحزاب اليمين المحافظة ويستمد بعض أديباته من أفكار حزب العدالة الذي كان يعد وريثاً للحزب الديمقراطي الذي أسسه عدنان مندريس وحكم تركيا منذ آيار ١٩٥٠ وحتى انقلاب آيار ١٩٦٠<sup>(١)</sup> . وكان رئيسه حسام الدين جندروك ثم سليمان ديميريل حتى انتخابه لرئاسة الدولة عام ١٩٩٣ ، لتتولى رئاسته تانسو شيللر .

وبعد تولي تشيللر لرئاسة الحزب وتوليها مهام تشكيل الحكومة عام ١٩٩٣ سارت باتجاه الإصلاح الاقتصادي ، فضلاً عن العمل على تحقيق أجماع وطني تجاه المشكلة الكردية ، لأن ما أعاق قدرتها على إدارة الحكومة هو تباين الاتجاهات السياسية داخل حزبها ، ومع شريكها في الائتلاف الحاكم حزب الديمقراطي الأجماعي الشعبي بشأن كيفية تعاملها مع المشكلات التي واجهتها الحكومة ، فضلاً عن عدم تمتع الحكومة بأغلبية كبيرة داخل المجلس الوطني ، أعطى أحزاب المعارضة فرصة أكبر لممارسة الضغط عليها ، كان سبب أنهيار الحكومة في أيلول عام ١٩٩٥ ، بأنسحاب حزب الديمقراطي الأجماعي الشعبي من الائتلاف الحكومي ، لاختلافهما بشأن إجراء انتخابات مبكرة قبل موعدها في تشرين الثاني ١٩٩٦ ، وهو ما كان حزب الطريق الصحيح يعارضه .

(١) ينظر: عبد العزيز محمد عوض الله ، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة ، مصدر سابق ، ص ٨٣ .

وفي انتخابات كانون الأول ١٩٩٥ حصل الحزب على ١٩,٢٪ من الأصوات و١٣٥ مقعداً ، وجاء تسلسله في المركز الثاني بعد حزب الرفاه الذي حصل على ١٥٨ مقعداً ، وقد شكلت نتائج هذه الانتخابات أزمة سياسية في تركيا بسبب عجز أي من الأحزاب في الحصول على أغلبية تمكنها من تشكيل الحكومة بمفردها ، ولعدم قبول معظم القوى السياسية بقيام حزب الرفاه بتشكيل الحكومة ، فتشكل ائتلاف حكومي بين الحزب وحزب الوطن الأم ( ANAP ) الذي حصل على ١٣٢ مقعداً ، لكن الائتلاف أنهى في حزيران عام ١٩٩٦ ليخلفها حكومة ائتلافية جديدة بين تيارين متناقضين الإسلاميين والعلمانيين وهو تحالف الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان وحزب الطريق الصحيح بزعامة تشيللر ، لأن هذه الحكومة أنهت في حزيران عام ١٩٩٧ تحت ضغط المؤسسة العسكرية .

وفي انتخابات نيسان عام ١٩٩٩ حصل الحزب على ٨٥ مقعداً في المجلس الوطني ، واعتبر ذلك أخفاقاً للحزب ، وتعود أسباب أخفاقه إلى مشاكل عدة منها ما يتصل بتحدي الجناح المعارض لدور تشيللر لاسيما وأنها أصبحت تعاني ومنذ تجربة ائتلافها مع أربكان من تزايد انشقاقات نواب حزبه ، ناهيك عن مشاكل أخرى تتصل بأزمة الهوية التي يعيشها تيار اليمين الوسط الذي يمثلته حزبي الطريق الصحيح والوطن الأم ، الأمر الذي دفع أصوات الناخبين لصالح أحزاب أخرى كالعمل القومي والعدالة والتنمية . وأمام استمرار فشل الحزب في حل هذه المشاكل جاءت نتائج انتخابات نيسان عام ٢٠٠٢ لتخرج بالحزب من الساحة السياسية إذ لم يحصل إلا على ٩,٥٥٪ من الأصوات<sup>(١)</sup> . المهم هنا ، أن خروج الحزب اليميني المحافظ وصعود حزب إسلامي للحكم أشرت تحولات وتغيير في قناعات الشعب التركي نحو التيار الإسلامي بعد نحو ثمانون عاماً من العلمانية .

(١) حميد فارس حسن سليمان ، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سابق ، ص ٣٥ . ٤١ .

#### ٤- حزب الوطن الأم (ANAP) :

يعد الحزب ، فكرياً ، من أحزاب اليمين ويتنافس مع حزب الطريق الصحيح على وراثة توجهات حزب العدالة ، كما حرص على أن يبدو أكثر الأحزاب التركية رغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والشروع في الإصلاحات الدستورية للنظام السياسي التركي . وأسس هذا الحزب توركوت أوزال في حزيران عام ١٩٨٣ ، وقد نجح أيام ازدهاره بزعامة توركوت أوزال في جمع فئات مختلفة يمينية ويسارية ومدنية تحت مظلة ، وتمكن بذلك من كسب شعبية واسعة . ولكنه وبزعامة يلماز فقد الكثير من دعم قاعدته الأمر الذي تسبب في انفصال أعضائه البارزين عنه وأنضمامهم إلى أحزاب أخرى . وهو ما يؤكد حقيقة أن ما كان يتمتع به من شعبية في فترة زعامة أوزال إنما منشؤها شخصية الأخير ومميزاته الكاريزمية<sup>(١)</sup> .

وفاز الحزب في أول إنتخابات نيابية بعد إنقلاب أيلول عام ١٩٨٣ ، في تشرين ثاني عام ١٩٨٣ بأغلبية ٤٥,١٤٪ من الأصوات ، وبذلك أنفرد بالسلطة ، وفي إنتخابات تشرين الثاني عام ١٩٩١ تبين إنخفاض شعبية الحزب إذ حصل على ٢٤٪ من الأصوات و ١١٥ مقعداً ، ولم يستطع تشكيل حكومة فيها رغم حصوله على المرتبة الأولى . ثم حصل الحزب في إنتخابات تشرين الثاني عام ١٩٩٥ على ١٩,٦٦٪ من الأصوات و ١٣٢ مقعد في المجلس الوطني ، وجاء في المركز الثالث ، ودخل في حكومة ائتلافية مع حزب الطريق الصحيح بزعامة تشيلير ، ولكن هذه الحكومة لم تعمر طويلاً .

وأبان الأزمة السياسية التي عاشتها حكومة ( أربكان - تشيلير ) الائتلافية بسبب الصراع مع التيارات والقوى العلمانية المتشددة ، وأهمها المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي على تلك الحكومة ، كان حزب الوطن الأم

(١) ينظر: عبد العزيز محمد عوض الله ، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة ، مصدر سابق ، ص ٧٤ . ٧٩ .

وزعيمه مسعود يلماز البديل الذي تم الاستقرار عليه لتشكيل الحكومة خلفاً للإئتلاف الحاكم . وتحالف حزب الوطن الأم مع حزبي اليسار الديمقراطي بزعامة بولند أجويد وحزب تركيا الديمقراطية بزعامة حسام الدين جندروك لكي يضمن له أغلبية ، وكان برنامجها إعادة الاعتبار للقيم المدنية الليبرالية والتمسك بالمبادئ العلمانية ، وتعهد يلماز بإعطاء الأولوية لإعادة توحيد البلاد التي مزقتها ما اعتبره خلافات دينية<sup>(١)</sup> وسياسية ، ومواصلة الحملة التي بدأها الجيش ضد الإسلاميين ، وعدم السماح للأصولية بالعودة للحكم . كما قامت الحكومة بإجراءات عملية هدفها إيقاف تنفيذ بعض الخطوات التي شرع بها نجم الدين إربكان أبان رئاسة الحكومة كالقيام بترميم مسجد في استانبول ، وحظر ارتداء الحجاب الذي كان قد اجازته وزير المالية في عهد حكومة إربكان بالنسبة لوزارته ، كما تحركت الحكومة في مكافحة التوجهات الإسلامية إلى الضد من التعليم الديني ، وأصدرت قانون يقضي بتحديد مدة التعليم الإلزامي من ٥ إلى ٨ سنوات للحد من إقبال التلاميذ على

(١) لم تشهد تركيا في الواقع ، خلافات دينية إسلامية بالشكل الذي ذهبت إلى الإشارة اليه حكومة يلماز إذ أن الشعب التركي هو شعب مسلم بأغلبه المطلقة ، حيث يشكل المسلمون في تركيا ٩٩٪ من الشعب التركي ، وهناك تجانس مذهبي ، اذ يشكل المسلمون السنة نحو ٩٠٪ وهم على مذهبي : مذهب ابي حنيفة النعمان بالنسبة للأتراك والمذهب الشافعي بالنسبة للأكراد الأتراك ، وهناك نحو ١٠٪ مسلمون علويين يتوزعون في انتمائهم القومي بين الأتراك والأكراد ونسبة من العرب ، وتتوزع نسبة الـ (١٪) على ديانات أخرى : المسيحية ( يبلغ عدد المسيحيين في تركيا نحو ربع مليون انسان ) واليهودية ( نحو ٤٠ الف يهودي ) وديانات أخرى ( نحو الالف نسمة ) كالسنطوريين واليزيديين . انما يمكن القول بوجود صراع عرقي بين أكراد تركيا الذي تبحث قواهم الفاعلة لنيل حقوقهم الثقافية والسياسية وبين الدولة التركية وتحديد التنظيمات السياسية القومية المتطرفة مثل حزب الحركة القومي ، الساعية إلى هيمنة القومية التركية على ما سواها . فضلاً عن خلافات وصراعات سياسية بين الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة ، واهمها بين الأحزاب ذات الاتجاهات الإسلامية وبين القوى والأحزاب العلمانية من جهة أخرى ، اسكندر شاهرسعد ، مسألة الأقليات وسبل تخفيف التوترات الدينية والأثنية في الشرق الاوسط ، مجلة قضايا استراتيجية ، العدد ٦٨ ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، آذار ٢٠٠٩ ، ص ٤٤ .



الإلتحاق بالمدارس الدينية ومعاهد (أمام-خطيب) التي يعدها العلمانيون المصدرالرئيس لحصول حزب الرفاه على الدعم والمساندة<sup>(١)</sup>.

لكن ، سرعان ما أشرت أنتخابات نيسان عام ١٩٩٩ أنخفاض نسبة التأييد للحزب إذ حاز على ١٣,٢٪ فقط ودخل المجلس الوطني بـ ٨٦ نائباً لكنه شارك في الائتلاف الحكومي مع حزبي اليسارالديمقراطي والعمل القومي . في حين انه لم يجتاز في انتخابات تشرين ثاني عام ٢٠٠٢ الحاجز الانتخابي اذ حصل على ٥,١٤٪ من الأصوات ، وهو ما عد هزيمة كبيرة لحزب كان له دورفاعل في الحياة السياسية التركية منذ ما بعد أنقلاب ١٩٨٠ ، والأكثرمنه أنه عد تحولاً في أهتمامات الشعب التركي بعيداً عن التيارات اليمينية العلمانية والقومية .

## ٥- حزب السعادة :

تشكل هذا الحزب في تموز عام ٢٠٠١ بزعامة رجائي قوطان زعيم حزب الفضيلة و ٤٧ نائباً في المجلس الوطني هم جزء من كتلة حزب الفضيلة البرلمانية البالغة ١١٥ نائباً ، في حين أسس قسم آخر من أعضاء الحزب حزب العدالة والتنمية ضموا اليهم ٥١ نائباً لحزب الفضيلة . ويمثل حزب السعادة الجناح التقليدي الذي تمخض عن حزب الفضيلة ، وسعى الحزب لجعل خطابه السياسي أكثر مرونة مقارنة بسابقه ( الرفاه والفضيلة ) كتأييده لعضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي ، والدعوة لتوسيع الحريات والديمقراطية ، وعدم المساس بالمبادئ التي يقوم عليها النظام الجمهوري في تركيا .

الإلانه وفي انتخابات تشرين الثاني عام ٢٠٠٢ سجل الحزب تراجعاً كبيراً في

(١) حميد فارس حسن سليمان ، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سابق ، ص ٤٣ . ٤٦ . وكذلك ، وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين ، مصدر سابق ، ص ٢٦٩ . ٢٧٧ .

تمثيل التيار الإسلامي لصالح حزب العدالة والتنمية إذ لم يحصل سوى على ٢,٥٪ من الأصوات القومية، الأمر الذي حرمه من دخول المجلس الوطني .

## ٦. حزب الحركة القومية ( MHP ) :

كان الحزب قد تأسس عام ١٩٦٥ بزعامة آلب أرسلان توركيش ، وهو من الأحزاب اليمينية القومية المتطرفة ، وحل الحزب بعد انقلاب أيلول عام ١٩٨٠ ، ثم أعيد تشكيله في حزيران عام ١٩٨٣ ، بعد عودة الحياة السياسية في تركيا ، تحت أسم حزب العمل القومي ( MCP ) ودخل انتخابات تشرين الأول عام ١٩٩١ البرلمانية متحالفاً مع حزبي الرفاه والديمقراطية الإصلاحية ودخل المجلس الوطني بـ ١٩ نائباً ، إلا أنه بعد تشكيل حكومة سليمان ديميريل الائتلافية في تشرين الثاني عام ١٩٩١ انسحب الحزب من هذا التحالف ، وإعيد العمل بالأسم القديم للحزب ( الحركة القومي ) . وفي حين لم يصل الحزب لعضوية البرلمان في عام ١٩٩٥ ، فإنه حصل عام ١٩٩٩ على ١٧,٩٪ من الأصوات و ١٢٦ مقعداً ، محتلاً المرتبة الثانية . ويرجع سبب صعوده لكونه بقي لفترة طويلة بعيداً عن الصراعات السياسية خارج المجلس الوطني ، واستطاع الحزب أن يكسب أصوات قوى كانت تدعم حزب الرفاه ، فضلاً عن حصوله على دعم الفئة العمرية بين ١٨ - ٢١ سنة التي سمح لها بالأشتراك بالانتخابات . لكن في انتخابات عام ٢٠٠٢ فشل الحزب في اجتياز الحاجز الانتخابي ونال ٨,٣٪ فقط من إجمالي الأصوات . أما في انتخابات عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١ حصل على نتائج مهمة ، ففي الأولى منها حصل على ٧١ مقعداً في المجلس الوطني وكان بذلك واحداً من ثلاثة أحزاب تشكل منها المجلس الوطني ، وفي انتخابات حزيران ٢٠١١ جاءت الحركة القومية بالمرتبة الثالثة بعد أن حصلت على ١٤,٢٩٪ من الأصوات وبعدها مقاعد بلغ ٥٣ مقعداً .

## ٧. أحزاب أخرى :

وفضلاً عن الأحزاب أعلاه ، توجد في تركيا أحزاب أخرى عدة ، سعى النظام الانتخابي إلى ضبط تعدديتها في المجلس الوطني لكي تتحقق مشاركة للأحزاب التي تحظى برضا نسبي للشارع التركي ، قدرها المشرع التركي بإجتياز حاجز الـ ١٠٪ ، ودونه يستبعد الحزب من دخول المجلس للدورة الانتخابية . ومن بين الأحزاب الأخرى البارزة هي :

أ . حزب اليسار الديمقراطي ( DSP ) : كان الحزب يمثل الجناح اليساري للحزب الشعبي حيث أنشئ عنه وأسس بأسم حزب اليسار الديمقراطي في تشرين الثاني عام ١٩٨٥ ، ودخل الحزب للمجلس الوطني في انتخابات عام ١٩٩١ عندما حصل على ١١٪ من الأصوات و٧ مقاعد في المجلس الوطني ، ثم حصل في انتخابات عام ١٩٩٥ على ١٤,٦٤٪ و٤٦ مقعداً . ثم حصل الحزب في انتخابات عام ١٩٩٩ على المركز الأول بعد فوزه بنسبة ٢٢,١٩٪ وحصوله على ١٣٦ مقعداً ليشكل حكومة ائتلافية جديدة مع حزبي الحركة القومية ( دولت بهجلي ) والوطن الأم ، إلا إن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها تركيا منذ شباط عام ٢٠٠١ قد أفقدت الحكومة شعبيتها وأغليبتها ، وهو ما ظهر جلياً في انتخابات عام ٢٠٠٢ إذ لم يتمكن الحزب من اجتياز الحاجز الانتخابي وحصل على ١,٢٢٪ من الأصوات . ويتصف الحزب بدرجة كبيرة من التماسك الداخلي وعدم وجود صراعات داخلية على العكس من بعض الأحزاب الأخرى .

ب . حزب الديمقراطية أو الشعب الديمقراطي ( حالياً ) : تأسس هذا الحزب في أيار عام ١٩٩٣ من قبل ١٧ نائباً كردياً بزعامة يشارقايا باسم حزب الديمقراطية ، وكان هؤلاء النواب أعضاء في حزب العمل الشعبي ( HEP ) وخاضوا انتخابات عام ١٩٩١ البرلمانية ضمن قوائم الحزب الديمقراطي الاجتماعي ( SHP ) ثم انفصلوا عنه وعادوا إلى حزبهم . ويتركز نشاط الحزب في جنوب

تركيا ذات الأغلبية الكردية ، وبسبب ذلك كاد أن يحل لأنه حزب أرتبط بشكل غير مباشر بالعامل العرقي الكردي ، فقام الحزب بحل نفسه وأسس نوابه حزباً جديداً هو الشعب الديمقراطي قبل صدور قرار الحل ، وذلك ضمناً لبقاء حجم التمثيل البرلماني نفسه وهو ١٧ نائباً ، إلا أنه في انتخابات عام ١٩٩٥ لم يتمكن من اجتياز الحاجز الانتخابي ، إذ حصل على ٤٪ من الأصوات ، كما لم يتمكن من اجتياز الحاجز الانتخابي عام ١٩٩٩ ، إذ حصل على ٤,٧٪ من الأصوات القومية ، وحصل على ٦,٢٪ من الأصوات في انتخابات عام ٢٠٠٢ .

ج. الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي ( SHP ) : وظهر الحزب إلى واجهة العمل السياسي في أيلول عام ١٩٨٥ ، بعد اندماج الحزب الديمقراطي الاجتماعي مع الحزب الشعبي ، ويعد واحداً من الأحزاب اليسارية في تركيا . وانتخب أردال أيتونور رئيساً للحزب في أيار ١٩٨٦ وبقي في هذا المنصب حتى استقالته في أيلول ١٩٩٢ ليحل محله مراد قارا يالشين . وخاض الحزب انتخابات عام ١٩٩١ ليحصل على ٢٠,٨٪ من الأصوات و ٥٨ مقعداً ، وشارك في الحكومة الائتلافية التي شكلها حزب الطريق الصحيح لأنه وبسبب اختلاف الرؤى بين الحزبين إزاء المشكلات التي واجهتها الحكومة ، مما أدى إلى انسحاب الحزب من الائتلاف وانهيار الحكومة . وعانى الحزب منذ نشأته من مشكلات عدة منها ما يتصل بالانقسامات الداخلية بين أجنحته المتباينة الرؤى حول كيفية التعامل مع مشكلات تركيا ومنها المشكلة الكردية ، وكيفية تحقيق مبادئ الديمقراطية الاشتراكية ، وهناك مشاكل تختص بالمنافسة على تمثيل وقيادة اليسار التركي مع حزب اليسار الديمقراطي بقيادة بولند أجويد الذي عد الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي مظلة تجمع فصائل مختلفة من التيار اليساري . ومما يؤكد ذلك ، أنه وبالرغم من محاولات قره يالجين توحيد الاشتراكيين الديمقراطيين في تركيا ، ونجاحه جزئياً في هذا الاتجاه مع حزب الشعب

الجمهوري في عام ١٩٩٥ ، فإنه أخفق في ذلك المسعى مع بولند أجويد .

د . حزب الرفاه ( RP ) : تأسس الحزب في تموز عام ١٩٨٣ بزعامة أحمد تكدال كوريث لحزب السلامة الوطني ثم انتقلت الزعامة إلى نجم الدين أربكان بعد رفع الحظر المفروض عليه من قبل قادة الانقلاب عام ١٩٨٧ . ويعد حزب الرفاه حزباً دينياً محافظاً - إسلامياً - أصولياً ، فإنه في برنامجه وأيديولوجيته يجمع في توليفة متميزة بين القيم الإسلامية والقيم القومية في إطار منظور قومي ، وأن كان ذلك لا ينفى غلبة الوزن النسبي للقيم والتوجهات الإسلامية في هذه التوليفة ، ولا سيما مع تميز موقفه من الأحزاب الأخرى بصدد مسائل معينة كالعلمانية والعلاقات مع الغرب . فموقف الرفاه إزاء الدولة العلمانية القائمة أساسه انتقاد الأوضاع القائمة كافة المعبرة عن سياسات نابذة من عقلية المحاكاة للغرب ذي الثقافة المتعارضة مع قيم الأمة التركية ومبادئها ، وموقفه إزاء المسألة الأخرى أساسه رفض أنضمام تركيا إلى المجموعة الأوروبية لتهديد ذلك لمصالح تركيا الحقيقية على الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية والدعوة إلى أنضمام تركيا كدولة قائد إلى مجموعة إسلامية جديدة تضم بلدان العالم الإسلامي ، إلا أن الحزب حرص على تأكيد الالتزام بالمنظور القومي للدولة والمجتمع التركيين ونفي الصبغة الدينية البحتة التي تضيفها على الحزب الأوساط التركية العلمانية ، ومعارضة الحزب تأسيس أحزاب دينية في تركيا ، حتى مع صدور قانون مكافحة الإرهاب في كانون الأول عام ١٩٨٩ الذي تم بموجبه إلغاء المادة ( ١٦٣ ) من قانون العقوبات التي تحظر النشاطات السياسية الدينية<sup>(١)</sup> . وتحالف الحزب في انتخابات تشرين الثاني عام ١٩٩١ مع حزبي الحركة القومي ، والديمقراطية الإصلاحي وحقق التحالف ١٦,٩ ٪ من الأصوات ، منها نحو ١١ ٪ حصة الرفاه . وتوسعت قاعدة دعم الحزب كما بينتها نتائج

(١) ينظر: عبد العزيز محمد عوض الله ، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة ، مصدر سابق ، ص ٨٥ . ٨٧ .

الانتخابات البلدية في آذار عام ١٩٩٤ فقد حصل على ١٩,٧٪ محتلاً المركز الثالث بعد حزبي الطريق الصحيح (٢١,٥٢٪) والوطن الأم (٢٠,٩٦٪)، وفاز برئاسة أهم بلديتين في تركيا (أستانبول وأنقرة) فضلاً عن أربع بلديات مدن كبرى ومحافظات أخرى، ويرجع سبب تقدم حزب الرفاه إلى الانقسامات داخل أحزاب اليمين واليسار، وإلى تنامي الشعور الإسلامي في تركيا بعد حرب الخليج الثانية، وأحداث البوسنة والهرسك. كما استفاد حزب الرفاه كثيراً من حظر حزب الديمقراطية (الكردي) قبل أقل من شهر واحد عن موعد الانتخابات فذهبت معظم أصوات الأكراد إليه، إذ لا يوجد بديل لهم بين التيارات القومية والمحافظية. وشكلت انتخابات تشرين الثاني عام ١٩٩٥ نقطة تحول في تاريخ حزب الرفاه بحصوله على ٢١,٣٪ من الأصوات و ١٥٨ مقعداً في المجلس الوطني، ليحتل المركز الأول. وبعد محاولات فاشلة من قبل الأحزاب العلمانية لتشكيل حكومة ائتلافية تبقى الرفاه بعيداً عن الحكم، نجح الحزب في ربيع ١٩٩٦ من تكوين ائتلاف حكومي مع حزب الطريق الصحيح بزعامة تانسو تشيللر، وبذلك تولى لأول مرة في تاريخ تركيا المعاصر والراهن (آنذاك) حزب سياسي إسلامي السلطة فيها مما أثار قلق النخب العلمانية المتشددة وأهمها المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي، فأخذت تراقب الحزب. وفرضت المؤسسة العسكرية على ائتلاف الرفاه. الطريق الصحيح قيوداً على السياسات التي يمكن أن يتبعها<sup>(١)</sup>، وهو ما دفع أربكان للظهور كإسلامي معتدل مؤكداً

(١) اختارت المؤسسة العسكرية أسلوب عدم التدخل العسكري المباشر لتغيير حكم حزب الرفاه، فأصدرت عبر مجلس الأمن القومي في شباط عام ١٩٩٧ بعد احتفالية انصار حزب الرفاه بيوم القدس في إقليم سنجان، بياناً يحتوي على ١٨ مطلباً هدفها منع حكومة أربكان من تطبيق سياساته التي تحتوي بعضاً من الانفتاح على العالم الإسلامي، وإجباره على الالتزام بالمبادئ الأتاتوركية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المطالب التي تضمنها بيان المجلس أعلاه ومنها:  
أ. إغلاق التكايا والزوايا الخاصة بالطرق والجماعات الدينية التي (تنتهك) القوانين.

تمسكه بالمبادئ الأتاتوركية لاسيما العلمانية والسعي للإندماج بالإتحاد الأوروبي وعدم الإعتراض على الاتفاقات العسكرية مع إسرائيل كسباً لثقة الجيش الذي أثارت غضبه بعض أطروحات أربكان ، ومنها محاولته بناء مسجد في منطقة تقسيم في أستانبول وآخر في محيط قصر جانقايا ( القصر الجمهوري ) في أنقرة ، والسماح للموظفات بارتداء الحجاب في الدوائر الرسمية . أما على صعيد السياسة الخارجية ، فعمد أربكان لزيارة كل من إيران وليبيا ، وتوقيع عدة اتفاقيات اقتصادية معهما ، هذه الخطوة أعتبرتها القوى العلمانية وبضمنها المؤسسة العسكرية قد أضرت بالمصالح القومية التركية . وأمام جملة الضغوط والتهديدات التي مارستها القوى والمؤسسات السياسية وكذلك المؤسسة العسكرية ، اضطر أربكان إلى تقديم استقالته في حزيران عام ١٩٩٧ ، لتنتهي تجربة حكم أول حزب ذي توجهات إسلامية ، وليؤشر حكمه الآتي <sup>(١)</sup> :

- ب . ملء الفراغ الذي أحدثه إلغاء المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التي كانت تحضّر القيام بأي نشاط سياسي ذات طابع ديني أو عرقي .
- ج . مواءمة السياسات التربوية لقانون التدريس الموحد وزيادة مدة التعليم الإلزامي .
- د . عدم التسامح مع النشاطات المعادية للنظام السياسي العلماني .
- هـ . منع الملاكات ذات التوجهات الإسلامية من دخول مؤسسات الدولة .
- و . عدم استخدام الضباط المفصولين من الجيش لأسباب إسلامية (توصف بالرجعية ) في البلديات .
- ن . وقف المساعدات التي تقدمها منظمة ( مللي غورش ) ، التابعة لحزب الرفاه ، المتواجدة في أوروبا ، إلى البلديات التركية .
- م . جعل دورات تدريس القرآن الكريم تحت إشراف وزارة التربية .
- ط . عدم التهاون في تطبيق قانون القيافة ( منع الحجاب ) .
- ينظر: عبد العزيز محمد عوض الله ، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة ، مصدر سابق ، ص ٨٨ . ٨٩ . وكذلك ، طارق عبد الجليل ، الجيش والحياة السياسية ، تفكيك القبضة الحديديّة ، في كتاب : محمد عبد العاطي ( محرراً ) ، تركيا بين تحديات ورهانات الخارج ، مصدر سابق ، ص ٧٣ . ٧٤ . وكذلك ، كريم محمد حمزة ود . دهام محمود علي ، القوى الفاعلة في المجتمع التركي ، مصدر سابق ، ص ٤٧ . ٤٩ .
- (١) كريم محمد حمزة ود . دهام محمود علي ، القوى الفاعلة في المجتمع التركي ، مصدر سابق ، ص ٤٩ - ٥٤ .

• بدأ ظهور نسبي للتيار الإسلامي في العمل السياسي بعد إقرار التعددية الحزبية عام ١٩٤٩، واتجهت بعض الأحزاب الديمقراطية للحصول على دعم التيارات الإسلامية في الانتخابات، إلا أن تجربة حزب الرفاه على رأس الحكومة تعد حالة فريدة في بلد تهيمن عليه الأفكار العلمانية، فحكيمه أثبت أن هناك تياراً إسلامياً في الأوساط الشعبية أستطاع أن ينقل ممثليه إلى الحياة السياسية. ولم يكن ذلك أنتهاءً للتيار العلماني إنما تحالفه مع حزب الطريق الصحيح يشير إلى قوة كلا التيارين الإسلامي والعلماني.

• لم يكن الحزب يمتلك أو يمثل كل التيار الإسلامي، فهذا التيار متنوع، ألا أن ما ضبط أيقاعه وتمثيله هو فرض المؤسسة العسكرية عليه احترام علمانية الدولة، وهذا في الوقت نفسه كان سبب لحدوث أنشقاق في العام ٢٠٠١ بين صفوف ممثلي الرفاه.

• أن فوز الرفاه دفع التيارات العلمانية إلى الوقوف بوجه التيار الإسلامي، ساندها في ذلك القوة التي يمتلكها الجيش فضلاً عن الدستور التركي.

• أهتم الغرب ودول الجوار بوصول الإسلاميين للسلطة في تركيا، واندفاع أربكان لعقد اتفاقيات تعاون مع إيران، حيث وقع صفقة تجهيز تركيا بالغاز الإيراني لمدة ٢٠ عاماً وبمبلغ ٢٢ مليار دولار، وهذا التوجه مع ظهور دعوات إسلامية مثلاً احتفالية يوم القدس في إقليم سنجان في شباط ١٩٩٧، دفعت بالتيار العلماني إلى إظهار قدر من الاتفاق على الأطاحة بحكم الإسلاميين أو بمشاركتهم في الحكم.

• خلال حكم حزب الرفاه حاولت القوى العلمانية استغلال قضايا ذات حساسية ضد الإسلاميين، ومنها مسألة ( الحجاب )، إذ نظمت تظاهرة نسائية واسعة ضد الحجاب كونه معادي للرموز الأتاتوركية العلمانية، وعد ذلك



كخطوة للمعارضة في حشد الرأي العام ضد حزب الرفاه ، فضلاً عن إثارتهم الفساد بحق شريكته في الحكومة ( تشيلر ) التي اتهم حزب الرفاه بالتعتيم عليها .

لم يكتف التيار العلماني بإقصاء حزب الرفاه عن السلطة السياسية بل حاول القضاء عليه كقوة سياسية فاعلة ، إذ أصدرت المحكمة الدستورية في كانون الثاني عام ١٩٩٨ قراراً يقضي بحل الحزب ومنع زعيمه نجم الدين أربكان وستة آخرين من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات ، وقد أستندت المحكمة في قرارها إلى المادة ٦٨ من الدستور التي لاتجيز للأحزاب السياسية تبني سياسات وبرامج تتعارض مع استقلال ووحدة البلاد ومبادئ الجمهورية ، الديمقراطية والعلمانية ، وألى المادة ٦٩ التي تذهب إلى أن الحزب المحظور بموجب المادة السابقة يمنع من أن يؤسس بكامله حزبا جديداً تحت أسم آخر وتحضر على مؤسسي الحزب المنحل أو أعضاءه المتسببين في حله من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات . وبعد حل حزب الرفاه ، أعلن الإسلاميون أن الحل هو الديمقراطية والإلتزام بقواعد اللعبة البرلمانية ، بعيداً عن العنف والسلاح ، وأن حل الرفاه ليس نهاية المطاف . في المقابل أشرقرار الحل ، أن هناك قوى عدة تقف ضد حصول توافق بين الإرادة الشعبية ذات الميول والاتجاهات الإسلامية وبين مؤسسات الدولة التي تسيطر عليها القوى العلمانية .

وبعد حل حزب الرفاه ، تم تأسيس حزب الفضيلة نهاية عام ١٩٩٧ بزعامة رجائي قوطلان ، وهو امتداد لحزب الرفاه الذي تم حله ، إلا أنه أبتعد عن ما يسمى بـ ( التشدد ) إلى حد كبير ، فأخذت معظم شعاراته تتصف بالمرونة والمطالبة بضمان الحريات الأساسية للمواطنين . كما أدخل الحزب لأول مرة العنصر النسائي في قيادته ، وتبنيه هدفاً علمانياً أساسياً كان يرفضه الرفاه وهو المطالبة بأنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي . أما في المسائل الداخلية خاصة موضوع

( الحجاب ) فإن حزب الفضيلة أخذ ينظرإليه من منظورديمقراطي أكثرمنه إسلامي ، بمعنى عدم أجبارأحد على قبول أو رفض الحجاب وترك الأمرلرغبة وقناعات الأفراد . وخاض الحزب أنتخابات نيسان عام ١٩٩٩ ونال فيها ١٥,٤ ٪ من الأصوات و ١١٥ مقعداً في المجلس الوطني ، وشكلت هذه النتيجة تراجعاً بنسبة ٦ ٪ عن النتائج التي حصل عليها حزب الرفاه في انتخابات كانون الأول عام ١٩٩٥ ، ويمكن تفسيرهذا التراجع لعدة عوامل أهمها<sup>(١)</sup> : غياب القيادة الكاريزمية ممثلة بنجم الدين أربكان الذي منع من ممارسة النشاط السياسي لمدة ٥ سنوات ، بالإضافة الى الملاحقات القضائية ، إذ أن المدعي العام التركي كان قد فتح دعوى قضائية لحزب الفضيلة قبل أقل من شهرعن موعد إجراء الانتخابات الأمرالذي أشغل الحزب بقضايا أخرى حالت دون التركيزعلى حملته الانتخابية ، وأن التدابيرالتي أتخذتها الدولة ضد الإسلاميين ممثلة بحل الرفاه ودعوى حل الفضيلة كانت بمثابة رسالة إلى الناخبين بأن اختيارحزب الفضيلة إنما هو اختيارعشوي لا طائل منه مما صرف عنه بعضاً من قاعدته الشعبية ، والواجهة المتجددة للحزب التي حاول الظهوربها تفادياً للملاحقات القضائية قد أربكت الناخب الإسلامي والحزب في آن واحد معاً . وعلى الرغم من شعبية الحزب بين الناخبين ، والفوزالكبيرالذي حققه الحزب في الانتخابات البلدية إذ فاز فيها بالمركزالأول وحاز على رئاسة بلديات ١٦ مركزمحافظه منها بلدية ( أنقرة ) ، ورغم محاولات زعامة الحزب تجنب الصدام مع القوى العلمانية المتشددة وتحديداً المؤسسة العسكرية ، فقد أصدرت المحكمة الدستورية في حزيران عام ٢٠٠١ حكماً بحل حزب الفضيلة ومصادرة ممتلكاته وأسقاط عضوية اثنين من نوابه في المجلس الوطني . وكانت التهمة التي وجهها الأعداء العام ضد الحزب تهديده النظام العلماني في تركيا وبأنه أستمرا لحزب الرفاه .

(١) حميد فارس حسن سليمان ، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سابق ، ص ٥٢ . ٥٥ .

وقد جرى الأبقاء على نواب الحزب في المجلس تجنباً لإجراء انتخابات جديدة قد تغير موازين القوى السياسية لم تكن تركيا مستعدة لها متعلقة بأحتمالات صعود التيارات الإسلامية ، في وقت حذرت المؤسسة العسكرية من أنها ستراقب تحركات الإسلاميين مهما كانت العناوين التي سيتشككون بها .

هذه التعددية الحزبية أشرت وجود أنقسام سياسي داخل المجتمع التركي ، وكذلك عدم وجود إجماع قومي على تيار سياسي ، ودليلنا في ذلك هو التباين في النتائج التي حصلت عليها الأحزاب التركية طيلة العقود الأخرين .

### ثانياً ، الرأي العام ووسائل الإعلام :

يمثل الرأي العام آراء أفراد المجتمع بصدد قضايا عامة سياسية واجتماعية ، وتؤثر في تكوينه عوامل عدة : مثل دور الأسرة والتعليم ، والتجربة ، وأهمية الحدث . وفي الغالب ، يتركز اهتمام الرأي العام على السياسة الداخلية ، وأن كان هناك اهتمام بالسياسة الخارجية ، فإنه يتسم بالبساطة ماعدا القضايا الدولية المهمة .

والرأي العام لا يفيد معنى الثقافة السياسية للمجتمع فهو ينصرف إلى الاتجاهات الأساسية للأفراد إزاء نظام الحكم كله ، داخليا . أما فيما يتصل بالسياسة الخارجية فأن جابريل الموند يستعمل مصطلح ( مزاج السياسة الخارجية Foreign Policy Mood ) للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الرأي العام في أي دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات <sup>(1)</sup> .

وعموماً ، فأن الرأي العام ينصرف إلى الرأي المشترك السائد خلال مدة زمنية محددة وفي منطقة معينة عن إيجابيات بعض المسائل السياسية والأقتصادية

(1) ينظر: إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ١٤٧ .

والاجتماعية وسلبياتها مما يضفي عليه صفة الديمومة .

ويحدد بعض الدارسين ثلاثة أشكال لتأثير الرأي العام على السياسة الخارجية<sup>(١)</sup> :

١. **التأثير في أجندة السياسة الخارجية** : أي ترتيب أولويات القضايا لدى صانع السياسة الخارجية ، فقد لا يعير صانع السياسة الخارجية اهتماماً بقضية دولية محددة إلا أن ظهور اهتمام جماهيري بها يفرض عليه عدم تجاهل ذلك الأهتمام إنما أن يتخذ موقفاً استناداً إليه .

٢. **التأثير في الأطر العامة للسياسة الخارجية** : وهنا يمارس الرأي العام دوراً في وضع حدود معينة على إمكانية صانع القرار حول اختيار بدائل معينة في السياسة الخارجية ، وبتعبير آخر قدرته في وضع الإطار الأساسي للخيارات الممكنة .

٣. **التأثير في الخيارات السياسية الخارجية** : في هذا الشكل يطرح تأثير الرأي العام على نوعية الخيارات السياسية ( Setting . policy ) التي يتم اختيارها من قبل صانع القرار السياسي الخارجي . إلا أن هذا الشكل في التأثير من النادر وقوعه في هذا المجال .

أن الرأي العام ، بحسبانه ظاهرة من الظواهر الاجتماعية ذات الجوانب المتعددة ، فإن تأثيراته في السياسة الخارجية للدول تتباين وفقاً لطبيعتها أنظمتها السياسية ووسائل إعلامها وحجم المشاركة السياسية ومدى حساسية شعورها إزاء القضايا المطروحة . والواقع فإن علاقة الرأي العام بصنع السياسة الخارجية هي علاقة معقدة وغير محددة وذلك يعود إلى ما يلي<sup>(١)</sup> :

(١) يعرب حسين كريم التميمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية ، أنموذج العلاقات العراقية - التركية ١٩٩٠-٢٠٠٢ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ٥١-٥٤ .  
(١) حميد فارس حسن سليمان ، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سابق ، ص ٥٧-٥٩ .

• أن صناعات تلك السياسة قد لا يكثرثون لأتجاهات الرأي العام في كل قراراتهم .

• أن الرأي العام ، بصورة عامة ، قليل الأهتمام بأمر السياسة الخارجية ومنشغلاً عنه بالأهتمام بقضايا الداخل ، وربما تكون النخبة هي المهمة والمؤثرة في السياسة الخارجية .

• يتصف الرأي العام بالعاطفية التي تثيرها وتؤثر فيها الحملات السياسية والدعائية لذا يوجد اتجاه إلى أبعاده عن صنع السياسة الخارجية تجنباً للتأثيرات السلبية على عقلانية تلك السياسة ، طالما أن إمكانية التوظيف السياسي للرأي العام من قبل الحكومات أمر وارد ، وذلك لأفتقاره إلى المعلومات الواقعية والدقيقة عن الموضوعات المثارة ، ويكون ذلك أما ببناء رأي عام واقعي وهذا قليل الأحتمال في عالم السياسة أو بتأليب الرأي العام ، طالما أن الدولة تستطيع في مقدار المادة الإعلامية التي توجه اليه .

• صعوبة تحديد مراحل تأثير الرأي العام على صناعة السياسة الخارجية وأدوارها فيها ، ويسعف في هذا القول أنه أي الرأي العام يتسم ، عموماً ، بصفة التغيير وعدم الثبات إزاء موضوع ما إذ تؤثر في توجهاته عوامل عدة نابعة من تأثيرات السياسة الإعلامية الحكومية وأدوار الأحزاب السياسية والنخب ، بل وحتى رجال الأقتصاد والصناعة ووسائل دعائها .

ويطرح هنا السؤال الآتي نفسه : ما مدى تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية التركية ؟

إن أية حكومة في تركيا تحاول الحصول على التأييد الداخلي لسياساتها العامة وبضمنها الخارجية ، وعليه فأنها تحاول جمع أكبر عدد ممكن من الرأي العام لتأييد سياساتها في قرار معين .

ولا يتوقف الأمر على الرأي العام لوحده إنما هناك آلة الإعلام ، تلك التي تعيد إنتاجه كما أنها تؤثر على صناع السياسة التركية بشكل أو بآخر.

ان الرأي العام والإعلام يؤثران في السياسة التركية في حالتين : الأولى حين يكون كلاهما مؤثرين بشكل ضاغط ، أما الأخرى فتتبلور عن طريق توظيفها من لدن النخب وجماعات الضغط والمصالح والأحزاب السياسية .

ويؤثر الرأي العام في السياسة التركية من خلال غلبة اتجاهات عامة محددة تدفع لظهور تيارات سياسية دون سواها ، فضلاً عن غلبة الأهتمام أو الدعم بطريقة تعاطي محددة مع قضايا تهتم الشعب التركي . ولعل الاتجاه البارز خلال المدة بين ٢٠٠٢ هو الاتجاه الشعبي العام نحو دعم التيارات الدينية الإسلامية على حساب الأهتمام العلماني والقومي التركي . فضلاً عن أستمرار الدعم لاتجاهات سياسية محددة ومثالها أستمرار تأييد أنضمام تركيا إلى التكتلات الغربية ، والدعوة للإنضمام للإتحاد الأوروبي .

ويمكننا تلمس دور الرأي العام التركي نحو قضايا السياسة الخارجية ، مثلاً اتجاه الرأي العام في أحداث العراق عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٣ إلى رفض مشاركة تركيا بهما ، مما حدا بالحكومة للأمتناع عن الأشتراك بأي جهد عسكري أمريكي .

وتمارس وسائل الإعلام في تركيا دوراً مهماً نسبياً كأحد العناصر التي تشكل بيئة صنع السياسة العامة ذلك أنها تمثل من ناحية أولى قناة رئيسة للتعبير عن الرأي العام وموقفه إزاء المشكلات الداخلية والخارجية التي تهتمه ، وهي تعبر أيضاً عن جماعات أو أحزاب سياسية معينة<sup>(١)</sup> .

---

(١) نادرة وهاب احمد الفيلي ، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة ٢٠٠٢- ٢٠٠٩ ، مصدر سابق ، ص ٩٥- ٩٨ .

ووسائل الإعلام تشمل حزمة متعددة ، منها الصحف والفضائيات ، وتتصف هذه الوسائل بما يلي <sup>(١)</sup> :

• أنها تمثل التعددية السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وبكل اتجاهاتها .

• تعد صحف ( اليسار ) أكثر انتشاراً وتأثراً بتوجهات الدولة العلمانية .

• سيطرة رجال الأعمال على العديد من المؤسسات الإعلامية ، وباتجاهاتها كلها ، مما يجعلها تعبر بقوة عن مصالحهم وأفكارهم .

• وجود دور كبير للوبي اليهودي الذي يؤثر فيها لجهة التأكيد على التوجهات العلمانية للدولة .

• وجود اتجاهات عدائية لدى بعض وسائل الإعلام اليسارية تحديداً تجاه العرب وتتهمهم بالتخلف وتصف أعمال المقاومة الفلسطينية بالإرهاب في حين تنظر صحف اليمين ، الدينية والقومية ، للعرب بصورة أكثر اعتدالاً من تلك القضايا .

ويتصف الرأي العام التركي بكونه عرضة للتجاذب من قبل اتجاهات عدة ومتباينة في آن معا ، فتركيا تتصارعها تيارات الهوية : الأوربية والشرق ، الإسلامية والعلمانية <sup>(١)</sup> ، وتسبب ذلك بوجود ضغوط على صناع السياسة الخارجية ، وقبله أن

---

(١) حميد فارس حسن سليمان ، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سابق ، ص ٦١-٦٣ .

(١) الواقع ان أي استطلاع للرأي بشأن أية قضية عامة يكاد لا يقيس الا اللحظة الزمنية التي يتم فيها ، فهو غير دائم كون المزاج العام متبدل ، وفي دراسة اجراها المعهد الجمهوري الأمريكي على الرأي العام التركي بين عامي ٢٠٠٦ . ٢٠٠٨ واعد الاستبيان لثلاث مرات بشأن قضايا عدة داخلية وخارجية لمعرفة الثبات الموجود وجد هناك تباين في الرأي ، اذ تبين النتائج مثلا ، انه في تشرين الثاني عام ٢٠٠٦ كان من يؤيد الانضمام للاتحاد الأوروبي هو ٦٠٪ مع و ٣٠٪ ضد ، اما في حزيران عام ٢٠٠٧ فكان التأييد هو ٥٨٪

القاعدة الجماهيرية باتت تفرض رأيها من خلال صعود تيارات سياسية محددة إلى المجلس الوطني ومن ثم إلى الحكومة ، على الرغم من مهنية السياسة الخارجية وتعرضها لضغوط خارجية فضلاً عن العوامل الداخلية . والحكومات التركية في احيان تجد نفسها غيرمتواصلة مع توجهات الرأي العام التركي في اثناء متابعة السياسات الخارجية ، ومثاله تطورات الصراع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم ( ناغورني قره باغ ) وكذلك تداعيات الحرب الروسية في الشيشان عجزت السياسة الخارجية التركية عن اتخاذ مواقف حازمة تجاه ما يعده الأتراك قضايا ذات حساسية بالنسبة لهم ، وكذا الحال بالنسبة لموقف الحكومة التركية المتعارض مع توجهات الرأي العام لديها بصدد أزمة وحرب الخليج الثانية وما رافقها وتلاها من حظر اقتصادي على العراق ، فضلاً عن مواقف الحكومة من العلاقة مع إسرائيل في حين أن توجهات الرأي العام باتت أقرب إلى الاتجاهات الإسلامية منه إلى الاتجاهات العلمانية .

ولعل السبب في عدم تطابق السياسة الخارجية مع توجهات الرأي العام أحياناً هو تعقد عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها ، إذ هي أطواراً تتفاعل داخله أدوار لقوى ومؤسسات متعددة ، سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية ودينية ، في ضوء ما يتيح لها الدستور وما تقوم به المؤسسات من أعمال في صنع

والمعارضة ٣٠٪ ، وفي نيسان عام ٢٠٠٨ أصبح التأييد ٦١٪ والمعارضة ٢٨٪ . والامر نفسه ينطبق على توجهات الرأي العام التركي على علاقاتها بدول الجوار ، فثلاً ذهبت النتائج إلى ان ٤٦٪ منه رأوا ان العراق يتحول لدولة معادية لمصالح تركيا مقابل ٤١٪ العكس ، ٥١٪ يرون في اليونان عدو مقابل ٣٥٪ ، ٥٥٪ رأوا في روسيا دولة عدو مقابل ٣١٪ ، ٥٧٪ رأوا في إيران دولة عدو مقابل ٢٨٪ ، ٧١٪ رأوا في جورجيا دولة عدو مقابل ١٢٪ ؛ ( باقي نسبة المائة توزعت بين رفض الإجابة أو اللارأي )

ينظر :

Survey of turkish public opinion ، march ٢٩ april ١٤ ، ٢٠٠٨ ، The International Republican Institute ، Washington ، ٢٠٠٨ ، pp : ٣٤. ٣٧ .



تلك السياسات ، وأخرى تُحدث تأثيراتها بشكل غير مباشر كجماعات الضغط التي توصل مصالحها ورغباتها إلى صانع السياسة عبر وسائل متعددة منها قانوني ومعلوم ، ومنها ما هو خفي وغير مشروع لكي تكون علاقات تركيا ومواقفها الخارجية باتجاهات معينة ، فضلاً عن تأثير البيئة الخارجية وارتباطاتها وما تفرضه من التزامات يصعب على صانع السياسة التركي التحلل منها ومنه العلاقة مع حلف شمال الأطلسي ، والعلاقة مع الإتحاد الأوروبي .

### ثالثاً : جماعات الضغط والمصالح في تركيا

أن للجماعات الضاغطة وجماعات المصالح دوراً مهماً في السياسة التركية ، لأنها تستخدم الضغط كوسيلة لحمل رجال السياسة على اتخاذ قرارات لصالحها . ويعرفها البعض بأنها أية منظمة تسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة لكنها ترفض تحمل مسؤولية الحكم <sup>(١)</sup> .

ويقصد بجماعات الضغط والمصالح أولئك الأفراد الذين يشتركون معاً في خصائص تجمعهم بهدف التأثير في السلوك السياسي لصانع السياسة العامة داخلية كانت أو خارجية بما يخدم مصالحهم وأهدافهم .

ويختلف حدود دور وتأثير جماعات الضغط والمصالح في صنع السياسة تبعاً لاختلاف النظم السياسية في الدول التي تتواجد فيها ، فبينما أصبحت هذه الجماعات في النظم الليبرالية جزءاً لا يتجزأ من واقعها السياسي والاجتماعي فأن وجودها في النظم الشمولية ينحصر ضمن الهيكل الحزبي والرسمي ، وعموماً يمكن تصنيف جماعات الضغط المؤثرة في السياسة الخارجية إلى نوعين : جماعات ضغط دائمية وأخرى مؤقتة <sup>(١)</sup> ، فبالنسبة للأولى يشار إلى تلك

(١) ينظر: أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ٣٨١ .

(١) ينظر: مازن الرمضاني ، السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ٣٢٠ . ٣٢٢ .

الجماعات الدستورية ، وهي جميع المؤسسات التي تسعى رغم وظائفها الرسمية إلى دفع الحركة السياسية الخارجية لصانع القرار بالاتجاه الذي يتماشى مع أفضليتها وارتباطاتها ، والجماعات الاقتصادية بما تشتمله على مصالح اقتصادية مرتبطة بالنتائج المترتبة على أحد أنماط السلوك السياسي الخارجي كشركات البترول الكبرى والبنوك ، وجماعات سياسية يقصد بها تلك الجماعات التي تسعى إلى دفع صانع القرار نحو أنماط سلوكية محددة تعود بالفائدة عليها . أما جماعات الضغط المؤقتة فهي ما يرتبط بتلك التنظيمات التي تسعى في أحيان إلى التأثير على صانع القرار في ضوء مدى اقتراب أو ابتعاد حركته من أولوياتها كالمنظمات الطلابية ، ومراكز الدراسات الإستراتيجية وغيرها . وتلجأ جماعات الضغط إلى عديد من صيغ الاقناع والتأثير في السياسة الخارجية سواء من خلال المجالس التشريعية ، الإدارات البيروقراطية ، والرأي العام ، والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والدعاية والعلاقات الشخصية .

وبقدر تعلق الأمر بتركيا تتنوع جماعات الضغط والمصالح فيها وتنوع تأثيراتها في السياسات الخارجية ، ويعود ظهور وتطور هذه الجماعات إلى تطور الفكر السياسي الليبرالي الذي يتبنى التعددية ، وينشط أدوار المؤسسات والقوى غير الحكومية من قبيل النقابات العمالية والمهنية ، واتحادات الطلبة والشباب ، والجمعيات ، والمنظمات النسوية ، وجمعيات حقوق الإنسان ، وجماعات المصالح ، ووسائل الإعلام ، ولهذه التنظيمات تأثيراً كبيراً على الرأي العام وتوجيهه من جهة وعلى الحكومة وسياساتها من جهة أخرى . وقد شجعت الإصلاحات الكمالية ، وعملية تقليد الأنموذج الغربي على ظهور أنشطة تلك القوى ومؤسسات تتناسب مع الايديولوجية الكمالية ، لكن قوة الدولة وهيمنتها وتبني مبدأ الحزب الواحد بعد قيام الجمهورية التركية ، حال دون أن تكون فاعلة ابتداء ، إلا أن الاتجاه نحو التعددية في منتصف القرن الماضي بدأت تلك القوى والمؤسسات

تبتعد عن هيمنة الدولة وأن تعبر عن مصالحها .

ورغم أن دستور ١٩٨٢ حظر على هذه القوى والمؤسسات الضاغطة القيام بأي دور سياسي ، فأنها مارست واقعيّاً هذا الدور، وفرض على الحكومات المتعاقبة إجراء عدة تعديلات وأصدار قوانين لتخفيف القيود المفروضة على أنشطة هذه الجماعات لاسيما نقابات العمال . ومن أهم هذه التعديلات كانت تلك التي صدرت في أيلول عام ١٩٩٥ وشملت ١٧ مادة من دستور عام ١٩٨٢ والتي سححت للجمعيات المدنية بالعمل السياسي وعدم إغلاقها إلا بقرار من المحكمة المختصة وكذلك السماح للنقابات بالعمل السياسي وإقرار حق العمال والموظفين في العمل السياسي ، وهذا ما يؤشر تأثيراً الدور المتزايد الذي تلعبه مؤسسات وقوى غير سياسية في الحياة السياسية التركية . وتأتي أهمية دراسة هذه القوى في كونها كانت في الغالب الداعم الأكبر لسياسات حزب العدالة والتنمية ، وتحديداً جماعات رجال الأعمال في تقليل وتصفير مشكلات تركيا الخارجية والانفتاح نحو النهج الليبرالي ، أما بالنسبة للجماعات الإسلامية فأنها شجعت تركيا على الانفتاح نحو دول الشرق الأوسط الأخرى . ويمكن بيان هذه القوى والمؤسسات بالاتي :

### ١- الطرق الصوفية والجماعات الإسلامية

وهي من القوى الاجتماعية الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع السياسة في تركيا ، رغم أنها محظورة قانونياً ، وغير مسموح لها بمزاولة العمل السياسي منذ صدور قانون الحظر ضدها في عام ١٩٢٥ لتعارضها مع العلمانية الكمالية . فهذه الطرق والجماعات جزءاً رئيساً من الحركة الإسلامية في تركيا إلى جانب الإسلام السياسي ممثلاً بالأحزاب السياسية كالرفاه وما سبقه وما توارثته من أحزاب من قبيل الفضيلة

والسعادة والعدالة والتنمية ، وتعد هذه الجماعات من ابرز القوى الاجتماعية السياسية المؤثرة في عملية صنع السياسة التركية رغم انها لا يحق لها تكوين أحزاب سياسية خاصة بها ، وذلك كونها تهيئ الشارع التركي لقبول الطرح الاسلامي في سياسات الحكومة وتجعله اكثر مشروعية في مواجهة النهج الكمالي العلماني الذي تسير عليه الدولة التركية منذ العام ١٩٢٣ ، بمعنى انه من الصحيح ان هذه القوى لا تشارك مباشرة في أنشطة صنع السياسة الخارجية وتنفيذها لأنها تشجع الحكومة على الارتباط بالدول الاسلامية وتشجع الحكومة على اعتماد مزيد من الإصلاحات التي تجعل سياساتها تتناغم وتوجهات الشارع التركي الذي يتجه لقبول بعض مظاهر الأنشطة الإسلامية .

ويرجع أصل هذه الجماعات إلى كون تركيا كانت مركز الخلافة العثمانية لمدة نحو أربعة عقود ، كما أن السياسة الكمالية في اعتماد العلمانية ومنع المظاهر الإسلامية خلقت رد فعل لدى كثير من الأتراك فلجئوا إلى الانضمام لهذه الجماعات والطرق ، يضاف لهذا تأثير نهوض العامل الديني في دول الجوار ، ومسعى الحكومة التركية خلال الحرب الباردة إلى إنماء تيار ديني تحت سيطرتها لمحاربة المد الشيوعي . وبسبب ذلك ، تزايدت أدوار هذه الجماعات واتسعت في الأبعاد الاجتماعية ، حتى باتت توفر للناس احساسا بالانتماء وعلاقات إنسانية ومجموعة قيم وقواعد سلوكية وهوية .

وتقسم الطرق والجماعات الدينية إلى مجموعتين رئيسيتين هي <sup>(١)</sup> :

أ. الطرق الدينية التقليدية : وهي الطرق التي لها جذور تاريخية تمتد إلى سنين

(١) ينظر مثلا ، كريم محمد حمزة ود . دهام محمود علي الجبوري ، القوى الفاعلة في المجتمع التركي ، مصدر سابق ، ص ٦١ . ٧٨ .

سابقة على تأسيس الدولة التركية المعاصرة ، وما زالت محافظة على وجودها ، وأبرزها ما يأتي :

• **الطرق النقشبندية** : وفروعها تتوزع في جميع أنحاء تركيا تقريبا ، وهي من أقوى الطرق الإسلامية ، فيها إذ يقدر أتباعها بالمليون شخص . ومع تبني التعددية الحزبية في تركيا برز دور النقشبندية وعملت على تعزيز حضورها في أوساط أساتذة الجامعات وموظفي الدولة . وقد دعمت هذه الطريقة بصورة رئيسية حزب النظام الوطني ثم السلامة الوطني لاسيما أن زعيمه نجم الدين أربكان كان نقشبنديا ، الآن أنقلاب أيلول عام ١٩٨٠ قد شتت النقشبنديين سياسياً ، إذ ذهبت غالبية أصواتهم إلى حزب الوطن الأم ، فيما أيد آخرون حزب الرفاه حتى مطلع التسعينات عندما توزعت أصواتهم وولائهم بين أحزاب يمينية وإسلامية .

• **الطريقة القادرية** : وتنتشر زواياها في جميع أنحاء تركيا ، ومركز قوتهم الرئيس طرابزون ، وكانت سابقاً تساند حزب العدالة ، ثم حزب الوطن الام ، وهي مؤيدة للاتجاهات القومية التركية في العالم وتعارض دخول تركيا إلى الأتحاد الأوروبي ، وترى في الولايات المتحدة عقبة كبرى أمام احياء الإسلام .

• **الطريقة التيجانية** : جاءت التيجانية إلى تركيا من شمال افريقيا ، وكان تأثيرها واضحاً في منتصف القرن الماضي ، غير أن نشاطها تراجع بسبب نشاطاتها المناهضة للعلمانية والخشية من رد فعل المؤسسة العسكرية عليها ، فضلاً عن ظهور جماعات النورية التي عدت وريثة لها .

ب . **الطرق والجماعات الدينية الحديثة** : ظهرت هذه الطرق والجماعات في العهد الجمهوري كردة فعل للإصلاحات الكمالية في العلمنة والتغريب ، وظهر معظمها أواخر الخمسينات وأوائل الستينات وما زالت مستمرة الى اليوم ، وأهمها جماعة **طلاب النور** ، وهم أتباع الشيخ بديع الزمان سعيد النورسي الذي وضع

فلسفته في رسائله ( رسائل النور ) ، مقتبساً كثيراً من أفكاره عن النقشبندية التي عمل على تطويرها . وتقوم فكرته أن الدول الأوروبية تطورت لكن المسلمون ظلوا يراوون بسبب ستة أمراض هي : اليأس والحزن ، وعدم سير الحياة الاجتماعية والسياسية في الاتجاه الصحيح ، وزيادة الحسد والكراهية ، وعدم معرفة روابط الأيمان والروح المعنوية ، وتشدد النظام ، والتوجه نحو المصالح الشخصية ونسيان المصالح العامة ، وللتخلص من هذه الآفات دعا النورسي أتباعه إلى : التفاؤل والأمل ، والسير في الطريق الصحيح وزيادة المحبة والمودة والتزام العدالة والنظام البرلماني . وشكلت النورسية نوعاً من جماعات التضامن الاجتماعي وهي من أكثر الجماعات الدينية تأثيراً في الحياة السياسية ، فقد أيد النورسيين الحزب الديمقراطي بقيادة جلال بايار ، ثم حزب العدالة بقيادة سليمان ديميرتل وهو من المرتبطين بها ، لأن الجماعة وقفت ضد حزب السلامة الوطني بزعامة أربكان ، لأن النورسي كان يرى أنه لا يصح قيام حزب إسلامي مالم تبلغ نسبة المتدينين في تركيا ٧٠٪ . ٨٠٪ . وعارض النورسي الإلحاد والشيوعية والرأسمالية والنظام العلماني وممارساته ضد الأكراد لذا كان يتمتع بشعبية كبيرة بينهم . ورغم ما تعرضت له الحركة من منع واضطهاد بعد عام ١٩٦٠ ، لأنه سمح بنشر كتاب ( رسائل النور ) وأكدت رئاسة الشؤون الدينية في الحكومة التركية أن الكتاب لا يناقض أسس الدولة العلمانية ، طالما أنه مع مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية ، واعتماد موقف أكثر اعتدالاً إزاء الغرب .

إن دور الإسلام في الحياة السياسية التركية واضح ، وذلك بعد الانتقال إلى نظام تعدد الأحزاب السياسية ، وهذه النقطة أصبحت جلية ، بعد انتخابات آيار عام ١٩٥٠ ، إذ اعتمد اعتماداً كلياً على الدين ، والأكثر من ذلك أن الحزب الديمقراطي أخذ يهتم بالإسلام أكثر من أي حقبة زمنية سابقة عندما واجه

مشاكل اقتصادية خطيرة بعد منتصف خمسينيات القرن الماضي . وواحدة من أسباب هذا الأهتمام أن الريف التركي بقي يعارض إجراءات علمانية أتاتورك ، إذ كان هناك سلوك متشدد في الأرياف التركية لتطبيق التعاليم الإسلامية ومحاربة العلمانية ، كما أن أي حزب لا يستطيع الوصول للمجلس الوطني أو الحكومة ما لم يسانده الرأي العام الذي يغير من الخارطة السياسية في أي لحظة . ونتيجة لذلك ، أسست الحكومة بعد وفاة أتاتورك صحيفة الأوقاف ، وطرحت بين سنتي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ مفاهيم جديدة للتعليم الديني ، في المجلس الوطني ، وأعلن عدنان مندريس عام ١٩٥٤ أعادة دروس الدين إلى المدارس المتوسطة ، عندما قال في خطاب له بمدينة قونيا : "نعلن بأن تركيا مسلمة وستبقى مسلمة ، ويجب عدم إبقاء الطفل بعيداً عن تعلم الدين الذي يعد حقا من حقوقه الطبيعية ، وثمة فائدة من تدريس الدين في مدارسنا المتوسطة"<sup>(١)</sup> .

وتتوافر للطرق والجماعات الدينية التركية مسالك للتأثير السياسي والعمل الأجتاعي ، من أبرزها<sup>(١)</sup> :

العلاقات القائمة بين هذه الطرق والقيادة السياسية ( أرتباط توركت أوزال بالطريقة النقشبندية ) ، و ( سليمان ديمرئل بالطريقة النورية ) ، وبعض الأحزاب السياسية تحتوي أجنحة معينة إسلامية بداخلها أحزاب مثل الوطن الأم والطريق الصحيح والرفاه ومن بعده الفضيلة والسعادة والعدالة والتنمية ، وبعض النواب والوزراء من أعضاء تلك الطرق والجماعات . وهذا ما يتيح لهذه الجماعات التأثير في السياسات العامة للدولة ، مقابل منح تأييدها وتأييد أتباعها لتلك الأحزاب

(١) نقلا عن ، يعرب حسين كريم التميمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية ، مصدر سابق ، ص ٤٧ . ٤٥ .

(١) علي حسين احمد ، التيارات السياسية في تركيا واثرها على مستقبل العلاقة مع العراق ، مصدر سابق ، ص ١٣٠ . ١٤٠ . وكذلك ، يعرب حسين كريم التميمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية ، مصدر سابق ، ص ٥٤ . ٥١ .

## العامل في الحياة السياسية .

ويتمثل مسلك آخر في تأثير الطرق الدينية ، في قيامها في بعض الأحيان بحشد المساندة من جانب القطاعات المتدينة في المجتمع للضغط على الحكومة بصدد مسائل معينة ذات أهمية دينية ، كمسألة إعادة تحويل متحف آيا صوفيا في أسطنبول إلى مسجد ، بما يعنيه ذلك من إلغاء قانون صادر في عهد أتاتورك في تشرين الثاني عام ١٩٣٤ بتحويله إلى متحف ، بعد أن كان المسجد الأول للدولة العثمانية . وقد حظي هذا المطلب ، الذي ساندته نواب من حزبي الطريق الصحيح والوطن الأم ، بدعم الإسلاميين في أستانبول وأنقرة في عام ١٩٨٩ ، والمظاهرات المناهضة لقانون منع الحجاب ، وأثارت هذه المسألة ردود فعل الأوساط العلمانية ، وعدتها حركة أصولية تهدد الأسس العلمانية للدولة .

أما المسلك الثالث لتأثيرها في الحياة السياسية التركية ، فهو عبر الإعلام الإسلامي بوصفه وسيلة مهمة للتعبير عن رؤية الجماعات الإسلامية لمستقبل المجتمع التركي ، ويعكس هذا الإعلام نشاط حركة فكرية تهدف إلى إحياء الإسلام وتفعيل دوره الاجتماعي ، وتنتقد القيم والممارسات المتعارضة مع الدين ، وللجماعات الإسلامية عدد من دور النشر تقوم بإصدار الكتب وصحف ومجلات أسبوعية وشهرية ، تدعو إلى تبني النظرة الإسلامية في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، والأبتعاد عن تقليد الغرب .

## ٢- اليهود ويهود الدونمة

لليهود الأتراك ويهود الدونمة<sup>(١)</sup> أثر في السياسة الخارجية التركية ، وتمارس

(١) هناك مفاهيم عدة لكلمة الدونمة ، إذ إن الكلمة من الناحية اللغوية مشتقة من الكلمة التركية " دونمك " ( Donmek ) التي تعني الرجوع أو العودة أو الارتداد أو الهداية أو العودة إلى الحق ، أما المفهوم الاجتماعي لهذه الكلمة ، فإنه يعني المرتد أو المتذبذب ، بينما تعني هذه الكلمة من الناحية الدينية مذهباً دينياً



هاتان الجماعتان الضغوط لدفع صناع القرار الأتراك لتبني قرارات تخدم مصالحها ، وينبع مصدر قوة اليهود من نفوذهم وتأثيرهم على الأحزاب السياسية رغم عدم انتمائهم اليها ، وسيطرتهم على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ، فضلاً عن سيطرتهم على المؤسسات الاقتصادية ، ويضيف البعض أن للماسونية دوراً في تركيا .

وقد دخل اليهود إلى تركيا في عهد الدولة العثمانية ، بعد انهيار الدولة العربية - الإسلامية في أسبانيا وتعرض فيها اليهود ، كما هو الحال بالنسبة للمسلمين ، إلى اضطهاد محاكم التفتيش الأسبانية فهاجر نحو ٣٠٠ الف منهم من أسبانيا عام ١٤٩٢ ووصل نحو ١٠٠ الف منهم إلى تركيا .

وتساعد نشاط اليهود بعد تأسيس جمعية الأتحاد والترقي ، وتعمل هذه الجماعات الثلاث على تحقيق الأهداف الصهيونية عبر نشر الخلاف بين العرب والمسلمين من جهة والأتراك ، بأستثمار نفوذهم ومكانتهم الاجتماعية وسيطرتهم على الأقتصاد التركي ، وعلى وسائل الإعلام للتأثير على صناع السياسة الأتراك .

إن معظم اليهود في تركيا من أصل أسباني ، وقد وفد معظمهم اليها في فترات تاريخية مختلفة لاحقة على أنتهاء الحكم العربي الإسلامي فيها . وأدى اليهود ويهود الدونمة دوراً بارزاً في السياستين العثمانية والتركية الحديثة ، وقد جاء هذا الدور وتحديدا لليهود الدونمة منذ أعتناق زعيمهم شبتاي زيفي الإسلام ، الذي وجه أتباعه بالتظاهر بالإسلام واتخاذ أسماء إسلامية وتأدية كافة الشعائر الإسلامية ظاهراً مع ممارسة الطقوس اليهودية سراً ، وكان من نتائج ذلك ظهور بعض الآثار السلبية في السلوك السياسي الداخلي العثماني ، لعل من أبرزها أنهم لم يستطيعوا

جديدا ، دعا إليه الحاخام شبتاي زيفي ، أما المفهوم السياسي لهذه الكلمة فإنه يعني اليهود المعتنقين ظاهريا للإسلام والذين لهم كياناتهم الخاص . وأطلقت الكلمة على فئة من يهود الاندلس الذين لجأوا إلى الدولة العثمانية وتظاهروا باعتناق العقيدة الإسلامية .

التخلي عن معتقداتهم مطلقاً ، فمارسوها في الخفاء إلى جانب ممارسة جميع أحكام الشريعة . كما أنهم درسوا الإسلام في مدارسهم الخاصة بشكل غير صحيح ، بل وكانوا يبشرون بعودة بني إسرائيل إلى فلسطين ، وتغلغلوا في الحركات السياسية في الدولة العثمانية ، لعل من أبرزها حركة الأتحاد والترقي ، وقادوا الحركة الدستورية لعام ١٩٠٨ وأنقلاب نيسان عام ١٩٠٩ ، وعمدوا إلى إنشاء المحافل الماسونية حتى أصبحت سلانيك مقراً لتجمعهم . أما في تركيا المعاصرة ، فقد أنصبت جهودهم بالسيطرة على وسائل الإعلام التركية ، بل تغلغلوا في مرافق أخرى من الدولة ، ومنهم سليم ساريرالذي أصبح وزيراً للخارجية ، وطلعت هيلمان وزير الثقافة الأسبق ، فضلاً عن رجالاتهم في المجلس الوطني .

وبفعل وجودهم وتأثيرهم أعترفت تركيا بإسرائيل في آذار عام ١٩٤٩ ، لتكون أول دولة إسلامية تعترف بها ، ووافقت على هجرة اليهود الأتراك إلى فلسطين المحتلة ، إذ هاجر حتى سبعينات القرن الماضي نحو ٥٠ ألف يهودي وبقي نحو ٣٠ ألف يهودي تركي<sup>(١)</sup> . ولم يكتفى بذلك ، أنما عمدت تركيا وإسرائيل إلى تطوير العلاقات بينهما إلى مستوى التحالف الإستراتيجي منتصف تسعينيات القرن الماضي ، فتركيا رأت أن المدخل للغرب هو بتطوير العلاقة مع إسرائيل ، وما زالت جماعات اليهود تضغط من أجل إبقاء مستوى العلاقات التركية -الاسرائيلية على حاله في أقل تقدير .

### ٣- رجال الأعمال

تشكل جماعات رجال الأعمال فئة بارزة في المجتمع التركي ، حيث تحتل وضعاً متميزاً في البناء الاجتماعي ، وتتمتع بأهمية وتأثير ملحوظين في

(١) عابدة العلي سري الدين ، دول المثلث بين فكي الكماشة الإسرائيلية التركية ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ٣٢٩ . وكذلك ، يعرب حسين كرم التميمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية ، مصدر سابق ، ص ٥٧ . ٥٥ .

عملية صنع السياسة بدرجة غير متاحة لجماعات وقوى اجتماعية أخرى عديدة . وتضم هذه الفئة بالأساس أصحاب المشروعات الصناعية والمالية والتجارية وشركات المقاولات والإنشاءات والنقل والملاحة ، وتحديدًا أصحاب الشركات ذات نشاطات مرتبطة بالشركات الأجنبية . ويرتبط رجال الأعمال الأتراك بعلاقات قوية مع الحكومة والأحزاب ، إذ يمول رجال الأعمال جانباً كبيراً نسبياً من نفقات الحملات الانتخابية لهذه الأحزاب سواء كانت من اليمين أو اليسار ، أمثال الوطن الأم والطريق الصحيح والحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي ، فضلاً عن الأحزاب الإسلامية كالرفاه ، ولاسيما أن زعيمه أربكان كان رئيساً أسبق لاتحاد الغرف والبورصات التركية . وهذه العلاقات تكون المنفذ ليمارس من خلاله رجال الأعمال الأتراك تأثيرهم على المسؤولين الحكوميين من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية معينة لخدمة مصالحهم وتحديدًا المتعلقة بالعلاقات مع دول أخرى أو بالدخول في مشروعات مشتركة مع شركات أجنبية .

ولا يمارس رجال الأعمال تأثيرهم بشكل مستقل أو منفرد فحسب ، إنما يمارسون تأثيرهم أيضاً من خلال اتحاد الغرف والبورصات التركية بأعتبره من أكثر التنظيمات قوة وتأثيراً فهو الممثل الرسمي لقطاع رجال الأعمال الخاص في تركيا ، ويمارس تأثيراً كبيراً في صنع القرارات الاقتصادية ، ويحرص بشكل عام على التعاون مع الحكومة لزيادة نصيب تركيا ورجال أعمالها في سوق الأعمال الدولية . وهذا الاتحاد أفرز شخصيات سياسية مهمة ، ومن بينها نجم الدين أربكان ، الرئيس الأسبق للاتحاد وزعيم حزب الرفاه ، ونائب رئيس الوزراء في ثلاث حكومات ائتلافية في سبعينيات القرن الماضي ، ومحمد يازار وزير الدفاع الأسبق في الفترة بين تشرين الثاني عام ١٩٨٩ و حزيران ١٩٩١ ، كما كان الرئيس الأسبق للاتحاد على جوشقون من المقربين إلى توركت أوزال

وحزب الوطن الأم<sup>(١)</sup>. والتطور البارز في أعمال رجال الأعمال هو أنهم قد سحبوا دعمهم للدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتدخلاتها، وهو ما كان أبرز تحول أسهم بأن تتجه تركيا نحو توسيع قدرة الحكومة على فرض الإصلاحات التي تدعوا إليها في المجالين الداخلي والخارجي.

والخلاصة التي يمكن أن نتوصل إليها من دراسة تأثيرات جماعات الضغط والمصالح في السياسة التركية عامة، أن تأثيرها يعتمد على:

• التأثير في السلطة التنفيذية بواسطة شبكة علاقات تقربها إلى العناصر المؤثرة في صنع السياسات العامة.

• التأثير في السلطة التشريعية ممثلة بالمجلس الوطني عن طريق إيصال الأعضاء المقربين من تلك الجماعات أو المؤيدين لمطالبها لعضوية المجلس.

• التأثير في الرأي العام التركي عبر وسائل الإعلام التي لها علاقة بها وخاصة لرجال الأعمال واليهود والتيارات الإسلامية.

• كما أن الأحزاب السياسية كافة تنظر إلى جماعات الضغط والمصالح من زاويتين: إعادة الانتخاب خلال الدورات القادمة، ومن خلال توفير مصادر تمويل لحملاتها الانتخابية.

ويتضح مما تقدم، ان هناك قوى ومؤسسات عدة تشارك أو تؤثر بعملية صنع السياسات العامة، الداخلية والخارجية، منها ما هو مكلف رسمياً بذلك ومنها من يمارس تأثيره بحكم مصالحه. ومهما كانت مشاركته وتأثيره فإن السياسة التركية في حالة الأستمرارية أو التغيير لا تخرج عما تريده هذه القوى والمؤسسات.

(١) يعرب حسين كريم التميمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية، مصدر سابق، ص ٥٧. ٥٨.

فضلاً عما تقدم ، فإن التغيير الذي رصدناه على مستوى المؤسسات والقوى الصانعة للسياسة الخارجية التركية كان تغييراً نسبياً تركزمعظمه في تقليص دور المؤسسة العسكرية وتعاضم دور مجلس الوزراء في رسم وصنع السياسة الخارجية التركية ، كما أنه تغييراً اعتمد فلسفة الحزب الحاكم وشخصية رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أكثر مما كان تغييراً دستورياً ، وأيضاً لا يمكن أن ننكر أن معايير كوبنهاغن ورغبة تركيا في الانتماء للاتحاد الأوروبي قد تكون أحد أسباب هذا التغيير النسبي في سياسة تركيا الخارجية .



## المبحث الثاني : التغيير على مستوى الأهداف والوسائل

بعد أن بينا المؤسسات التي تصنع السياسة الخارجية التركية ، سنوضح في هذا المبحث ما حصل في السياسة الخارجية التركية من تغيير على مستويين ألا وهما : التغيير على مستوى الأهداف والتغيير على مستوى الوسائل التي تستخدمها تركيا في تنفيذ سياساتها الخارجية .

## المطلب الأول: على مستوى ثوابت وأهداف السياسة الخارجية التركية

أن الأهداف هي الحالات الآنية والمستقبلية التي يسعى صانع القرار لتحقيقها بالوسائل المتاحة ، وتبعاً لذلك ، أن لكل دولة أهدافاً ، ويتفق أكاديمياً أن تلك الأهداف هي قراءة صناع السياسة والقرار في الدولة لمضامين ما يرغبون به في ظرف تقديرهم لمحددات السياسة الخارجية وللفرص التي تتيحها البيئة الخارجية لتحقيق تلك الأهداف . وتركيا كغيرها من الدول لها مجموعة أهداف سياسية خارجية ، تسعى لتحقيقها ، وهذه الأهداف تعرضت لتغيير في بعض جوانبها بعد صعود حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم .

لقد بينا في الفصل الأول أن لكل دولة أهدافاً في مجال السياسة الخارجية تسعى لتحقيقها ، وتتوزع أهداف السياسة الخارجية على حدين رئيسين : ضمان استمرار تحقيق بيئة إيجابية وضمنان تقليل السلبيات في بيئة سلبية ، وبينهما تختلف الدول في تحديد أهدافها ، وبضمنه تعزيز المكانة وقيام التعاون بينها وبين الآخرين ، وأهداف الدولة تتحقق متى كانت قدرة الدولة منسجمة مع تلك الأهداف ، ويقصد بقوة الدولة ، مدى ثقلها وتأثيرها إقليمياً ودولياً . والدبلوماسية أداة تحقيق السياسة الخارجية السلمية ، بينما الحرب أداة تحقيقها بالقوة العسكرية ، وكلاهما وسيلة من وسائل السياسة الخارجية . وبقدرة الدولة تكون القدرة على رسم سياستها الخارجية ، ولهذا فإن الدول الصغرى تكون



أكثر تواضعاً في تحديد أبعاد سياستها الخارجية عن الدول الكبرى .

ويقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغاية أو الغايات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في البيئة الدولية ، والهدف هو جوهر ما يتصوره صانع القرار للظروف والأوضاع التي يريد تحقيقها لدولته في المستقبل من خلال ممارسة التأثير على معطيات البيئة الخارجية ، وينصرف هذا التصور إلى غايات عدة بين الحدين الأيجابي والسلبي ، وتشمل غايات مثل واقع مادي ملموس كاسترداد أو تحرير أرض أو أن يشير إلى قيمة معنوية مثل اكتساب السمعة الدولية . وتتباين الكتابات الأكاديمية في تحديد وتصنيف الأهداف التي تسعى إليها السياسات الخارجية ، إلا أن تلك الكتابات تنتهي إلى وجود تنوع وتعدد في غايات الدول وأهدافها الخارجية ، فهي قد تكون أهدافاً إستراتيجية بعيدة المدى تحظى بإجماع أو شبه إجماع قومي على ضرورة إنجازها وأخرى قصيرة الأجل ، حسب سلم الأولويات . إلا أنه رغم تعدد وتنوع هذه الأهداف يمكننا إجمالها بما يلي :

#### أولاً : أهداف تركيا الخارجية السياسية والعسكرية والأمنية

تأثرت تركيا بحيطها الخارجي في أثناء رسم سياساتها الأمنية واستعدادها العسكري ، وذلك بحكم موقعها الدولي المهم في العلاقات الدولية ، ويمكن ملاحظة ذلك في أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية حيث الأطماع السوفيتية في الحصول على منافذ نحو المياه الدافئة فرضت عليها الاستعداد لحماية الأمن التركي ، وبعد أندلاع الحرب الباردة أجهت تركيا للارتباط بحلف شمال الأطلسي لتقليل أثر الضغوط السوفيتية على الدولة التركية ، واستمر الحال حتى انتهاء الحرب الباردة مطلع تسعينيات القرن الماضي . وخلال تلك المدة صممت تركيا نظامها الأمني وأهدافها الأمنية ، فضلاً عن سياساتها العسكرية بما يحقق أهداف تركيا في عالم تكاد تكون تركيا واحدة من نقاط الصراع بين

معسكريه البارزين الأوهما المعسكر الغربي - الأطلسي والمعسكر الشرقي - وارثو. وبعد انتهاء الحرب الباردة ، سعت تركيا لتأكيد أهمية أدوارها العسكرية والأمنية في الأطار الأطلسي ، وفي الوقت نفسه سعت إلى إبراز أهمية سياساتها العسكرية تجاه منطقة الشرق الأوسط والعراق منه تحديداً ، فمن عزوف عن التدخل العسكري الخارجي لتأكيد وجود دور تركي إقليمي إلى تدخل عسكري محدود في شمال العراق طوال المدة بين ١٩٩١-٢٠٠٢<sup>(١)</sup> .

وما أن تولى حزب العدالة والتنمية الحكم حتى برزت توجه تركي جديد عسكرياً وأمنياً ، مفاده الرغبة التركية بتصفير مشكلات تركيا الأمنية مع دول الجوار رغبة بزيادة قبول تركيا إقليمياً ، وفي الوقت نفسه الاستعداد عسكرياً وأمنياً من أجل التدخل في المنطقة ، وهو ما أوضحت حالته العراق طوال المدة بين ٢٠٠٢- ٢٠١١ ، وسوريا في العامين ٢٠١١- ٢٠١٢ ، الأول تحت طائل تسوية مشكلة حزب العمال الكردستاني ، والثاني تحت ضغط المشكلة الكردية ، كما أنها وسعت من مشاركتها في أعمال حلف شمال الأطلسي في أفغانستان ، في المقابل ، طرحت تركيا نفسها كوسيط في عمليات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي في إطار الملف السوري قبل تصاعد الأحداث والأضطراب داخل سوريا عام ٢٠١١ ، رغبة منها في أحلال سلام في الشرق الأوسط يسعف تركيا في توسيع الاسواق أمام منتجاتها ، وتوسيع قبولها بين العرب ، وهو ما جسده موقفها من الحرب الإسرائيلية تجاه قطاع غزة بعد العام ٢٠٠٦<sup>(٢)</sup> .

(١) Carol Migdalovitz ، Turkey : Selected Foreign Policy Issues and U . S . Views ، Congressional Research Service Report for Congress ، November ٢٨ ، ٢٠١٠ ، pp : ٧ . ٩ .

(٢) GÜLBAHAR YELKEN AKTAŞ ، TURKISH FOREIGN POLICY : NEW CONCEPTS AND REFLECTIONS ، A degree of Master in Political Science ، THE GRADUATE SCHOOL OF SOCIAL SCIENCES OF MIDDLE EAST TECHNICAL UNIVERSITY ، DECEMBER ٢٠١٠ ، pp : ١٥ . ٣٥ .

وإذا ما نظرنا إلى مجمل التحركات الخارجية التي اقترن بها السلوك السياسي الخارجي التركي سنجد أنه تمحور حول غايتين : الأولى تمثلت برفع سقف حماية الأمن التركي من خلال فك خيوط الترابط بين المشكلات التركية الداخلية ودول الجوار ومنها المشكلة الكردية ، والثاني تعظيم الدور الإقليمي لتركيا بوصفها قوة إقليمية عظمى . وكلا الهدفين لم يبرزوا مترافقين إلا في فترة حزب العدالة والتنمية ، وربما يرجع الأمر فيما سبق لطبيعة الأحزاب التي كانت تدير البلاد في أغلبها تعتمد على رضا المؤسسة العسكرية التي ارتبطت كبارضابطها بالدولة أكثر من ارتباطهم بالسياسة ومن ثم كانوا حريصين على دورهم الرقابي على السياسة التركية<sup>(١)</sup> ، وبسبب الطبيعة العلمانية للدولة تجذّر اندماج السياسة الخارجية التركية مع مصالح الغرب وإستراتيجياته ، وتسبب هذا الاندماج بأضرار على علاقات تركيا مع جيرانها العرب ، ولم يسعف في حدوث التحول ما حدث من تغيير في منتصف ستينيات القرن الماضي بعد أزمة قبرص الأولى في العام ١٩٦٤ وتردد الولايات المتحدة في مساعدة تركيا ، فبدأ تحرك تركي تجاه موقف مؤيد للفلسطينيين لكسب تأييد العرب لموقفها في قبرص ، قابلها أستجابة تركية لتطورات المشهد التركي الداخلي المتمثل بتصاعد دور الحركات الإسلامية مما دفع تركيا للانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي في العام ١٩٧٦ ، وجاءت الحرب العراقية الإيرانية لتعطي لتركيا فرصة تطوير علاقاتها مع الشرق ، نتيجة موقفها المحايد من تلك الحرب فتوسع سقف تبادلاتها التجارية مع العراق وإيران كليهما من ٢ مليار دولار عام ١٩٧٥ إلى ٩,٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ . لكن ما أن أنتهت الحرب الباردة حتى عادت مشاكل الهوية والتوجه التركية للظهور ، وكانت المشكلة الكردية من أكبر المشاكل الأمنية التي واجهتها الحكومة التركية ، وقادت إلى

(١) أورهان محمد على ، ماذا يريد أردوغان وحزبه ؟ ، مجلة منبر الشرق ، القاهرة ، العدد ٢٣ ، ٢٠٠٨ ،

توترات في العلاقات الإقليمية لتركيا ، فضلاً عن تأثر علاقاتها مع بعض الدول الأوروبية التي شجبت قمع الجيش للأكراد ، ورافق تلك المشكلة مشكلتان أخريتان هما السياسة المائية لتركيا وهو ما سنتناوله في العلاقة مع العراق <sup>(١)</sup> ، وكبح مفرط للتيار الإسلامي ، وهذا ما دفع تركيا لتطويع علاقاتها الأمنية مع كلاً من الولايات المتحدة وإسرائيل ، إذ وجدت فيهما الحليتين الوحيدتين في مواجهة تدهور علاقاتها مع أوروبا ودول الجوار <sup>(٢)</sup> .

ما تقدم ، قاد إلى مراجعةٍ جديّةٍ بين الإسلاميين ، أسفرت عن تأسيس حزب العدالة والتنمية في العام ٢٠٠١ على قاعدة ديمقراطية محافظة ، تنتهج مقاربةً جديدةً حيال منافع الديمقراطية الليبرالية وعضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي . وتعلّم الإسلاميون من تجارب ثلاثة عقود كيفية تكييف أطروحاتهم ومطالبهم بهدف الفوز بشريعيةٍ إنتخابيةٍ وسياسية ، على قاعدة نشوء برجوازية إسلامية براغماتية مؤيدة للرأسمالية في العديد من مدن الأناضول ، تمكنت مع الزمن من خلال شركاتها الصغيرة والمتوسطة من تأسيس شبكاتهما المالية التي تحددت هيمنة التكتلات الصناعية والمالية المتمركزة في إسطنبول ، وأتاحت لحزب العدالة والتنمية إبراز سياساته المتمركزة حول الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية . وفي هذا الصدد اضطرت قيادات حزب العدالة والتنمية إلى تليين مواقفها الأيديولوجية للوفاء بتعهداتها المسبقة بالحفاظ على طابع الدولة التركية ، فإذا كان خطاب نجم الدين أربكان قد ركز على البعد الديني وأهميته في تعريف الهوية التركية ، فإنه في حزب العدالة والتنمية صرح قاداته : ( نحن لسنا حزباً دينياً ، نحن حزب

(١) مصطفى عياش الكبيسي ، العلاقات العراقية التركية بعد الأنتخابات ، في ( ندوة ) : مستقبل العلاقات التركية العراقية في ضوء فوز حزب العدالة والتنمية التركي ، ندوة المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ، ( عمان ) ، ١٧ شباط ٢٠١٢ ، ص ٣٠٢ .

(٢) عارف محمد خلف ، الدور التركي الإقليمي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، العدد ٥ ، آذار ٢٠١٠ ، ص ٨٠١ .

أوروبي محافظ ) ، ويؤكد رئيس الحزب : ( إن القرآن كتاب ديني ، والديمقراطية شكل للحكومة ، ومن الخطأ أن نضع الأثنين ضمن تقسيم واحد ) ، ومن هذا المنطلق فإنه لا يعطي لقضية مثل الحجاب الأولوية ، ولا يريد أن يكون سبباً في صدام مع المؤسسة العسكرية . والسؤال هل هذه الرؤية هي تخذل تكتيكي مؤقت ، في مواجهة المؤسسة العسكرية والعلمانية ، وتحايل على الواقع السياسي التركي ؟ أم أن الأمر يصل إلى حدود حدوث تغييرات استراتيجية في نمط تفكير ورؤية الحزب على المدى البعيد ؟ يقول أردوغان : ( إن هذه هي رؤية الحزب الحقيقية ، وسيلاحظ المتبعون له صدقه في الالتزام بهذه الشعارات )<sup>(١)</sup> . هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، التطلع نحو تنمية الدور الإقليمي لتركيا وتحويلها إلى قوة إقليمية كبرى من خلال إستراتيجية مزدوجة ، مفادها الإصرار أولاً على انضمامها للإتحاد الأوروبي ، وتوسيع نفوذها الإقليمي في محورين : الشرق الأوسط وجمهوريات آسيا الوسطى . وتقوم هذه الإستراتيجية على مقاربة أطلقت عليها تسمية ( العثمانية الجديدة ) في مواجهة الكمالية الأنغلاكية والمتشددة<sup>(٢)</sup> . وترتكز هذه المقاربة على حل التناقضات على تسويات تجمع النزعة الإسلامية وحقوق الأقليات في الداخل لتشكيل رافعة تسمح بتحقيق اختراقات في المجال الإقليمي على نفس قاعدة تحويل التناقضات إلى تسويات توازن بين مصالح القوى المتنازعة داخلياً وإقليمياً ، وتخلق استقراراً وأمناً يمهد الطريق للتنمية والأزدهار . وفي هذا السياق ، تحولت تركيا من الأنحياز التام في علاقاتها مع الغرب والتي أرسى

(١) نقلا عن ، مصطفى محمد الطحان ، حزب العدالة والتنمية في تركيا ، رؤية من الداخل ، استخرج بتاريخ : ١١ تشرين الاول ٢٠١١ ، ص ٤ .

<http://www.masjid.albayan.org/QdayaAomhDoc/Ummah\TurkAdallh.doc>

(٢) Nora Fisher Onar ، Democratic Depth : The missing ingredient in Turkey's domestic/foreign policy nexus? ، In : Rebecca Adams Brubaker ( eds ) ، TURKEY'S FOREIGN POLICY IN A CHANGING WORLD : OLD ALIGNMENTS AND NEW NEIGHBOURHOODS ، Op . Cit ، p١٨ .

قواعدها مصطفى كمال مؤسس الجمهورية إلى الانفتاح على الشرق ونقصد الشرق الأوسط والعرب تحديدا .

فذلك الأنحيازوما رافقه من محاولات قطع الروابط مع المقاطعات العثمانية السابقة التي شكّلت منها أغلب الدول العربية ، لم يستطع إنجاز القطيعة الكاملة مع الماضي العثماني والوشائج التي خلقها مع تلك البلدان . تجلّى ذلك في أطروحات الأحزاب الإسلامية ، حيث أعلن حزب الرفاه أنّ هدفه في انتخابات ١٩٩٤ البلدية "تأسيس تقليدٍ عثماني في الشؤون البلدية" ، تلاه حزب العدالة والتنمية الذي دعا في برنامجه الانتخابي للأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ و ٢٠١١ إلى توسيع العلاقات مع الشرق الأوسط وتفسير المشكلات الأمنية مع دوله . يرتبط تغيير مسار السياسة الخارجية التركية بإطار جيوسياسي واسع تحكمه حقيقة عدم وجود حدود مشتركة مضطربة بين تركيا وروسيا ، وصارت علاقات تركيا بحلف شمال الأطلسي تحكّمها الوظيفة المطلوب من تركيا إنجازها في منطقة الشرق الأوسط ، ولتركيا عدة مشكلات منها التمرد الكردي في تركيا وتأثيره على علاقاتها بالبلدان المجاورة ( العراق وسوريا و إيران ) ، وتصاعد مشكلة المياه في عموم المنطقة ، وتولّد بالتالي نزاعاتٍ مع سوريا والعراق ، كما أن التغييرات من قبيل انتهاء الحرب الباردة وتسوية بعض قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي تسمح بظهور فرص اقتصادية جديدة هامة بالنسبة لتركيا .

وأخيرا ، يمكن لبلدان الخليج أن تجد في تركيا قوية ومستقرة عاملاً موازياً للتهديدات التي تشكّلها أنظمة تفتقر للأستقرار مثل العراق أو ترتبط معها بعلاقات صراع مثل إيران<sup>(١)</sup> .

بمعنى آخر، أن سياسة تركيا الأمنية بعد العام ٢٠٠٢ تمثلت بترويج رؤى حزب

(١) عماد شبيحة ، تركيا والشرق الأوسط دوراً إقليمياً متجدد ، قضايا إستراتيجية ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، العدد (٧٢) آذار / مارس ٢٠١٠ ، ص ٢٣ - ٢٧ .

العدالة والتنمية على مقاربة تقليدية حكمت تركيا لمدة نحو ثمانية عقود ، تمثلت بالمقاربة الكمالية والتي تعلقت بعنصرين أساسيين : أولاً ، القطيعة مع الماضي العثماني بكل تبعاته وبلورة نزعة قومية متشددة لم تجد إلا في الغرب ضامناً لها ، وثانياً أعتبار القومية الكردية عامل تهديد وجودي لوحدية الجمهورية قومياً وجغرافياً ، وما يتصل بذلك من سياسات الأكراد في شمالي العراق وسوريا وإيران ، ما فرض تحديات إضافية على السياسة الخارجية التركية أضفت عليها طابع الأنفعالية والقلق ، وعلى سياستها الداخلية مزيداً من العنف والقسوة . وما زال هناك جدل بشأن الرؤية الكمالية ، حيث يتمترس جانب وراء الجيش بوصفه المؤسسة التقليدية التي دافعت عن الرؤية الكمالية بغربتها وقوميتها وعلمايتها ، حتى لو أدى الأمر إلى أبتعادها عن الغرب ، وجانب آخر يصطف وراء حزب العدالة والتنمية الذي سعى لتحويل التناقضات الداخلية والتحديات الخارجية إلى تسويات تحقق المصالح الإستراتيجية وفق رؤيته بأقل الخسائر ويصر على إعادة هيكلة تلك المصالح دون التخلي عن توجهه الغربي سواءً مع حلف شمال الأطلسي أو بصدد الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي . أي أنها تحاول إعادة تكييف الكمالية مع وقائع جديدة دون التخلي عنها ، ربما يكون الأمر نزوعاً لعثمانية معصرنة ، تعيد لتركيا إرثها ما قبل الكمالي وتربطها بفضائه الإقليمي <sup>(١)</sup> .

والواقع ، أن أهم ما تسببه إعادة طرح العنصرين أعلاه هو تماسهما مع مسألة ظهور الإسلام كتيار بارز في الحياة التركية ، والتعامل مع قضية الأكراد . ينعكس هذا الخلاف مباشرة على قضايا السياسة الخارجية وخاصة العلاقة مع بلدان الجوار من جانب والغرب من جانب آخر . حيث يرى غلاة الكمالية أن تأييد الولايات المتحدة والغرب لمطالب الأكراد والعلاقات المتميزة مع أكراد شمال

(١) Haldun Güllalp ، Modernization Policies and Islamist Politics in Turkey ، In : Sibel Bozdogan and Resat Kasaba ( eds ) ، Rethinking Modernity and National Identity in Turkey ، Op . Cit ، pp : ٢٩. ٣٢ .

العراق يهدد وحدة الجمهورية ، بل يرون في تشجيع حزب العدالة والتنمية بوصفه نموذجاً لإسلام سياسي معتدل تهديداً لعلمانية الدولة . أدى احتدام النقاش إلى انقلاب في المواقف ، فبات ممثلو الكمالية مناوئين للغرب في حين أزداد تقارب الإسلاميين منه . وعلى نحوٍ غير مباشر ، ساهمت أحداث ١١ أيلول في تعزيز توجه العثمانية الجديدة في خطاب حزب العدالة والتنمية ، كما أنّ السياستين الداخلية والخارجية دخلتا مجدداً في إطار الأستقطاب الذي أعقب تلك الأحداث بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي . حيث مالت الولايات المتحدة لتقديم تركيا بوصفها نموذجاً للإسلام المعتدل في العالمين العربي والإسلامي <sup>(١)</sup> . وفي حين شدّد خطاب حزب العدالة والتنمية ، على خلفية نزعته العثمانية الجديدة ، على قدرة تركيا على دمج الإسلام والديمقراطية والعلمانية في كلّ منصهر ، وواصل الكماليون التشكيك في نوايا الولايات المتحدة بسبب تقديمها تركيا نموذجاً للعالم الإسلامي ، على قاعدة أنّ ذلك سيكون على حساب العلمانية . فانطلق نقاشٌ ذو دلالة يتعلق بالهوية وتحديد المصالح القومية التي تحدد مسارات السياسة الخارجية . هكذا أندفع حزب العدالة والتنمية وفق مفاهيمه العثمانية الجديدة إلى الانفتاح على الشرق الأوسط من أوسع بواباته ، بينما تصلّب الجيش وصانعو السياسة الخارجية في الدفاع عن التوجهات الكمالية بالأبتعاد عن التدخل في شؤون الشرق الأوسط <sup>(٢)</sup> .

واتجاه حزب العدالة والتنمية نحو اعتماد سياسة خارجية تستند إلى ما أطلق عليه أحمد داود أوغلو ( مستشار رجب طيب أردوغان للشؤون السياسية ، ثم وزير خارجية تركيا ) اسم إستراتيجية "العمق الإستراتيجي" ، وهي تدعو إلى إعادة الاعتبار إلى مصالح تركيا مع دول الشرق ، لاسيما الشرق الأوسط . هذا التوازن

(١) ينظر: محمد نور الدين ، تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٨٩ ، تموز ٢٠١١ ، ص ١١٣ . ١١٤ .

(٢) عماد شيحة ، تركيا والشرق الأوسط دوراً إقليمياً متجدد ، مصدر سابق ، ص ٣٦ . ٣٧ .



يجعل محاولة التواصل مع الشرق استكمالاً للعلاقة مع الغرب وليس بديلاً عنها .  
تحدد هذه الإستراتيجية ثلاثة عوامل<sup>(١)</sup> :

- أولاً التصالح مع إرث تركيا العثماني والإسلامي في الداخل والخارج ، في محاولة لتخفيف غلواء العلمانية في الداخل وإلى توسيع آفاق السياسة الخارجية .  
حيث أنّ الدفاع عن مصالح تركيا الإستراتيجية والقومية يتطلب استخدام " القوة اللينة" سياسياً واقتصادياً وثقافياً .

-والعامل الثاني ، يتمثل بأحتضان إرث ( القوة العظمى ) العثماني وإعادة تعريف هوية تركيا إستراتيجياً وقومياً ، وذلك يسمح بالتخفيف من التشدد في المفهوم القومي "للمواطنة" في الداخل ، والتعايش مع تعددية ثقافية وسياسية في إطار هوية إسلامية واسعة . يسمح هذا الإطار بتصعيد حسّ الكرامة والفخار القومي ، الذي يساند تصور سياسة خارجية تتطلع للتحول إلى قوة إقليمية كبرى .

أما العامل الثالث ، فهو الانفتاح على الغرب على نحوٍ مساوٍ للانفتاح على العالم الإسلامي . هذه العوامل الثلاثة تشكّل خطّ الصدام الحقيقي مع الكماليين الذين يرون في الإسلام والتعددية الثقافية والليبرالية الدّ أعداء الثورة الكمالية .

ولم يكن الأنغماس في هذه الإستراتيجية دون ثمن فقد حصل تصادم مع التيار الكمالي المتمثل بالمؤسسة العسكرية وسلطة القضاء ، في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ، لكن تيار العثمانية الجديدة نجح في تقليل مخاوف الكماليين ، وكان لذلك تأثير في سياسة تركيا الخارجية ، وتحديدًا بصدد الشرق الأوسط ، إذ تبدو المشكلة الأساسية في القدرة على إقامة توازن دقيق بين النزعتين . وما زال حزب العدالة والتنمية ينظر إلى المسألة الكردية بوصفها العامل الحاسم في صياغة

(١) احمد داود اوغلو ، العمق الإستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل ، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ، بيروت ، ٢٠١٠ .

الإستراتيجية الأمنية التركية ، وإن قدرة تركيا على تنمية نظامها الديمقراطي والليبرالي ، فإنه من الممكن تحييد النزعة الكمالية والقيام بحل المسألة الكردية عبر إصلاحاتٍ ديمقراطية تسهم في تقريب تركيا من تحقيق هدفها ، الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي والإنخراط أكثر فأكثر في قضايا الشرق الأوسط بوصفها القوة الإقليمية العظمى<sup>(١)</sup> .

وهناك جانب آخر في سياسة تركيا الخارجية ببعدها الأمني ظهر واضحاً خلال المدة اللاحقة على العام ٢٠٠٢ ألا وهو موقف تركيا من بعض القضايا والدول في منطقة الشرق الأوسط ، ففي نهاية عام ٢٠٠٩ ، أمتعت تركيا عن دعوة إسرائيل للمشاركة في مناورة ( نسر الأناضول ) ، وهي تدريبٌ سنوي تجريه قوى الجو التركية وتشارك فيه إسرائيل وحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة منذ أواسط التسعينات ، وحملت عدم الدعوة مؤشراً على وجود تحول في سياسة تركيا الخارجية ، مفاده أن هناك حدود لتعاون تركيا غير المشروط مع الغرب . ولم يكتف رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان باستبعاد إسرائيل التي وصمها بأضطهاد الشعب الفلسطيني ، بل دعا سوريا للمشاركة بتمريباتٍ عسكرية أعقبها إعلان عن إنشاء مجلس تعاون إستراتيجي بين البلدين . دفع ذلك للأعتقاد بأنّ تغييراً يحدث في سياسة تركيا الخارجية وأنّ التعاون السياسي والعسكري بين تركيا والغرب لم يعد بلا مقدمات أو بلا أثمان متبادلة . فتركيا التي نظرت من منظور مصالحها الأمنية والقومية الخاصة أثناء الانفتاح على الغرب وإسرائيل بعد العام ١٩٤٨ ، فإنها في فترة حكم حزب العدالة والتنمية صارت تنظر إلى مصالح تركيا بمنظارٍ آخر ، فيه إمكانية لأستخدام الدين لتحقيق

(١) Nora Fisher Onar ، Democratic Depth : The missing ingredient in Turkey's domestic /foreign policy nexus? ، In : Rebecca Adams Brubaker ( eds ) ، TURKEY'S FOREIGN POLICY IN A CHANGING WORLD : OLD ALIGNMENTS AND NEW NEIGHBOURHOODS ، Op . Cit ، p١٨ .

أجندات تركيا السياسية ، مثلاً ، فقد وصف مسؤولو الحزب الهجوم الأمريكي على الفلوجة في العام ٢٠٠٤ بـ"الإبادة العرقية" ، وفي شباط ٢٠٠٩ ، شبه أردوغان غزّة بـ"معسكر اعتقال" ، وسبق وأن دعت حكومته الدول الغربية إلى "الأعتراف بحماس بوصفها الحكومة الشرعية للشعب الفلسطيني" . وعلى الرغم من تنصل الحزب الصريح من توجه إسلامي محض ، إلا أنّ النظام العلماني التقليدي ينظر إليه بوصفه مشتبهاً بالتطرف . ويرى في توسيع علاقات تركيا في مرحلة حكم الحزب مع بلدان الشرق الأوسط ، التي كانت مهملة أثناء الحرب الباردة ، وجهود إيجاد حل لمشكلة هوية الأكراد ضمن الأمة التركية الأوسع ، والسعي لتخفيف التقييدات على المظاهر العامة للتدين ، دليلاً على مخطّط تدمير المثل الكمالية العليا في التوجه إلى الغرب . وربما كان الأجراء الأخير على الحزب أمام القضاء في آذار ٢٠٠٨ بتهمة انتهاك المبادئ العلمانية خير مثال على هذا الأشتباه . لكنّ هذا الانقسام لا يعكس التنافس بين العلمانيين المتشددين وبين أولئك الساعين إلى قبول أوسع للدين في الحياة اليومية فحسب ، بل يعكس أيضاً الصراع بين النخب المتنافسة على النفوذ والسلطة في المجتمع التركي .

### ثانياً : أهداف تركيا الخارجية الاقتصادية

يعد العامل الاقتصادي في نظر أغلب الأكاديميين بأنه عامل لا يمكن تجاهل تأثيره في صياغة أهداف الدولة الخارجية ، والعامل الاقتصادي يشمل فرشة واسعة من العناصر الداخلة في حسابه تبدأ من الموارد الطبيعية ومرورا بالتصنيع وامتلاك القدرة التقنية ، وأنتهاءً بالدخل القومي والتجارة وانتشار المصالح الاقتصادية وتنوعها . وكل من هذه العناصر لا يمكن أن تستقيم مع سياسة خارجية عدائية إنما تتطلب سياسة خارجية تتجه للأعتمادية في علاقاتها مع الدول الأخرى بما ييسر للدولة تحقيق الغاية الاقتصادية من سياساتها الخارجية .

لقد بينا فيما تقدم واقع الاقتصاد التركي ، وقلنا فيه أن تركيا دولة في طور النمو لأن مؤشرات عدة منذ العام ٢٠٠٢ أفادت على وجود تحول في القدرات الاقتصادية التركية تمثلت بالنتائج القومي ودخل الفرد وزيادة نسبة التصنيع وزيادة نسبة التبادل التجاري وانخفاض الدين العام وانخفاض نسبة الفقر، ويمكن بيان ذلك من خلال الآتي :

فتركيا في العام ٢٠٠٩ وفقا لدليل التنمية البشرية هي في المرتبة ٨٣ عالميا ، ونصيب الفرد فيها من الدخل القومي حسب تعادل القوة الشرائية هو نحو ١٣,٣٦٠ ألف دولار قياسا للمتوسط العالمي البالغ نحو ١٠,٦٣١ ألف دولار. وتحسن دليل التنمية البشرية فيها من ٠,٤٦٧ عام ١٩٨٠ إلى ٠,٦٧٩ عام ٢٠٠٩ ، قياساً للمتوسط العالمي الذي كان نحو ٠,٤٥٥ عام ١٩٨٠ وصار ٠,٦٢٤ عام ٢٠٠٩ ، ونسبة السكان الذين يعانون حرمان على صعيد التعليم والصحة والمستوى المعاشي بلغ ما نسبته ١٩٪ ، وارتفع الناتج القومي من نحو ٢٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٢ ليصل إلى نحو ٧٣٤,٩ مليار دولار ، وبحسب تعادل القوة الشرائية بلغ نحو ٩٩١,٧ مليار دولار، في حين ارتفع دخل الفرد منه من نحو ٢٥٠٠ دولار عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٩٩٤٢ دولار، في حين بلغ المتوسط العالمي ٩١٢٠ دولار، وفقا لإحصاءات عام ٢٠٠٩<sup>(١)</sup> .

ويفيد الرجوع إلى المؤشرات السابقة أن الأهداف الاقتصادية المتجسدة بتحقيق الرفاهية الاقتصادية كانت حاضرة في السياسة التركية ، وفي علاقات تركيا الخارجية . فالكاليون كانوا متأثرين بعدة عوامل بعضها خارجية تمثلت بالنظام الدولي ووجود تنافس بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي وبعضها داخلية ترتبط بالتخلف الاقتصادي الذي ورثته الدولة العثمانية . ، فكانت متطلبات النهوض غيريسيرة وتطلبت الدخول في دائرة الديون ، لهذا تباين الاداء الاقتصادي بين فترات نمو وفترات تسودها مشكلات اقتصادية وتراجع ملحوظ

(١) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠١٠ ، ص ١٥٠-١٦٤ .

في الاقتصاد التركي . لهذا اتجهت اغلب الحكومات قبل العام ١٩٨٠ إلى اعتماد سياسات الأنغلاق الاقتصادي والتدخل الحكومي في مختلف النشاطات الاقتصادية ، إذ تبنت الحكومة آلية السوق كأداة لأحداث التغييرات الهيكلية في الاقتصاد التركي ، مما نشط الاقتصاد التركي الذي نما بمعدل ثلاثة اضعاف خلال عقد الثمانينات ، لكن في المقابل زادت مشكلات أخرى ومنها ارتفاع معدلات التضخم والعجز المزمّن في الميزان التجاري وارتفاع المديونية الخارجية من ١٩,٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ لتبلغ نحو ٦٢,٦ مليار دولار عام ١٩٩٣<sup>(١)</sup> ، ولتصل إلى نحو ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ، وفقدت الليرة التركية لنحو ٤٥٪ من قيمتها ، وصار للإتحاد الأوروبي مزيد من الأعداء في موقفه الرافض لأنضمام تركيا بسبب ضعف اقتصادها مقارنة مع اقتصاديات دول الإتحاد ، وأن تركيا ستصبح عقبة في أزدهار الإتحاد . ولم تستطع الحكومة طرح برنامج يقلل من حجم المشكلة الاقتصادية ، وهو ما دفع الحكومة والمجلس الوطني التركي لتقديم الانتخابات التشريعية ، والتي فاز بها حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان ، وهو ما عبر عن عمق الحاجة إلى تغييرات بنوية لأحتواء هذه الأزمة بصورة جذرية .

وأمام هذه التحديات ، جعل حزب العدالة والتنمية الهدف الاقتصادي في أولوية أهدافه في السياسة الداخلية والخارجية<sup>(٢)</sup> ، فاتجه إلى وضع برنامج شامل للإصلاح شمل تثبيت دعائم الاقتصاد التركي لاسيما في المجال الصناعي ، ودعم الصادرات ، وجذب رؤوس الاموال الخارجية والخصخصة ، والعمل على بناء علاقات اقتصادية متينة مع عدد كبير من الدول ، وانتهت مخرجات برنامج

(١) ينظر: نهرين جواد العارضي ، السياسة الإقليمية التركية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٦ . ١٠٢ .

(٢) تقرير: وزارة الخارجية التركية ، السياسة الخارجية التركية . نظرة عامة ، استخرج بتاريخ ، ٤ كانون الثاني ٢٠١٢ .

الحكومة إلى خفض معدل التضخم من ٧٠٪ عام ٢٠٠٢ إلى ٧,٦٪ عام ٢٠٠٩ ، وارتفاع في متوسط دخل الفرد وفي الناتج القومي ، والاتجاه نحو سياسة خفض الديون ، التي بلغت عام ٢٠٠٨ نحو ٥٦,١ مليار دولار ثم انخفضت عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٨,٦ مليار دولار. وما ساعد الحزب في نجاحه الاقتصادي هو اعتماده على سياسة داخلية تقوم على محاربة الفساد ، وإصلاح السياسة النقدية وتبسيط الأنظمة الضريبية وخفض أنواع الضرائب ومعدلاتها . وخارجياً ، أتجهت الحكومة إلى استثمار العلاقات الدولية لتركيا مع العالم الخارجي لمصلحة الاقتصاد التركي ، لاسيما الجوار بعد خفض التوترات الناجمة عن السياسة الخارجية السابقة ، والانفتاح على الاستثمار الأجنبي ، فبعد أن كان مجموع الاستثمارات الأجنبية نحو ٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ارتفع إلى نحو ١٣,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٩ ، وارتفع سقف التبادل التجاري الخارجي من ٨٢,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٤٦٧,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٩<sup>(١)</sup> . بمعنى آخر، سعت تركيا إلى توسيع علاقاتها بما يضمن تحقيق مصالحها على أكثر من إقليم في العالم ولأكثر من دولة ، والذي أسهم في رفع سقف تبادلات تركيا الاقتصادية ، وزاد من نسبة الاستثمارات المتبادلة بين تركيا ودول العالم<sup>(٢)</sup> .

(١) نادرة وهاب احمد الفيلى ، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠٠٩) ، مصدر سابق ، ص ٦٤-٦٩ .

(٢) Kieran E . Uchegara ، Continuity and Change in Turkish Foreign Policy Toward Africa ، Akademik Bakış ، Cilt ٢ ، Sayı ٣ Kış ٢٠٠٨ ، İstanbul ، ، pp : ٤٩. ٥٧ .

ولا يتوقف الأمر عند الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية إنما هناك أهداف ثقافية تسعى تركيا لتحقيقها ، ومفادها وجود مسعى تركي لتحسين صورة تركيا في العلاقات الدولية ، وجعلها نموذج يمكن ان يشار إليه ليكون نموذجاً قابلاً للأعمام في العالم الإسلامي ، وهو ما أسهم في زيادة ما تم إعطائه لها من مكانة وسمعة دوليين ، وذلك بعد فترة من الانعزال عن الشرق والانقطاع عنه .

## المطلب الثاني : على مستوى وسائل تنفيذ السياسات الخارجية التركية

رافق التغيير في بعض أهداف السياسة الخارجية التركية تغييراً آخر في الوسائل المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف ، والتغيير الحاصل على صعيد هذا المستوى يمكن أن نتناوله كالآتي :

### أولاً : التغيير على مستوى الوسائل العسكرية والسياسية

لعل أبرز الأدوات السياسية والأمنية التي تستخدمها تركيا لتحقيق غاياتها في مجال السياسة الخارجية هي <sup>(١)</sup> :

١ - عضوية حلف شمال الأطلسي <sup>(\*)</sup> ، والحلف ظهر في العام ١٩٤٩ بصيغة

(١) أحمد داود اوغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مصدر سابق، ص ٢٥٢. ٣٠٠.

(\*) تأسس حلف شمال الأطلسي في نيسان ١٩٤٩ بين دول التحالف الغربي بقصد حماية الأمن الأوروبي من أي تهديد شيوعي، وانضمت إليه تركيا في شباط ١٩٥٢ بقصد ضمان حماية غربية من أي تهديد سوفيتي لها طالما ان الاتحاد السوفيتي اهتم بتركيا وموقعها وبالوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط، ولم يكن لتركيا قدرات تكفي لمجابهة القدرات السوفيتية. واستمرت تركيا تؤدي وظيفة محددة في الحلف الا وهي كونها خط دفاعي متقدم امام أي توسع في النفوذ السوفيتي، ووسيلة يمكن استخدامها لحصر الاتحاد السوفيتي ومراقبته من الجهة الجنوبية. ينظر، احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨١، ص ١٦. ١٧.

اتفاقية لإنشاء منظمة تجمع دول ترى أن الشيوعية والاتحاد السوفيتي مصادر تهديد للأمن الأوروبي .

٢. عضوية منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ، وظهرت ابتداءً بصيغة مؤتمر في العام ١٩٧٥ ثم تحولت إلى منظمة في العام ١٩٩٤ .

٣. عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي ، وظهرت في العام ١٩٦٩ بقصد تحقيق نوع من التنسيق بين الدول ذات الأغلبية الإسلامية بشأن السياسات التي تتماشى مع الإسلام كدين ومع مصالح المسلمين عامة .

٤. ولا ننسى بالطبع الانفتاح التركي لإقامة علاقات عسكرية وأمنية متطورة مع إسرائيل ، ابتدأت بعد الاعتراف بالكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٩ ، وشهد العام ١٩٨٥ انطلاقة كبيرة لهذا التعاون ثم تطورت في تسعينيات القرن الماضي<sup>(١)</sup> ، ألا أنه في فترة حكم حزب العدالة والتنمية شهد استمرارية فحسب ولم يشهد تصاعداً في وتيرة التعاون بين الدولتين .

وهذه الأدوات مهمة في سياسة تركيا الخارجية ، وهي تشير إلى وجود مشكلة في التوجه والهوية في تركيا ، فحلف الأطلسي هو منظمة تهتم بمصالح غربية حصراً ، ومنظمة الأمن الأوروبية تهتم بكيفية تحقيق استقرار للتراتب الأمني ولللاقات بين الدول الأوروبية ، في حين يفترض بعضوية منظمة المؤتمر الإسلامي أن تكون دولها ذات توجهات إسلامية ، إلا أن تركيا تتمسك إلى اليوم بالعلمانية كخيار في إدارة الدولة ، ولم يسمح للتيار الإسلامي بإداء أدوار سياسية إلا في فترة متأخرة رغم أنه يمثل أغلب الشارع التركي<sup>(٢)</sup> .

(١) بشأن هذا التعاون ينظر، الترتوران و دانيال بايس ، رجال اتاتورك ، العسكريون وادارة السياسات الداخلية والخارجية في تركيا ، ترجمة احمد عبد الحليم ، ترجمات استراتيجية ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، العدد ١٣ ، كانون الثاني ١٩٩٨ ، ص٢٤ . ٣٧ .

(٢) Resat Kasaba ، Kemalist Certainties and Modern Ambiguities ، In : Sibel Bozdogan and



مع ذلك تبين تأثير هذه الأدوات في السياسة التركية خلال تاريخها المعاصر والراهن ، وتباين استخدام تركيا لها في علاقاتها الخارجية .

لقد تميزت السياسة الخارجية التركية بثبات نسبي منذ تأسيسها حتى انتهاء الحرب الباردة ، عندما بدأت ملامح التحول في سياستها الخارجية تظهر تجاه العراق تحديداً ، بإعلان رغبة بعض قياداتها أما بضم العراق أو بضم ولاية الموصل ( شمال العراق ) إليها ، أو في أقل تقدير التدخل في الشأن العراقي على نحو لا يكون معه وضع العراق منطلقاً للتدخل في الشأن التركي ، فتدخلت تركيا أكثر من مرة في الشأن العراقي تحت دعاوى منع نشاطات حزب العمال الكردستاني ، واستمر الحال حتى العام ٢٠٠١ ، عندما وقعت أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة والتي استخدمتها الأخيرة لغزو أفغانستان واحتلالها ، وترتب على الاحتلال تدخل لحلف شمال الأطلسي في الشأن الأفغاني ، وطالما أن تركيا هي عضو في الحلف فكان لها أسهامها في نشاطات الحلف في الشأن الأفغاني في العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ ثم تم تنظيم مشاركتها بنحو ١٥٠٠ جندي منذ العام ٢٠٠٥ .

ثم حصل التغيير الآخر عندما أرادت الولايات المتحدة غزو العراق فطلبت من تركيا عام ٢٠٠٢ تسهيل مهمة الغزو ، لأن الحكومة التركية الجديدة أحالت الأمر إلى المجلس الوطني لتفويض صلاحية استخدام الأراضي التركية من قبل الولايات المتحدة ، في ظرف كان منهج حزب العدالة والتنمية الذي صعد إلى سدة الحكم والسلطة التشريعية بالأغلبية المطلقة ، وبوصفه تياراً إسلامياً أراد توجيه بوصلة السياسة التركية من الأنساق التام وراء الغرب إلى البحث عن مصالح تركيا في الشرق والغرب ، وإعادة الاعتبار للموروث العثماني . وكانت

Resat Kasaba ( eds ) ، Rethinking Modernity and National Identity in Turkey ، Op . Cit ، pp :

النتيجة أن رفض المجلس الوطني منح الولايات المتحدة استخدام أراضيها أو القواعد الأمريكية الموجودة على أراضيها لغزو العراق ، وبعد الغزو والاحتلال تصاعد التوتر الأمريكي - التركي في ظرف خشية تركيا مما سيستقر عليه حال العراق ، وما سيستقر عليه حال كردستان العراق ، ومصير الأقلية التركمانية فيه ، ومن توسع في الأدوار الإيرانية الإقليمية جراء ذلك الاحتلال<sup>(١)</sup> . فاتجهت تركيا للتحرك بقصد تقليل جانب من التأثيرات السلبية لوضع العراق عليها ، فانتهى الحال إلى الصدام مع الولايات المتحدة والذي تصاعد عام ٢٠٠٣ وصولاً إلى استخدام حلف الأطلسي لغرض تقليل حدة الخلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين وتركيا ، وهو ما تم في قمة أسطنبول الأطلسية في حزيران ٢٠٠٤ ، وفيه تم تسوية أغلب المشكلات بين الأطراف الأطلسية بشأن المشكلة العراقية ، وبشأن أدوار الحلف ومهام أعضائه في أفغانستان ، وفي العراق .

والواقع ، أن التوسع في الأدوار الإقليمية الأمنية والسياسية التركية في الشرق الأوسط عامة كانت قد طرحت عام ١٩٩١ ، بعد التغيير الذي أصاب وضع العراق الدولي وطرح الولايات المتحدة الحاجة لتغيير الخريطة الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وترتيباتها الأمنية في ظرف كانت تركيا ملتزمة بنهج عدم الأنخراط السياسي والأمني بشؤون الشرق الأوسط عامة ، وواحد من الذين طرحوها وزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر عندما قال : " أن ترتيبات الأمن في المنطقة يجب أن تشرف عليها عمليا الولايات المتحدة ، ويجب أن تنظم إلى هذه الترتيبات القوى الإقليمية ومن بينها تركيا"<sup>(٢)</sup> . بمعنى أنه دور جديد في إطار الإستراتيجية الأمريكية وما يسمح به حلف الأطلسي لتركيا . ثم جاءت الخطوة

(١) عماد شيحة ، تركيا والشرق الأوسط دورًا إقليميًا متجدد ، مصدر سابق ، ص ٥٢-٥٣ .

(٢) نقلًا عن ، نهرين جواد العارضي ، السياسة الإقليمية التركية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سابق ، ص ١٣٤ .

الثانية للتحويل في السياسة الخارجية التركية بعد العام ٢٠٠٤ عندما أعطي لتركيا أدوار إقليمية أمنية وسياسية في إدارة بعض الملفات الإقليمية أو التدخل فيها .

أن التحول في الأدوار الإقليمية لم يكن نتيجة أرادة خارجية خالصة إنما كان نتيجة لعوامل داخلية في المقام الاول ، فتركيا شهدت صراعا حادا بين أنصار الكمالية وبين التيار الديني ، أنتهى في العام ١٩٩٦ إلى صعود حزب الرفاه ، ثم أنتهى الحال في العام ٢٠٠٢ إلى سيطرة حزب العدالة والتنمية على الحكومة والمجلس الوطني ، وأذا كان الكماليون يرون مصالح تركيا في الأنخراط التام بالغرب ، فإن الأسلاميون يرون أن مصالح تركيا تقتضي الأنفتاح على الشرق والغرب ، وطرحوا ( العثماني ) مقابل العلمانية ومحتواها أن تركيا لن تنسى محيطها الذي يوفر لها النفوذ وعناصر القوة والقدرة لإداء أدوار إقليمية ودولية فاعلة<sup>(١)</sup> .

أن تركيا تسعى إلى لعب دور فاعل على المستوى الإقليمي والدولي ، وهذا ما توضحه رؤية أحمد داوود أوغلو ، وزير خارجية تركيا حيث إنه روج لرؤية تجعل من تركيا لاعبا فاعلا على المستوى الدولي عبر الترويج لسياسة "تفسير المشاكل مع الجيران" ، عبر تسوية طويلة الأمد للخلافات وتوطيد درجة عالية من المشاركة مع قادة وشعوب الدول المجاورة . والهدف من ذلك هو تحويل تركيا كونها دولة إقليمية حتى تصبح قوة ضمن المنظومة العالمية ، ولكي تبرهن للعالم أن دولة مسلمة يمكن أن تكون عضواً بناءً في المجتمع الدولي ، وتحت عناوين السياسة الجديدة انفتحت تركيا على ارمينيا وعلى تسوية للقضية القبرصية ، من أجل حل كافة القضايا المعلقة بشأن أنضمام تركيا للاتحاد الأوروبي<sup>(٢)</sup> .

(١) GÜLBAHAR YELKEN AKTAŞ ، TURKISH FOREIGN POLICY : NEW CONCEPTS AND REFLECTIONS ، Op . Cit ، pp : ٣٨. ٥٤ .

(٢) احمد داود اوغلو ، العمق الإستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، مصدر سابق ،

ودخلت تركيا في محادثات ومفاوضات عدة جرت بشأن قضايا الشرق الأوسط ومنها التي تلت أزمات حرب لبنان صيف عام ٢٠٠٦ والحرب على قطاع غزة في أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩ . كما توسطت تركيا بين العراق وسوريا في النزاع الذي حصل صيف عام ٢٠٠٩ ، والتحول في الأدوار التركية جاء لجعل تركيا مسموعة الصوت في المحافل الدولية ، وتتحرك تركيا في جميع الاتجاهات ، لغرض الوصول بتركيا إلى أن تصبح دولة ليبرالية ديمقراطية متسامحة طامحة وأن تصبح فاعلاً على المستوى الدولي أو كما قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بأن تركيا هي واحدة من سبع قوى صاعدة سوف تتعاون بنشاط مع الولايات المتحدة في حل المشاكل العالمية<sup>(١)</sup> .

### ثانياً : التغيير على مستوى الوسائل الاقتصادية

تتمثل أبرز الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها تركيا في سياساتها الخارجية في المنظمات والعلاقات الآتية<sup>(٢)</sup> :

- ١ . منظمة التعاون الاقتصادي ( ECO ) ، وتشمل كل من تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان ودول آسيا الوسطى
- ٢ . منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود ، وظهرت في حزيران عام ١٩٩٢ في أسطنبول ، وتضم كافة الدول المطلة على البحر الأسود إضافة إلى ملدافيا والبانيا واليونان وأذربيجان وأرمينيا
- ٣ . مجموعة الدول الإسلامية النامية الثمانية ( A. D ) ، وكانت فكرة

(١) كريمة منصور شاهين ، كيف ترى واشنطن التحولات في تركيا ، تقرير واشنطن ، العدد ، ١٣ كانون الاول ٢٠٠٩ .

(٢) احمد داود اوغلو ، العمق الإستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، مصدر سابق ، ص ٣٠١ - ٣٢٣ .

تأسيس وأنضمام تركيا لهذه المنظمة فضلاً عن المنظمتين أعلاه ، خطوة مهمة في تغيير الصورة النمطية لتوجه تركيا نحو الغرب فحسب في علاقاتها الخارجية ، وظهرت هذه المنظمة في عام ١٩٩٧ وضمت فضلاً عن تركيا دول أخرى أهمها أندونيسيا وماليزيا ومصر ونيجيريا .

٤ . مجموعة الدول العشرين ( G ٢٠ ) ، وبدأت تلك القمة في السبعينات كقمة سباعية ، بمبادرة فرنسية شاركت فيها أكبر سبع قوى اقتصادية هي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية وبريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا وكندا . وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي ضمت إليها روسيا الاتحادية ، ثم توسعت في عام ١٩٩٩ وضمت إليها دولاً ناشطة اقتصادياً وهي الصين والهند والبرازيل والأرجنتين و إندونيسيا والمكسيك وروسيا والسعودية وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا .

لقد عرض أحمد داود أوغلو عدداً من الآليات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية المعلنة عامة في رؤيته الجديدة ، وهذه الآليات هي <sup>(١)</sup> :

الآلية الأولى : هي مقارنة متكاملة للسياسة الخارجية ، فاستناداً إلى داود أوغلو كانت تركيا بلداً يقوم على الأولويات في سياسته الخارجية في حقبة الحرب الباردة حينما كان هناك نوعٌ من التراتبية في الأولويات في أذهان صانعي السياسة الخارجية الذين اتبعوا سياسة مرتبطة بهذه الأولويات الثابتة ، غير أن هذه التراتبية لم تُعد صالحة في الحقبة الحالية ، وعض ذلك ثمة حاجة إلى وضع

(١) احمد داود اوغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، مصدر سابق ، ص ٦١٢ . ٦١٦ .

وكذلك ، بولنت أراس ، داود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا ، استخرج بتاريخ ٦ شباط ٢٠١٢  
http : //www . aljazeera . net/NR/exeres/D٣١B٨٨٨٩ . C٩٥B . ٤B٣B . ٩FBV .  
١٠٤٨E٥٥EF٥BV . htm

سياسة جديدة تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية في إطار واحد لصياغة السياسات . ولا يمكن لتركيا أن تُدير ظهرها لبعض المناطق أو تفاديها مثلما فعلت في الماضي ، فهي تملك هويات إقليمية متعددة ، ومن ثم لها القدرة على إتباع سياسة خارجية متكاملة لإدراج قضايا متعددة في نفس الإطار ، من مسار السلام في الشرق الأوسط إلى الاستقرار في القوقاز . ووفق هذا المنطق فإن السياسة الخارجية عبارة عن مسار ، وينبغي أن تُولى اعتبارا من منظور أطول مدى مما كان عليه الأمر سابقا . وعلى سبيل المثال فإن الخلاف بشأن الأتحاد الأوروبي وقبرص كان على الأجنده في النصف الأول من العام ٢٠٠٤ ، وركزت السياسة الخارجية على العراق في النصف الثاني منه ، بينما جاءت مأساة غزة على رأس الأجنده في أواخر ٢٠٠٨ . ومن الخطأ الإبقاء على أولوية ما بصورة مصنعة في منطقة بعينها ، وبدل ذلك ينبغي أن يبقى الأنخراط التركي متجذرا في مبادئ العمق الاستراتيجي التي لا تزال سلسة ومرنة بما يكفي للرد بصورة ملائمة على التغييرات التي تحدث في أي وقت . وتسعى تركيا وراء سياسة متكاملة تجمع كل مجالات السياسة الخارجية وقضاياها في صورة واحدة لصياغة السياسة . وتركيا بذلك لم تفاضل بين الشرق والغرب ولم تحد عن توجهها نحو الغرب إلى محور شرق أوسطي ، بل لها سياستها التي تراعي خلالها المصالح التركية وحجم التزاماتها ، فهي عضو غير دائم في مجلس الأمن لسنتي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وعضو في مجموعة العشرين كما أنها تحافظ على التزامها بمسار العضوية في الإتحاد الأوروبي .

الآلية الثانية : هي خُط سياسة خارجية يقوم على المبادرة وتدعمه دبلوماسية متناغمة ، فبعد خسارة تركيا فرصة تنصيب أمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي عام ٢٠٠٠ ، قاد أحمد داود أوغلو السياسة الخارجية إلى درجة كبيرة من الإنخراط مع أنتخاب أمين عام من تركيا في عام ٢٠٠٤ عندما كان كبير مستشاري

رئيس الوزراء . وكانت النتيجةُ أنتخاب التركي إكمال الدين إحسان أوغلو أميناً عاماً للمنظمة . وتهدف الدبلوماسية المبادرة إلى بلوغ حالة "اللامشكلة" مع جيران تركيا ثم إنطلقت إلى الخطوة الموالية ، وهو ما أطلق عليه أحمد داود أوغلو "التعاون الأقصى" . وتحتضن تركيا قمماً رئيسية لمنظمات دولية من متدى المياه والبلدان الأقل نمواً إلى محادثات مباشرة بين أطراف النزاعات من الشرق الأوسط إلى المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا والمفاوضات المباشرة بين أفغانستان وباكستان ، وبين إيران والغرب .

الآلية الثالثة : هي الحضور في الميدان ، لاسيما في أوقات الأزمات . فمثلاً يقول أحمد داود أوغلو: لا بد لتركيا أن تكون في الميدان سواء كان ذلك في الإتحاد الأوروبي أو الشرق الأوسط أو القوقاز، وذلك من منظور تركي . وقد بدت هذه الآلية في حالات عديدة ، ومنها أزمة غزة ، إذ زار أردوغان أربع دول عربية في أعقاب هجوم إسرائيل على غزة مباشرة ، وقاد فريق تركي برئاسة أحمد داود أوغلو نفسه دبلوماسية مكوكية بين مصر وسوريا خلال الأزمة .

الآلية الرابعة : هي سياسة شاملة تقف على مسافة متساوية من الأطراف ، وتضم كلّ الفاعلين المعنيين في ائتلاف واسع لحل المشكلات ووضع المبادرات . وهذا يعني أن تسعى تركيا وراء دبلوماسيتها بحذروتواضع ، فصانعو السياسة الأتراك يقضون على نفس المسافة من كل الفاعلين ويتفادون المشاركة في أية أحلاف أو تجمعات إقليمية . وتستجيب سياسة تركيا الشاملة ، وسياسة المسافة المتساوية ، لأنشغالات الفاعلين الإقليميين وتطمئنهم على الطبيعة البناءة للسياسة التركية .

الآلية الخامسة : هي الأداء الكلي للسياسة الخارجية الذي يعني الأهتمام بالمنظمات غير الحكومية ، من مجتمعات الأعمال والمنظمات المدنية الأخرى باعتبارها جزءاً من رؤية السياسة الخارجية الجديدة ، وتجنيد دعمها وراء خطّ

السياسة الخارجية النشط الجديد .

وفي ضوء تلك الآليات والمؤسسات أتجهت تركيا لتطوير علاقاتها الاقتصادية الدولية والإقليمية ، عبر الانفتاح على شبكة واسعة من العلاقات وتشمل التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة ، وتقليل أثر العامل السياسي في هذه العلاقات ، وقاد ذلك إلى ارتفاع معدلات التبادل التجاري بين تركيا ودول العالم ، فالصادرات التركية ارتفعت من ٢٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٣١ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ، وارتفعت الواردات للفترة نفسها من ٥٥ مليار دولار إلى ٢٠٢ مليار دولار<sup>(١)</sup> .

### ثالثاً: التغيير على مستوى الوسائل الثقافية

ومن جانب آخر، استخدمت تركيا الأداة الثقافية في تنفيذ سياساتها الخارجية ، وتشمل هذه الاداة مجموعة من العناصر بدءاً من الأقليات التركمانية الموجودة في الدول العربية ، وانتهاءً بتقديم نموذج يحظى بالقبول دولياً للنظام السياسي الذي تغلب عليه صبغة دينية معتدلة . وإذا ما استثنينا مشكلة الأقليات في هذه النقطة ، نجد أن تركيا قد قدمت نفسها بوصفها نموذجاً استطاع أن يحافظ ويوازن بين مجموعة التحديات الداخلية والخارجية واستطاع أن يوظف الفرص الداخلية والخارجية ، فتركيا عاشت بين تحديي المؤسسات العلمانية وما ترغب به الولايات المتحدة من أدوار، وعاشت فرص تمثلت بتأييد الشارع التركي للتيار الديني وبين اتجاه الولايات المتحدة نحو الفوضى الخلاقة التي تفيد أن تجعل قوى المجتمع الفاعلة تتصادم مع قوى السلطة لتظهر القوى الأقدر على تمثيل المجتمع فتتعامل معه ، وكانت الولايات المتحدة تجد في حزب العدالة والتنمية نموذجاً أقرب للتفاهم معه من القوى الإسلامية المتشددة في العالم العربي . واستطاع حزب العدالة والتنمية أن

(١) ابراهيم اورتورك ، الاقتصاد وعقد التحولات الكبرى ، في : محمد عبد المعطي ( محرر ) ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مصدر سابق ، ص ٥٦ .



يوظف الفرص للتجاوز على التحديات ويبقى في السلطة والمجلس الوطني طوال ثلاث دورات أنتخابية ، وذلك بطرح نفسه ليس كحزب إسلامي إنما حزب قومي ليبرالي ذو اتجاه ديني على غرار الأحزاب المسيحية في أوروبا<sup>(١)</sup> .

ورغم اعتماد فكر حزب العدالة والتنمية على الجذور التاريخية العثمانية الإسلامية والحضارية كمرجعية أساسية في العمل السياسي ، يعلن قاداته في أدبياتهم السياسية عن بعدهم عن الأصولية ، وبذهم للإرهاب بكل أشكاله ، وإعطائهم للمسألة السياسية الأولوية على أهدافهم ، واستخدامهم للدين كمرجعية تاريخية وحضارية ، وتمكنوا بهذا الأسلوب من إيجاد موقع لهم في ظل المبادئ الكمالية التي تحميها المؤسسة العسكرية<sup>(٢)</sup> . هكذا عبر الحزب عن طبيعة الإسلام السياسي المعاصر في تركيا ، وقد وظف أردوغان جملة عوامل في سلوكه السياسي ، فقد أستفاد من مبادئ الكمالية وتجربة أربكان وهامش الديمقراطية المتاح في تركيا ، كما أستفاد من تجارب الأحزاب الدينية في العالم الإسلامي ، والأحزاب الدينية في الغرب ، وأمن له ذلك مرونة في التعامل مع جميع الأطراف الفاعلة على الساحة السياسية التركية في الداخل ، وجعله مقبولاً لدى الغرب ، إذ قدم مشروعاً معتدلاً لا يتعارض مع مصالحه العليا ويضمن في الوقت نفسه مصالح تركيا .

ورغم صعود التيار الإسلامي وتولى حزب العدالة والتنمية الحكم منفرد ، فإنه تنشط على الخارطة السياسية التركية في الوقت الراهن ثلاثة تيارات<sup>(٣)</sup> :

١- تيار يصير على تبني العلمانية الكمالية ، والألتزام بسياسة التغريب ويضم

(١) كوثرطه ياسين ، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام ١٩٨٢ وتوجهاته تجاه العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ١٤٠ . ١٦٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥ .

(٣) علي حسين أحمد ، التيارات السياسية في تركيا وأثرها على مستقبل العلاقة مع العراق ، مصدر سابق ، ص ٨٦ . ٩٤ .

هذا التيار النخب العلمانية وقطاعات من رجال الأعمال وأصحاب المصالح مع الغرب ، لقد شكل استمرار مماثلة الإتحاد الأوروبي في قبول تركيا عضواً فيه ، صدمة للتيار العلماني ، الذي كان يعتقد أن المبالغة في التنكر للموروث ، وتبني القيم والحضارة الغربية ، ستؤدي إلى قبول أوروبا لتركيا في مجموعتها ، ولكن أوروبا لا تزال تنظر إلى تركيا كوريث للدولة العثمانية الإسلامية .

٢. وتيار ثاني نشط بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى ، ويرى اتباع هذا التياران مجالاً حيوياً جديداً قد فتح لتركيا ، وان بإمكانها التوغل فيه لتعزيز دورها الإقليمي ، وهذا التيار يدرك ان دوراً كهذا يفوق قدرات تركيا العاجزة عن تحمل تبعاته المكلفة .

٣. وتيار ثالث يؤمن بالعودة نحو الشرق ، وإعادة الاعتبار للتراث العثماني ، والانفتاح على العالم الإسلامي مع ادامة الصلة مع الغرب ، وهو تيار يؤيده قطاع واسع من الاكاديميين ، وطلاب الجامعات وسكان المدن الكبرى والحرفيين وسكان الريف . ويبقى هذا التيار يتصاعد وينمو ، ويؤكد الكثير من التغييرات التي تدعم استمرار تأثيره في السياسة التركية .

ولم يعمل الحزب على اثناء أو التصادم مع التيارين الاخرين بوصفهما حقيقة موجودة في المجتمع التركي ، انما ترك تقدير قوتهما للشارع التركي الذي قدم الخيار الإسلامي على ما عداه .

وانفتح الحزب في تقديمه لنفسه كأنموذجاً على مشاكل لم تستطع أولم ترغب حكومات تركية قبله في الخوض بها وأهمها المشكلة الكردية ، التي خرجت من أدرج المؤسسة العسكرية لتتعامل معها الحكومة نفسها بوصفها مشكلة سياسية وأمنية وليس أمنية فحسب ، لقد تأثر مجال السياسة الخارجية بعملية تخفيض وزن الأعتبارات الأمنية ، فمنذ هبوط أولوية عامل الأمن في

السياسة الخارجية ، تحولت تلك السياسة إلى مزيد من المرونة وقدراً أقل من سيطرة المفهوم الأمني وأصبح شمولها أكبر على العلاقات والمصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية . وتأسيساً على وجود هذا النموذج في السياسة الخارجية قامت تركيا بالاضطلاع بدور أكبر وياظهار اهتمام أكثر بشؤون الشرق الأوسط . وبموجب هذا المنظار فقد تحولت العلاقات مع سوريا من مرحلة العداوة إلى مرحلة قامت فيها تركيا بدور الوسيط في محادثات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل للوصول إلى السلام بينهما . وبالتوازي مع ذلك فالعلاقات الهشة بين تركيا والعراق والتي كانت مثقلة بالعمليات المتكررة للقوات التركية في أراضى شمال العراق خلال التسعينات تطورت لتتحول إلى تعاون وثيق في المجالين السياسي والاقتصادي . وعلى الرغم من أن العلاقة بين تركيا وشمال العراق لم يمكن حتى الآن فصلها عن النطاق الأمني طالما لم يتم القضاء على دور حزب "العمال الكردي" في المسألة الكردية قضاءً كاملاً ، إلا أن التوازن بين الأمن والديناميات الأخرى الداخلة في صنع السياسة الخارجية كالمصالح الاقتصادية والروابط الثقافية والتاريخية هو توازن قائم . وشهد الوجود الاقتصادي التركي في شمال العراق نمواً ملحوظاً خلال الأعوام الأخيرة حيث تستثمر شركات تركية عديدة في تلك المنطقة ، ولم تؤثر عمليات الجيش التركي العسكرية في شمال العراق ضد حزب العمال الكردي على العلاقات العراقية - التركية ، وظهرت تركيا للعراق انها تستهدف حزب العمال الكردستاني فقط وليس لديها جدول أعمال خفي ضد حكومة كردستان الإقليمية<sup>(١)</sup> .

(١) بولنت أراس ، التغييرات في التضاريس السياسية داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية ، مجلة شرق نامه ، العدد السابع ، يناير ٢٠١١ ، ص ٤٥ - ٤٨ .

## المطلب الثالث : تقييم مظاهر التغيير في السياسة الخارجية التركية

تذهب ( أستاذة العلاقات الدولية بجامعة الشرق الأوسط التقنية التركية ) مليحة بنسلي التونيسيك الى القول<sup>(1)</sup> ، ان علاقة تركيا بالحدثة بالشرق الأوسط والعالم الإسلامي وطيدة وقديمة . ولاقى نموذج الدولة التركية ، إثر قيامها ، إعجاب عدد من قادة هذه المنطقة ومثقفها . فهي ، على خلاف عدد من دول المنطقة ، دولة ولدت من رفض تسوية الحلفاء المنتصرين في الحرب الأولى . واستوحى عدد من دول المنطقة ، مثل تونس ، النموذج التركي وميله إلى الحدثة . ولكن نتائج الحرب العالمية الثانية أسهمت في تقويض شعبية النموذج التركي بالشرق الأوسط والعالم الإسلامي . فتركيا انضمت إلى حلف شمال الأطلسي ، وربطتها علاقات وثيقة بالمعسكر الغربي في الحرب الباردة . ووسم الخطاب القومي العربي تركيا بالتبعية للغرب ، وروج صورة سلبية عن تركة السلطنة العثمانية في البلدان العربية ، وخصوصاً في المشرق العربي . وزاد اعتراف تركيا بدولة إسرائيل ، في ١٩٤٩ ، الفرقة بينها وبين الدول العربية والإسلامية . وابتعدت تركيا عن هذه المنطقة ، وانتسبت إلى الغرب . وفي الحرب الباردة ، كان النفوذ التركي بالشرق الأوسط ضعيفاً . وفي السبعينات ، مع ارتفاع أسعار النفط ، سعت تركيا إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية بدول الشرق

(١) مليحة بنسلي التونيسيك ، الدبلوماسية التركية تضطلع بدور القوة اللينة في الشرق الأوسط ، الحياة اللندنية ، في ٢٠٠٨/٠٨/٢٠ .

الأوسط . لكن الصورة القديمة بدأت بالتغيير، بفعل عوامل عدة وقعت بالمنطقة<sup>(١)</sup> . فموجة القومية العربية انحسرت ، وترافق انحسارها مع أزمة اقتصادية وسياسية قوضت شرعية الدول ، وأفضت إلى نزاعات داخلية مردها تنامي نفوذ الإسلام السياسي . ولاشك في أن انجازات تركيا ، ومنها تحديث مؤسساتها السياسية والاقتصادية ، وتوطيد علاقاتها بالاتحاد الأوروبي ، ومباشرتها مسيرة اصلاحات ، وتطور حركة الإسلام السياسي في تركيا ، عبت الطريق امام انتهاجها سياسة القوة اللينة في حل مشكلات المنطقة . ولاشك في أن دور حزب العدالة والتنمية الحاكم راجح في انتهاج تركيا نهج الدبلوماسية ، وتحولها قوة لينة أوقوة إقناع بالشرق الأوسط . فبلوغ حزب العدالة والتنمية سدة الرئاسة ألقى الضوء على تطور حركة الإسلام السياسي بتركيا . وهو قرينة على نجاح الجمع بين الديمقراطية والإسلام . وإذا كانت النخب التركية التقليدية قد رفضت ابتداءً أن تكون تركيا نموذجاً يحتذى به في الشرق الأوسط ، فإنه وعلى خلاف هذه النخب ، بدأ أن حزب العدالة والتنمية يسعى ، منذ ٢٠٠٣ وحتى اليوم ، الى جعل تركيا نموذجاً يوفق بين الإسلام والديمقراطية ، ويتولى دعوة العالم الإسلامي إلى الإصلاح وأرساء الديمقراطية . ويرفع أداء تركيا في الترويج للديمقراطية بالشرق الأوسط من شأنها ، ومكانتها الإستراتيجية في سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة . ولاشك في أن رفض البرلمان التركي شن القوات الأمريكية هجماته على العراق من الأراضي التركية ، عزز مصداقيه تركيا بالعالم العربي . فهذا القرار رفض عن تركيا صورة الدولة التابعة . ورحب الشارع العربي بالرفض التركي ، وعلى خلاف سياستها في الحرب الباردة وحيادها عن نزاعات المنطقة ، قررت ، أخيراً ، انتهاج سياسة خارجية تمد الجسور بين الاطراف الإقليمية المتنازعة . وسعت إلى بعث العلاقات السورية .

(١) Özdem SANBERK ، REGIONALIZATION OF THE TURKISH FOREIGN POLICY ، BILGESAM PUBLICATIONS ، Wise Men Center for Strategic Studies ، Ankara ، NO . ١٠ ، January ٢٠١٠ ، pp : ٤٠٦ .

الإسرائيلية إثر انهيار مفاوضات الدولتين عام ٢٠٠٠، وحاولت المشاركة في جهود إرساء السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقدمت ١٠ ملايين دولار إلى الفلسطينيين في العام ٢٠٠٦ أنفقت على قطاعات الصحة، والتعليم، والادارة العامة والامن، والزراعة، والسياحة. وشارك خبراء أتراك في عملية الإصلاح الإداري والقانوني في أراضي السلطة الفلسطينية، وشاركوا في برنامج تدريب عدد من الدبلوماسيين الفلسطينيين، واستقبلت خالد مشعل رئيس المكتب السياسي في حركة حماس، أترفور حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦.

وهنا، علينا أن لا نتصور أن السياسة الخارجية التركية كانت سائرة بثبات، إنما وكما ذهب كل من غوركان كوتشان<sup>(١)</sup> وجيسون ناش<sup>(٢)</sup> إلى: لقد مرت عملية صنع السياسة الخارجية التركية بتغيرات مهمة بعد العام ٢٠٠٢، رغم أنها تواجه أوقاتا صعبة في التأقلم مع الواقع الإقليمي. وعقد تواجد الولايات المتحدة في العراق خيار الرد المسلح التقليدي، تماما مثلما تجبر الروابط الاقتصادية والإستراتيجية المتنامية مع الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي صانعي السياسة الخارجية في تركيا أخذ هذه الحدود الجديدة بعين الاعتبار عندما يعود الأمر إلى العمل العسكري. فداخليا تواجه الحكومة التركية كذلك مطالب متضاربة للقيام بعمل عسكري أو ممارسة السيطرة وضبط النفس، وتحديد اتجاه أبرز القضايا التركية وهي قضية حزب العمال الكردستاني. ويظهر تجاوب تركيا مع الأحداث الراهنة أنها تتعلم كيفية التأقلم وتكييف سياستها الخارجية للأخذ بنظر الاعتبار العلاقات المعقدة التي يتوجب عليها التعامل معها<sup>(٣)</sup>.

لقد ترافق صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا مع أحداث عدة

(١) غوركان كوتشان أستاذ في الشؤون الإنسانية والعلوم الاجتماعية في جامعة اسطنبول للتكنولوجيا.

(٢) جيسون ناش محلل مركز اسطنبول للشؤون التركية والشرق أوسطية.

(٣) ينظر: غوركان كوتشان وجيسون ناش، السياسة الخارجية التركية، في: ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٧.

أصابت العالم ، ومنها حدث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة ، وحدث أحتلال العراق عام ٢٠٠٣ ، فكان على تركيا تطوير سياستها الخارجية ، وأتباع سياسة مؤثره وفاعلة ، ومتعددة المحاور لترسي لها موقعا" ( مركزيا" ) على الساحة الإقليمية والدولية . وهنا كان أضطلاع تركيا بدور المبادر في حل الازمات الإقليمية يؤشربوضوح إلى وجود توجهات جديدة في السياسة الخارجية ، ويمكن تقويم هذه التوجهات الجديدة ضمن إستراتيجية تبنتها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ توليها السلطة تقوم على سياسة ( تعدد المحاور ) على صعيد السياسة الخارجية للخروج بتركيا من سياسة ( الدولة الطرف ) إلى سياسة ( الدولة المركز ) ، كما اشرنا لذلك سابقاً . والأسس التي اتجهت تركيا إلى اعتمادها في سياساتها الخارجية هي <sup>(١)</sup> :

١ . تحقيق التوازن بين الحرية والأمن : فالدولة يجب أن تسعى لتحقيق الحرية لمواطنيها ويجب أن تسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق الامن للمجتمع والوطن ، وهنا يجب ألا يطغى مسعى تحقيق الأمن على هدف تحقيق الحرية كما يجب أن لا يؤدي الاهتمام بتحقيق الحرية إلى تهديد الأمن ، فكان التوازن بين الحرية والأمن هدفاً إستراتيجياً للسياسة الخارجية التركية .

٢ . محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها ضمن سياسة تسمى بـ " تصفير المشكلات " ، ومن ثم أخراج تركيا من صورة البلد المحاط

(١) احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، مصدر سابق ، ص ص ٦١٢ . ٦١٦ .

وكذلك ، بولنت أراس ، داود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا ، استخرج بتاريخ ٦ شباط ٢٠١٢ .  
http : //www . aljazeera . net/NR/exeres/D٣B٨٨٨٩ . C٩٥B . ٤B٣B . ٩FBV .  
١٠٤٨E٥٥EF٥BV . htm

Also ، GÜLBAHAR YELKEN AKTAŞ ، TURKISH FOREIGN POLICY : NEW CONCEPTS AND REFLECTIONS ، Op . Cit ، pp : ٦٠ . ٨٢ .

بالمشكلات ، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع .

٣. أتباع سياسة خارجية متعددة الابعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى والمناطق الحيوية في العالم ، بين وسط آسيا وروسيا الاتحادية والقوقاز والشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي ، ومن ثم لابد من المشاركة التركية الفاعلة في مجمل قضايا الاقاليم التي تنتمي اليها تركيا .

٤. تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية ، ومفاده التحول من اداء أدوار يرغب بها الغرب إلى اداء أدوار ترغب بها تركيا ، وأن تكون هي مركز التفاعلات الإقليمية ، وهنا على الدبلوماسية التركية أن توائم حركتها مع كل ساحة تتحرك فيها ، ولكل ساحة خطابها وأسلوبها ، وتكون تركيا بذلك مشاركة بصنع الحدث الدولي والإقليمي .

٥. الانتقال من السياسة الجامدة والسكون إلى الحركة الدائمة والتواصل والتفاعل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا ، وهذا ما يجسده انتماء تركيا وانفتاحها على اغلب المؤسسات الدولية والإقليمية .

أن هذه الأسس الخمسة التي حددها أحمد داود أوغلو كانت تتطلب أدوات لنجاحها ، وتركيا تمتلك عدة أدوات سواء أكانت أدوات دبلوماسية أو اقتصادية أو ثقافية ، واستخدمتها بالشكل الآتي<sup>(١)</sup> :

أ- قوة المبادرة الدبلوماسية ( القوة الناعمة ) : فلقد عملت تركيا على تجسيد نهج القوة الناعمة أي الدبلوماسية منذ اللحظة الأولى لتسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢ اذ انتقلت إلى موقع الطرف المبادر لا الطرف الذي ينتظر ما يجري أو سيجري . وجاءت أولى هذه التجسيديات عبر طرح مبادرة فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي في العراق في شباط عام ٢٠٠٣ ولم يكن قد

(١) نادرة وهاب احمد الفيلي ، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة (٢٠٠٢. ٢٠٠٩) ، مصدر سابق ، ص٤٦. ٥١.



أحتل بعد ، ومن ثم استمرت الاجتماعات الدورية لدول الجوار الجغرافي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، وكانت هذه السياسة بداية دخول تركيا في التفاعلات السياسية للشرق الأوسط ، وطرحت نفسها كوسيط وساعي لحل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة ، ومنها الوساطة بين باكستان وإسرائيل والتواصل مع حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات النيابية مطلع العام ٢٠٠٦ ، والتوسط بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وإسرائيل ، في تشرين الثاني عام ٢٠٠٧ . والانفتاح الواسع على أرمينيا وكسر الجليد في العلاقة بينهما رغم حساسية وعمق الخلاف بينهما ، والوساطة بين سوريا وإسرائيل عام ٢٠٠٨ ، إذ انعقدت أربع جولات مفاوضات غير مباشرة في اسطنبول ، والانفتاح على العلاقات مع اليونان إذ قام رئيس وزراء تركيا اردوغان بزيارة إلى اليونان في ١٤ ايار عام ٢٠١٠ وكانت الغاية منها تطوير العلاقات بين البلدين ، إذ تم تشكيل الهيئة العليا للتعاون الإستراتيجي بين البلدين والسعي لحل المشاكل القائمة بين البلدين ، مثل : قضية قبرص والجزر المتنازع عليها في بحر ايجه والهجرة غير الشرعية .

ب . المشاركة في قوات حفظ السلام : لم تتردد تركيا أن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر ، فشاركت في قوات اليونيفيل في جنوب لبنان بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦ ، وكانت أول عودة عسكرية لجنود أتراك إلى المنطقة العربية التي انسحبوا منها نهائيا في العام ١٩١٨ .

ج . أبداء اهتمامها بالمؤسسات الإقليمية : إذ أدركت تركيا أهمية المنظمات الإقليمية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي ، وأصبحت تركيا عضوا "مراقبا" في جامعة الدول العربية ، ولم تتخلف عن المشاركة في ( الاتحاد من أجل المتوسط ) في تموز عام ٢٠٠٩ .

د . الانفتاح الاقتصادي والثقافي : لقد برز الدور التركي بقوة على

الصعيدين الاقتصادي والثقافي ، فقد تناما حجم التجارة بين تركيا والدول العربية بشكل ملحوظ في عهد حزب العدالة والتنمية إلى أكثر من ثلاث مرات ، وأيضاً" وقعت تركيا اتفاقيات ثنائية للتعاون مع معظم الدول العربية وكذلك مع منظمات إقليمية وعربية مثل مذكرة التعاون التي وقعتها مع مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٨ .

وهنا ، علينا ان لا نتصور ان التغيير الذي حصل في السياسة الخارجية التركية كان بلا عوائق أو كوابح ، فتركيا تقوم بدورين متزامنين في السياسة الخارجية الا وهما دور الوسيط في النزاعات ودور الشراكة<sup>(١)</sup> ، ودور الوسيط يتطلب أن يكون هناك علاقة طيبة مع جميع الأطراف المتنازعة وأن يكون موضع ثقة لدى كافة . وقد استطاعت تركيا القيام بذلك على امتداد سنوات حكم حزب العدالة والتنمية إذ حافظت على علاقاتها الطيبة مع الشعب الفلسطيني كما احتفظت على الجانب الأخر بعلاقاتها الطيبة مع إسرائيل وذلك على كافة المستويات والأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية . وقد قام المسؤولون من الطرفين بزيارات متبادلة على أعلى مستوى . وجدير بالذكر ، أن تركيا عضو في حلف الأطلسي منذ منتصف القرن الماضي وهي أقرب صديق لإسرائيل في المنطقة . وهناك روابط وطيدة بين القوات العسكرية للبلدين ، غير أن العلاقات بين البلدين قد بدأت في التدهور خلال الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة ، وهو ما تبلور إبان المشادة الكلامية العلنية بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شيمون

---

(١) Hakan Erdem ، Continuity/rupture in late Ottoman to Turkish foreign policy ، In : Rebecca Adams Brubaker ( eds ) ، TURKEY'S FOREIGN POLICY IN A CHANGING WORLD : OLD ALIGNMENTS AND NEW NEIGHBOURHOODS ، Op . Cit ، p : ١٢ .

بيريزعلى هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا والذي عقد في كانون الثاني ٢٠٠٩ ، وذلك عندما قوطعت انتقادات أردوغان للأعمال الإسرائيلية ولم يسمح له باسترسال حديثه مما تسبب في ضجة دولية كبيرة . ورغم ما يشوب العلاقات من توتر بين البلدين إلا أنه من الملاحظ أن هذا التوتر ظل على المستوى اللفظي ولم يصل إلى جوهر العلاقات بين البلدين . فعلى الرغم من انتقادات أردوغان المستمرة للسياسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني إلا أنه لا يزال التعاون مستمراً بين البلدين في الدفاع والاستخبارات . فعلى سبيل المثال ، تم التوقيع على اتفاق بحوالي ١٦٥ مليون دولار حول الصور الاستخباراتية المحمولة جواً (Air borne imagery intelligence) عشية القصف الإسرائيلي على غزة . كذلك واصل سلاح الطيران الإسرائيلي مهامه الخاصة بالتدريب في قاعدة التدريب في تركيا في قونيا . كما شاركت تركيا مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في المناورة البحرية السنوية المشتركة التي تعقد سنوياً في آب عام ٢٠٠٩<sup>(١)</sup> .

ان التوسع في الأدوار الإقليمية التي تقوم بها تركيا ، جعلها تبدو قوة إقليمية عظمى تنافس أحيانا أدوار القوى الكبرى في المنطقة ، وتجد الأدوار التركية في السياسة الخارجية قبولاً من الرأي العام التركي<sup>(٢)</sup> ، لهذا رأينا ان تركيا ذهبت إلى انتقاد السلوك الإسرائيلي على ما قامت به في غزة ، وقد أشار وزير الخارجية التركي أحمد داوود في هذا الصدد إلى الأعمال الإسرائيلية " كجريمة قامت بها الدولة " ويقصد بذلك إسرائيل . ولم يكن انتقاد تركيا لإسرائيل بعيداً عن منظور

(١) رضوى عمار، معضلة الدور التركي في الشرق الأوسط ، تقرير واشنطن ، العدد ٢٥٧ ، في : ٥ : سبتمبر ٢٠١٠ ، ص ٢ .

<http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=١٥٦٥>

(٢) Survey of Turkish Public Opinion March ٢٩ April ١٤ ، ٢٠٠٨ ، Op . Cit . ، pp : ٣٨ . ٣٩ .

الاهتمام الأمريكي ، فالولايات المتحدة جعلت تركيا كشريكاً نموذجياً (model partnership) ، في منطقة حيوية للمصالح الأمريكية<sup>(١)</sup> ، وتعتبر عن وجود مصالح إستراتيجية متقاربة للبلدين في تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب والتطرف والحفاظ على الاقتصاد العالمي المفتوح وتأمين تدفق الطاقة وتحقيق الاستقرار لدول منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ، والحفاظ على علاقات مثمرة مع أوروبا . وبالفعل ، يوجد تداخل بين المصالح الأمريكية والتركية في الشرق الأوسط<sup>(٢)</sup> ، ففيما يخص الملف النووي الإيراني يلاحظ أن هناك مخاوف تركية حول رغبة إيران لامتلاك الأسلحة النووية ومن المحتمل أن تزيد هذه المخاوف حال توقفت أو فشلت المفاوضات الرامية إلى أمثال إيران إلى قواعد ولوائح الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وهو ما أعطى فرصة جديدة للتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وخاصة في الدفاع الصاروخي الذي استثمرت فيه الولايات المتحدة . أما على صعيد الملف العراقي ، فالمسؤولون في تركيا راقبوا عن قرب تطور الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق ، وتحديدًا على صعد توسع اعمال العنف وتطور الوضع في كردستان العراق ، وانتشار عناصر حزب العمال الكردستاني فيه ، وتحولات الأدوار الإقليمية الناجمة عن تطورات الوضع العراقي ، واثرت ذلك بدايتاً على التعاون التركي مع الولايات المتحدة الأمريكية وفاقم من الضغوط في العلاقات الأمريكية التركية ، إلى ان تم تسوية أغلب قضايا الخلاف في قمة اسطنبول الاطلسية عام ٢٠٠٤ . فتفاعلات الوضع العراقي لا تجد استجابات وتأثيرات على سياسة تركيا الخارجية فحسب

(١) علي عواد الشرعة ، الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط ، مجلة المنارة ، المجلد ١٤ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥٠ . ١٥٦ .

(٢) Reem Abou. El. Fadl ، Arab perceptions of contemporary Turkish foreign policy : Cautious engagement and the question of independence ، In : Rebecca Adams Brubaker ( eds ) ، TURKEY'S FOREIGN POLICY IN A CHANGING WORLD : OLD ALIGNMENTS AND NEW NEIGHBOURHOODS ، Op . Cit ، pp : ٣٦ . ٣٧ .

أنما الأهم أنها تؤثر في المشهد السياسي التركي الداخلي ، وخصوصاً من حيث ضغط المؤسسة العسكرية للتعامل العسكري مع الحركة الكردية المسلحة ، لهذا تجد تركيا ضرورة في التعاون والشراكة الإقليمية للتعامل مع نزاعات المنطقة ، ولا تجد ضيراً من الوساطة بين دول المنطقة والولايات المتحدة كون الأولى هي الأكثر تأثيراً في المشهد السياسي والسياسة الخارجية التركية<sup>(١)</sup> .

ومهما كان حجم التوسع في الأدوار الإقليمية لتركيا بعد العام ٢٠٠٢ ، فإن الدكتور محمد سعيد أدریس ينفي إمكانية حصول تغيير كلي في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية ، فالتغيير الذي أصاب السياسة التركية تجاه هذه المنطقة مثلاً إنما هو تغيير محدود يتناسب والعلاقة بين ما تتيحه الظروف الإقليمية وبين توجهات تركيا تجاه المنطقة العربية . فرغم كون تركيا قوة مهمة الآن هناك ملاحظات أساسية قد تضع قيوداً على فرص قيام تركيا بالدور المرغوب ، أهمها<sup>(٢)</sup> :

\* حدود الدور التركي الممكن شرقاً أوسطياً مقارنة بالأولوية الأوروبية بالنسبة لتركيا . بهذا المعنى نستطيع أن نقول إن تركيا قد لا تستطيع أن تقوم بأدوار في المنطقة تؤثر سلباً في أولوياتها في التوجه نحو الاتحاد الأوروبي . والقيادة التركية الحالية حريصة على تحقيق توازن حساس بين الأولوية الأوروبية لتركيا وطموحاتها الشرق أوسطية .

(١) رضوى عمار، معضلة الدور التركي في الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ٣ .

(٢) محمد سعيد أدریس ، تركيا والأمن الإقليمي في الخليج ، موقع التجديد العربي الإلكتروني ، ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٨ ، استخرج بتاريخ : ٢٦ شباط ٢٠١٢ .

<http://www.arabrenewal.org/articles/newcomment/?ArticleId=18566>

وقارن مع رؤية :

عبد الستار قاسم ، تركيا بين العون والرهان ، منشورات جامعة النجاح ، في : ٥/ حزيران / ٢٠١٠ ، ص ٣ .

<http://blogs.najah.edu/staff/emp.2092/article/article.333/file/turkey4.doc>

\* أن أولويات تركيا في الشرق الأوسط اقتصادية وان كانت تسعى إلى تحقيقها بأدوات سياسية ، لكنها سوف تكون حريصة جداً إذا وجدت نفسها مضطرة إلى قبول معادلة ( الاقتصاد مقابل الأمن ) ، نظراً للأعباء الهائلة للقبول بمثل هذه المعادلة ، ليس من منظور الدور الأمني فقط بل من منظور التوازنات السياسية الداخلية في تركيا أيضاً .

\* ما يتعلق بمنظومة التحالفات الإقليمية الجديدة لتركيا . فالمتابع للدور التركي الإقليمي الجديد يجده حريصاً على الارتباط بأربع دوائر هي : الدائرة الإسرائيلية من خلال مذكرات تفاهم إستراتيجي لها أهميتها واعتبارها لدى القيادة التركية الحالية ، والدائرة الإيرانية ، والدائرة السورية ، ثم الدائرة العراقية . وهناك منظومة من التفاهمات الإستراتيجية تربط تركيا بكل من إيران ( وسوريا قبل العام ٢٠١٢ )<sup>(١)</sup> ، وهناك تداخل بين هذه المنظومة والمصالح المشتركة بين هذه الدول في العراق وخاصة المسألة الكردية . وربما تعطي اللقاءات التركية الإيرانية ، ثم التركية الفرنسية القطرية عام ٢٠٠٨ ثم اللقاءات التركية الدولية لحلحلة البرنامج النووي الإيراني توضيحات على أن الدور التركي يعمل إقليمياً ضمن دائرة أوسع والتزامات أكبر ومن دون انفصال عن التزامات تركيا نحو الإتحاد الأوروبي .

\* العلاقات التركية الإيرانية ، فما بين تركيا وإيران من مصالح مشتركة لا يسمح لتركيا بأن تكون قوة مناوئة لإيران . فهناك مصالح وتشابكات مهمة متعددة بين البلدين لم تسمح لإيران بأن تستهين بالقوة التركية ، ولم تسمح لتركيا أيضاً بتجاوز حدود التوازن والثقة مع إيران . هناك معادلة توازن قوى بين البلدين تفرض علاقات تقوم على قاعدة الاحترام المتبادل ، وهناك أذن معادلة

(١) ينظر: سونير تشاغباتاي ، المواجهة المقبلة : تركيا ضد إيران ، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ، العدد ١٢١٣٤ ، في ١٧ فبراير ٢٠١٢ .

توازن مصالح تفرض الحرص على استمرار العلاقات . كل هذا يؤكد أن تركيا يصعب أن تنخرط بعلاقات عداء مع إيران ، فهذا أمر يتعارض كلياً مع المصالح الاستراتيجية التركية ، وأن أقصى ما يمكن أن تقوم به تركيا من منظور المسألة الأمنية هي أن تكون طرفاً قادراً على دعم خيار التعاون الإقليمي بدلاً من خيار المواجهة الإقليمية<sup>(١)</sup> .

لكن ، رغم ذلك ، علينا أن ندرك ان الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في العالم وفي الشرق الأوسط ، جعلها تقدم على خطوة التوجه نحو تطوير العلاقة مع الحلفاء الإقليميين ومنهم تركيا بقصد ضمان حماية لمصالحها ، وهذا التوجه من شأنه ان يعطي لتركيا بعضاً من الأوراق الضاغطة أو أوراق المساومة في سياساتها الخارجية . فالسياسة الأمريكية في العراق انتهت إلى تقديمها لإغراءات من أجل استمالة الحليف التركي كونه ضلعاً رئيسياً في الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة ، طالما أن تركيا لديها أوراق ضاغطة من قبيل : منع القوات الأمريكية من استخدام المجال الجوي التركي ، فضلاً عن إمكانية إنهاء استخدام القوات الأمريكية لقاعدة أنجريك الجوية<sup>(٢)</sup> . لهذا انفتحت الولايات المتحدة نحو تركيا وزارها الرئيس الأمريكي باراك اوباما عام ٢٠٠٩ ، وتغاضى نسبياً عن العلاقات التركية - الإيرانية ، وخاطب تركيا بوصفها قوة مؤثرة في العالم الإسلامي ، وبقوله أن الولايات المتحدة لم تكن ولن تكون أبداً عدوًّا للعالم الإسلامي<sup>(٣)</sup> .

مما تقدم ، يتبين لنا أن السياسة الخارجية التركية قد شهدت بعضاً من

(١) Mustafa Kibaroglu & Yasemin Nun ، Iran ، In : Mustafa Kibaroglu ( ed ) ، Turkey's Neighborhood ، Foreign Policy Institute ، Ankara ، ٢٠٠٨ ، pp : ١٥٨- ١٦٣ .

(٢) محمد الجوهري ، أدوار تركيا الإقليمية ، تقرير واشنطن ، العدد ١٣٠ ، ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٧ ، ص ٢ .

(٣) محمد الجوهري ، أدوار تركيا الإقليمية ، تقرير واشنطن ، العدد ٢٠٥ ، ١١ أبريل ٢٠٠٩ ، ص ٣ .

التغيير على صعيد أهدافها ووسائل تنفيذها بعد العام ٢٠٠٢ ، وهذا الأمر يدفعنا لدراسة بعضا من النماذج التطبيقية لما شهدته سياسة تركيا الخارجية من تغيير في حالات ، العراق ، والقضية الفلسطينية ، والثورات العربية .



**الفصل الرابع :  
مظاهر التغيير في السلوك  
السياسي الخارجي التركي  
بعد عام 2002  
نماذج تطبيقية**



تتداخل في دراسة السياسة الخارجية لأيه دولة ثلاثة مصطلحات أساسية ،  
 اولها يقع في القمة وهو مصطلح صنع السياسة الخارجية التي تعني جميع  
 النشاطات والفعاليات في إطار التحرك الخارجي . ومن ثم فإن هذا المصطلح لا  
 يشمل فقط تحديد ورسم الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها وإنما أيضا جميع  
 المؤسسات والقوى التي تسهم بقدر ما في صنع السياسة الخارجية ،  
 وثانيها مصطلح صنع القرار الذي يعني إختيار صانع القرار لبدل للتعامل مع الحالة  
 او الموقف ، وثالثها مصطلح تنفيذ السياسة الخارجية الذي يعني تحويل البدائل  
 المختارة الى سلوك خارجي . وعليه ، فإن التغيير في السياسة الخارجية التركية لا  
 يمكن رصده من خلال مظاهره المؤسسية ومن الأهداف والوسائل فحسب ،  
 وإنما من خلال مظاهره على السلوك السياسي الخارجي التركي ، تجاه قضايا  
 معينة ذات صلة بأهداف تركيا .

وحقيقة الأمر ، أن التغيير الأبرز في مظاهر السلوك السياسي الخارجي  
 التركي خلال فترة البحث ( ٢٠٠٢ . ٢٠١١ ) تشتمل قضايا دولية وإقليمية عدة إلا  
 أننا اخترنا ثلاثة منها نعتقد أن لها الاولوية في إهتمامات صانع القرار التركي ، لأنها  
 تقع ضمن الواقع الجيولوتيكي التركي وهي القضية الفلسطينية ، والقضية  
 العراقية ، وقضايا الثورات العربية ، وقد خصصنا لكل منها مبحث منفصل .



## المبحث الاول: سلوك تركيا تجاه القضية الفلسطينية

لغرض تناول مستوى ونوع وحجم التغيير الذي حدث في السياسة الخارجية التركية بعد العام ٢٠٠٢ تجاه القضية الفلسطينية سنتناول بالتحليل البسيط مطلبين الاول متعلق بالموقف التركي من القضية الفلسطينية ١٩٤٩- ٢٠٠٢ ، والثاني بالموقف التركي من القضية الفلسطينية خلال المدة ٢٠٠٢- ٢٠١١ لنرى ما حصل فيه من تغيير.

## المطلب الاول : السلوك السياسي الخارجي التركي للفترة ١٩٤٩-٢٠٠٢

بعد حماية عثمانية تاريخية لأرض فلسطين دامت لنحو أربعة قرون ، ورفض لمختلف إغراءات الغرب واليهود بإنشاء وطن لليهود على أرض فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر وفي مستهل القرن العشرين ، إتجهت تركيا المعاصرة وبعد رفض لقرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ للإعتراف السريع بدولة إسرائيل التي اقيمت على ارض فلسطين وذلك عام ١٩٤٩ ، وخلال المدة بين ١٩٤٩-٢٠٠٢ شهدت مواقف تركيا وسياساتها من القضية الفلسطينية عامة ومن العلاقة مع إسرائيل خاصة تحولات محدودة ضمن نسق المحافظة على كون تركيا دولة تتبع الغرب في سياساته ، وبضمنها سياساته تجاه المنطقة العربية .

### اولا : الخلفية التاريخية للدور التركي من القضية الفلسطينية

إرتبطت تركيا بالقضية الفلسطينية منذ وقت سابق على القرن العشرين ؛ حيث كانت فلسطين جزءا من الدولة العثمانية حتى الإحتلال البريطاني لها عام ١٩٢٢ . وخلال فترة الدولة العثمانية ( ١٢٩٩ . ١٩٢٤ ) تطوّر موقف تلك الدولة من القضية حسب قوتها وضعفها ، فعندما بدأ الضعف يدب في اوصال الدولة العثمانية وسحت بالامتيازات الأجنبية في إقليمها تحت ضغوط من الدول

الكبرى إستطاع رجل الأعمال اليهودي الأنجليزي موشيه مونتيفوري أن يحصل على ضمانات من الدولة العثمانية بالحماية والإمتيازات ، حيث أنشأ مستعمرة محدودة على أرض فلسطين عام ١٨٣٩ ، وتضاعف عدد اليهود في أرض فلسطين من ١٥٠٠ عام ١٨٣٧ إلى نحو ١٠ آلاف يهودي عام ١٨٤٠ ثم حصل موشيه مونتيفوري على فرمان عثماني عام ١٨٥٩ بشراء أرض خارج أسوار القدس أقام عليها مستشفى ومبان لليهود وتحولت إلى اول مستعمرة لليهود بإسم ( يمين موشيه ) فزاد عدد اليهود إلى ١٥ ألف عام ١٨٦٠ ثم إلى ٢٢ ألف عام ١٨٨١ يتركز غالبيتهم في القدس . وعندما تولى السلطان عبد الحميد الثاني الخلافة ( ١٨٧٦ - ١٩٠٩ ) وأراد تقوية الدولة أطلق فكرة الجامعة الإسلامية وتصدى للمشروع الصهيوني في فلسطين وتعطيله خلال فترة حكمه ، ففي عام ١٩٠١ حاول تيودور هيرتزل . مؤسس المشروع الصهيوني . كسب موافقة السلطان عبد الحميد الثاني على توطين اليهود في فلسطين ، إلا أن السلطان العثماني رفض ورد قائلاً : " لن يستطيع رئيس الصهاينة "هرتزل" أن يقنعني بأفكاره . . . لن يكتفي الصهاينة بممارسة الأعمال الزراعية في فلسطين ، بل يريدون أموراً مثل تشكيل حكومة و إنتخاب ممثلين . . . أنني أدرك أطماعهم جيداً ، ولكن اليهود سطحيون في ظنهم إنني سأقبل بحاولاتهم ، ( وأرسل السلطان عبد الحميد إلى هرتزل قائلاً له ) لا أستطيع أن أتنازل عن شبر واحد من الأرض المقدسة ، لأنها ليست ملكي"<sup>(١)</sup> . ومع إلغاء السلطنة وتولي مصطفى كمال أتاتورك الحكم في تركيا أرسى أتاتورك سياسة لعزل تركيا عن العالمين

(١) حاول زعيم الحركة اليهودية تيودور هيرتزل الاتصال بالسلطان عبد الحميد الثاني ، من خلال ليونسكي الذي يرتبط بعلاقة صداقة مع الأخير، بغية الحصول على موافقة السلطان على إستيطان اليهود في الأراضي الفلسطينية مقابل مبالغ مالية ، إلا أن السلطان رفض ذلك العرض بقوله ( أنه لا يستطيع التنازل عن شبر واحد من الأراضي المقدسة . . . ) . ينظر: اسماعيل أحمد ياغي ، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٩٩٨ ، ص ٢٤٥ . ٢٤٩ .

العربي والإسلامي ، بقصد تغيير تركيا من الداخل ، والتي استمرت حتى العام ١٩٣٨ ، لتبدأ بعدها مرحلة جديدة من المواقف التركية من القضية الفلسطينية يمكن تحديد خطوطها العريضة بالآتي<sup>(١)</sup> :

١. الاقتراب التركي من الغرب واعتبار تأييد إسرائيل أحد البوابات لذلك التقارب ، حيث اعترفت تركيا بإسرائيل عام ١٩٤٩ ، ثم تم توقيع اتفاقيات أمنية بين البلدين عام ١٩٥١ ، وكان مقابل ذلك إنضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢ .

٢. اعترفت تركيا بإسرائيل في ظروف كانت هذه العلاقة تتفق ومتطلبات الأمن القومي التركي تجاه قضايا مثل الأكراد وقبرص والعلاقة مع سوريا ، وقد زودت إسرائيل تركيا بمعلومات أمنية عن المنظمات الكردية والنشاط اليوناني في البحر المتوسط ، وعندما حدث خلاف بين الدولتين بسبب تأييد إسرائيل لليونان ضد تركيا عامي ١٩٦٣ - ١٩٦٤ إبان الأزمة القبرصية شهدت العلاقة بين الدولتين بعضاً من التوتر حيث رفضت تركيا العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ ودعت إلى احترام قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٢٣٨ الداعيين إلى العودة لحدود ما قبل ٥ حزيران ١٩٦٧ ، لكنها لم تصل إلى حد القطيعة الدبلوماسية ، حيث رفضت قرار منظمة المؤتمر الإسلامي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بعد حرق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩ .

وكلا العاملين أثراً بشكل مختلف في المرحلة الفاصلة بين الحرب الباردة وما بعدها ، فالدور

(١) رجب الباسل ، دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠١٠ (فترة حكم العدالة والتنمية الأولى والثانية) ، بحث مقدم للمؤتمر العربي . التركي للعلوم الاجتماعية ( ATCOSS . ٢٠١٠ ) . الثقافة ودراسات الشرق الاوسط ، أنقرة ، ١٠ ديسمبر ٢٠١٠ ، استخرج بتاريخ : ١٣ آذار ٢٠١٢ ، ص ٣ - ٤ .



التركي يختلف في مرحلة الحرب الباردة عن ذلك الدور بعد تفكك الإتحاد السوفييتي وهيمنة الولايات المتحدة .

ومن ثم فإن البعض راهن على ضعف الأهمية الإستراتيجية لتركيا في الرؤية الأمريكية بعد سقوط الإتحاد السوفييتي السابق ، فتركيا في المرحلة الاولى كانت تجد فسحة للحركة مقترن بحاجة الغرب إلى دورها في مواجهة الإتحاد السوفييتي ، لأنه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة صارت تركيا اكثر تعلقا بالعالم الغربي لتأكيد أهمية دورها .

#### ثانيا : الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي ( ١٩٤٨ - ٢٠٠٢ )

أن ثمة قضايا ومواقف عدة يمكن استخدامها لتحليل السلوك التركي تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي ، أهمها الحرب الباردة ، وتوجهات السياسة الخارجية ، وتطور العلاقات مع أطراف الصراع ، وكلها تؤثر أن لتركيا مواقف غير منسجمة وحقيقة إنتمائها الإسلامي او لعلاقاتها التاريخية بأرض فلسطين .

وإذا ما ذهبنا إلى القول أن الحرب الباردة هي ما فسرها الموقف التركي من الصراع العربي - الإسرائيلي حيث كانت تركيا محسوبة على المعسكر الغربي بينما مصر التي التزمت القضية الفلسطينية فعليا طوال المدة بين ١٩٥٦ - ١٩٧٣ كانت أقرب إلى المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفييتي ، ومن ثم فإن أي موقف تركي من هذا الصراع سيكون طبقا للمعسكر الذي تنتمي اليه ، وهو هنا معسكر مؤيد للسياسة الإسرائيلية . بينما نجد أن تركيا قد صوتت في المحافل الدولية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية دون أن يفسر سلوكها بأنه دعم لاحد الأطراف على حساب الاخر بشكل مطلق ، على نحو عكست ازدواجية تركية بين الولاء للغرب والأنتماء للمشرق او الإسلام .

لقد كانت تركيا في طليعة الدول التي اعترفت بإسرائيل كدولة عام

١٩٤٩ ، لكن بقراءة معمقة لمجمل المواقف بعد ذلك سنجد أن هناك توازنا قد تميل كفته أحيانا " لصالح إسرائيل في الموقف من القضايا الكلية للصراع . فقد اعترفت تركيا بإسرائيل عام ١٩٤٩ ، وخلال المدة بين ١٩٤٩- ١٩٥٦ كانت تركيا معنية بقضية إنتمائها لحلفي الأطلسي وبغداد ، أكثر من اهتمامها بتطوير علاقاتها مع الدول العربية او بالقضية الفلسطينية ، لكنها رفضت العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، اما عند اندلاع حرب حزيران ١٩٦٧ فإن تركيا نأت بجانبها عن دعم طرفي الحرب بسبب حساسية موقعها من دائرة الصراع في اثناء فترة الحرب الباردة ، و إنتقدت تركيا استخدام القوة العسكرية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي ، ثم رفضت نتائج حرب حزيران ، وأيدت الموقف العربي رغم الخلافات التي كانت مع العرب حينها<sup>(١)</sup> ، وكانت أشد رفضا لضم إسرائيل للقدس عام ١٩٦٧ او الاعتراف بها كعاصمة موحدة عام ١٩٨٠ ، كما رفضت أن تكون جسرا للمساعدات العسكرية الأمريكية لمساعدة إسرائيل في حرب تشرين الاول ١٩٧٣ .

### ثالثا : المواقف التركية من إسرائيل حتى العام ٢٠٠٢

اتجهت تركيا ابتداءا في العام ١٩٤٧ إلى معارضة قرار تقسيم فلسطين والاعتراف بالدولة اليهودية ، لأنها سرعان ما ادركت تأثير العوامل الخارجية عليها ، فأخذت في تغيير مواقفها إزاء القضية الفلسطينية والصراع الناجم عنها ، ويمكن الإشارة هنا أن السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل قد مرت بالمراحل التالية<sup>(٢)</sup> :

(١) احمد نوري النعمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، مصدر سابق ، ص ٢٧٥ .

٢٧٧ ، و ص ٢٩١- ٢٩٢ ، و ص ٣٠٨- ٣١١ .

(٢) حميد فارس حسن سليمان ، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٩٥- ٢٩٧ .

١- **المرحلة الاولى** ، وتمتد من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٤ ، وبدأت مع اعتراف الحكومة التركية بإسرائيل عام ١٩٤٩ ، وقد جاء قرار الاعتراف التركي هذا سبيلا لكسب رضا الغرب عنها ، وقبولها عضوا في حلف شمال الأطلسي . ولعل أهم ما شهدته هذه الحقبة الاتفاق عام ١٩٥٤ على قيام تعاون دفاعي بين الدولتين ، وتطوير العلاقات الاقتصادية ، ودعم تركيا لجهود التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي .

٢- **المرحلة الثانية** ، وتمتد بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٣ ، وفيها اتخذت أنقرة جملة مواقف إيجابية تجاه القضية الفلسطينية والعرب عموما لاسيما إبان حربي حزيران ١٩٦٧ وتشرين اول ١٩٧٣ ، واعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٥ ، وفتح مكتب لها في أنقرة عام ١٩٧٩ ، واتخذت قرار خفض درجة التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل احتجاجا على قرار الأخيرة ضم مدينة القدس إليها ، وكانت هناك أسباب حكمت التوجه الجديد لتركيا منها المواقف الغربية والإسرائيلية المناهضة لتركيا بشأن قضية قبرص . فأرادت تركيا كسب الموقف العربي والإسلامي لصالحها ، وأخرى اقتصادية إذ هدفت تركيا الحصول على إمدادات نفطية بشروط ميسرة لمعالجة أزمتها الاقتصادية آنذاك .

٣- **المرحلة الثالثة** ، وتغطي الحقبة الممتدة بين ١٩٨٣- ١٩٩١ والمتمثلة بإتباع تركيا نمطا من التوازن في علاقاتها مع إسرائيل والدول العربية ، ومثاله اتخاذ تركيا موقفا محايدا تجاه الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان ، رغم أن هناك اعتباراً آخر متمثلاً بكون الغزو في الحسابات العسكرية يضعف سوريا في هذا الجانب وهو ما يعد كسباً لتركيا . إلا أن هذا التوازن سرعان ما رجحت كفته لصالح إسرائيل بعد الشروع في مسيرة التسوية من جهة ، ولمحاولة القادة الأتراك إيجاد دور جديد لبلادهم في ضوء الخشية من ضمور دورها عما كان عليه في إطار الحرب الباردة .

وانتهت هذه المرحلة بحدوث تطور في العلاقة بين الدولتين ، اذ وقعتا في عام ١٩٨٩ اتفاقية تعاون عسكري بين سلاحى الجو التركي والإسرائيلي تناولت التدريب وتبادل المعلومات العسكرية ، وفي عام ١٩٩٠ سمحت تركيا لإسرائيل بإنشاء محطات للتجسس على الدول المجاورة لها .

٤. المرحلة الرابعة ، وتغطيها المرحلة الممتدة بين ١٩٩٢ . ٢٠٠٢ ، والتي شهدت قيام تركيا بعقد اتفاق للتعاون العسكري والأمني مع إسرائيل في شباط ١٩٩٦ لتؤشربداية تحالف تركي إسرائيلي ، في ظرف بروزمشكلات بين تركيا والدول العربية المجاورة ، والتضاؤل النسبي لأهمية تركيا لدى الغرب ، كل ذلك دفع الأتراك باتجاه تطويرعلاقات بلادهم مع إسرائيل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً<sup>(١)</sup> ، في مرحلة كان التيارالإسلامي على الضد من تطويرالعلاقة كنتيجة لسياسات التعسف الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ، ثم عقد اتفاق آخر في آب ١٩٩٦ يقضي بقيام إسرائيل بتحديث أنواع من الطائرات المقاتلة التركية ، ثم ابرم اتفاق ثالث في نيسان ١٩٩٧ يتضمن إجراء تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة واتفاق أحرأمنه يعنى بالمخاطرالمشتركة السورية والإيرانية على أمن الجانبين ، فضلا عن مجموعة اتفاقات بشأن تصنيع الأسلحة التركية وتحديثها . وقد شملت العلاقات التركية -الإسرائيلية في مراحلها الاربع تفاعلاً في عدة مجالات ، يمكن اختصارها بالآتي<sup>(٢)</sup> :

أ . بيع الأسلحة الإسرائيلية لتركيا : اذ تضمنت العقود المبرمة بين الجانبين

(١) بشأن التعاون والتحالف التركي . الإسرائيلي ، ينظر، حسين حافظ وهيب ، الدور الوظيفي المركب لكل من تركيا والكيانالصهوني ، الرائد الدولي ، مركزالدراسات لدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٧٢ ، ايلول ٢٠٠٢ ، ص ٩٠ .

(٢) حميد فارس حسن سليمان ، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سابق ، ص ٣٠٢ . ٣٠٤ .

قيام شركات الصناعات الحربية الإسرائيلية بتزويد الجيش التركي بأنواع مختلفة من الأسلحة والمعدات . وفي مجال سلاح الجو حصلت تركيا على طائرات إسرائيلية مسيرة لأغراض الاستطلاع والاستخبار العسكري ، فضلا عن قيام إسرائيل بتزويد تركيا بصواريخ جو-ارض لتسليح طائراتها .

ب . تحديث الأسلحة التركية : اعتمدت تركيا برنامجاً لتحديث أسلحتها بأنواعها كافة وخصصت لذلك مبلغ قدره ١٠ مليار دولار للمدة ١٩٩٥- ٢٠٠٥ ، وبموجب اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل ، أعطيت للأخيرة دوراً رئيساً في برنامج التحديث ، وبضمنها تحديث طائراتها القتالية المختلفة ، وكذلك الدبابات .

ج . الإنتاج الحربي المشترك : اشتملت اتفاقيات التعاون العسكري على إنشاء صناعات عسكرية تركية إسرائيلية مشتركة في مجال الطائرات والصواريخ والدبابات ، وتم في آب ١٩٩٦ البدء بإقامة مشروع مشترك لتصنيع طائرات بدون طيار وأخرى بطيار لأغراض تجسسية ، وآخر للإنتاج المشترك لصواريخ ( بوباي ٢ ) ، ولنسخة من الصاروخ الإسرائيلي نوع ( دليله ) الذي يصل مداه نحو ٤٠٠ كم ، وإنتاج الدبابة الإسرائيلية ( ميركفاه ) .

د . المناورات والتدريبات المشتركة : نصت اتفاقيات التعاون العسكري على تبادل الخبرات العسكرية وإجراء التدريبات والمناورات البرية والبحرية والجوية المشتركة سنوياً .

هـ . الحوار الاستراتيجي : أنشأت اتفاقيات التعاون العسكري منتدى للحوار الإستراتيجي بين الأتراك والإسرائيليين بهدف التعاون في مجال التخطيط الإستراتيجي وتقدير المخاطر المحتملة من سياسات الدول المحيطة والمعادية لهما ، فضلا عن وضع سياسات مشتركة للتسلح والإنتاج والتدريب العسكري

المشترك ، ويجتمع المنتدى على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان وقادة الجيوش سنويا .

و.التعاون الأمني والاستخباري : في إطار التعاون الأمني التركي الإسرائيلي أبرم ممثلو أجهزة الأمن في البلدين اتفاقية للتعاون الأمني والاستخباري بينهما في شباط ١٩٩٦ ، وأهم مظاهر هذا التعاون :

• العمل المشترك في مجال مكافحة الإرهاب والمتمثل في مقاومة نشاط التنظيمات الإسلامية ، وحزب العمال الكردستاني (PKK)<sup>(١)</sup> وذلك من خلال تبادل المعلومات حول أنشطتها داخليا وخارجيا ومصادر تمويلها وسبل مكافحتها .

• التعاون الاستخباري في متابعة تطورات القدرات العسكرية لإيران وسوريا ( والعراق قبل العام ٢٠٠٣ ) ، وذلك من خلال إقامة محطات تجسس داخل الأراضي التركية القريبة من أقاليم الدول المشار إليها .

أن مجالات التعاون العسكري والأمني التركي - الإسرائيلي متعددة ، وقد استفادت منها تركيا كون التقنيه التي تمتلكها إسرائيل في مجال صناعة السلاح تعتبر متقدمة قياسا لما تمتلكه تركيا ، وهذا ما منح تركيا مزيدا من الفرص للبروز كقوة كبرى في النظام الإقليمي . ولم يتوقف الأمر على تعزيز القدرات العسكرية التركية ، إنما لجأت تركيا إلى إسرائيل لمساعدتها في كبح جماح التحديات الداخلية التي تهدد البنيان القومي العلماني للنظام السياسي التركي وتحديد ما يتصل بالقضية الكردية ونشاطات ( PKK ) بشكل رئيس . والابعد من ذلك ،

(١) حزب العمال الكردستاني هو حزب يساري كردي جماهيري ، لجأ إلى العنف السياسي في اواخر السبعينات ، ويعد الحزب الكردي الوحيد الذي طالب بشكل علني بدولة كردية مستقلة يتحد فيها الأكراد ، وقد بدأ هذا الحزب عمله السياسي من العام ١٩٧٣ بزعامة عبد الله اوجلان . ينظر : حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في تركيا ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٠٣ .

ممارسة الضغوط على إيران وسوريا ( والعراق ) واليونان ، وبالمحصلة ، رأت تركيا في توسيع التعاون مع إسرائيل سبيلا لبناء وتفعيل دور تركيا الإقليمي .

لقد عملت الحكومات التركية المتعاقبة منذ العام ١٩٩٦ على استكمال اتفاقات التعاون المذكور بمراحلها كافة حتى في ظل حكومة حزب الرفاه ، رغم اعتراضات القوى الإقليمية والرأي العام التركي ، وذلك في إطار أجماع النخب السياسية والعسكرية التركية على أهمية هذا التعاون لخدمة الأمن القومي التركي ، فضلا عن الضغوط الأمريكية من أجل ادامة وتطوير علاقات التعاون بين الدولتين <sup>(١)</sup> . وعملت تركيا للارتقاء بهذا التعاون إلى مستوى تحالف إستراتيجي يجمع الدولتين مع الولايات المتحدة ، كخطوة أولى ثم امتداده لاحقا ليكون حلفا إقليميا يانضم دول عربية إليه كالأردن ، إلا أن تطورات تركية تمثلت بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة قد حجمت طموحات تركيا في هذا الاتجاه .

#### رابعا : الموقف التركي من عملية التسوية

لا تنحصر القضية الفلسطينية بمجرد علاقات تركيا بإسرائيل او بالسلطة الفلسطينية ، إنما هي قضية متداخلة متعددة الابعاد ، تشمل اضافة لذلك نهج التسوية للصراع المرتبط بالقضية الفلسطينية .

لقد أعلنت تركيا تأييدها لكل المبادرات السلمية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي ، فقد أيدت مبادرة روجرز في آب ١٩٧٠ وقرار وقف إطلاق النار خلال حرب تشرين ١٩٧٣ ، ورحبت بدعوات تنظيم مؤتمر دولي للسلام في جنيف بحضور أطراف النزاع وبرعاية أمريكية سوفيتية ، وبعد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ أكدت على موقفها الداعي للإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة في ٥

(١) للمقارنة ، ينظر: حسين حافظ وهيب ، الدور الوظيفي المركب لكل من تركيا والكيان الصهيوني ، الرائد الدولي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٧٢ ، ايلول ٢٠٠٢ ، ص ٤ .

حزيران ١٩٦٧، واعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٥ كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ثم اعترفت بإعلان الدولة الفلسطينية عام ١٩٨٨. وبعد حرب الخليج الثانية وإنطلاق مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، رأت تركيا في ذلك فرصة لتطوير وازدهار علاقتها بإسرائيل، حيث لم يعد لدى العرب حجة في انتقادها لإقامة علاقات مع إسرائيل. بمعنى أن تحقيق السلام في الشرق الأوسط ينهي الأزدواجية في المواقف التركية، تلك الأزدواجية الناجمة عن تبني موقف في ظل وجود ضاغطين على صناع القرار الأتراك، وهما:

١. الموقف التركي الساعي للحفاظ على العلاقة مع الغرب وحماية الأمن القومي التركي، والذي يهتم بتطوير العلاقة مع إسرائيل، الذي وجد أن هذه العلاقة تحقق مصالح لتركيا في مجال محاربة حزب العمال الكردستاني على الأراضي التركية.

٢. الضغط الشعبي الداخلي في تركيا، وهو منحاز لتأييد الحق الفلسطيني في إقامة دولته على أرض فلسطين، والحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي.

وأمام الضاغطين، سعت تركيا لأداء دور في ترتيبات ما بعد التسوية في المنطقة مستفيدة في ذلك من علاقاتها الوثيقة بأطراف الصراع الرئيسيين من جهة وبالولايات المتحدة من جهة أخرى. وكانت مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية مستهل تحول نسبي في السياسة الخارجية التركية، وقد عبر عنه الرئيس التركي السابق توركوت أوزال عندما قال في آذار ١٩٩١، أن بلاده ستشارك بدور فاعل في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وبأنها ستنهض بدورهم في نظام ما بعد حرب الخليج، فتركيا رأت في عملية التسوية توافقا مع الرغبة التركية في إبراز وظيفتها الإقليمية.



الإأن تدخل تركيا في اتمام نهج التسوية كان تدخلاً محدوداً لم يعكس تحولاً هاماً وملاحظاً ، فقد ركز تدخلها على الجانب الاقتصادي ، إذ عرض الأترك في إطار التعاون الإقليمي الشرق اوسطي مبادرات عدة منها<sup>(١)</sup> :

أ . استخدام المياه ، وقد طرحته تركيا بوصفه من المشروعات الإقليمية للتعاون ، ويمكن أن يتم عبر نقل جزء فائض من المياه في تركيا من مياه بحيرة سد أتاتورك على نهر الفرات او من نهري سيهان وجيهان إلى الدول المعنية بقضية الصراع أو أن يمر عبرها ( أنابيب مياه السلام ) ، ويهدف المشروع ، فضلا عن توفير إمدادات المياه ، إلى توليد طاقة كهرومائية تسهم في التنمية ، وأن حدوث تنمية نتيجة موارد مشتركة سيجعل كلف الصراعات والحروب في المنطقة عالية جدا تتجنبها كافة الدول . وستكسب تركيا من هذا المشروع فضلا عن العائد الاقتصادي ، زيادة في تأثيرها السياسي والاقتصادي في المنطقة .

ب . اقتراح تركيا في نيسان ١٩٩١ تأسيس صندوق للتنمية الاقتصادية في الشرق الاوسط يتم تمويله من الإيرادات النفطية العربية وإسهامات الدول الصناعية الكبرى ، من اجل توفير التمويل اللازم للمشروعات الإقليمية الحيوية كمشروع ( أنابيب مياه السلام ) .

ج . الدعوة لعقد قمة دورية اقتصادية للشرق الاوسط وشمال أفريقيا ، وقد عقد منها قمة بالدار البيضاء عام ١٩٩٤ ، وفي عمان عام ١٩٩٥ ، وقمة في القاهرة عام ١٩٩٦ ، وقمة أخيرة في الدوحة عام ١٩٩٧ ، قبل أن تتسبب السياسات الإسرائيلية في تجميد مشاريع التسوية .

(١) حميد فارس حسن سليمان ، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سابق ، ص ٣٠١ . ٣٠٢ .

## المطلب الثاني :

### الموقف التركي من القضية الفلسطينية خلال المدة ٢٠٠٢.٢٠١١

للتعرف عن مدى التغيير الحاصل في سياسة تركيا تجاه القضية الفلسطينية ، سنبين نقطتين الا وهما مواقف حزب العدالة والتنمية من تلك القضية ، والقيود التي وجدت الحكومة التركية في عهد الحزب نفسها مقيدة بها في تطبيق أجنداتها او في دفعها نحو اتجاهات محددة تجاه تلك القضية .

#### اولا : المواقف الفكرية لحزب العدالة والتنمية من القضية الفلسطينية : المسببات والمظاهر

بعد فترة منع سياسي واقعي على التيار الإسلامي ، فاز بالحكم وبالأغلبية المطلقة حزب العدالة والتنمية في تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، وحصل الحزب على ٢٤٪ من أصوات الأتراك وأحرز ٣٦٥ مقعدا من أصل ٥٥٠ ، بمعنى حصوله على ٦٦,٣٪ من مقاعد المجلس الوطني ، وأحرز حزب الشعب الجمهوري ١٩٪ من اصوات الأتراك او ١٧٦ مقعدا ، بمعنى ٣٢٪ من مقاعد المجلس الوطني . ووصل العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا في ظل وضع سياسي داخلي ودولي فرض عليه قيودا على حركته ، ودفعه لاتباع بعض التكتيكات السياسية لتحقيق أهدافه والوصول لها .

ويمكن أن نرسم البيئة التي وصل فيها الحزب للحكم قدر تعلق الأمر بالعلاقات التركية الإسرائيلية في عدد من الجوانب<sup>(١)</sup> :

#### أ - وُضِعَ العلاقات التركية الإسرائيلية قبيل وصول العدالة للسلطة

وصل العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا وكانت العلاقات الإسرائيلية التركية في قمته نتيجة لتطورات عدة في عقد تسعينيات القرن العشرين ، إنتهت إلى تبادل الزيارات بين المسؤولين وعقد عدة إتفاقات تعاون ، وإرتفع حجم التبادل التجاري بين الدولتين من ٣٦٢ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ١,٥ مليار دولار في آيار ٢٠٠١ . وهذا التعاون وفر لتركيا فرصاً اقتصادية وتكنولوجية لم يستطع حزب العدالة والتنمية أن يتجاهلها .

#### ب - بيئة النظام السياسي التركي

تولى حزب العدالة والتنمية الحكم في ظل بيئة سياسية لها اشكالاتها ، فداخليا توجد مؤسسات رسمية محددة تصنع السياسة الخارجية وتمارس عملية صنع القرار التركي ، وتلعب المؤسسات الكمالية العلمانية والمؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي الدور الأكبر والأكثر تأثيراً في إدارة او توجيه السياسة الخارجية التركية ، وهذه المؤسسات مؤيدة لتطوير العلاقات مع الغرب عامة وبضمنه إسرائيل .

كما تولى حزب العدالة والتنمية الحكم في ظل تدهور الاقتصاد التركي ، وعزوف الناخب عن الأحزاب القومية والعلمانية التركية .

إما إقليمياً ، فإن الاستعدادات الأمريكية للحرب على العراق كانت قد

(١) رجب الباسل ، دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠١٠ ( فترة حكم العدالة والتنمية الاولى والثانية ) ، مصدر سابق ، ص ٨ . ١٠ .

وصلت أعلى مراحلها وصارت الولايات المتحدة تضغط على تركيا من اجل السماح لقواتها باستخدام الاجواء والأراضي التركية في أية حرب محتملة ، ثم جاء إحتلال الولايات المتحدة العراق في نيسان ٢٠٠٣ ، لتظهر امام تركيا اكثر من مشكلة أهمها صعود القضية الكردية في العراق إلى مرحلة المؤثر في العلاقات الإقليمية بظهور إقليم كردستان كأمر واقع مدعوم من الولايات المتحدة ، فضلا عن اكتشاف الدور الإسرائيلي الداعم لأكراد العراق ، فضلا عن احتمالات تفكك العراق وبروز غير مسبوق لقوة إيران .

كما أن صعود حزب العدالة والتنمية جاء بعد تصاعد التعاطف الشعبي في تركيا مع الفلسطينيين بعد إنتفاضة الأقصى في ايلول ٢٠٠٠ جراء سياسات العنف الإسرائيلية ، فأيدت تركيا خارطة الطريق الأمريكية<sup>(١)</sup> لتسوية القضية الفلسطينية والوصول لحل الدولتين دون الاضرار بالعلاقة مع إسرائيل<sup>(٢)</sup> .

### ج. الخلفيات الأيديولوجية لحزب العدالة والتنمية

يصر حزب العدالة والتنمية على وصف نفسه بالحزب الديمقراطي الليبرالي المحافظ ، ويرفض وصف نفسه بالإسلامي ، ومن ثم فهو يرى أن موقفه من العديد من القضايا ومنها القضية الفلسطينية نابع من عوامل ثقافية وتاريخية ، وتعبّر عن موقف الشعب التركي الذي إنتخب الحزب ، ولا تنبع من عوامل دينية خالصة . إلا أن الأمر المؤكد ، أن مؤسسي حزب العدالة والتنمية هم من التيار

(١) أعمدت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ خارطة طريق لتسوية القضية الفلسطينية وحلها عبر وضع عدة مراحل يتطلب اجتيازها من اجل إنشاء دولة فلسطينية ، ينظر: محسن محمد صالح ؛ بشير موسى نافع (محرران) ، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥ ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٨- ٧٣ .

(٢) لقمان عمر محمود ، الدبلوماسية التركية تجاه القضية الفلسطينية في عهد حكومة اردوغان الاولى ، سلسلة اوراق إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ١٣ ، كانون الاول ٢٠٠٨ ، ص ٣ .

الإسلامي وقد قاموا بتأسيس الحزب بمنطلقات جديدة تقل فيها التماس مع المؤسسات الكمالية وبما يحقق استجابة أكبر لمطالب الشعب التركي ، وكانت الفكرة الأساسية لحزب العدالة أنه يجب التخلي عن الخطاب الديني الذي التزمه حزب الفضيلة بقيادة نجم الدين أربكان ، والذي تسبب بحل الحزب ، وأن يستخدم خطابا يتفق مع الواقع التركي والدولي أيضا<sup>(١)</sup> . لذلك تبنى قادة حزب العدالة والتنمية اتجاها يسعى للتوفيق بين قيم الغرب والقيم الإسلامية ، ولم يسع هؤلاء إلى تغيير التوجه العام للإستراتيجية التركية الخارجية ، فهذه تحتوي علاقات ومضامين ليس من السهولة التخلي عنها ، لكنهم تقدموا خطوة مهمة في تغيير أدوات تنفيذ سياساتهم الخارجية وفي توسيع الشركاء الإقليميين المساعدين ، ووفق الحزب بين مطالب ودعوات وإستراتيجيات عدة تيارات في تركيا ، فهو يطبق نهجه في عدم إنكار التقاليد العثمانية بوصفها جزءا من ماضي تركيا ، وعدم التصادم مع التيار الأتاتوركي الذي يدعو إلى احترام علمانية الدولة ، كذلك إلى تطبيق جانب من خطة نجم الدين أربكان في الإنفتاح على العالم الإسلامي ، فدعا رجب طيب أردوغان إلى ديمقراطية ليبرالية محافظة ضمت كافة اتجاهات المجتمع التركي ومتواصلة مع الطابع العثماني (عثمانية جديدة)<sup>(٢)</sup> .

في خضم ما ورد في أعلاه ، حدد حزب العدالة والتنمية إستراتيجيته الخارجية من قبل منظر الحزب مستشار رئيس الوزراء ثم وزير خارجية تركيا ( أحمد داود اوغلو) الذي طرح ضرورة اتجاه تركيا ابتداءً نحو الموازنة بين خيارى الأمن

(١) بشأن حقيقة الأزمة التي تعانها تركيا في الاتجاهات الفكرية التي تسود المجتمع ، وفي قدرة الأحزاب السياسية على تبني تلك الاتجاهات ، ينظر، نزار اسماعيل الحيايلى ، الأبعاد الإستراتيجية لازمة الهوية التركية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ١٣ ، ٢٠٠١ ، ص ٥٩ ، ٦٨ .  
(٢) جانكيز تشاندر ، العثمانية الجديدة والشرق الأوسط ، رؤية تركية ، في : جان ماركو واخرون ، عودة العثمانيين ، الإسلامية التركية ، ط ٣ ، المسبار ، دبي ، ٢٠١١ ، ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

والحرية داخليا ، ثم إلى تصفير مشاكلها مع دول الجوار ، ثم الإنطلاق نحو مجالها او عمقها الإستراتيجي المتمثل بكل الأنظمة الإقليمية التي تتبعها تركيا الا وهي الشرق الاوسط وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان ، وفي كل هذه الأنظمة فإن تركيا ليست في موقع التصادم لامع الولايات المتحدة ولا مع إسرائيل ، وهي تبحث عن أفضل الطرق والأدوار لإحلال السلام في بيئتها الإقليمية ، في ظل عالم يشهد تحولا حضاريا نحو تعددية قطبية . وفي ظل هذا التحول تقتضي الحال أن تخرج تركيا من كونها دولة هامشية او طرفية في التفاعلات الدولية والإقليمية إلى كونها دولة مركزية في التفاعلات الدولية والإقليمية ذا دور فاعل ومبادر في كل القضايا ضمن تلك التفاعلات ، وأن تكون على مقربة واحدة من الجميع ، وفي الوقت نفسه إلى بلد ذي دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية . وللوصول إلى هذه المرحلة ، طرح احمد داود اوغلو ضرورة اعتماد تركيا ما يمكن تسميته بـ ( العثمانية الجديدة ) وقوامها ثلاثة مرتكزات ، اولها : أن تتصالح تركيا مع ذاتها الحضارية الإسلامية بسلام ، وتعتز بماضيها العثماني متعدد الثقافات والأعراق ، وتوسع الحريات في الداخل ، وتحفظ الأمن في الخارج ، وثانيها : استحضار العظمة والكبرياء العثماني والثقة بالنفس عند التصرف في السياسة الخارجية ، والثالث : الاستمرار في الإنفتاح على الغرب ، مع إقامة علاقات متوازنة مع الشرق الإسلامي <sup>(١)</sup> .

وبسبب هذا المنظور ، فإن وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة جاء ليضفي قلقاً لدى إسرائيل على علاقات التعاون مع تركيا ، إذ وصف أحد قادة الجيش الإسرائيلي وصول الحزب للسلطة بـ ( أنه كارثة على العلاقات الإسرائيلية التركية ) <sup>(٢)</sup> ، وبالرغم مما أظهره رئيس الوزراء التركي وزعيم الحزب أردوغان

(١) احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي ، مصدر سابق ، ص ٦٠٥ . ٦٤٤ .

(٢) Mustafa Kibaroglu ، Introduction ، Turkey's Neighborhood ، Op . Cit ، pp : ١١ . ١٢ .

من مواقف تدعو إلى اعتدال سياسي في الحفاظ على مرتكزات السياسة الخارجية التركية ، بالتأكيد أنه لن تحدث أية تغييرات دراماتيكية على مسار علاقات تركيا الخارجية وخصوصاً بالذکر العلاقات مع إسرائيل ، فإن هناك ثمة اعتبارات تفيد بوجود تغيير في سياسات الحكومة التركية تجاه القضية الفلسطينية عامة وبضمنها تجاه العلاقة مع إسرائيل ، ويمكن الإشارة إلى التحول كالاتي<sup>(١)</sup> :

١. أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة افاد بعدم شعبية النخب العلمانية التركية التي دعمت تعزيز العلاقة مع إسرائيل ، ومن ثم عدم وجود دعم شعبي لإقامة تلك العلاقات . والأغلبية التي حققها الحزب في المجلس الوطني خلال ثلاث دورات إنتخابية للأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ و ٢٠١١ وهي : ٦٦,٣٪ ، و ٦٢٪ ، و ٥٩,٢٪ على التوالي تفيد بوجود تحول في النخب التي على رأس الهرم السياسي والتشريعي التركي ، ومن ثم فإن تماثل النخب السياسية الذي قامت عليه العلاقات قد أنتهى .

٢. أن اختيار الشعب التركي لحزب العدالة والتنمية حسم خيار الهوية لصالح الأنتماء الإسلامي والشرق اوسطي وليس الأنتماء إلى الغرب ، في حين أن العلاقات السابقة على العام ٢٠٠٢ قد بنيت على كون الدولتان غربييتين في محيط شرقي .

٣. أن تطور العلاقات التركية مع السلطة الفلسطينية ومع حركة حماس ومع ( سوريا قبل العام ٢٠١١ ) قد أثر على العلاقة مع إسرائيل<sup>(٢)</sup> ، فالعلاقة مع

(١) حميد فارس حسن سليمان ، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سابق ، ص ٢٩١-٢٩٢ .

(٢) ينظر: محسن محمد صالح ؛ بشير موسى نافع ( محرران ) ، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥ ، مصدر سابق ، ص ١١٦-١١٨ .

سوريا ألغت أحد الدوافع المهمة ( الأمنية والعسكرية ) بالنسبة لتركيا في تعزيز علاقاتها مع إسرائيل .

ولم يكن لهذه المقدمة أن تمر دون تأثير في العلاقة التركية .  
الإسرائيلية ، وفي هذا الإطار شهدت علاقات الدولتين أزمة في حزيران وتموز عام ٢٠٠٤ وذلك على خلفية الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في شهر حزيران منه ، وسلسلة الاغتيالات التي نفذتها إسرائيل ضد قادة حركة حماس وقوى المقاومة الفلسطينية الأخرى ، كاغتيال الشيخ احمد ياسين مؤسس الحركة ، في ٢٢ آذار، وخليفته الدكتور عبد العزيز الرنتيسي في ٢٧ نيسان منه ، اذ رأى رجب طيب أردوغان في ٢ حزيران ٢٠٠٤ أن سياسات إسرائيل اثرت في عملية السلام ، وأن إسرائيل تمارس إرهاب دولة ضد الفلسطينيين ، وعلى أثرها علق أردوغان زيارة مقررة إلى إسرائيل ، ورفض في منتصف حزيران منه لقاء نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت ، الذي كان يقوم بزيارة إلى تركيا ، بحجة قضائه عطلة قصيرة لكنه استقبل في الوقت نفسه نائب رئيس الوزراء السوري ناجي العطري الذي تزامن قدومه إلى تركيا مع زيارة اولمرت<sup>(١)</sup> .

وعموماً ، لم يكن موقف حزب العدالة والتنمية من القضية الفلسطينية عامّة ثابتاً على نهج واحد طيله المرحلة بين ٢٠٠٢ - ٢٠١١ ، إنما هو موقف مرمرحتلين

(١) ذهب اردوغان للقول : " أن شارون قد دفن عروض تركيا للوساطة بين إسرائيل والفلسطينيين بسياسة الاغتيالات والهجمات التي لم تترك مجالاً للجهود السلام التي تبذلها تركيا ، ( ووصف الحملة الإسرائيلية على مخيم رفح ، بالقول بانها ) إرهاب دولة " ، ومشبهها معاملة إسرائيل للفلسطينيين بما تعرض له اليهود في أسبانيا على عهد محاكم التفتيش من تعذيب وطرده من ديارهم قائلا : " كان اليهود في ذلك العهد مضطهدين . واليوم أصبح الفلسطينيون مضطهدين وشعب إسرائيل يعامل الفلسطينيين كما عومل هو من قبل ٥٠٠ عام " . نقلا عن ، حميد فارس حسن سليمان ، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سابق ، ص ٢٩١ .



متداخلتين ، وهما<sup>(١)</sup> :

الاولى ، منذ وصوله للحكم في تشرين الثاني ٢٠٠٢ حتى الهجوم الإسرائيلي على غزة في كانون الاول ٢٠٠٨ ، حيث استمر الموقف التركي في عهد حزب العدالة والتنمية المؤيد لإعلان الدولة الفلسطينية عام ١٩٨٨ ، والرفض لإحتلال إسرائيل للجانب الشرقي من القدس وضم القدس الموحدة كعاصمة لها ، ولم ينف ذلك استمرار العلاقات بين تركيا وإسرائيل بمضامينها التي إنتهت إليها قبل العام ٢٠٠٢ ، لكن دون التوسع والدخول في اتفاقات جديدة .

الثانية ، وذلك في اعقاب الهجوم الإسرائيلي على غزة في كانون الاول ٢٠٠٨ حتى العام ٢٠١١ ؛ وهو التاريخ الذي تتوقف عنده هذه الرسالة ، حيث بدأ الموقف التركي بالتحول مع رفض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ، ثم استقبال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس بعد فوز الحركة بالانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٦ . وقال عبد الله غول . بصفته الحزبية لا الرسمية . بعد استقباله لمشعل : " أن تركيا تسعى لدور أكبر في منطقة الشرق الاوسط ، وأنه لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج ، مشددا على أن تركيا مهتمة بالمشكلة الفلسطينية ، وأنها ستواصل العمل على وقف العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين " . لكن الموقف التركي الوسطي ما لبث أن تحول في حدته ، بعد أحداث ثلاثة مهمة وهي<sup>(٢)</sup> :

١ . العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة كانون الاول ٢٠٠٨ . كانون الثاني ٢٠٠٩

(١) رجب الباسل ، دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة من ٢٠٠٢ . ٢٠١٠ ، مصدر سابق ، ص ١٣ . ١٤ .  
(٢) النصوص نقلًا عن ، رجب الباسل ، دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة من ٢٠٠٢ . ٢٠١٠ ، مصدر سابق ، ص ١٥ . ١٦ . وللتوسع في شأن الازمة في العلاقة التركية . الاسرائيلية ، ينظر : ستار جبار علاي ، الازمة التركية . الاسرائيلية ، في : حلقة نقاشية ( الدور التركي في المنطقة العربية ) ، الملف السياسية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٧٩ ، حزيران ٢٠١٠ ، ص ٧ . ١٢ .

حيث وصفه اردوغان بعبارات مثل "أن ما يحدث في غزة من قبل إسرائيل عدوان سافر"، وأن من لم يدينوا الهجوم على غزة مزدوجو معايير. بينما نقلت صحيفة حريت التركية عن وزير الخارجية التركي حينها .علي باباجان .قوله لوزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني : "أبوأنا مفتوحة ، لكن عليك أن تتحدثي عن شروط وقف إطلاق النار إذا أردت المجيء إلى تركيا"<sup>(١)</sup> .

٢ . المناظرة بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان والرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز في مؤتمر دافوس بعيد انتهاء العدوان الإسرائيلي في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٩ في الجلسة المخصصة لمناقشة تداعيات الحرب على غزة ، وقد عقدت على هامش جلسات المنتدى الاقتصادي في دافوس ، حيث قال اردوغان لبيريز: " أشعر بالأسف أن يصفق الناس لما تقوله ، لأن عددا كبيرا من الناس قد قتلوا ، وأعتقد أنه من الخطأ وغير الإنساني أن نصفق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج " ، ثم انسحب من الجلسة اعتراضا على عدم إعطائه وقتا كافيا ومساويا لبيريز .

٣ . وأخيرا الأعتداء الإسرائيلي العسكري على السفينة التركية ( مرمرة ) التي اراد منظموها كسر الحصار الإسرائيلي على غزة في ٢١ أيار ٢٠١٠ ضمن ما عرف بأسطول الحرية ، واستشهد فيها تسعة أترك بدم بارد ، وهي العملية التي أشاد بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو . ووصف اردوغان الهجوم في خطاب له أمام المجلس الوطني التركي ما حدث قائلا : "ضمير الإنسانية تلقى واحدا من

(١) تركيا والقضية الفلسطينية ، تقرير المعلومات ( ١٧ ) ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٤٤ . ٤٧ . وكذلك ، بشير نافع ، السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة ، الجزيرة المعرفة ، في : ٩ نيسان ٢٠٠٩ .

أشد الجروح على مرالعصور، وأنه يستحق كافة أشكال اللعن وسقوطاً من الناحية الإنسانية وتهورا حقيرا وإرهاب دولة ومحدرا إسرائيل من الأتحاول اختبار صبر تركيا او مواكبتها . وبالقدر الذي تعتبر صداقة تركيا غالية فإن معاداتها قاسية بالقدر نفسه ، وشدد على أن تركيا لن تدير ظهرا للشعب الفلسطيني او لقطاع غزة" . وفي رد فعل سريع على حادث الاعتداء ، قامت الحكومة التركية بعدد من الإجراءات ، منها استدعاء السفير التركي لدى تل أبيب ، وإلغاء ثلاث مناورات عسكرية مبرمجة مشتركة مع إسرائيل ، وتجميد ١٦ اتفاقا مع إسرائيل في ميادين عسكرية واقتصادية ودعوة مجلس الأمن لاجتماع طارئ لمناقشة الهجوم ، ودعوة مجلس حلف شمال الأطلسي إلى اجتماع طارئ . كما قاطعت تركيا مؤتمرا لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول السياحة الذي نظمته إسرائيل خلال شهر تشرين الاول ٢٠١٠ ؛ احتجاجاً على عقده في المدينة المقدسة . وقد وضعت تركيا شروطا لعودة العلاقات إلى طبيعتها مع إسرائيل ، منها الاعتذار الرسمي عن حادثة الهجوم ، ودفع التعويضات ، والموافقة على تشكيل لجنة تحقيق دولية<sup>(١)</sup> .

### ثانيا : محددات موقف العدالة والتنمية من القضية الفلسطينية

ورغم ما حصل من تغيير في سياسة تركيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية ، إلا أنه كان تغييرا نسبيا ، ومبعث قولنا ذلك هو أن هناك عدد من المحددات تؤثر على السياسة التركية الخارجية ، خاصة فيما يتعلق بدورها في الشرق الأوسط ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، وهذه المحددات يمكن أن نلخصها في أربعة هي :

(١) فاتن نصار، تركيا وإسرائيل محددات المستقبل ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد ١٨٢ ، أكتوبر ٢٠١٠ ، ص ١٥٢- ١٥٥ . وكذلك ، تركيا والقضية الفلسطينية ، مصدر سابق ، ص ٥١- ٥٢ .

## ١- الموقف الداخلي التركي من هذه السياسة :

ينقسم المجتمع التركي سياسيا إلى عدة تيارات متباينة القوة ، وهي الإسلامي والعلماني المحافظ واليساري والقومي ، ولكل منها مؤسسات وقوى ما بين نخب فكرية ورجال اعمال ومؤسسة عسكرية واخيرا الشارع التركي نفسه ، ولكل قوة من هذه القوى لها موقف او إنطباع عن سياسة حكومة العدالة والتنمية<sup>(١)</sup> ، فالشارع التركي يمكن أن يتم تقسيمه لغالبية مؤيدة لسياسات العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية ، يصل موقف البعض من هذه الغالبية إلى اتخاذ مواقف أكثر تشددا من موقف الحكومة ذاتها ، سواء بناء على مواقف إسلامية او قومية تركية . وهناك أقلية سياسية كبيرة ذات توجه علماني ، ترى في توجهات العدالة والتنمية التي تسير باتجاه تأييد حقوق الشعب الفلسطيني في أنها مواقف تناقض مبادئ العلمانية التركية والحياد في الصراع العربي - الإسرائيلي ، بل أن البعض يجتر الماضي مذكرا بموقف العرب في ثورة الشريف حسين من الدولة التركية وإنحيازهم لقوات الحلفاء للاستقلال عن الخلافة العثمانية . وإجمالاً ، يمكن اعتبار الشارع التركي مؤيداً لسياسات حزب العدالة والتنمية وضاعطاً عليها لمزيد من التأييد للفلسطينيين ، خاصة في ظل تطورات عدة بينت وجود دور إسرائيلي في دعم الأكراد شمال العراق ، وضلوعها بتقديم دعم لبعض العسكريين للإنقلاب على حكومة العدالة والتنمية ، وهو ما عرف بقضية أرجنكون ، يقابل ذلك السياسات الإسرائيلية القسرية ضد الفلسطينيين والمقدسات الإسلامية التي اغضبت أغلب المسلمين في العالم .

والقوة الثانية في تركيا هي القوى العلمانية وهي بداخلها إما قوى متشددة كحزب الشعب جعل العلمانية ثقافة مجتمع او قوى علمانية غير متشددة لكنها

(١) ولي نصر، صعود قوى الثروة ، نهوض الطبقة الوسطى الجديدة في العالم الاسلامي وانعكاساتها على عالمنا ، ترجمة هاني تايبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٢٧٢ . ٢٩٠ .

تريد استمرار الوجه العلماني لتركيا ، والدستور ينص في مادته الاولى على أن تركيا دولة علمانية ، كما أن مؤسستي القضاء والجيش يدافعان عن هذا الخيار<sup>(١)</sup>. وينظر العلمانيون المتشددون لأي توجه تركي تجاه القضية الفلسطينية على أنه توجه إسلامي ضد علمانية الدولة ، وليس توجهها سياسيا يصب في خانة المصالح القومية التركية<sup>(٢)</sup>.

أما القوة الثالثة فهي المؤسسة العسكرية والتي تمثل حامي الدستور وعلمانية الدولة والمدافع الرئيس عن علاقات تركيا بإسرائيل والمرتبط معها باتفاقيات عسكرية وأمنية متعددة منذ عام ١٩٩٦ ، ودور المؤسسة العسكرية السياسي كان فاعلا حتى تعديلات الدستور عام ٢٠٠١ ثم ٢٠٠٩ ، عندما خفض وجود العسكريين في مجلس الأمن القومي .

والقوة الرابعة وهم رجال الأعمال ، وهؤلاء لهم دور في السياسة الخارجية التركية ويشكلون نسبة كبيرة من مؤيدي العدالة والتنمية في سياساته الداخلية والخارجية بحكم برنامج الحزب الليبرالي .

## ٢- الموقف الأمريكي والاوروبي :

تعد تركيا حليفاً إستراتيجياً للغرب ، وهي عضو في أهم المؤسسات العسكرية الغربية ألا وهي حلف شمال الاطلسي ، وكانت محورا مهماً في المعسكر الغربي إبان الحرب الباردة ضد الإتحاد السوفييتي باعتبارها من أقرب دول الحلف جغرافيا للإتحاد السوفييتي .

(١) وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين ، مصدر سابق ، ص ٢٩٤ . ٣٠٤ .  
(٢) للتوسع في شأن علاقة النخب العلمانية بالتيار الإسلامي ، ينظر: اديب عساف اوغلو ، المؤسسة العلمانية والإسلام ، الاستمرارية أم القطيعة ؟ ، في كتاب : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مصدر سابق ، ص ١٢٦ . ١٣٠ .

ولعل علاقاتها باوروبا تتحدد بتوجه تركيا للإنضمام إلى النادي الاوروبي ،  
الآن الاوروبيين لزالوا حتى اليوم غير متفقين على ضم تركيا لهم ، ورغم أن  
تركيا قدمت تنازلات ثقافية وسياسية عديدة في سبيل الإنضمام إلى النادي  
الاوروبي والذي يمثلته الإتحاد الاوروبي الآن سياسة تأجيل النظر بمنح العضوية  
وفرض الشروط لتلبية متطلبات العضوية تجعل تركيا حذرة في سياساتها  
الخارجية حتى لا تكون تحت طائلة منح العذر للاوروبيين في رفض ضمها  
اليهم . والواضح ، أن حزب العدالة والتنمية لم يزل يطرح في برنامجه السير قدما  
في خطوات من سبقه من الأتراك للإنضمام إلى الإتحاد ، بوصفه مطلباً شعبياً  
وموقفاً للنخبة التركية<sup>(١)</sup> .

وفتحت تركيا أراضيها للقواعد العسكرية الأمريكية ، وأهمها قاعدة  
أنجريك الجوية جنوب تركيا ، والتي تستخدمها الولايات المتحدة لحماية  
مصالحها في الشرق الاوسط . وبحكم العلاقات التركية الغربية ، فقد  
اشتركت تركيا في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وفي عمليات الولايات المتحدة  
في شمال العراق خلال المدة بين ١٩٩١- ٢٠٠٣ ، وشاركت تركيا أيضا في الحرب  
الأمريكية على افغانستان عام ٢٠٠١ . لكن بعد ذلك حدثت تغييرات مهمة أثرت  
في الموقف التركي من العلاقات مع الولايات المتحدة أهمها<sup>(٢)</sup> :

أ- رؤية الإدارة الأمريكية لما سمي بالشرق الاوسط الكبير ، والتي جعلت من

(١) ينظر: نزار إسماعيل عبد اللطيف ، معضلات العلاقات التركية . الاوروبية ، مجلة العلوم السياسية ، كلية  
العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٠ ، ٢٠٠٥ ، ص ٧٨ . ٨١ . وكذلك ، نزيهة الأفندي ، تركيا والإتحاد  
الاوروبي ، الديمقراطية تدعم الاقتصاد ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية  
والإستراتيجية ، العدد ١٨٢ ، أكتوبر ٢٠١٠ ، ص ١١٥ . ١١٧ . وكذلك ، مصطفى اللباد ، اوروبا وسياسة تركيا  
الشرق اوسطية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٨٢ ، أكتوبر ٢٠١٠ ، ص ٩٧ . ٩٩ .

(٢) رجب الباسل ، دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة من ٢٠٠٢ . ٢٠١٠ (فترة حكم العدالة والتنمية  
الاولى والثانية ) ، مصدر سابق ، ص ١٧ . ١٨ .

تركيا نموذجاً يمكن الاحتذاء به في علاقة العالم الإسلامي بالغرب ، حيث تجمع بين الإسلام وقيم العلمانية الغربية الحديثة ، وبما يحسن صورة الولايات المتحدة في المنطقة بعد غزو أفغانستان والعراق ، وخلق توازن إستراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط<sup>(١)</sup> .

ب - الحرب الأمريكية وإحتلال العراق عام ٢٠٠٣ ، اذ رفضت تركيا الاشتراك بالحرب او السماح للولايات المتحدة باستخدام أجوائها أو أراضيها في تلك الحرب ، خشية من تداعيات الإحتلال الأمريكي للعراق ، واستقلال الأكراد بدولة شمال العراق .

ج . وصول العدالة والتنمية للحكم بإستراتيجية جديدة لا ترفض التعاون مع الغرب ، لكنها ترى أن تركيا دولة مركز لا هامش ، ومن ثم فإن السياسة والدور التركي يجب أن يكون وفق هذا التصور .

وهنا ، وفي ضوء التطورات أعلاه ، برزت رؤيتان في الولايات المتحدة بصدد السياسة التركية ، وهما<sup>(٢)</sup> :

**الاولى :** أن الإدارة الأمريكية لا ترفض الدور التركي في القضية الفلسطينية ؛ لأنها تعلم أن هناك سقفاً أو خطاً أحمر لن تتجاوزه تركيا في

(١) جانكيز تشاندر ، العثمانية الجديدة والشرق الأوسط ، رؤية تركية ، في : جان ماركو واخرون ، عودة العثمانيين ، الإسلامية التركية ، مصدر سابق ، ص ٢٣٠- ٢٣٣ .

(٢) ينظر : زياد عبد الوهاب النعيمي ، الرؤية الأمريكية في دور تركيا الإقليمي ، الحوار المتمدن ، العدد ٢٦٦٠ ، في : ٢٨ أيار ٢٠٠٩ ، ص ٢ . وكذلك ، محمد مصطفى علوش ، مستقبل العلاقات التركية . الأمريكية بعد اليوم ؟ مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، دمشق ، في : ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٧ ، ص ٣٠٢ . وكذلك ،

Joshua W . Walker ، Reexamining the U . S . \_Turkish Alliance ، THE WASHINGTON QUARTERLY ، The Center for Strategic and International Studies ، WINTER ٢٠٠٧ . ٠٨ ، pp : ٩٥ . ١٠٤ .

علاقتها بالغرب او إسرائيل ، وعلاقة تركيا بأطراف الصراع يمكنها من جذب حركة حماس نحو بديل إسلامي معتدل مقبول أمريكيا ، فالولايات المتحدة باتت مدركة للصعوبات التي تواجهها في المنطقة ، وترى في تركيا احتياطياً إستراتيجياً يمكن الركون إليه ليشكل عامل استقرار في الأزمات المعقدة .

**الثانية:** ترى أن حزب العدالة والتنمية يتبنى الرؤية الإسلامية السياسية بصورة كاملة ، فالحزب مهما عدل من رؤيته وسياساته الا أنه يبقى في المحصلة حزبا إسلاميا ، وقد أصبح هذا واضحا عندما اقحم الحزب تركيا في الجانب الإسلامي حين توسط بين حماس والسلطة الفلسطينية وبين الغرب وإيران .

### ٣- الموقف الإسرائيلي من السياسة التركية :

أن الموقف الإسرائيلي من الدور التركي أقرب الى الموقف الأمريكي ، فإسرائيل ما زالت ترى أن نظام الحكم في تركيا أيا كان توجهه لن يغامر بالعلاقات مع إسرائيل ، لأنه يعلم أنها بوابة قبوله في الغرب ، وأن كل ما يجري في الداخل التركي مسألة تخص صراعا بين تيارين متنافسين على الحكم وهما تيار يستخدم الدين واخر علماني .قومي ، وأن صراعهما يدور ضمن اطريئفق الطرفان فيها على علمانية الدولة<sup>(١)</sup> . ويقول يورى ووردن اول سفير إسرائيلي في تركيا في إطار فهمه للمعادلة التي تحكم الموقف التركي من القضية الفلسطينية بعد فوز العدالة والتنمية "لست متشائما البتة ، وعلى العكس فأنا أعتقد أن العلاقات الجيدة بين إسرائيل وتركيا ستستمر، (وأضاف) إذا أرادت تركيا الإنضمام إلى الإتحاد الاوروبي والإبقاء على علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة ، والأثنان يصبان في المصلحة التركية فإن الحكومة الجديدة لا تستطيع أن تعدل علاقاتها السياسية

(١) قارن مع ، يوسي ألفر، العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا وإيران ، سلسلة ترجمات الزيتونة ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، العدد ٦٤ ، شباط ٢٠١١ ، ص ٦٠-٧٠ .



مع إسرائيل". ويقول الباحثان الإسرائيليان ألون ليفين ويوفال بستان تعقيبا على المواقف التركية أن: "تركيا ليست معنيّة بالدخول في حرب مع إسرائيل، ولكنها أرادت فقط تحقيق بعض نقاط القوة في المنطقة، وفي الساحة التركية الداخلية، والظهور بمظهر المدافع عن حقوق الفلسطينيين، وإظهار قدرتها على إحراج إسرائيل المرّة تلو المرّة". فالدور التركي سوف يحقق لإسرائيل أهداف جذب حماس وسوريا بعيدا عن إيران وتقديم حليف بديل أكثر اعتدالا وقبولاً لدى الغرب وإسرائيل، لهذا يأتي الضغط التركي على إسرائيل بعيدا عن حصول تغيير جذري في المواقف الإستراتيجية التركية". وفي مقابل تلك الرؤية، هناك من يرى داخل إسرائيل أن العلاقات التركية-الإسرائيلية والتي كانت وحتى وقت قريب علاقة تحالف توترت فأشارت لاحتمالات التردّي والتغيير الجوهرى الذي صارت ملامحه تحدث في المنطقة، ولعل من بينها وقوف تركيا إلى الضد من ضرب إيران بسبب برنامجها النووي<sup>(١)</sup>.

#### ٤- إستراتيجيات العدالة والتنمية

لقد اتبع حزب العدالة والتنمية إستراتيجية تقوم على أن الأتصادم مع المؤسسة العسكرية والمؤسسة القضائية، بخصوص القضايا التي يعتقد الحزب بها، كما أنه سعى للحفاظ على العلاقة الإستراتيجية مع الغرب في الوقت الذي يقدم فيها حماية المصالح العليا التركية<sup>(٢)</sup>. وخلال توليه الحكم، يمكن أن نرى ثمة اختلافا في السياسة التركية من القضية الفلسطينية خلال المدة بين

(١) رجب الباسل، دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة من ٢٠٠٢- ٢٠١٠ (فترة حكم العدالة والتنمية الأولى والثانية)، مصدر سابق، ص ١٩- ٢٠. وكذلك، لقمان عمر محمود، الدبلوماسية التركية تجاه القضية الفلسطينية في عهد حكومة اردوغان الأولى، سلسلة اوراق إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ١٣، كانون الاول ٢٠٠٨، ص ٦- ٨.

(٢) تركيا والقضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص ٣٢- ٣٤.

٢٠٠٢-٢٠١١، وهذا الاختلاف يمكن أن نضعه تحت عنوانين كل منهم شغل فترة زمنية محددة ، وهما<sup>(١)</sup> :

الاولى : سعي العدالة والتنمية خلال فترة حكمه الاولى من تشرين الثاني ٢٠٠٢ وحتى تشرين الثاني ٢٠٠٧ على طمأنة الداخل والخارج باظهار قادة الحزب خطاباً تصالحياً ، أعلنوا فيه احترامهم للنظام العلماني ، كما حرصوا على كسب ود قادة الجيش ، ونفى قادة الحزب أن يكون لديهم أجندة إسلامية ، وأعلن أنهم ليسوا إسلاميين وإنما أعضاء في حزب محافظ وغاية ما يمكن أن يوصفوا به أنهم ديمقراطيون مسلمون مثل الديمقراطيين المسيحيين في أوروبا . كما عملت حكومة العدالة والتنمية على توطيد العلاقة بالغرب ، وتعديل القوانين والسياسات بما يناسب تنفيذ شروط العضوية في الإتحاد الأوروبي وفقاً لمعايير كوبنهاغن وهي في الوقت ذاته السياسات التي تحد من تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية ، وهذا ما بعث برسالة إلى الغرب وإلى القوى العلمانية في الداخل أن العدالة والتنمية يريد الاتجاه غرباً ، وأن الحد من نفوذ المؤسسة العسكرية هو من أجل تنفيذ الشروط المطلوبة لتحقيق اقتراب أكبر من عضوية الإتحاد الأوروبي<sup>(٢)</sup> .

الثانية : هي مرحلة ما بعد إنتخابات ٢٠٠٧ ، حيث سعت الحكومة لتحجيم دور المؤسسة العسكرية ، وجعلت الرأي العام مقابلاً لنفوذ العسكر ، وهي السياسة التي اختبرتها الحكومة بالإعلان عن الكشف عن مؤامرة دبرها بعض العسكريين الأتراك لاغتيال قيادات في الحكومة ، فقامت الحكومة بتعديلات

(١) رجب الباسل ، دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٠ (فترة حكم العدالة والتنمية الاولى والثانية ) ، مصدر سابق ، ص ٢٢-٢٣ .

(٢) Carol Migdalovitz ، Turkey : Selected Foreign Policy Issues and U . S . Views ، Op . Cit ،

في الدستور لمحاكمة المتهمين أمام القضاء المدني، وضغطت على المؤسسة العسكرية التي اضطرت جنرالاتها إلى الإعلان عن أن المؤسسة العسكرية جزء من الدولة التركية وليست أعلى منها. وفي إطار هذه المرحلة سحبت الحكومة للقوى الشعبية للخروج إلى الشوارع تنديدا بالعدوان الإسرائيلي على غزة في كانون الأول ٢٠٠٨. كانون الثاني ٢٠٠٩، ثم في إيصال قوافل المساعدات الإنسانية والإغاثية أثناء العدوان او بعده، وصولاً إلى قافلة أسطول الحرية. وتحول الرأي العام التركي أحياناً "إلى عامل ضغط قوي ضد إسرائيل مقابل ضغط علماني وعسكري في الحفاظ على العلاقة معها فبدأ الحزب في منتصف الطريق بين الطرفين، لا يستجيب لضغوط قطع العلاقات، ولا يستمر في العلاقات الدافئة مع إسرائيل كما كان في المراحل السابقة<sup>(١)</sup>. وساعد الحزب على طرح موقفه من إسرائيل علاقات التقارب الإسرائيلي-اليوناني خلال عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ والدور الإسرائيلي شمالي العراق، وهما ما يمكن اعتباره تهديداً للمصالح العليا التركية ولأمنها القومي.

(١) فاتن نصار، تركيا وإسرائيل، محددات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٢، أكتوبر



## المبحث الثاني : السلوك التركي تجاه القضية العراقية بعد العام ٢٠٠٣

تعد القضية العراقية واحدة من القضايا التي ظهر فيها تغيير في السياسة الخارجية التركية ، وذلك من حيث السلوكيات المتبعة تجاه العراق والمواقف التي تخص القضايا المشتركة ( الأكراد والمياه والاقليية التركمانية ، والتبادلات الاقتصادية ) .

في هذا المبحث ، سنتناول جانب من السياسة التركية تجاه العراق خلال حقتين زمنيّتين ، وهما ما قبل إحتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣ وما بعده ، كونه شكل مفترق طرق في سياسة الدولة التركية تجاه العراق .

## المطلب الاول : سياسة تركيا تجاه القضية العراقية قبل العام ٢٠٠٣

هناك عدة روابط تجمع كل من العراق وتركيا وهي روابط التاريخ والدين والثقافة فضلا عن الجوار الجغرافي ، هذه الروابط جعلت كل من الدولتين تهتمان ببعض ، الا أن نوع الاهتمام والسياسات المترتبة عليه والمواقف من القضايا التي تهتم بها الدولتان تتباين ما بين فترة وأخرى ، وذلك بفعل السياستين الخارجية والداخلية لكلا الدولتين منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة في العام ١٩٢٣ ، والدولة العراقية عام ١٩٢١ ، مروراً بكل التطورات التي شهدتها الدولتان ومحيطهما الإقليمي والدولي .

### اولاً : تطور العلاقات بين العراق وتركيا حتى العام ٢٠٠٣

شهد العراق منذ تأسيسه حتى العام ٢٠٠٣ تعاقب شكلين من أنظمة الحكم ، الملكي الذي استمر حتى العام ١٩٥٨ ، والجمهوري -العسكري حتى العام ٢٠٠٣ ، اما تركيا فقد حافظت على نظام حكمها الجمهوري البرلماني منذ اقرار التعددية الحزبية فيها ، باستثناءات محدودة متعلقة بسيطرة العسكر على الحياة السياسية . وفي خلال تاريخهما ، أتمت العلاقات العراقية -التركية في خلال مده الحكم الملكي في العراق بالاتجاه نحو خفض التقاطعات ونقاط الخلاف وصولاً إلى تطور مستويات العلاقة الثنائية ، فقد جرى تسوية مشكلة

عائدية ولاية الموصل<sup>(١)</sup> ( الحدود بين الدولتين ) والتي فتحت آفاقاً جديدة للعلاقات بين البلدين ، وأعلنت تركيا اعترافها الرسمي بالدولة العراقية في عام ١٩٢٧ ، ثم تلاه في ايلول ١٩٣٠ زيارة وزير خارجية العراق نوري السعيد لتركيا ووقع معها اتفاقية تعاون مشترك وحسن الجوار والتنسيق والتعاون لضبط امن الحدود والاتفاق على استثمار النفط والتجارة ، ووقع العراق وتركيا ( مع إيران وافغانستان ) عام ١٩٣٧ على ميثاق سعدآباد المتضمن تعهد الدول الأطراف بعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وفي عام ١٩٤٦ وقع نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي معاهدة صداقة وحسن جوار بين العراق وتركيا<sup>(٢)</sup> . وشهدت العلاقات العراقية التركية في شباط عام ١٩٥٥ مرحلة جديدة من التطور ، إذ وقع البلدان على معاهدة دفاع مشترك تضمنت التعهد بالتعاون لصد أي عدوان قد يقع على تركيا والعراق سواء من داخل المنطقة ، او من خارجها استناداً إلى حق الدفاع الشرعي الذي اقرته المادة ( ٥١ ) من ميثاق الامم المتحدة ، وإنضمت إليها بعد مدة قصيرة إيران والمملكة المتحدة والباكستان ، وإنضمت

(١) تشمل ولاية الموصل كل من مدن : الموصل ودهوك والسليمانية واربيل وكركوك ، وهي ما يعرف بشمال العراق ، وظهرت المشكلة عام ١٩٢٣ عندما اتجهت بريطانيا لإكمال تأسيس العراق المعاصر ، واتجهت تركيا لإلغاء السلطنة وتأسيس الجمهورية التركية ، وقد طالبت تركيا بضم ولاية الموصل إليها ، في حين اصرت بريطانيا على ضمها للعراق ، وتدخلت عصبة الامم في حل المشكلة والحقتها بالعراق في كانون الاول ١٩٢٥ ، ثم سويت المشكلة باتفاقية ثلاثية جمعت العراق وبريطانيا وتركيا في حزيران عام ١٩٢٦ ، بمقتضاها اعترفت تركيا بعائدية الولاية للعراق مقابل حصة من نفط كركوك حددت بـ ١٪ لمدة ٢٥ عاما . ينظر ، فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، دراسة في الدبلوماسية العراقية . الانكليزية . التركية ، ط ٢ ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٦٧ . وكذلك ، بيار مصطفى سيف الدين ، تركيا وكوردستان ، الجاران الحائران ، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩ . ٧٢ .

(٢) محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي ( العراق وسوريا ) ، ١٩٨٠ . ١٩٩٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٥ .

الولايات المتحدة الأمريكية اليه بوصفها عضواً مراقباً ، وقد سميت هذه المعاهدة بـ ( حلف بغداد ) والذي أحدث نقله نوعية في علاقات تركيا مع العراق ، واستمر اتجاه التطور في العلاقة حتى العام ١٩٥٨ ، عندما حدث تغيير في نظام الحكم في العراق وتحوله نحو النظام الجمهوري ، ليعلن العراق انسحابه من حلف بغداد ، وعدت تركيا انسحاب العراق من الحلف بداية تقربه من الإتحاد السوفيتي مما سيجعله خطراً على تركيا وبذلك أعلنت موقفها السلبي من ثورة العام ١٩٥٨ . وجاء اول رد فعل رسمي تركي بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ على لسان وزير الخارجية فطين رشدي زورلوم ، الذي قال في مؤتمر صحفي عقده في أنقرة في ١٧ تموز ١٩٥٨ ، أن تركيا غير مستعدة للاعتراف بنظام الحكم الجديد في العراق ، لأنه نظام غير شرعي<sup>(١)</sup> ؛ لكنها سرعان ما اتجهت للاعتراف بالأمر الواقع وسعت لتطويع العلاقة مع العراق .

لقد احدث تغيير نظام الحكم في العراق عام ١٩٥٨ اضطراباً في علاقات تركيا بالعراق ، استمر حتى نهاية ستينيات القرن الماضي ، فبعد التغيير الذي حصل على نظام الحكم في العراق في شباط ١٩٦٣ ، سحبت تركيا بتسرب الأسلحة إلى الحركات الكردية المسلحة في العراق ، لذلك قامت الطائرات العراقية بقصف قرى تركية استخدمتها الحركات الكردية ، لكن التوتر سرعان ما خف واتجهت العلاقات نحو التعاون ، ففي عام ١٩٧٢ تم توقيع بروتوكول التعاون الاقتصادي بين العراق وتركيا ، ثم وقعت الدولتان في آب عام ١٩٧٢ اتفاقية بناء خط أنبوب لنقل النفط العراقي من كركوك إلى ميناء ( دوريتول ) قرب الاسكندرونة .

(١) بل وعملت إلى حث حلف شمال الأطلسي . على مساعدتها في غزو العراق وتغيير نظام حكمه ، وحضت دول ميثاق سعدآباد على ذلك ، لكن دون جدوى ، ينظر: عوني عبد الرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية . التركية ١٩٢٣ . ١٩٥٨ . مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ١٩٨٦ ، ص ٢٠٨ . ٢١١ .



وخلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ اعتمدت تركيا سياسة الحياد والتوازن في علاقتها مع طرفي الحرب العراق وإيران تحت دوافع اقتصادية وأمنية تجمعها بالعراق وإيران وعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي الذي ينظم صيغ استجابة الأعضاء تجاه الازمات الدولية . لكن ، هذه السياسة سرعان ما تغيرت تغيراً جذرياً بعد إحتلال القوات العراقية الكويت في آب ١٩٩٠ وتحولت تركيا إلى الأنحياز الكامل والمشاركة في الحرب على العراق مع قوات التحالف الذي تزعمته الولايات المتحدة .

لقد كانت سياسات تركيا وعلاقتها مع العراق حتى العام ١٩٩٠ تركز على شعار أتاتورك ( السلم في الداخل السلم في الخارج ) ، واعتمدت في سبيل ذلك عدداً من المبادئ التي تقوم على اساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة ، وتقديم الحلول السلمية للنزاعات الإقليمية ، وتطوير علاقات التعاون مع دول الجوار على أساس العلاقات الثنائية المتوازنة . اما بعد العام ١٩٩٠ فقد حدث تغيير ملحوظ في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق ، اذ اعتبرت تركيا إحتلال العراق للكويت بمثابة تهديد للسلم الإقليمي والدولي ، يعززه تنامي القدرات العسكرية العراقية ، لهذا اتجهت تركيا لقبول الإنضمام للتحالف الدولي ضد العراق ، تحت عدة عناوين البارز منها هو تعزيز الأهمية الإستراتيجية لتركيا بعد تراجع دورها في اعقاب نهاية الحرب الباردة ، والرغبة باستمرار الحصول على دعم الولايات المتحدة ، والحصول على مساعدة دول الخليج العربية ، والسعي لزيادة الأوراق التي تمتلكها في مواجهة دول الجوار ، وخصوصاً تأكيد أهمية المياه قياساً للنفط كموارد طبيعية ، كما طمحت باسترجاع ولاية الموصل<sup>(١)</sup> .

وبعد إحتلال العراق للكويت ، نظرت تركيا إلى حجم مصالحها

(١) محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ، قلق الهوية وصراع الخيارات ، رياض الريس للكتب والنشر ،

١٩٩٧ ، ص ٢٤٥ . ٢٤٦ .

الاقتصادية مع العراق التي بلغت قرابة الملياري دولار عام ١٩٨٩ ، والى نهج عدم التورط في النزاعات والمشاكل الإقليمية الا أنه وتحت تأثير البيئة الدولية والخليجية ، وصدور قرارات مجلس الأمن وأهمها القرار المرقم ٦٧٨ في تشرين الثاني ، الذي يتيح استخدام كل الوسائل وبضمنها القوة العسكرية المباشرة ضد العراق في حال عدم انسحابه من الكويت في موعد اقصاه منتصف كانون الثاني ١٩٩١ ، سعى توركت اوزال رئيس الجمهورية للحصول على موافقة المجلس الوطني التركي لتحويل الحكومة صلاحية إعلان الحرب<sup>(١)</sup> ، الا أنه وازاء حجم المعارضة التي تلمسها ، تم تغيير مضمون طلب الرئيس لينص على تحويل الحكومة صلاحية إعلان الحرب عند تعرض تركيا إلى هجوم ، وبذلك إنتهى احتمال ارسال قوات عسكرية تركية إلى الخليج ، او دخول هذه القوات إلى العراق ، ما لم يتم الأخير بالهجوم على تركيا ، وتضمن القرار السماح لقوات التحالف باستخدام القواعد العسكرية التابعة لحلف شمالي الأطلسي في حالة عدم اذعان العراق لقرار مجلس الأمن والانسحاب من العراق<sup>(٢)</sup> . وهذا الموقف اشربداية التحول في سياسات تركيا الإقليمية .

ولعل العلاقة مع العراق ( وسوريا ) حملت أغلب التغيير الحاصل في سياسات تركيا الخارجية بعد العام ١٩٩٠ ، ويعزى الأمر إلى تغير البيئة التي تعمل فيها السياسة الخارجية التركية ، وضرورة درء التهديدات التي يتعرض لها الأمن التركي واستغلال الفرص المتاحة لتوسيع ادوار تركيا الإقليمية ، فتجاوزت بعض

(١) قال توركت اوزال مبرراً موافقته على اشتراك تركيا في التحالف الدولي الذي استهدف اخراج العراق من الكويت عام ١٩٩٠/١٩٩١ فانه قال : "ان العراق كان يشكل تهديداً لحيرانه ، . . ولهذا وافقت تركيا على السماح لقوات الولايات المتحدة باستخدام قاعدة انجريك" . نقلا عن ، نهرين جواد العارضي ، السياسة الإقليمية التركية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سابق ، ص ١٩١ .

(٢) كوثرطه ياسين ، العلاقات العراقية التركية في المدة ما بين ١٩٩٠ . ١٩٩٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٥١ . ٥٠ .

المبادئ الحاكمة لسياساتها الخارجية ، وكان المظهر البارز في هذا التغيير هو حيوية قدرات تركيا الاقتصادية ، وامكانية استثمارات مواردها من المياه ، فضلا عن استثمار وضع العراق الدولي للتدخل في شماله ضد الحركات الكردية المسلحة وأهمها حزب العمال الكردستاني ، والإنتفاخ على أكراد العراق حتى اصبحت تركيا بوابة علاقات أكراد العراق بالعالم بعد العام ١٩٩١ ، وتمثل ذلك بتقديم الدعم لقوات المطرقة التي شكلتها الولايات المتحدة وبريطانيا ( وفرنسا قبل إنسحابها منها ) بقصد تأمين الحماية لأكراد العراق وتقديم المساعدات الإنسانية لهم ، وتسهيل سفر القيادات الكردية وتعاملهم مع الدول الأجنبية عبر الأراضي التركية<sup>(١)</sup> ، وحصلت تركيا بموجب هذا التغيير على دعم الولايات المتحدة وتحديداً في مجال رفع الحظر عن التسلح المفروض عليها منذ العام ١٩٧٤ ، ومنحها معونات عسكرية ، والدخول معها في اتفاقات تعاون عسكرية وامنية ، وتسهيل تطوير علاقاتها مع دول الخليج العربية ، وتعويض خسائرها جراء مشاركتها بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق ، والحصول على تعهدات من الولايات المتحدة بعدم قيام دولة كردية في شمال العراق<sup>(٢)</sup> .

### ثانيا : قضايا العلاقات العراقية التركية قبل العام ٢٠٠٣

لقد اشرت المرحلة الممتدة بين ١٩٩٠ . ٢٠٠٣ تحولا في السياسة التركية تجاه العراق ، اما بخصوص مضامين هذا التحول فإنه يتوقف على القضايا التي يشترك كل من العراق وتركيا في التفاعل من خلالها ، ولعل اهم القضايا المشتركة هي الآتي :

(١) حسين مصطفى احمد ، المسألة الكردية والسياسة الدولية ( دراسة في اسباب ومداخل التأثير ) ، مجلة قضايا سياسة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد ٢٥ ، ٢٠١١ ، ص ٥٦ . ٥٨ .

(٢) علي حسين احمد ، التيارات السياسية في تركيا واثرها على مستقبل العلاقة مع العراق ، مصدر سابق ، ص ١٥٣ . ١٥٤ .

## ١- القضية الكردية

تبدأ القضية الكردية في تركيا مع معاهدة سيفر عام ١٩٢٠، وفيها فرض الحلفاء إقامة كيان سياسي كردي يقع في مناطق الأغلبية الكردية بين أراضي تركيا وإيران والعراق الحالية، بهدف تقطيع اوصال الدولة العثمانية، إلا أن الواقع والتطورات التي شهدتها الجبهة التركية جعلت الحلفاء يتصلون من هذه المعاهدة ويقررون اتفاقية لوزان مع الدولة العثمانية عام ١٩٢٣<sup>(١)</sup>، وبدلاً من الدفع بظهور كيان كردي اعترف الحلفاء بظهور كيان تركي على الأراضي التي تقام عليها الدولة التركية الحالية، فتحوّلت القضية الكردية من كونها قضية بحث عن كيان قومي إلى كونها مشكلة تؤثر على الوحدة الوطنية واستقرار كل من تركيا والعراق وإيران منذ العام ١٩٢٣، خصوصاً في ظل اتفاق كافة دول الإقليم الضمني والصريح على إنكار الحقوق القومية للأكراد ودمجهم القسري في الدول التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى، وهذا ما دفع الأكراد إلى تنظيم أنفسهم نسيباً في حركات مقاومة مسلحة مارست تمرداً على سلطات الدول المعنية، في المقابل واجهت الحكومات الناشئة هذه الحركات بقسوة وعنف باعتبار أنها حركات عصيان وتمرد ضد سلطات الدولة، إذ تعاملت تركيا مع المسألة الكردية بوصفها إرهاباً يمثل تحدياً أمنياً على الصعيد الداخلي، وتهديداً خارجياً على الصعيد الإقليمي دفعها للقيام بعمليات أمنية وعسكرية داخل أراضيها مع تنسيقها ودول الجوار في الوقت نفسه للقيام بعمليات عسكرية متبادلة ضد نشاط الحركات الكردية .

(١) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر ١٩١٨-١٩٨٠، في: إبراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، الموصل، ١٩٨٧، ص ٣٣-٣٤، و ص ٣٩-٤٠.

وقدرتعلق الأمر بتركيا ، فقد تعززت خصوصية الهوية القومية الكردية في تركيا الحديثة بفعل عدة أحداث ، وأهمها<sup>(١)</sup> :

١. خلال فترة التأسيس وبناء الدولة التركية بين ١٩٢٣. ١٩٣٩ تنكرات أتورك لمساندة الأكراد ومعونتهم في حرب الاستقلال وإقامة الجمهورية ، فأزال كل إشارة إلى وجودهم كجماعة قومية ضمن تركيا ، وواجه الأكراد هذا الموقف بالرفض فأنتفضوا عام ١٩٢٥ بقيادة الشيخ سعيد النقشبندي ، وكانت حركة قومية رغم طابعها الديني .

٢. وبعد أن استقرت الدولة التركية واتجهت نحو التعددية الحزبية في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، تنافست الأحزاب السياسية على كسب اصوات الأكراد في اطار سعيها للوصول إلى السلطة ، إلا أن تلك الأحزاب تجاهلت الحقوق القومية والثقافية الكردية ، ومارست الدولة سياسة القمع واستخدمت القوة ضد الحركة القومية الكردية .

٣. ومنذ بداية الثمانينات تصاعدت الحركة القومية الكردية ، بسبب تداعيات الحكم الذاتي في العراق وتشدد المؤسسة العسكرية واستخدام سياسة القوة ضد الأكراد ، وتشديد القيود على استخدام اللغة الكردية ، بعد استيلائها على الحكم عام ١٩٨٠ ، وكان من بين ردود الافعال ظهور حزب العمال الكردستاني التركي ( PKK ) كقوة سياسية وعسكرية جيدة التنظيم واجهت عنف الدولة بالعنف ، ويجمع الحزب في فكره وتوجهاته بين القومية والدين والماركسية<sup>(٢)</sup> ، ونجح حزب العمال الكردستاني من قيادة الحركة القومية

(١) JUSTIN VAÛSSE ، TURKEY'S KURDISH QUESTION : NEW OPPORTUNITIES AND CHALLENGES ، THE BROOKINGS INSTITUTION ، Washington ، December ، ٢٠١٠ ، pp : ٦. ٨ .

(٢) Nora Fisher Onar ، Democratic Depth : The missing ingredient in Turkey's domestic /foreign policy nexus? ، In : Turkey's Foreign Policy in a Changing World ، Op . Cit ، pp : ١٨. ١٩ .

الكردية في تركيا لأسباب عدة ابرزها نجاحه في تحويل القضية الكردية إلى قضية شعب كردي ، فأنتشر في الأوساط الكردية الفقيرة ، كما نجح في أستقطاب المثقفين الأكراد ، وفي ممارسة الضغوط السياسية على تركيا بشكل غير مباشر عبر الأكراد المهاجرين المقيمين في أوروبا ، وحصل على دعم الأحزاب والحركات اليسارية الأوروبية ، بل وحصل على دعم من بعض دول الجوار ومنها سوريا واليونان وأرمينيا .

أن سياسات تركيا تجاه الأكراد قامت على ثلاثة أسس :

أ . إنكار تام لوجودهم ، فالمادة ٨٨ من الدستور التركي لعام ١٩٢٤ اكدت أن جميع سكان تركيا هم أتراك مهما كانت دياناتهم او قومياتهم ، فتم تسمية الأكراد بأترك الجبل ، ومنع عنهم حق التحدث او التعلم باللغة الكردية .

ب . العنف باستخدام الأداة العسكرية .

ج . الاتفاق مع كل من العراق وإيران وسوريا في اكثر من مناسبة لمواجهة الحركات الكردية ، ومنها اتفاقية ١٩٣٠ مع العراق ، واتفاقية سعدآباد عام ١٩٣٧ مع العراق وإيران وأفغانستان ، ثم مع العراق عام ١٩٨٤ ( المطاردة الحثيثة ) .

وعندما اعترف العراق للأكراد بالحكم الذاتي ضمن مناطق الأغلبية الكردية عام ١٩٧٠ ( اتفاقية آزار ) ، فإن الحركات القومية الكردية في تركيا نشطت من اجل المطالبة بذات الحقوق ، إلا أن رد الفعل التركي ازاء تلك المطالبات كانت قاسية<sup>(١)</sup> .

وإنتهت السياسات الثلاث إلى تنظيم القوى الكردية نفسها في حركة مسلحة سميت بحزب العمال الكردستاني ( PKK ) الذي نشط خلال المدة بين ١٩٧٧ . ١٩٨٠ ، إلا أن نشاطه قوبل بقوة تركية عسكرية وأمنية مفرطة إنتهت معه

(١) إبراهيم الداوقى ، أكراد تركيا ، دار آراس للطباعة والنشر ، أربيل ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧٠ .

أغلب نشاطات الحزب حتى العام ١٩٨٤ ، ليعود نشاطه لكن بصيغة حرب عصابات ، تسببت بنحو ٣٠٠٠ قتيل خلال المدة بين ١٩٨٤ - ١٩٩١ ، ونحو ٣٥ ألف قتيل خلال المدة بين ١٩٩١ - ٢٠٠٠ ، وتوسع خلالها دعم الأكراد الشعبي لهذا الحزب . وكان الرد التركي على ذلك أن اعتبرت القضية الكردية ليست قضية سياسية او ثقافية إنما هي قضية إرهاب ودعوة للإنفصال ، واتجهت في العام ١٩٨٧ إلى أن اسست في كل ولاية سلطات حاكم له صلاحيات مدنية وعسكرية استثنائية ، استمرت إلى آب عام ٢٠٠٢ ، ودعمت بقوات شبه عسكرية من رجال القبائل الأكراد الموالين للسلطة الحكومية . واعتبرت كل من يعبر عن الانتماء للقومية الكردية بأنه يمثل تهديدا إستراتيجيا لتركيا<sup>(١)</sup> .

ونلاحظ أن الموقف التركي تجاه القضية الكردية قد شهد بعض التغيير في عام ١٩٩١ بعد الحرب على العراق ، لكنه تغيير تعرض لقضية أكراد العراق وليس أكراد تركيا ، إذ اسهمت بتوفير حماية للأكراد ضمن ما أطلق عليه ( عملية توفير الراحة ) التي نفذتها قوات ( المطرقة ) في تموز ١٩٩١<sup>(٢)</sup> ، وللحركات الكردية المسلحة الفاعلة في شمال العراق ، لكنها في الوقت نفسه كانت تمارس حملات عنف عسكرية ضد الحركات الكردية المسلحة جنوب شرقي تركيا . وتتدخل عسكريا في مناطق الحدود بل وداخل الأراضي العراقية طوال المدة السابقة على العام ٢٠٠٣ ، لضرب معاقل الحركات الكردية التركية .

ومع صعود التيار الإسلامي للحكم بوصول حزب الرفاه للحكم عامي ١٩٩٦ / ١٩٩٧ كان موقف هذا الحزب هو معارضة اضعاف أي طابع سياسي على الوجود الكردي وعلى المناطق التي يتواجدون فيها ، إنما يتم تمثيلهم في المؤسسات التركية

(١) حميد بوزرسلان ، تاريخ تركيا المعاصر ، مصدر سابق ، ص ١٠٦ - ١٠٨ .

(٢) ينظر: إبراهيم خليل العلاف ، السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ، مجلة علوم إنسانية ، مركز الدراسات الاجتماعية ، العدد ٣٠ ، أيلول ٢٠٠٦ ، ص ٣٤ - ٣٥ .

بوصفهم أتراكاً ، إلا أنه أبدى استعداداً لمنح الأكراد حقوقاً ثقافية وفي مؤسسات التعليم ، وأكد نجم الدين أربكان أنه مع التسامح مع الأكراد بالتعبير عن ثقافتهم والحصول على تعليم بلغتهم الأم إلى جانب اللغة التركية<sup>(١)</sup> .

ولكن سياسة نجم الدين أربكان سرعان ما انتهت بزوال حكمه ، لتعود تركيا نحو الخيارات العسكرية ، وربما يعزى الأمر إلى قوة المؤسسة العسكرية وكونها الماسك الفعلي بخيارات حل القضية الكردية طوال المدة السابقة على العام ٢٠٠٢ .

أن تركيا أدركت استمرار طرح القضية الكردية بوصفها مشكلة ، على الداخل التركي وعلى علاقاتها الإقليمية والدولية : فداخليا ، هي حرب مكلفة استنزفت موارد تركية مهمة ، قدرت في العام ٢٠٠٠ فقط بنحو ٨ مليار دولار فضلا عن نحو ٣٠ ألف قتيل بين العامين ١٩٨٤ - ٢٠٠٠<sup>(٢)</sup> ، وإقليمياً ، يتطلب الحال من تركيا تقديم تنازلات لغرض الوصول لتوافقات الحد الأدنى من أجل ضمان عدم تحول القضية الكردية إلى قضية تحضى بدعم من هذا الطرف الإقليمي أو ذاك ضد الدول التي تحتضن وجوداً كردياً داخلها<sup>(٣)</sup> ، ودولياً ، فإن القضية الكردية صارت تتماشى مع سياسات تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي ، كونها تماشت مع معايير الإتحاد في تماسك المؤسسات السياسية وشرعية الحكم وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات الثقافية في ممارسة حقوقها بحرية ، فالإتحاد الأوروبي فرض على تركيا الالتزام بمعايير كوبنهاغن ، والتي تفرض على تركيا احترام حقوق الإنسان واحترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية

(١) نقلا عن ، نهرين جواد العارضي ، السياسة الإقليمية التركية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سابق ، ص ٢٠٠ .

(٢) محمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور ، مصدر سابق ، ص ٢٣٦ .

(٣) Berna Süer ، Mustafa Kibaroglu ، Turkey's Neighborhood ، Op . Cit ، Syria ، In : Pp : ١٩٢ .



وحق التعبير عن هويتها داخل اطار الدولة<sup>(١)</sup> ، وهو ما تجد فيه الحركات الكردية وسيلة لإعادة تأطير العلاقة بين القوميتين التركية والكردية في تركيا<sup>(٢)</sup> . وهذا الأمر بدأنا نتلمسه بعد العام ٢٠٠٢ عندما قدم حزب العدالة والتنمية الحل السياسي السلمي على الحل العسكري الأمني ، وتسلم ملف حل القضية الكردية من المؤسسة العسكرية التي لم تعد تفرض خياراتها على الحكومة التركية في هذا المجال .

## ٢- قضية المياه

تعد المياه القضية الثانية في العلاقات العراقية - التركية ، واهميتها تكمن بكونها قضية حياة او موت بالنسبة للعراق ، فتركيا دولة لديها وفرة مياه ، أما العراق فإن أغلب مصادر مياهه تأتيه من خارج حدوده من تركيا وإيران ( وقسم منها يمر عبر سوريا ) .

ولمعرفة حقيقة الموقف التركي من قضية المياه في العلاقات العراقية - التركية ، سنشير إلى جذور مشكلة المياه فيها ، ثم إلى المشاريع التي نفذتها او ستشروع تركيا بتنفيذها وتأثيراتها على العراق ، والمواقف التركية والعراقية منها ، وكالاتي :

### أ- الجذور التاريخية لمشكلة المياه بين تركيا والعراق

لقد أدركت الدول أهمية المياه في عصر تعاضمت الحاجة اليه في حين أن المتوفر منه ثابت وهذا ما يجعل المياه مورداً نادراً ، ولكي لا تندفع الدول لخوض حروب ضد بعضها البعض الآخر بسبب المياه ، وتحديداً قدر تعلق الأمر بمياه

(١) مسعود اوزكان ، تقرير عام ٢٠٠٧ حول مدى تقدّم تركيا في سعيها نحو عضوية الإتحاد الاوروبي : هل هو خطوة للأمام ؟ ، ترجمة : د. برهان كوروغلو ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠٠٨ ، ص ٣ . ٥ .

(٢) ابراهيم الداوقى ، أكراد تركيا ، مصدر سابق ، ص ٢٨٩ - ٢٩٢ .

الأنهار الدولية ، جراء إقامة المنشآت والمشاريع المختلف عليها لتعظيم الاستفادة منها من قبل دولة او أكثر، فقد تولت اتفاقيات تنظيم استغلال الأنهار الدولية<sup>(١)</sup> ، فوضعت ضوابط ومبادئ عامة في تنظيم الحقوق والواجبات التي يجب أن تحترمها الدولة المنبع والدول التي يمر في أراضيها والدولة المصب ، ومن أهم هذه المبادئ هي الانتفاع من مياه النهر، والعدالة في توزيع مياهه ، والتشاور عند إقامة أي دولة لمشروع على النهر، وترك تقديره للدول المرتبطة بنهر دولي الاتفاق في ضوء هذه الضوابط والمبادئ التي اكدتها اكثر من اتفاقية دولية . فالاتفاقيات الدولية راعت أن هناك ازمة مياه تعصف بأغلب دول العالم ، وبضمنه دول الشرق

(١) اتفق الفقه القانوني على تعريف المراد بالأنهار الدولية ، اذ هناك معايير ومواصفات لإطلاق صفة النهر الدولي على أي نهر يجري بين دولتين او يمر من خلالهما ، تمييزاً عن النهر الوطني ، وهو الذي ينبع ويصب في البحري مجرى دولة واحدة ، واهم المعايير التي تعتمد في تصنيف النهر كنهري دولي هي المعيار الجغرافي كأن يكون النهر فاصلاً بين دولتين كحد ادنى . المعيار السياسي كأن يمتاز أراضي أكثر من دولة .

وفي القانوني الدولي يوجد مبدءان يتعلقان بتوزيع مياه الانهار، يقوم الاول منهما على أساس التوزيع حسب الحصص ، وقد اعتمدت هذا المبدأ جمعية القانون الدولي في هلسنكي عام ١٩٩٦ ، وينص على ان الحصص للمستفيدين تكون بضوء الاحتياجات للمياه ، اما المبدأ الثاني فقد انبثق عن مؤتمر للامم المتحدة حول بيئة الإنسان عقد عام ١٩٧٢ ، ودعا للمحافظة على حقوق المستفيدين الحاليين ، ويلاءم هذا المبدأ الدول الواقعة اسفل الأنهار ( سوريا والعراق ) ، وتبنت الجمعية العامة للامم المتحدة ميثاقاً حول الموضوع عام ١٩٩٧ وقد اعتمد كل من العراق وسوريا على فقرات معينة منه لدعم مطالبهما في مياه الفرات ودجلة ، الا ان تركيا ترفض تلك المطالب بالاستناد إلى الفقرة السابعة من هذا الميثاق التي تنص على ضرورة التزام الدول المتشاطئة بعدم الحاق الضرر بحقوق الآخرين ، ويبقى الأمر في النهاية معلقاً باتفاق وتفاهم الأطراف المعنية لعدم وجود محكمة دولية مختصة يمكن اللجوء إليها في مثل هذه المسائل ، وتنظر محكمة العدل الدولية في الأمرا اذا ما تفقت الأطراف المعنية .

ينظر مثلاً ، فريد بيرس ، المياه العابرة للحدود ، مكتب برامج الإعلام الخارجي ، وزارة الخارجية الأمريكية ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٠٥ .

الايوسط ، والعراق واحدة منها ، في ظرف يزداد الطلب على المياه لأغراض الاستهلاك البشري ولأغراض زراعية وصناعية ، ولكي لا تدخل المياه في النزاعات السياسية او العسكرية التي تحدث بين دولتين او اكثر تشتريان بنهر دولي فإن تلك الاتفاقات نظمت آليات وكيفية الاستخدام للموارد المائية<sup>(١)</sup> .

وترجع بدايات مشكلة المياه بين العراق وتركيا إلى اسباب سياسية واقتصادية وفنية :

● فسياسيا ، ترى تركيا أن دول الشرق الاوسط العربية تمتلك النفط وتبيعه لتركيا كسلعة رغم أنه مصدر تحتضنه الأرض ، وهذا ما يعطي تلك الدول قوة في علاقاتها بتركيا في سلعة تحتاجها تركيا لادامة عجلة نموها . يقابله ، أن تركيا شخضت مشكلة منطقة جنوب شرق تركيا بكونها منطقة فقيرة تعاني من عدم وجود مشاريع تنموية ، وأن التوسع في مشاريع المياه سيعني ترك الأكراد للسلاح وتحولهم للاهتمام بالتنمية . ومن جانب آخر فإن بيع المياه في الشرق الاوسط سيعطي لتركيا مكانة سياسية مهمة في ظرف تحتاج فيه دول الشرق الاوسط عامة عدا تركيا وإيران للمياه . اما بالنسبة للعراق فإنه بات ينظر إلى كون تركيا تستخدم المياه كوسيلة ضغط سياسية كلما حدث توتر او اضطراب في العلاقة العراقية . التركية .

● واقتصاديا ، فإن تركيا نظرت لحجم المكاسب التي ستجنيها من بيع

(١) Mark W . Rosegrant ، Ximing Cai ، and Sarah A . Cline ، GLOBAL WATER OUTLOOK TO ٢٠٢٥ ، Averting an Impending Crisis ، THE INTERNATIONAL FOOD POLICY RESEARCH INSTITUTE ، Washington ، September ٢٠٠٢ ، pp : ١٥ . ١٧ .

Also ، David Pumphrey ، Sarah Ladislaw ، and Matthew Frank ، ، Economic Growth and Climate Change ، In : Erik R . Peterson ، Rachel Posner ( eds ) ، Water and Energy Futures in an Urbanized Asia ، Global Strategy Institute . Center for Strategic and International Studies ، Washington ، ، December ٢٠٠٧ ، pp : ٢٠ . ٢٥ .

المياه او في اقل تقدير من تكثيف استخداماتها له زراعيًا وصناعيًا. ومن جانبه فإن العراق الاكثر تضررا اذ تجف أراضيه وتصبح غير صالحة للزراعة مما يولد عبئا على ميزانية البلاد التي تتحول يوما بعد آخر نحو الاستهلاك التام ، في ظرف يزداد الاحتياج للمياه للأغراض الزراعية والصناعية .

\*وفنيا ، فإن تركيا لا تعاني من كيفية استخدام المياه ، لكن العراق هو الاكثر معاناة كون طبيعة ارضه ومناخه تتطلب استخدام كميات وفيرة من المياه لتغطية متطلبات الزراعة ، وما زالت تقنيات التقطير لم يتم التوسع فيها ، والاكثر منه أن نظام السدود غير فاعل وتذهب كميات ضخمة من المياه إلى الخليج العربي نتيجة سوء الادارة والتخطيط .

أن مشكلة المياه بين تركيا والعراق تعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين ، اذ بدأت تظهر مشكلة نقص حصة العراق من مياه نهري دجلة والفرات نتيجة التوسع في استخدامات المياه يقابلها توسع تركيا في الاستخدام وفي اقامة المشاريع على النهرين وروافدهما<sup>(١)</sup> ، اذ لم يكن قبلها من مشكلة بهذا الصدد نتيجة طبيعة العلاقات الثنائية وضعف مؤشرات التنمية في العراق ، ففي آذار عام ١٩٤٦ وفي ثانيا معاهدة الصداقة بين العراق وتركيا وافقت تركيا على اطلاع العراق على أي مشروع تقوم به على نهري دجلة والفرات وتنظيم الأنتفاع بالأنهار المشتركة ، إذ تضمنت المادة ( ٦ ) منها ستة بروتوكولات يتناول الاول منها موضوع جريان مياه نهري دجلة والفرات مع روافدهما والتأكيد على حق العراق في تنفيذ أية أنشاءات او أعمال على النهرين تؤمن أنسياب المياه او للسيطرة على الفيضانات من الأراضي العراقية او التركية ، على أن يتحمل العراق التكاليف . وقد جاء هذا

(١) فكرت نامق عبد الفتاح ، الخلاف المائي التركي - السوري - العراقي ، خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية ، مجلة أم المعارك ، بغداد ، العدد ١٥ ، ١٩٩٨ ، ص ١٦ . وكذلك ، نادرة وهاب احمد الفيلي ، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة ( ٢٠٠٢ - ٢٠٠٩ ) ، مصدر سابق ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

الاتفاق لكي يشكل حالة دولية للتعاون وتوثيق علاقات حسن الجوار، ولكن اقتصره على العراق دون سوريا شكل أهم عيوب هذه المعاهدة . وفي تشرين الاول عام ١٩٥٧ ابلغت تركيا العراق رسمياً رغبةًها في إنشاء سد ( كيان ) على الفرات موضحة المواصفات الفنية للمشروع وسعته التي تبلغ ٩,٤ مليار متر مكعب ، وتطبيقاً للمادة (٥) من بروتوكول رقم (١) الملحق بمعاهدة العام ١٩٤٦ ، التي تنص على اطلاع العراق على أية مشاريع خاصة بالأعمال التي قد تقررت في تركيا إنشائها على أحد النهرين او روافدها ، وذلك لغرض جعل الاعمال تخدم على قدر الامكان مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا .

وفي العام ١٩٦٢ ، عقدت عدة اجتماعات بين الدول الثلاث العراق وتركيا وسوريا بشأن استخدام مياه نهر دجلة والفرات وتبادل المعلومات بشأنهما ، واستمرت الاجتماعات حتى العام ١٩٦٦ دون أن تتوصل الاطراف خلالها إلى اتفاق لاقتسام المياه التي تسمح بعبورها إلى العراق وسوريا ، كما أثارت خلال تلك الاجتماعات قضية طرحها الأتراك بدءاً من العام ١٩٦٥ الا وهي اعتبار نهر دجلة والفرات حوض نهر واحد يتم التفاوض بشأنهما مرة واحدة ، وهو ما رفضه العراق مؤكداً أن لكل نهر حدوده الخاصة المنفصلة عن حدود النهر الآخر . وتوالت الاجتماعات بين حين وآخر، إلا أن أهمها هو ما عقد عام ١٩٨٠ بين العراق وتركيا وإنضمت اليه سوريا عام ١٩٨٣ ، وفيه تعهدت تركيا بأن تكون حصة كل من العراق وسوريا السنوية تزيد على ٥٠٠ م<sup>٣</sup> / ثانية . واستمر الحال حتى العام ١٩٩٠ ، عندما بدأت تركيا تستخدم المياه ضمن اجندة سياسية واقتصادية ، وقطعت مياه نهر الفرات لمدة شهر عن العراق وسوريا للضغط على سوريا من اجل وقف دعمها لحزب العمال الكردستاني<sup>(١)</sup> .

(١) نادرة وهاب احمد الفيلي ، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٩) ، مصدر سابق ،

وترجع اصل المشكلة إلى اعتقاد تركيا أن نهري دجلة والفرات نهريان عابران للحدود ولا يخضعان للقانون الدولي حول الأنهار الدولية . وعلى خلافه جاء في تقرير لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة للعام ١٩٩٣ ما يلي : لا يوجد أي خلاف جوهرى حول مفهوم الأنهار الدولية والأنهار العابرة للحدود وشمولها بالقانونية الدولي حول الأنهار الدولية . كما سعت تركيا إلى إسقاط تعابير قانونية لا تتفق والطبيعة الجغرافية لنهرالفرات ، ولا للمعايير الدولية كأستخدام مصطلح ( الاستخداف الأمثل ) و ( التوزيع المنصف والمعقول ) بدلاً من مصطلح ( توزيع الحصص ) الوارد في القوانين الحاكمة لتنظيم استغلال الأنهار الدولية<sup>(١)</sup> .

واليوم ، تمثل المياه قضية معقدة في العلاقات العراقية . التركية . ( السورية ) ، فسوريا تحصل على نحو ٨٥٪ من احتياجاتها من المياه من نهر الفرات ، ويعتمد العراق على نحو ٩٠٪ من احتياجه على نهري دجلة والفرات ، في حين تعتمد تركيا على النهرين بنسبة لا تزيد على ٣٠٪ بسبب وفرد الموارد المائية الأخرى ، وكلما تزايد احتياج العراق كلما زادت حاجته لمياه النهرين ، وقدر احتياج العراق من المياه عام ٢٠٠٠ بنحو ٤٨ مليار متر مكعب ، إلا أنه حصل على ما مقدار ٤٢ مليار متر مكعب ، وحصل العراق من مياه الفرات على ٩ مليارات متر مكعب في عام ٢٠٠٠ في حين أنه كان يحصل على ١٧ مليار متر مكعب في الخمسينيات . اما كمية مياه نهر دجلة الواردة إلى العراق فقد بلغت ٣٣ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ ، وستقل هذه الكمية بعد اكمال تركيا مشاريعها بنحو ٧ مليارات متر مكعب<sup>(١)</sup> .

(١) صاحب الربيعي ، حرب المياه بين العراق وتركيا ( الدوافع والأسباب ) ، استخرج بتاريخ : ٤ نيسان ٢٠١٢  
[http://www.semide.net/media\\_server/files/sahibal.rubealIraq.turkey.doc](http://www.semide.net/media_server/files/sahibal.rubealIraq.turkey.doc)

(١) مايكل كبير ، الحروب على الموارد ، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٦ ، ٢٨ .

## ب. المشاريع المائية التركية وأثرها في طبيعة العلاقات التركية -العراقية :

في العقدين الأخيرين من القرن العشرين شكل موضوع المياه مشكلة سياسية أكثر من أي وقت مضى في علاقة تركيا مع دول الجوار ، ومنها العراق ، وأصبحت مياه الفرات تحظى باهتمام دولي وإقليمي وتثير جدلاً واسعاً إذا ما أدركنا عمق الابعاد الإستراتيجية الخاصة بالمياه اقتصادياً وسياسياً وخاصة وأن الدول الثلاث المشتركة في مياه نهر الفرات تعتمد إلى حد كبير على مياه النهر في مجال الاستهلاك البشري والزراعي والصناعي .

وسعت تركيا إلى بناء وضعها السياسي والاقتصادي وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية عن طريق استغلال عنصر المياه وإقامة مشاريع مائية طموحة وضخمة على النهرين ، ولعل أهم المشاريع المائية التركية هي :

• مشروع جنوب شرق الأناضول ( GAP. Guneydogu Anadolu Projesi ) والمشاريع المرتبطة به : يعدّ مشروع ( GAP ) أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية الإقليمية في تركيا وهو مشروع متكامل ومتعدد القطاعات يشمل الزراعة والصناعة والتطوير الريفي فضلاً عن إنشاء السدود ومحطات إنتاج الطاقة الكهربائية ومشروعات الري في حوضي الفرات ودجلة ، ناهيك عن ابعاده الإستراتيجية داخلياً وخارجياً . وطرح مشروع ( GAP ) عام ١٩٦٥ ، وتبلغ قدرة الخزن المتوقعة للمشروع ككل نحو ١٠٠ مليار متر مكعب ، وتبلغ مساحة المنطقة التي يغطيها المشروع ٩,٥٪ من مساحة تركيا ، ويتضمن إنشاء ٢١ سداً وعدداً من محطات توليد الطاقة الكهربائية ، ويبلغ عدد السدود على نهر الفرات ١٧ سداً وعلى نهر دجلة ٤ سدود ، وتتأخم أراضي المشروع الحدود السورية والعراقية ومعظم سكان المنطقة من الأكراد ، ويهدف المشروع لتحقيق تنمية اقتصادية عن طريق زيادة رقعة الأراضي الزراعية ، وإنتاج الطاقة الكهربائية ، وتصنيع المنطقة ودمج سكان جنوبي شرق الأناضول بالمجتمع التركي ، وصهر القومية

الكردية للحيلولة دون قيام دولة كردية مستقلة في المستقبل ، وشرعت تركيا بتنفيذ المشروع عام ١٩٨٢ ، وكانت تركيا تأمل أن يتكامل إنجاز المشروع عام ٢٠٠١ ، إلا أن تنفيذه تأخر بسبب مصاعب مالية وكلفة المشروع العالية التي تبلغ ٣٢ مليار دولار ، ووضع سقف زمني للإنجاز هو عام ٢٠٢٣ ، وقد بلغ الإنفاق على المشروع من التمويل العام حتى العام ٢٠٠٣ نحو ١٦,٦ مليار دولار ، ويؤمن الإنجاز الكامل للمشروع لتركيا السيطرة على مياه الفرات ودجلة ، وبسبب هذا المشروع فقد خسرت سوريا عام ٢٠١٠ ما نسبته ٤٠٪ من حصتها من مياه الفرات ، وخسر العراق ٩٠٪ من حصته من مياه الفرات قياسا لعام ١٩٩٠ .

• مشروع أنابيب السلام : تعود فكرة مشروع أنابيب السلام إلى العام ١٩٨٧ عندما طرحت في زمن توركوت اوزال ، ومضمونها بناء شبكة أنابيب لنقل المياه من نهر سيهان وجيهان جنوب تركيا إلى دول الخليج العربي وسوريا والاردن وإسرائيل ، لتكون رابطة للتنمية والسلام بدالاتجاه تلك الدول لخلق مشكلة جديدة لنزاعات الشرق الاوسط . ويتألف المشروع من خطين يغطي الاول بلاد الشام وساحل البحر المتوسط بدءاً من تركيا وأنتهاءً بمدينة جدة السعودية ، والثاني يغطي الامارات الخليجية العربية وينتهي بمدينة مسقط العمانية ، وهدفت تركيا من هذا المشروع إلى الحصول على عائدات تقدر بحدود مليار دولار سنوياً نظير بيع المياه إلى الدول العربية ، وتطلعت في الوقت نفسه إلى الحصول على منافع آنية في مقدمتها النفط والغاز بأسعار تفضيلية وقروض عربية ميسرة واستثمارات عربية في المشروعات التنموية التركية ، فضلاً عن هدف تركيا في تعزيز دورها الإقليمي الذي تتطلع إلى ادائه في منطقة الشرق الاوسط . لكن هذا المشروع لم يلق حماساً لدى الدول العربية لأسباب منها ، ما هو سياسي ، إذ رأى العرب فيه تسليم قدرهم المائي لتركيا ، وفي وقت تتحالف فيه تركيا مع إسرائيل ، فضلاً عن أن معارضة الدول العربية المعنية بمشاركة إسرائيل في المشروع .



### ج- موقف تركيا من تقسيم المياه المشتركة

لم يكن اتجاه تركيا نحو السيطرة على مقادير المياه الذاهبة للعراق من دون وجود دوافع ، تتحكم بسياسات تركيا المائية وهذه الدوافع إلى جانب الدافع الاقتصادي في عرض المياه كسلعة تجارية للبيع ، ومعادلة المياه كمورد طبيعي بالنفط ، هي دوافع سياسية ، فالتحكم بالمياه يمنح تركيا القدرة على ممارسة الضغوط على دول المنطقة .

لكن رغم هذه الدوافع إلا أن تركيا تعلن أن موقفها من قضية المياه في العلاقات العراقية - التركية يتمثل بالاتي<sup>(١)</sup> :

• عدم الاعتراف بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات : اذ تدعي أن نهري دجلة والفرات ليسا نهريين دوليين ، وإنما نهريان عابران للحدود ، وتبعاً لذلك فهي لا تعترف بشمولهما بما يقع عليه تعريف اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية للعام ١٩٩٧ .

• رفض مبدأ تقسيم المياه : ترفض تركيا قسمة مياه الفرات ودجلة بين شركائها الآخرين العراق وسوريا وتطرح مفهوم الاستخدام الأمثل للمياه ، القائم على استخدام تكنولوجيا متطورة والقيام بدراسة موسعة للتربة في العراق وسوريا بقصد تحديد أنواع المحاصيل الزراعية التي يتوجب زراعتها دون غيرها ، وفي ذلك يتم تحديد الاحتياجات المائية .

• عد حوضي نهري دجلة والفرات حوضاً واحداً : إذ تصر تركيا أنه يجب النظر إليهما كذلك ، وإنما رافدان لنهر واحد وهو شط العرب .

• عدم الاعتراف بالحقوق المكتسبة لسوريا والعراق بنهري دجلة والفرات :

(١) نادرة وهاب احمد الفيلى ، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٩) ، مصدر سابق ،

كون الحق المكتسب هو مبدأ غير معترف به دولياً .

وعموماً ، ألحقت مواقف تركيا من قضية المياه الأضرار بمصالح العراق المائية ، كونها تسببت بظهور عجز واضح بين احتياجاته وبين ما يحصل عليه من الموارد المائية .

### ٣. قضية كركوك والتركمان

لا تقتصر قضايا العلاقات العراقية التركية على ما سبق ، إنما كانت قضية كركوك والتركمان حاضرة على الصعيد التركي في اقل تقدير .

وتعد تركيا نفسها مسؤولة عن الدفاع عن حقوق الأقليات ذات العرق التركي في الدول المجاورة لها ، ويمثل هذا التوجه نهجاً تتبعه في سياستها الخارجية إزاء وجود التركمان في العراق ، واتضح ذلك في دعم تركيا وتشجيعها لعقد المؤتمر التركماني في اربيل في تشرين الثاني ٢٠٠٠ ، ودام المؤتمر عشرة ايام وتميز بحضور تركي رسمي ، وطرحت في المؤتمر خريطة لحكم ذاتي تركماني ، وأعربت تركيا باستمرار عن قلقها إزاء احتمال تعرض الوجود القومي للتركمان للخطر في حال قيام دولة كردية ، او الاقرار بالفدرالية لكردستان العراق ، وتابعت باهتمام اوضاع التركمان خلال حرب الخليج الثانية والفترة التي أعقبها ، وتحديثت عن مستقبلهم السياسي ، في حين أنها لم تكن تتناول موضوعهم إعلامياً في اقل تقدير قبل العام ١٩٩٠<sup>(١)</sup> .

وفي أعقاب حرب الخليج الثانية ، وما طرح خلالها من احتمالات عن استمرارية نظام الحكم في العراق او تغييره ، اوضحت تركيا موقفاً منها شكل نظام الحكم في العراق والعلاقة بين القوميات التي يتشكل منها

(١) ينظر: إبراهيم خليل العلاف ، السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، ص ٣٧-٣٨ .

هذا البلد، وذهبت الخارجية التركية في ايار ١٩٩١ للقول أن تركيا لن تقبل بإقامة أي نظام جديد في العراق يتحيز لصالح أي قومية ضد القوميات والجماعات الأخرى، خاصة التركمان، بوصفهم عنصراً من العناصر الرئيسية لمكونات المجتمع في العراق. إلا أن واقع الحال اشترطتورات متعددة الابعاد، فالمحافظات الكردية سيطر عليها حزبان كرديان رئيسيان وهما: الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني، والإتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، وكلاهما أنفتحت تركيا عليه خلال المدة اللاحقة على العام ١٩٩١ تحت مسببات داخلية ودولية، ودعمتهما تركيا صراحة او ضمناً بشكل او بآخر، وهما في المقابل سمحا للوجود التركماني في كردستان بممارسة العمل السياسي ولم تعتمد إلى أنهاء ذلك الوجود، فكان ما شغل تركيا في كردستان العراق ليس الوجود التركماني بقدر ما أنعكاسات قيام دولة كردية او حتى فدرالية على الوجود الكردي في تركيا، فعملت على اخذ الضمانات والتطمينات من الولايات المتحدة ومن الحزبان الكرديان السابقان بعدم الربط بين قضيتي الأكراد في العراق وفي تركيا. إلا أنها في المقابل بقيت تطرح قضية الوجود التركماني في العراق بشكل عام، وحقوقهم السياسية في أي صيغة قد تطرح في شأن مستقبل العراق السياسي، وادراكا منها لضعف وضع التركمان في العراق فأنها كانت تؤكد على وحدة العراق وتحسين اوضاع القوميات كافة وبضمنهم التركمان<sup>(١)</sup>.

الآن القضية الابرز في سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق هي قضية

(١) راضي محسن داود، تطور العلاقات العراقية - التركية، صحيفة الصباح العراقيه، في: ٤ تموز ٢٠٠٨، وكذلك، غزوان هادي. العلاقات العراقية - التركية بين الفراغ الايديولوجي والكمالية الاوروبية، صحيفة الصباح، في: ٢٦ آب ٢٠٠٦.

كركوك ، وذلك تحت عاملين الاول أن أغلب من سكن هذه المدينة وفقا للأتراك هم التركمان<sup>(١)</sup> ، اما العامل الثاني فهو متعلق بالمادة الاولى من الميثاق الوطني التركي<sup>(٢)</sup> ، بعد أنتهاء الحرب العالمية الاولى ، والذي اعترف فيه الأتراك العثمانيون أن خط حدود الدولة العثمانية بعد إنشاء الدولتين العراقية والسورية المعاصرتين هو أراضي الدولة العثمانية التي لم تتمكن قوات الحلفاء من إحتلاله قبل عقد هدنة مودروس<sup>(٣)</sup> ، وعند التوقيع على هدنة مودروس بين الحلفاء والدولة العثمانية في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ كانت القوات البريطانية قد وصلت إلى مشارف مدينة الموصل وعلى مسافة ١٨ ميل إلى الجنوب منها ، كما أن هذه القوات لم تكن قد احتلت كركوك واربيل والسليمانية التي تقع ضمن ولاية الموصل ، واحتج الأتراك على قيام القوات البريطانية بإحتلال الولاية بعد وقف اطلاق النار، وعدوه عملاً غيرقانوني ، واخلالاً بشروطها . وفي ١٠ آب ١٩٢٠ وقع الحلفاء وممثلون عن حكومة السلطان العثماني معاهدة سيفر التي رفضها الكماليون ، وورد في هذه المعاهدة تعيين خط الحدود العراقية التركية ، ويمتد هذا الخط شرقاً مع الحدود التركية السورية حتى آخر نقطة على خط الحدود الشمالية لولاية الموصل وبمر الخط جنوب العمادية ومنها شرقاً حتى نقطة التقاء الحدود التركية الإيرانية .

ثم جاءت المادة الثالثة من معاهدة الصلح بين الحلفاء وتركيا التي تم التوقيع عليها في لوزان في تموز ١٩٢٣ ، لتنص على تثبيت خط الحدود بين تركيا

(١) ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية ، ترجمة دلشاد ميران ، منشورات آراس ، أربيل ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٣ . ٦٥ .

(٢) وضعت بنود الميثاق الوطني التركي في سيواس التي عقد فيها مؤتمر لإقامة حكومة مؤقتة في الأناضول ، وقد رأس المؤتمر مصطفى كمال في ٢٣ تموز ١٩١٩ ، وتم قبول الميثاق من قبل مجلس المبعوثان العثماني في اسطنبول في ١٧ شباط ١٩٢٠ ، وقد جسد الميثاق مبادئ حركة الاستقلال التركية .

(٣) هدنة مودروس عقدت بين الحلفاء والدولة العثمانية في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ على ظهر بارجة حربية رست قرب جزيرة مودروس اليونانية ، وسميت اتفاقية الهدنة باسم تلك الجزيرة .

والعراق ، وتسوية مسألة ولاية الموصل بترتيب ودي بين تركيا وبين بريطانيا الدولة المنتدبة على العراق ، وعند عدم توصل الطرفين إلى اتفاق خلال تسعة اشهر يعرض الموضوع على عصبة الامم<sup>(١)</sup> ، ونتيجة لعدم التوصل إلى اتفاق احوالت بريطانيا المسألة إلى عصبة الامم ، وقرر مجلس العصبة تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق ودراسة الاوضاع في الموصل في ٣٠ ايلول ١٩٢٤ ، وقد رفض التركمان ترشيح الملك فيصل الاول لحكم العراق<sup>(٢)</sup> .

كما أن أغلبهم كان مع ضم الولاية لتركيا رفضا للحكم العربي والهيمنة الكردية المحتملة<sup>(٣)</sup> ، لكن بسبب الأغلبية الكردية . العربية اوصت اللجنة في تقريرها المرفوع إلى مجلس العصبة في ١٩ آذار ١٩٢٥ بعد الموصل جزءاً من العراق ، وبعد رفض تركيا لهذا القرار عرضت المسألة على محكمة العدل الدولية الدائمة التي ايدت قرار اللجنة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٥ وقرر مجلس عصبة الامم بضوء ذلك عائديه ولاية الموصل إلى العراق في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ . وقرر مجلس

(١) فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، دراسة في الدبلوماسية العراقية . الانكليزية . التركية ، مصدر سابق ، ص ٣٨٠ . ١١ .

(٢) عبد الرزاق الحسيني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج ١ ، ط ٥ ، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٣٩ . وكذلك ، ستيفن هيمسلي لونغريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠ ، ج ١ ، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ، منشورات الفجر ، بلا مدينة نشر ، ١٩٨٨ ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

(٣) دعا التركمان إلى ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية والقومية المميزة لمدينة كركوك وأسلوب الإدارة الذاتية فيها ، وطالبوا بضرورة عدّ إدارتهم ( إدارة خاصة ) لا تكون تحت سيطرة الحكومة المركزية الكاملة ، بما يحافظ على الطابع الثقافي ( التركماني ) للمدينة سواء أصبحت جزء من الدولة العربية ، او جزء من المنطقة الكردية . كما هدد قادتهم بمقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي . لعام ١٩٢٤ ما لم يتم حفظ الطابع التركماني لإدارة لواء الموصل ، والاعتراف باللغة التركية كإحدى اللغات الرسمية في البلاد . كما قام قادتهم بتعبئة شعبية للمطالبة بإبقاء ولاية الموصل ضمن تركيا خلال فترة عمل اللجنة الدولية في ولاية الموصل . ينظر: عزيز قادر الصمانجي ، التأريخ السياسي لتركمان العراق ، دار الساق ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٩٠ . وكذلك ، ليورا لوكيتز ، العراق والبحث عن الهوية الوطنية ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .

عصبة الامم تعيين خط الحدود بين تركيا والعراق بشكل نهائي بموجب خط بروكسل ، وهو خط اقرته لجنة فنية في بروكسل في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤ ، وقد عدل فيه خط الحدود الذي ورد في معاهدة سيفربحيث اصبح يمرشمال العمادية بدلاً من جنوبها . ووافقت بريطانيا وتركيا على القرار . وفي ٥ حزيران ١٩٢٦ وقعت تركيا على معاهدة مع بريطانيا والعراق تنازلت فيها بموجب هذه المعاهدة عن ادعاءاتها بولاية الموصل واعترفت بها جزءاً من العراق مقابل إقامة علاقات حسن جوار مع العراق وحصولها على نسبة ١٠٪ من عائدات النفط المستخرج من الولاية لمدة خمس وعشرين سنة ، وقد صادق المجلس الوطني التركي الكبير على هذه المعاهدة في ٢٧ حزيران ١٩٢٦ واعترفت تركيا رسمياً بالحكومة العراقية عام ١٩٢٧<sup>(١)</sup> .

ورغم حسم مسألة ولاية الموصل بشكل قانوني ، اثرت هذه المسألة من خلال تصريحات بعض المسؤولين الأتراك ، او من خلال ما نشرته الصحف اليومية ، واول من عبر عن ذلك مصطفى كمال عندما ذكر في حديث له في تشرين الاول ١٩٢٥ قائلاً ، نحن نريد ولاية الموصل برمتها ، كما هي واقعة على جانبي نهر دجلة ، سواء كان هناك إنتداب او لم يكن ، ونحن لن نتزعزع عن هذا الرأي ووعد النواب الأتراك في المجلس الوطني التركي الكبير باستعادة الموصل في الوقت المناسب ، ثم اتجه بعض المسؤولين الأتراك في العام ١٩٩٠ لذكر مسألة ولاية الموصل وضرورة استعادتها ، فبعد إحتلال العراق للكويت صرح احد المسؤولين الأتراك ترابطاً بين الكويت وولاية الموصل بقوله : " يدعي العراق بأن الكويت ارض عراقية ، وهو يعود بحجته إلى عهد الدولة العثمانية ، وعلى غرار ذلك نقول أن كركوك والموصل أراضي تركية" . وقد طرحت مسألة

(١) بشأن هذه التطورات انظر مثلاً ، علي حسين احمد ، التيارات السياسية في تركيا واثرها على مستقبل العلاقة مع العراق ، مصدر سابق ، ص ١٤٥ ، ١٥١ .

تدخل القوات التركية في فترة الحرب الأمريكية على العراق عام ١٩٩١ لتضم ولاية الموصل إلى تركيا عسكرياً في ظرف إنشغال العراق بالحرب ، إلا أن القيادات التركية لم تتوصل إلى اتفاق بشأن هذا الموضوع فتركته تركيا جانباً<sup>(١)</sup> .

---

(١) احمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية . انموذج العلاقات العراقية التركية ، دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٩ ، ٢٠٠٢ ، ص ٢١ .

## المطلب الثاني : سياسة تركيا تجاه القضية العراقية بعد العام ٢٠٠٣

شكلت مرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣ نقطة تحول في سياسات تركيا الخارجية تجاه العراق ، على الصعيد المختلفة ، ولم يأت هذا التحول عن فراغ إنما هو حصيلة تطورات إنتهت إلى إنتهاج تركيا لسياساتها التي ظهرت خلال هذه الفترة .

### اولا : الدور التركي في الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣

بدأت أزمة العلاقات العراقية ـ الأمريكية رسمياً مع دخول القوات العراقية للكويت في آب ١٩٩٠ ، لتحشد الولايات المتحدة قواتها وقوات تحالف دولي لإخراج القوات العراقية من الكويت أستناداً إلى مجموعة من القرارات الأممية التي أصدرها مجلس الأمن ، وهو ما تحقق في العام ١٩٩١ ، وقد اشتركت تركيا في الجهد الدولي لإخراج القوات العراقية استناداً للشرعية الدولية ، سواء بتطبيق قرارات العقوبات الاقتصادية ضد العراق او عبر تسهيل استخدام الولايات المتحدة للقواعد الأمريكية في تركيا والمجال الجوي التركي لضرب العراق . واستمر اشترك تركيا بالجهد الأمريكي حتى العام ٢٠٠٣ متمثلاً باستمرار فرض العقوبات وفي فرض مناطق آمنة شمال العراق لحماية الأكراد من دكتاتورية النظام العراقي وفي جعل الأراضي التركية ممراً آمناً يسيراً للقيادات الكردية العراقية في اتصالهم بالدول الأخرى .



والتطورات التي شهدتها العلاقات العراقية - الأمريكية بعد العام ١٩٩٨ هي عندما اتجه المحافظون إلى الضغط على ادارة الرئيس بيل كلنتون من أجل صياغة سياسة لتحرير العراق من ظلم النظام السياسي الحاكم في العراق وصيغ بقانونية ( تحرير العراق ) وخصصت له الاعتمادات المالية لتنفيذه ، ثم تطور الامر بوصول المحافظين للسلطة عام ٢٠٠٠ ، ومع حدوث احداث ١١ ايلول في الولايات المتحدة اعلنت الادارة الأمريكية أن العراق هو جزء من محور شر ( مع إيران وكوريا الشمالية ) ، في اطار سياسة عالمية لمحاربة ما اعتبرها با عالميا ، فسرعت من الجهود الأمريكية والدولية من اجل إحتلال العراق وتغيير نظام حكمه . وخلال العام ٢٠٠٢ تحركت الولايات المتحدة على تركيا ودول الجوار العراقي الأخرى بقصد تنظيم عملية حرب ضد العراق<sup>(١)</sup> ، الا أنه في تشرين الاول ٢٠٠٢ فاز حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات التشريعية بالأغلبية المطلقة ليشكل الحكومة بمفرده ، بعد أن كانت نسبة حضور التيار الإسلامي قبل الإنتخابات نحو ١٨٪ ، في مجلس وطني وحكومة يسيطر عليها العلمانيون والقوميون ، فحصد ما نسبته ٦٦,٣٪ من مجموع مقاعد المجلس الوطني . وفي هذه المرحلة الحرجة من تاريخ التيار الإسلامي ، كانت الادارة الأمريكية قد ضمنت موافقة الكونغرس في تصويته بمنح الادارة الأمريكية صلاحية الحرب في تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، فعرضت الولايات المتحدة على تركيا المشاركة بالحرب ضد العراق او تسهيل استخدام الولايات المتحدة للقواعد الأمريكية على أراضيها واستخدام مجالها الجوي ، بعد تأكيد الحزب للولايات المتحدة أنه سيبقي تركيا في عضوية حلف شمال الأطلسي ، وسيبقي على القواعد الجوية الأمريكية والسماح للقوات

(١) يذهب الدكتور احمد الجليبي ، السياسي العراقي ، ان الولايات المتحدة نظمت جهود عملية احتلال العراق ، واتصلت بدول الجوار العراقي ، وكانت إيران وتركيا حاضرة في اجتماعات طهران في تشرين الثاني ٢٠٠٢ وفي مؤتمر صلاح الدين في شباط ٢٠٠٣ . ينظر ، احمد الجليبي ، مذكرات احمد الجليبي ، بلاناشر ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٠٥ .

الأمريكية باستخدامها ، إلا أن الحكومة التركية الجديدة لم تعطي رأياً نهائياً بشأن السماح للولايات المتحدة بنقل وتمركز نحو ٦٢ ألف جندي أمريكي إلى تركيا لتسهيل عملية غزو العراق من شماله حسب الخطط الأمريكية ، فأعلنت الحكومة التركية الجديدة احالة موضوع مشاركة تركيا بالحرب او سماحها للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي والاجواء التركية إلى المجلس الوطني للحصول على تأييده للخطط العسكرية الأمريكية .

ورغم أن رجب طيب أردوغان وغيره من ساسة حزب العدالة والتنمية كانوا ، وتحت ضاغط العامل الاقتصادي والاعراض الأمريكية ، وضغط مجلس الأمن القومي التركي ، راغبين بوجود قوات عسكرية أمريكية في الأراضي التركية<sup>(١)</sup> ، إلا أن النواب الأتراك رفضوا مذكرة الحكومة التركية في مستهل آذار ٢٠٠٣ ، التي طلبت بموجبها الموافقة على تواجد القوات الأمريكية في أراضيها وتقديم التسهيلات لها في إطار غزوها للعراق ، اذ صوت ضد تواجد القوات ٢٦٤ نائباً مقابل ٢٥١ نائب ، مما تسبب بتوتر في العلاقة التركية . الأمريكية . وللتخفيف من حدة التوتر ، وبعد الحصول على تطمينات أمريكية بعدم استقلال أكراد العراق في دولة مستقلة ، ومنح الجيش التركي ضوء اخضر للتدخل في شمال العراق لمنع أية طموحات كردية لإعلان دولة مستقلة لتعارضه مع أحد الثوابت التركية الراضية لأي شكل من أشكال الاستقلال للأكراد سواء في العراق او في غيره من دول جوارها ، في ضوء ذلك أعلنت الحكومة التركية في ١٩ آذار ٢٠٠٣ أنها ستسمح للطائرات الأمريكية باستخدام مجالها الجوي تلبية لطلب عاجل من وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد ، وصرح وزير الخارجية عبد الله غول بأن " حكومة بلاده تساند خطة الولايات المتحدة

(١) اوضح رجب طيب اردوغان ندمه على عدم المشاركة في الحرب الأمريكية على العراق لأنها كانت ستحقق مصالح تركيا . ينظر: محمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور ، مصدر سابق ، ص ٢٥٧ . ٢٥٨ .

الأمريكية في حربها ضد العراق " ، وقدمت الحكومة التركية مذكرة جديدة للمجلس الوطني بشأن السماح للطائرات الأمريكية باستخدام القواعد والأجواء التركية في هجومها على العراق بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠٠٣ ، وقد أجاز المجلس الوطني طلب الحكومة بتأييد ٣٠٨ نائباً ومعارضة ١٩٣<sup>(١)</sup> .

ورغم الموافقة المتأخرة في السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي والأجواء التركية للحرب ضد العراق ، إلا أن ما يحسب لتركيا هو أن الحكومة التركية أظهرت تمسكاً بعدم جدوى الحرب لحل الأزمة مع العراق ، والتخوف من نتائج أي عمل عسكري ضده ، وعملت الحكومة على التحرك ضمن إطار عربي - إقليمي رافض لخيار الحرب ، فقام عبد الله غول ، رئيس الوزراء آنذاك ، خلال كانون الثاني ٢٠٠٣ بجولة شملت سوريا ومصر والأردن والسعودية ، بهدف بلورة موقف إقليمي موحد إزاء الحرب إما بمنعها أو بالمشاركة الجماعية فيها ، لتجاجج الولايات المتحدة والمؤسسة العسكرية التركية بموقفها من الحرب ، قياساً لمنظور إقليمي واسع لما ينتظر دول المنطقة لما بعد إحتلال العراق . ثم دعت تركيا دول جوار العراق إلى عقد قمة إقليمية في اسطنبول وهو ما جرى على مستوى وزاري في ٣ شباط ٢٠٠٣ ، وضم إيران ، الدول العربية المجاورة للعراق ومصر والبحرين ، لبحث سبل حل الأزمة .

وبعد تأكد اتجاه الأزمة نحو الحرب ، فإن اشتراك تركيا بقوات عسكرية وهو ما ضغطت الولايات المتحدة من اجله ، قد قوبل برفض من قبل أكراد العراق ، كما رفض الأكراد اعطاء تركيا أي دور في الحرب الأمريكية ، أو قبول تواجد قوات تركية كبيرة في شمال العراق ، مهما كانت الحجة ، وسبب هذا الرفض هو السياسة التركية ازاء أكرادها ، ووجود مطامع لتركيا في شمال

(١) حميد فارس حسن سليمان ، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سابق ،

العراق ، وإذا ما جاءت تركيا مع القوات الأمريكية فإنه لا يتوقع خروجها<sup>(١)</sup> .  
وفي أعقاب إحتلال العراق ، وازدياد اعمال المقاومة المسلحة والعنف السياسي بمختلف صنوفه ، سعت الإدارة الأمريكية نحو ترميم علاقاتها مع تركيا من أجل تقليل الكلف عليها وذلك في تموز ٢٠٠٣ ، فقام قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال جون أبوزيد بزياره لتركيا ، تلاها طلب الادارة الأمريكية من تركيا المشاركة بقوات متعددة الاطراف سميت بـ ( قوة حفظ السلام الدولية في العراق ) للسيطرة على المناطق الأكثر اضطراباً من العراق وذلك بعد زيارة عبد الله غول إلى واشنطن مقابل مساعدات أمريكية قدرت بنحو ٥,٨ مليار دولار والمشاركة برسم مستقبل العراق ، وهو ما قبلته تركيا حكومة ومجلس وطني في آب ٢٠٠٣ ، إلا أنه وازاء رفض القوى السياسية الفاعلة في عراق ما بعد العام ٢٠٠٣ ، ممثلاً بالأكراد الذين راوا في تواجد القوات التركية في أي مكان من العراق هو تمكينا للأقلية التركمانية على حسابهم ، كما رفضت إيران مشاركة تركيا ، على اعتبار أن ذلك سيعطي للأتراك فرصة لترتيب سياسات العراق بما يخدم مصالح تركيا ، وهو ما دفع تركيا إلى ترك أمر مشاركتها في العراق عسكرياً . بالمقابل ، أحيت تركيا وفعلت آلية ( اجتماعات دول جوار العراق ) ، بقصد منع تحول العنف السياسي المسلح في العراق إلى نشاط منظم يؤثر في المنطقة ككل ، فضلاً عن التشاور الدائم بشأن العراق .

وعموماً ، لقد نظرت تركيا خلال المدة بين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ إلى العراق من زاوية تشكل دولة جديدة ، يحفظ فيها مصالح التركمان ولا يقام فيها كيان سياسي كردي ، وتحفظ فيها مصالح الأتراك . إلا أن الذي حصل كان خلاف ما ارادته تركيا ، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى إعادة تنظيم علاقاتها مع تركيا ومنحها ادواراً في العملية السياسية في العراق ، وذلك في أعقاب مؤتمر اسطنبول الأطلسي

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٦٧ . ٢٧١ .

في حزيران عام ٢٠٠٤<sup>(١)</sup> ، وسرعان ما وجدت تركيا قبولاً لمستوى التغيير الحاصل في العلاقات مع الولايات المتحدة ، بعد زيارة الرئيس اوباما لتركيا في اول زيارته خارج الولايات المتحدة ، واشاد المسؤولون الأتراك وفي مقدمتهم رئيس الوزراء أردوغان بأهمية هذه العلاقة ، رغم ما اقامه الأكراد من كيان فدرالي والدور السياسي الهامشي للتركمان في العملية السياسية التي تمت في العراق<sup>(٢)</sup> .

### ثانيا : تطورات العلاقة العراقية - التركية خلال المدة بين ٢٠٠٣ - ٢٠١١

بعد تولي حزب العدالة والتنمية مهام تشكيل الحكومة التركية ، احتلت الولايات المتحدة العراق ، وكانت ابرز توجهات الحزب هي توجهات اقتصادية ، فضلا عن محاولة الخروج من شرنقة المجابهة بين العلمانية والدين والتأكيد على أهمية الحريات والحقوق الأساسية في عملية نهوض تركيا ، فضلا عن محاولة الحزب ايجاد مخرج للقضية الكردية ومحاولة التوفيق بين وضع تركيا الداخلي وبين معايير كوبنهاجن التي تهدف إلى التوفيق بين بنية تركيا السياسية وبنية دول الإتحاد الاوروبي في مسائل حقوق الإنسان والاقليات ، لذلك سعت الحكومة إلى تحسين مستوى حياة الأكراد وتوسيع سقف الحريات لهم والسماح لهم بحرية التعامل بلغتهم وفتح بعض المدارس الكردية وتخصيص وقت للبرامج الكردية في التلفزيون الرسمي ، وذلك لكسب تأييدهم والحد من فكرة النزعة الانفصالية لدى الأكراد . اما على المستوى

(١) ينظر : ستيفس فلانجان ، اولويات خاطئة ، التقييمات التركية للقوة الأمريكية ، سلسلة ترجمات الزيتونة ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، العدد ٦٩ ، تموز ٢٠١١ ، ص ٢٣ . ٢٧ . وكذلك ،

Joshua W . Walker ، Reexamining the U . S . -Turkish Alliance ، THE WASHINGTON QUARTERLY ، WINTER ٢٠٠٧ . ٠٨ ، pp : ١٠١ . ١٠٣ .

(٢) H . E . Recep Tayyip Erdogan ، "The Future of Turkish . American Relations : Acting Together with a Common Vision" ، lecturer by Prime Minister of Turkey In : The Brookings Institution ، Washington ، November ١٤ ، ٢٠٠٨ ، p : ٣ .

الخارجي ، فكان شغل الحزب هو الإنفتاح التركي نحو مجال تركيا الحيوي ( العثماني سابقاً ) كونه يعطي فرصاً أكبر لبروز تركيا ولم يتم تجاهل الأهتمام بمفاوضات الإنضمام للإتحاد الأوروبي ، وكانت تركيا أيضاً مهتمة بتطورات ما سيستقر عليه العراق واحتمالات بروز كيان سياسي كردي شمال العراق وتأثيراته المحتملة على أكراد تركيا .

وفي أعقاب إحتلال العراق ، أتجهت تركيا لتضغط من أجل عدم أستقلال الأكراد بدولة عن العراق ، ومنح القوميات كافة حقوقاً متساوية في الدولة العراقية ، ورفض الفدرالية على اساس عرقي او مذهبي بوصفها وسيلة تهدد وحدة العراق ، ودعت إلى نزع سلاح الميليشيات وبضمنها سلاح البيشمركة الكردية ، كما رفضت تركيا نشاطات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق ، ومع إعلان صيغة الدولة الإتحادية الفدرالية والنظام السياسي البرلماني في العراق عام ٢٠٠٥ ، واتجاه الأكراد لإعلان احتمالات ضم كركوك لإقليم كردستان العراق ، أعلنت تركيا موقفها من ضم كركوك لكردستان على لسان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في حزيران ٢٠٠٥ ، اثناء زيارته إلى الولايات المتحدة ، بالرفض وأنه سيكون مدخلاً لتدخل تركي ، كون ضم كركوك لكردستان سيؤثر من جانب على قدرة التركمان على التعبير عن هويتهم القومية وحقوقهم السياسية وسيجعلهم تحت رحمة الأكراد ، ومن جانب آخر فإن هذا الضم سيجعل أية دولة كردية مرتقبة تسيطر على موارد الطاقة وهذا ما يؤثر في سلامة تركيا فهو من جانب سيجذب أكراد تركيا للأنموذج الكردي العراقي وسيؤجج مشاعر انفصالية لدى أكراد جنوب شرق تركيا<sup>(١)</sup> .

وفي العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ شهدت العلاقات العراقية التركية تحولاً سلبياً

(١) ينظر: إبراهيم خليل العلاف ، السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، ص ٤٠. ٤١ .

بسبب أنشطة حزب العمال الكردستاني ، ورغم إعلان العراق عدم تسامحه مع أنشطة الحزب التي تهدد الأمن التركي من داخل الأراضي العراقية اتجاه الولايات المتحدة لإعلان عقد اجتماعات ثلاثية بين العراق وتركيا والولايات المتحدة للبحث عن سبل لمكافحة أنشطة عناصر حزب العمال الكردستاني من داخل العراق ، إلا أن الأمر انتهى بتصعيد تركيا لحشودها العسكرية شمال العراق نهاية العام ٢٠٠٦ لمواجهة تهديدات حزب العمال الكردستاني ، ولما ادركت تركيا أن التنسيق مع الحكومة العراقية ومع الولايات المتحدة لم يأت بنتائج ايجابية على صعيد مصالح تركيا ، صرح رئيس الوزراء التركي أردوغان : " أن الوضع في العراق يشكل في هذه المرحلة بالنسبة لتركيا اولوية على الإتحاد الاوروبي"<sup>(١)</sup> . هذا التطور دفع رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي لزيارة تركيا في آب عام ٢٠٠٧ ، وناقش سبل إنهاء أزمة حزب العمال الكردستاني ، والتعاون لمكافحة الإرهاب ، وهو ما مهد للتعاون الأمني بين العراق وتركيا يسمح لهما ملاحقة حزب العمال الكردستاني في عمق ٢٠ كم داخل حدود البلدين ، ومن ثم سمح لتركيا للقيام بعمليات عسكرية داخل الحدود العراقية بين كانون الاول ٢٠٠٧ وشباط ٢٠٠٨ ، على اثرها زار الرئيس العراقي جلال الطالباني تركيا في آذار عام ٢٠٠٨ ، وذلك بدعوة من نظيره التركي عبد الله غول ، وعينت تركيا مبعوثا خاصا للعراق هو مراد اوزليك ، من اجل مناقشة القضايا العالقة مع العراق . ثم قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة إلى بغداد في تموز ٢٠٠٨ هي الاولى من نوعها لمسؤول تركي منذ العام ١٩٩٠ ، وتم خلال الزيارة توقيع اتفاقية إنشاء مجلس التعاون الإستراتيجي<sup>(٢)</sup> ، وتفيد الاتفاقية على أن يلتقي رئيسا وزراء

(١) محمد نور الدين ، تركيا والأكراد ، من ديار بكر إلى كركوك ، فصلية شؤون الاوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، العدد ١٢٦ ، صيف ٢٠٠٧ ، ص ٢٠٨ .

(٢) جسدت هذه الاتفاقية حقيقة التوجه التركي الجديد نحو العراق ، ينظر في ذلك ، حسون جاسم العبيدي ، دور تركيا الاقليمي الجديد بعد عام ٢٠٠٣ ، الاعمال الكاملة للموسم الثقافي العلمي لكلية العلوم السياسية

الدولتين مرة واحدة كل سنة على أقل تقدير، فضلاً عن لقاءات دورية بين عدد من وزراء البلدين ، وارتفع معها حجم التبادل التجاري بين الدولتين من نحو ٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ لتصل إلى نحو ١١ مليار دولار عام ٢٠١٠ ، وشمل تبادلات في مختلف المجالات الاقتصادية<sup>(١)</sup> . والأهم في ذلك هو تطوير العلاقات الاقتصادية التركية مع إقليم كردستان العراق ، إذ جعلت الأخيرة تركيا المستثمر الرئيس فيها بما يعادل نحو ٨٠٪ من الاستثمارات الأجنبية في الإقليم<sup>(٢)</sup> .

### ثالثاً : قضايا العلاقات العراقية - التركية

بجانب التغيير الحاصل في طبيعة السياسة التركية تجاه العراق والتي تم تأشيرها عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ ، وما رافقها من تطورات صاحبت العملية السياسية في العراق ، فإن هناك تغييراً حاصلاً على صعيد التفاعل مع القضايا البارزة في هذه العلاقة ، وأهمها قضية الأكراد والمياه وكركوك .

- في جامعة النهدين ، للفترة من ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٩ . ٢٤ كانون الاول ٢٠٠٩ ، ص ص ١٦٦ . ١٦٧ . وكذلك ينظر، مصطفى جاسم حسين ، الدور الاقليمي التركي للمدة من ٢٠٠٢ الى ٢٠١٠ ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٢٠ ، ٢٠١٢ ، ص ١٥٨ . ١٦٠ .
- (١) ينظر: في هذه العلاقات ، حامد عبيد حداد ، العلاقات العراقية - التركية ، الواقع وآفاق المستقبل ، في : حلقة نقاشية ( الدور التركي في المنطقة العربية ) ، الملف السياسية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٧٩ ، حزيران ٢٠١٠ ، ص ٢٦ . ٢٧ .
- (٢) ينظر: خضر عباس عطوان ؛ محمد ياس خضير ، العلاقة العراقية - العربية بعد العام ٢٠٠٣ : تصحيح الاتجاه ، مجلة الاستاذ ، كلية التربية ، جامعة بغداد . العدد ١٦٩ ، آيار ٢٠١١ ، ص ص ١٨٢ . ١٨٣ . وكذلك ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، أبو ظبي : صندوق النقد العربي وآخرون ، ٢٠٠٩ ، الفصل الثامن . وكذلك ، فلك الدين كاكه يي ، الكرد والترک كيف يتجاوزون الخطوط الحمراء ، صحيفة الزمان ، العدد ٣٣٩٠ ، في : ٢٠٠٩/٩/٥ ، ص ١٥ . وكذلك ينظر :

F . Stephen Larrabee ، Turkey's Eurasian Agenda ، THE WASHINGTON QUARTERLY ، Washington : Center for Strategic and International Studies ، WINTER ٢٠١١ ، p p ١١٣ . ١١٤ .



## ١- القضية الكردية

منذ مطلع العام ٢٠٠٣ ، ارتفعت وتيرة الخلافات الأمريكية -التركية بصدد الحرب على العراق ، وتوافق رأي الجيش التركي مع رأي حكومته بصدد رفض الحرب ، وذلك بسبب الخشية من نتائجها وتحديدا على صعيد الخشية من قيام سلطة كردية قوية بعد إنهيار النظام العراقي قد تؤدي إلى قيام دولة كردية مستقلة ، ورغم الاعتراف الأمريكية ( منح تركيا قروضا ومنحا تبلغ قيمتها ١٥ مليار دولار) ، واغراءات ( تمكين تركيا من نشر ٢٠ ألف جندي تركي شمال العراق لحماية المصالح التركية ) ، لكن المجلس الوطني التركي رفض في مستهل آذار ٢٠٠٣ السماح بفتح جبهة لغزو العراق إنطلاقاً من الأراضي التركية .

أن الحكومة التركية وهي تتوجس امنياً من أنشطة حزب العمال الكردستاني ، ومن احتمالات انفصال أكراد العراق في دولة مستقلة ، قد نشطت في المقابل بعد العام ٢٠٠٢ في اجراء إصلاحات على اوضاع ومناطق الأكراد في جنوب شرق تركيا في إطار متطلبات إنضمامها إلى الإتحاد الاوروبي<sup>(١)</sup> ، ورافقت عملية الاصلاح حملات عسكرية منظمة ضد معقل حزب العمال في شمال العراق طوال الاعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨<sup>(٢)</sup> . ومن جانب ثالث ، طورت تركيا علاقاتها مع إقليم كردستان العراق ، فأصبحت لا تعنى بالمسائل الأمنية والعسكرية فحسب إنما صار الإقليم يعتمد على تركيا في تنميته الاقتصادية<sup>(٣)</sup> ، فتركيا بوابة الإقليم للعالم الخارجي ، كما أن تركيا استثمرت

(١) راغب دوران ، أسباب عودة النموذج التركي ، في : جان ماركو واخرون ، عودة العثمانيين ، الاسلامية التركية ، ط ٣ ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، دبي ، ٢٠١١ ، ص ١١٦ . ١١٧ .

(٢) Graham E . Fuller ، Turkey's Strategic Model : Myths and Realities ، THE WASHINGTON QUARTERLY \_ SUMMER ٢٠٠٤ ، pp : ٦١ . ٦٢ .

(٣) JUSTIN VAÏSSE ، TURKEY'S KURDISH QUESTION : NEW OPPORTUNITIES AND CHALLENGES ، THE BROOKINGS INSTITUTION ، Washington ، ، ٢٠١٠ ، pp : ١٩ . ٢٠ .

حتى العام ٢٠٠٩ نحو ٨ مليارات دولار في الإقليم او ما نسبته ٨٠٪ من الاستثمارات الأجنبية في الإقليم<sup>(١)</sup>.

كما أن تركيا لا تتعامل مع تجارة السلع والخدمات مع إقليم كردستان العراق، إنما استثمرت في العقارات والبنية التحتية، والأهم من ذلك هو سعيها لدخول سوق تطوير حقول كردستان النفطية، فتركيا لا تريد أن تكون دولة عابرة للنفط العراقي فقط، وبالفعل حصلت شركة النفط التركية (TPAO) على استثناءات في مجال المناقصة لعقود النفط والغاز، خلال زيارة رئيس الوزراء التركي أردوغان إلى بغداد في تموز ٢٠٠٨.

ويمكن تفسير السلوك التركي تجاه إقليم كردستان العراق، خارج دائرة محاربة عمليات حزب العمال ضد الأراضي التركية، متمثلاً بالإنفتاح على علاقات اقتصادية معه، وشن هجمات داخله على عناصر حزب العمال التي تحتمي داخل الإقليم، بأنه نوع من السياسة التي يراد بها ارسال رسالة إلى القوى الكردية وحكومة إقليم كردستان على أن تركيا لا تسمح بأن تمتلك القوى الكردية اوراق ضغط وأن قضية كركوك في حالة ضمها لكردستان ستجابه عسكرياً باعتبارها تهديداً لأمن تركيا، فتركيا تدرك أن حكومة كردستان والقوى الكردية تتصرف على اساس منطق الاستعداد لإعلان دولة تكون محور تجتمع اليه أكراد المنطقة<sup>(٢)</sup>.

وينظر ايضاً، عبد الله عرفان، الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، العدد ١٨٢، أكتوبر ٢٠١٠، ص ١٢٣-١٢٥.

(١) عماد شبيحة، تركيا والشرق الاوسط دوراً إقليمياً متجدد، مصدر سابق، ص ٦١-٦٣. وكذلك، باتريك سيل، تركيا والأكراد وإسرائيل، الحياة اللندنية، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٩

<http://www.daralhayat.com/portalarticlendam/٨٠٦٥٤>

(٢) مجموعة الأزمات الدولية، تركيا والأكراد العراقيين: تنازع ام تعاون ؟، تقرير الشرق الاوسط رقم ٨١، في:

## ٢- قضية كركوك والتركمان

تعدّ قضية كركوك والأقلية التركمانية<sup>(١)</sup>، من القضايا الشائكة في العلاقات العراقية - التركية لما بعد عام ٢٠٠٣، فكركوك هي ساحة صراع عبر التاريخ بسبب موقعها الإستراتيجي ومواردها الطبيعية .

ويبرز دور تركيا في قضية كركوك كونها تعد نفسها مسؤولة عن حقوق الأقليات ذات العرق التركي في الدول المجاورة لها ، ويمثل هذا التوجه نهجا تتبعه في سياستها الخارجية ، ووجود التركمان في كركوك الغنية بالنفط يشكل عامل اهتمام لتركيا لاستخدامهم ورقة ضغط سياسي توظف عند الحاجة .

ولقد برزت قضية التركمان في العراق بعد تشكيل العراق المعاصر على يد بريطانيا عام ١٩٢١، وحاول الحلفاء حل مشكلة رعايا الدولة التركية في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ اذ منحت التركمان الساكنين في ولاية الموصل حق الاختيار بين البقاء في العراق واكتساب جنسية الدولة الجديدة ، او الرحيل إلى تركيا مع

١٣ نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٤٠٢ .

(١) ينتشر التركمان في العراق بين مدينة تلعفر التابعة للموصل مروراً بأربيل والتون كوبري وتضم كركوك وطوز خورماتو وفي النهاية تضم مدينتي قزرباط ( السعدية ) ومندلي التابعتين لديالى ، ويقال ان هؤلاء هم بقايا جنود السلطان مراد الرابع الذي استعاد العراق من ايدي الدولة الصفوية عام ١٦٣٨، وانه تم اسكانهم في هذه المنطقة بهدف تواصل الولايات التركية الجنوبية بالولايات التركية الشمالية . ويشير احصاء ١٩٥٧ إلى ان التركمان يشكلون الأغلبية في مدينة كركوك نحو ٤٥٥ الف من التركمان مقابل نحو ٤٠٥ الف من الأكراد ، و ٢٧ الف من العرب ، ولكنهم يأتون بعد الأكراد والعرب في المناطق الريفية اذ بلغ عدد التركمان في الارياف نحو ٣٨ الف مقابل ١٤٧ الف من الأكراد و ٨٢ الف من العرب ، أي ان مجموع التركمان في كل محافظة كركوك هو نحو ٨٣ الف و نحو ١٨٧ من الأكراد و ١٠٩ الف من العرب .

واليوم ، ولاتوجد اليوم أرقام ممكن الأعتداع عليها ، لكن التركمان بصورة عامة يعدون أكبر أقلية بعد الأكراد في العراق . ينظر مجموعة الأزمات ، العراق والأكراد : المعركة المحتممة حول كركوك ، تقرير الشرق الاوسط لمجموعة الأزمات رقم ٥٦ ، في : ١٨ يوليو ٢٠٠٦ ، ص ٢ .

أموالهم خلال مدة سنتين ، وبذلك أصبح التركمان مواطنين عراقيين كباقي سكان العراق من العرب والأكراد والأقليات الأخرى ، أما علاقة الأتراك مع الاقلية التركمانية في العراق فهم يحاولون التدخل في شؤون العراق بحجة حمايتهم ، وأنهم يتحدثون بين حين وآخر عن الاقلية التركمانية وتعرضها للاضطهاد والتمييز وسوء المعاملة ، وتعرب تركيا باستمرار عن قلقها إزاء احتمال تعرض الوجود القومي للتركمان للخطر في حال قيام دولة كردية ، لهذا طرحت بعض الاوساط التركية بعد العام ١٩٩١ مشروع كونفدرالية عراقية تضم ثلاث دويلات : عربية وكردية وتركمانية . لكن تركيا اصطدمت بعدم وجود هوية موحدة للتركمان ، فلدى أغلب التركمان الهويتين الوطنية والمذهبية اهم من الهوية الأثنية .

وبعد العام ٢٠٠٣ ، تصاعدت مواقف تركيا بشأن وضع كركوك بوصفها المسألة الأساس التي تعني الأتراك ، واكثرها كان خلافهم بشأنها هو مع الأكراد العراقيين ، إذ تعد جميع الأحزاب الكردية كركوك على أنها جزء مهم من تراثهم ومستقبلهم . أما المسؤولون الأتراك فأنهم يرون ، أن السيطرة الكاملة للأكراد على كركوك ونفطها ستكون خطوة مهمة نحو تكوين دولة كردية ، وهي نتيجة يحاولون تفاديها<sup>(١)</sup> . ولما صدر الدستور الدائم الذي تم اقراره عام ٢٠٠٥ ، واعتبر كردستان إقليماً قائماً بذاته ، ودعت المادة ١٤٠ من الدستور الى تطبيع اوضاع كركوك قبل أن يبيت بموضوع عائديتها ، فإن تركيا كانت تراقب بحذر التحولات الجديدة في العراق واستمرت على موقفها الثابت من منع قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق نظراً لخطورتها على الأمن القومي التركي . وصرحت تركيا أن من بين أهم الثوابت ( خطوطها الحمراء ) كانت عدم ضم كركوك في أي صفة

(١) سعد المشهداني ، قضية كركوك في سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق ، في : مستقبل العلاقات التركية العراقية في ضوء فوز حزب العدالة والتنمية التركي ( ندوة ) ، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ، مصدر سابق ، ص ٢١- ٢٣ .

مستقبلية إلى كردستان العراق ، وسيطرة الحكومة العراقية على نفط كركوك ، وعدم ظهور دولة كردية ، وفقاً لذلك كانت تركيا بوابة الأكراد على العالم وكانت للجيش التركي حرية التحرك ودخول شمال العراق والخروج منه في مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني ، وتسبب سلوك القوى الكردية العراقية في دعاوى إعادة رسم حدود الإقليم ، فضلاً عن دعم عناصر حزب العمال الكردستاني ضمناً أو صراحة ، في التعرض للخطوط الحمراء لتركيا . وردت عليه تركيا في أكثر من موقف بأن التعرض لكركوك سيجبر تركيا على التدخل ، وهو ما عده مسؤولون عراقيون تدخلاً في شؤون بلادهم الداخلية ، خاصة فيما يتعلق بدعوة تركيا الدول المجاورة للعراق لأن يكون لها كلمتها بشأن مستقبل مدينة كركوك معتبرة أنها تشكل تهديداً محتملاً لأمن المنطقة ، وهددت تركيا بتحويل ما أطلقت عليه ( مشكلة مدينة كركوك ) ، وذهب مبعوث تركيا الخاص إلى العراق ( عثمان قوروتورك ) للقول بأن كركوك هي المكان الأكثر احتمالاً لوقوع مواجهات عرقية في العراق ، ولذا فإن كركوك ليست شأنًا داخلياً عراقياً مبنياًً احتمالية حصول آثار حقيقية محتملة على الدول المجاورة ، وأكد بأن الأتراك مصممون على التأكد من أن ما يحصل في العراق ليس له أية آثار سلبية على تركيا ، ومسألة كركوك تنطوي على مثل هذه المخاطر ، لكن سرعان ما أعاد الأتراك حساباتهم عام ٢٠٠٧ ، ففي ٩ كانون الثاني عام ٢٠٠٧ أعلن رئيس الوزراء أردوغان أن مصالح تركيا في العراق تتمثل في حماية الوحدة السياسية والجغرافية للعراق ، وإعادة التوازن المختل بين المجموعات العراقية ، وحماية الدور المركزي للحكومة المركزية في إدارة وضبط الحدود البرية والجوية ، وحل قضية كركوك عبر الاتصال بين ابنائها ، وأن تغيير الوضع في كركوك وفرض أمر واقع على الجميع أمر غير مقبول وخطير<sup>(١)</sup> .

(١) مجموعة الأزمات الدولية ، تركيا والأكراد العراقيين : تنازع أم تعاون ؟ ، مصدر سابق ، ص ١٥ ، ١٦ .

### ٣- المياه

بيننا في نقطة سابقة تحول موضوع المياه إلى مشكلة في العلاقات العراقية - التركية بعد ستينيات القرن الماضي ، ثم إلى أزمة في العلاقة مع تسعينيات القرن الماضي ، اما بعد العام ٢٠٠٣ ، فإن المياه قد تحولت إلى سلاح سياسي واقتصادي بيد تركيا ، اذ كلما تصاعد الطلب الكلي على المياه في العراق ، فإن وارداته من نهري دجلة<sup>(١)</sup> والفرات<sup>(٢)</sup> تقل ، في ظرف ثبات الموارد المائية الأخرى ( واتجاه إيران ايضا لتحويل مجرى الأنهار الحدودية فبدلا من أن تصب في العراق صارت تجري بالكامل في الاراضي الإيرانية ) ، وبلغ الطلب الكلي على المياه لأغراض الأستهلاك البشري والزراعي والصناعي في العراق عام ٢٠٠٠ نحو ٤٢ مليار متر مكعب ، وسيبلغ عام ٢٠٢٠ نحو ٦٢ مليار متر مكعب ، وفي عام ٢٠٣٠ سيبلغ نحو ٧٥ مليار متر مكعب في اقل تقدير مما اعلنت عنه جهات رسمية عدة ، في حين أن الكميات التي يستطيع الحصول عليها لن تبلغ مستوى الاحتياج وسيتسبب ذلك بعجز يقدره الخبراء بنحو ٢٥ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠ ، ونحو ٤٣ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠<sup>(٣)</sup> ، ولعل اسباب إعلان العجز المتوقع في ما يستطيع العراق

(١) غذى نهر دجلة العراق بواردات قدرت بنحو ٤٩ مليار متر مكعب عام ١٩٩٠ ، واتت وارداته كالآتي : ٥٠٪ من جبال طوروس و ٢٠٪ من جبال زاغروس و ٣٠٪ من روافد داخل العراق ، وبدأت هذه الكمية بالتناقص منذ تلك المدة حتى اليوم ، حيث وصلت إلى ٣٢ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ ، وإلى نحو ٢٠ مليار متر مكعب عام ٢٠١٠ ، فكرت نامق العاني ، المياه في العلاقات العراقية - السورية - التركية ، كتاب الموسم الثقافي لكلية العلوم السياسية جامعة النهدين ، كانون الأول ٢٠٠٩ ، ص ١٧٦ . ١٧٥ .

(٢) انخفض تدفق الفرات بين سنتي ١٩٩٠ . ٢٠٠٨ من ١٨ مليار متر مكعب إلى ٩ مليارات ، ثم وصل في عام ٢٠٠٩ إلى نحو ٦ مليار متر مكعب ، ثم انخفض إلى ٥,٦ مليار متر مكعب عام ٢٠١٠ ، حيث وصل تدفق النهر إلى ما دون ٣م ٢٠٠ / ثانية ، كما ارتفعت نسبة التلوث إلى ١٨٠٠ ملغ / لتر والمعدل الدولي المقبول هو ٨٠٠ ملغ / لتر ، المصدر نفسه ، ص ١٧٦ .

(٣) نوار جليل هاشم ، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد إنشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣٥٩ ، كانون الثاني ٢٠٠٩ ، ص ٣٦ . ٣٥ .

توفيره من مياه يرجع إلى سياسات تركيا المائية ، لأنها دولة المنبع اولا ، ولأنها اقامت مشاريع اروائية ثانيا دون أن تراعي احتياجات العراق المائية ، كما أن مشاريعها المائية لم تنشأ لأغراض سد حاجات بشرية استهلاكية او زراعية معيشية او صناعية إنما أنشأت لتتحول تركيا إلى سلة غذاء قائمة على اساس حرمان الآخرين من فرصهم الطبيعية في الإنتاج . واصل الطرح هنا يعود إلى مطلع الثمانينيات عندما وضع الحجر الأساس لسد اتاتورك ، اذ صرح رئيس الوزراء التركي آنذاك أن كل برميل ماء سيقايب ببرميل نفط ، وهو ما جعل البعض يعتقد أن السياسات المائية لتركيا كانت الأكثر تأثيرا في العراق لأنها تتعدى الأهداف الاقتصادية إلى تحقيق أهداف سياسية وامنية واجتماعية من خلال تطوير منطقة شرقي الأناضول المضطربة امنيا ، وما أكده تصريح رئيس الوزراء التركي السابق ( مسعود يلماز ) حين صرح : " أن المياه نفطنا وأن كان هناك من يرضى باقتسام نفطه مع الآخرين فتركيا على استعداد لاقتسام مياهها"<sup>(١)</sup> .

والواقع ، أن ملف العلاقات بين تركيا وكل من العراق وسوريا كان حتى العام ٢٠٠٢ بيد المؤسسة العسكرية ، التي تتحكم بأغلب الخطوط العامة للقضايا الحساسة في تلك العلاقات ، من خلال اعضائها في مجلس الأمن القومي ، إلا أنه وبعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم ، واتجاه تركيا للامتنال لاشتراطات الإتحاد الاوروبي في تحول مجلس الأمن القومي إلى مؤسسة يغلب عليها الطابع المدني وأن تكون ذات صفات استشارية ، فإن ملف المياه كما في غيره من الملفات لقضايا إقليمية في علاقات الدولتين صار بيد الحكومة والسلطة التشريعية التركية ، إلا أن ما يلاحظ أن هناك نوعاً من الأجماع القومي داخل تركيا على اهمية المشاريع التي سعت تركيا لتحقيقها على حوضي الفرات

(١) نقلأ عن ، علاء لفته موسى ، مياه دجلة والفرات بين العراق وتركيا ، في : مستقبل العلاقات التركية العراقية في ضوء فوز حزب العدالة والتنمية التركي ، ( ندوة ) المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية ، ( عمان ) ، ١٧ شباط ٢٠١٢ ، ص ٣٠ . ٣٤ .

ودجلة ، فقد شرعت الحكومة التركية بإكمال اعمال مشاريع ( GAP ) ، ففي  
اواخر شهر آب ٢٠٠٧ ، وضع رئيس وزراء تركيا أردوغان حجر الأساس لسد  
( اليسو ) على نهر دجلة قرب منطقة ( دراغيتجين ) على بعد ٤٥ كلم من الحدود  
السورية ، وحجم الخزن الكلي للسد هو ١١,٤ مليار متر مكعب والمساحة  
السطحية لبحيرة خزان السد هي ٣٠٠ كلم مربع ، وسيولد السد طاقة كهربائية  
تصل إلى ١٢٠٠ ميغا واط ، وتبلغ كلفة السد المقدره نحو ١,٢ مليار دولار ،  
وسيتحكم السد في تحديد كميات المياه المنطلقة إلى العراق بعد إنجازه .

ولا يتعلق الأمر بنهر دجلة فحسب ، فالأزمة الأكثر خطورة هي المتعلقة  
بحوض نهر الفرات في العراق ، إذ أنخفض وارد العراق من النهر من ١٨ مليار متر  
مكعب عند نقطة الحدود العراقية السورية عام ٢٠٠٨ إلى ٩ مليار متر مكعب او  
نحو ٥٠٠ متر مكعب / ثانية عام ٢٠٠٨ ثم إلى ٦ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٩ او نحو  
٢٠٠ م<sup>٣</sup> / ثانية ، ثم إلى نحو ٥,٦ مليار متر مكعب عام ٢٠١٠<sup>(١)</sup> .

مما تقدم ، يتبين لنا أن السياسة الخارجية التركية وهي تتعامل مع العراق  
بوصفه واحدة من دول الجوار والقضايا المشتركة في علاقاتها الإقليمية مع  
العراق ، قد شهدت مزيداً من التحول عما كانت تنتهجه سياسة تركيا الخارجية  
بعد تأسيس الدولة التركية المعاصرة ، وإذا كان مضمون التحول قد بدأ عام  
١٩٩٠ ، إلا أنه تحول محدود قياساً بالذي حصل عام ٢٠٠٣ ، إذ وجدت تركيا أن  
وضع العراق بعد إحتلاله يغري لممارسة ادوار إقليمية جديدة ، وهو بتعبير آخر نقطة  
دخول للمجال الحيوي التركي العثماني ، كما أنه في الوقت نفسه يحوي  
تحديات وتهديدات مركبة عراقية وإقليمية ودولية تفرض على تركيا تغيير

(١) المشاريع التركية على نهر دجلة ، قراءات في الجوانب السياسية والقانونية ، ندوة ، مجلة المستقبل العراقي ،  
مركز العراق للأبحاث ، بغداد ، العدد ١٣ ، آذار ٢٠٠٨ ، ص ٧١. ١٠ . وكذلك ، علاء لفته موسى ، مياه دجلة  
والفرات بين العراق وتركيا ، مصدر سابق ، ص ٣٥. ٣٦ .



وسائلها وحتى بعض أهدافها لتواكب ما حصل ، ومنها مثلاً ادراكها حقيقة وضرورة تعاملها مع إقليم كردستان العراق ، إلا أنها رفضت إقامة دولة كردية في شمال العراق ، ومن جهة ثانية ، فإن تركيا بعد عام ٢٠٠٣ أخذت تتفهم بأن إحتلال العراق عام ٢٠٠٣ سيخلق توازنات قوى اقليمية ودولية جديدة ويجب أن تكون طرفاً فاعلاً فيها لخدمة أغراضها ومصالحها ، لذلك كانت القضية الفلسطينية والعراقية ثم قضية الثورات العربية التي سنتحدث عنها مرتكزات اساسية لتركيا في لعبة التوازنات هذه وخصوصاً مع قوى اقليمية فاعلة كإيران واسرائيل .



## المبحث الثالث : سياسة تركيا تجاه الثورات العربية

بعد أن بينا وجود تغيير في سياسة تركيا الخارجية تجاه قضيتين مهمتين في المنطقة العربية ألاهما القضية الفلسطينية والعراق بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا ، فإن الحاجة تستدعي تناول مسألة مهمة ظهرت على ساحة الأحداث بسرعة الا وهي الثورات العربية ، ويسمياها آخرون بالربيع العربي<sup>(١)</sup> ، اذ كان هناك دور تركي يعبر عن رؤية اما مؤدلجة او أنه رؤية تنبع من التحالف الغربي او اعتبار الثورات بوابة لدخول المجال الحيوي التركي . في هذا المبحث سنشير الى مقدار التغيير في سياسة تركيا الخارجية تجاه المنطقة العربية استناداً إلى حجم الأدوار التي مارستها في التعامل مع أحداث الثورات العربية ، وذلك عبر مطلبين ، وهما ، السياسة التركية تجاه المنطقة العربية ما قبل العام ٢٠٠٢ ، ثم السياسة التركية تجاه المنطقة العربية اثناء إندلاع الثورات العربية في العام ٢٠١٠ .

(١) جاسم خالد السعدون ، ربيع العرب ، فائت أم قادم ؟ مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٩٠ ، آب ٢٠١١ ، ص١٢٦-١٣٠ .

## المطلب الاول : السياسة التركية تجاه المنطقة العربية ما قبل العام ٢٠٠٢

تجمع الأتراك والعرب علاقات تمتد لنحو خمسة قرون متتالية ، في نحو اربعة منها كانت أغلب مدن العرب خاضعة للسيادة العثمانية التي يقع مقرها في مدينة أسطنبول ، وكان العرب مشاركين بأغلب مفاصل نظام الحكم والادارة ، باستثناء الخلافة التي يتم مداورتها بين أحفاد السلطان العثماني ، كون الولاء والمنصب يخضع لأساس ديني إسلامي وليس لأساس قومي ، مما جعل علاقات العرب والأتراك علاقات تفاعل في المراحل الاولى من الدولة العثمانية ، ألا أن الأمر بدأ بالتغيير في المراحل الأخيرة من حياة الدولة العثمانية واتجاهها نحو التسلط وذلك لإدامة حكم السلطان العثماني ، فشعر العرب بمساوئ الحكم العثماني عليهم ، وكان ذلك مصحوبا بتأثير أوروبي لتحفيز الانتماء القومي لدى العرب من أجل إضعاف الرابطة الإسلامية في الدولة العثمانية ، وهذا التأثير استمر بالتحفيز طوال القرن التاسع عشر، وإنتهى في مستهل القرن العشرين بمشاركة بعض العرب في الثورة ضد الحكم العثماني ، وهو ما عرف بثورة الشريف حسين عام ١٩١٦ ، فضلا عن عدة حركات عربية في بلاد الشام ، مما يسهم بتسريع سقوط الدولة العثمانية وتفككها ، وظهور دول عدة أهمها العراق وسوريا ولبنان ، وهذا الأمر حمله الأتراك والعرب نحو بعضهم طوال المرحلة الممتدة حتى اواسط سبعينيات القرن الماضي اذ اتجهت تركيا نحو الغرب في سياسة إنفصال حادة

عن أرتها الشرقي والإسلامي والإنخراط في المشاريع الغربية ومنها الاعتراف بإسرائيل والإنضمام لحلف شمال الأطلسي وحلف بغداد<sup>(١)</sup>، وفي منتصف السبعينيات بدأت ملامح تغيير عام في العلاقة العربية - التركية جراء سياسات الحظر النفطي العربي، وإزاء ادراك تركيا لمضامين الأزمة القبرصية، فكان أن أعادت تركيا تقييم علاقاتها وقررت تطوير مسار العلاقة الاقتصادية مع العرب، مع الاستمرار بنهج عدم التدخل السياسي أو الأمني في شؤون الدول العربية<sup>(٢)</sup>.

وعلى مدى تاريخها، عرفت السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية نهجا شبه ثابت، مفاده التعلق بستة مبادئ عامة هي<sup>(٣)</sup>:

١. الأولوية للبعد الاقتصادي في العلاقة مع الدول العربية، مع إعطاء الأفضلية لعلاقاتها الثنائية مع الدول العربية، والابتعاد عن التعامل الجماعي معها.
٢. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية كالتطورات السياسية وتغيير نظمها السياسية.
٣. إحجام تركيا عن التورط في منازعات دول المنطقة.
٤. أولوية العلاقة مع الغرب على العلاقة مع الدول العربية.
٥. إيلاء الأهمية للمصالح العربية لاسيما الأمنية منها، لذا تحرص تركيا على إلحاق تحالفها مع الغرب ضررا بالمصالح الأمنية للدول العربية.
٦. فك التعارض بين الطبيعة العلمانية للدولة التركية، والمشاركة الإيجابية

(١) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، مصدر سابق، ص ١٠٣. ٢٨٨.

(٢) عوني عبد الرحمن السباعي، علاقات تركيا الخارجية، في: إبراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، مصدر سابق، ص ٢١٩. ٢٢٤.

(٣) ينظر: للمقارنة، وليد رضوان، العلاقات العربية - التركية، مصدر سابق، ص ٣٣٧. ٤٠٠.

لتركيا في الأنشطة الدولية الإسلامية إلى جانب الدول العربية كمنظمة المؤتمر الإسلامي .

وسنناقش من بينها ثلاثة مبادئ وهي : أولوية البعد الاقتصادي على الأبعاد الأمنية والعسكرية ، وعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول العربية ، وأولوية العلاقة مع العالم الغربي .

### أولاً : تقديم العلاقات الاقتصادية

لا تملك تركيا ثروات طبيعية هيدروكربونية ( نفط وغاز طبيعي ) على غرار باقي دول الشرق الأوسط ، ولكنها تمتلك موقعاً جيوسياسي مهماً ، وهذا ما جعل الأتراك يبحثون عن كل الوسائل التي تعظم من قدراتهم الاقتصادية ، كوسيلة لاستعادة موقعهم السياسي بين القوى الكبرى ، فاتجهوا في طريق بناء اقتصادهم القومي ، وفي مجال البحث عن شركاء تجاريين ، وفي طريق البحث عن المستثمرين ودعم توجههم نحو تركيا ، وأخيراً الارتباط بالعالم الغربي والحصول منه على مساعدات تمكن صانعي السياسة الأتراك من بناء الاقتصاد التركي .

في خضم هذا الاتجاه ، وجدت تركيا أن لا خيارات أمنية تفيد في بناء الدولة التركية ورفاهيتها ، إنما يتوجب الاعتماد على الاقتصاد ، وهكذا اتجهت للارتباط بحلف شمال الأطلسي من جهة وبالعلاقات تحالف مع الولايات المتحدة من جهة أخرى .

ورغم أن تركيا قد استقرت بعد العام ١٩٢٣ على التوجه صوب الغرب وأوروبا تحديداً ، وبذو الشرق وبضمنه العرب ، إلا أنها سرعان ما وجدت في الدول العربية خيارات اقتصادية يمكن أن تسهم في تحفيز الاقتصاد التركي . وأكثر ما ظهر هذا الاتجاه بعد موقفين في مسيرة الدولة التركية وتاريخها ، الأول هو موقف الغرب من الأزمة القبرصية ، إذ وجدت تركيا نفسها في عزلة عن عالم ارتمت إليه

دون شروط ولم يعطها استحقاقها ، والثاني اثر الأزمة النفطية بعد حظر العرب للنفط عن الدول التي ساندت إسرائيل في حرب العام ١٩٧٣ ، وكل من الحادثين جعل تركيا تعيد النظر في حجم ومستوى علاقاتها مع الدول العربية ، من الرفض المبدئي إلى القبول بفكرة التبادلات المصلحية ، فاختارت العلاقات الاقتصادية سبيلا لهذه العلاقات .

أن البحث في سبب هذا التحول والتركيز على العامل الاقتصادي دون سواه من العوامل الأخرى ، يرجعنا إلى نقطتين أثنتين هما : أسس السياسة الخارجية التركية ، وأثر الكمالية وتأثيراتها في سياسة تركيا الخارجية ، وبالنسبة للاول فمن غير الممكن تحليل تحولات السياسة الخارجية التركية المعاصرة دون العودة إلى أصولها التي تبلورت مع قيام الجمهورية التركية واتخذت صفة إرث مؤسسها مصطفى كمال ، اذ لم يكن لتركيا أن تكون على ما هي عليه اليوم كدولة حديثة لولا تصميم أتاتورك على إنشاء دولة . أمة تركية ، ورسم السياسات الداخلية والخارجية المتوافقة معها ، وقد أمضى حياته حتى وفاته في العام ١٩٣٨ في تحقيق هدفه في إنشاء دولة ذات مؤسسات غربية ، ونجح في قبوله الرأي العام التركي في هذا الاتجاه . وفي سياساته ، نأى أتاتورك عن الشرق والعرب والإسلام والشعوب التركية الأخرى ، وجعل تركيا تتجه بكليتها نحو الغرب .

وإذا كان أتاتورك قد أقام علاقات طيبة مع الإتحاد السوفييتي بقصد جعل تركيا دولة محايدة ، الا أنه بعد الحرب العالمية الثانية تعززت علاقات تركيا بالغرب ، بعد إنضمامها إلى حلف شمال الأطلسي وسيطرة الغرب على العلاقات الاقتصادية الخارجية لتركيا . هكذا قامت الجمهورية التركية الحديثة على أساس قطيعة مع ماضيها في مجاله الداخلي والخارجي <sup>(١)</sup> .

(١) عماد شيحة ، تركيا والشرق الاوسط دوراً إقليمياً متجدد ، مصدر سابق ، ص ٢١٠ .

أما على صعيد إرث الكمالية ، فهناك دعامتان تشكلان صرح الكمالية ، أرساهما أتاتورك وصارتا جزءاً من هوية البلد ، وهما نزوع قومي شديد رافض لأي أشكال تعددية ثقافية موجودة في المجتمع ، هذا من جانب . ومن جانب آخر، عقيدة تستند إلى صيغة علمانية متشددة ، فشكّلت العلمانية حداً فاصلاً بين النظام القديم والنظام الجديد ، فأنتزع الدين من الحياة العامة بشتى مظاهره ، وصار العسكريون والسياسيون في موقف الوصاية على مبدأ العلمانية والقومية .

ومن أرث الكمالية أيضاً ، أن الأتراك قبلوا أن يؤسسوا تركيا المعاصرة على الاراضي التي أنشأت وتقام عليها الجمهورية اليوم ، والأنتقطاع عن الجوار الذي كان جزءاً من الدولة العثمانية ، وكانت السياسة الخارجية التركية مع الجوار تتسم بالحدروالابتعاد عن المخاطرليترسخ إهمالها لذلك الجوار. وفي المقابل ، أندمجت مصالح تركيا الخارجية السياسية والأمنية والاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مع أتساع مصالح الغرب ، في ظل خوفها من تمدد نفوذ الإتحاد السوفييتي ، فصار التهديد الشيوعي يعلو على تهديد الإسلام للنظام السياسي فسححت الاحزاب القومية والعلمانية التركية بإنضمام الإسلاميين إلى الأحزاب السياسية ؛ وفي ظل وجود مؤسسة الجيش بوصفها الحارس لقيم الجمهورية الكمالية ، وتدخل ثلاث مرات في الحياة السياسية بقوة الأنتقلاب العسكري في الأعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠ . وفي تلك المرحلة الحرجة من تاريخ تركيا تجذّر أندماج السياسة الخارجية التركية مع مصالح الغرب واستراتيجياته ، لهذا لم تكن لتركيا علاقات مميزة مع العرب باستثناءات متعلقة بوجود علاقات مع كل من العراق ( بحكم حلف بغداد ) ، ومع مصر .

ثم بدأ تغيير تركيا لسياستها المعادية للعلاقة مع العرب بعد أزمة قبرص الاولى في العام ١٩٦٤ وتردد الولايات المتحدة في مساعدة تركيا ، فتحرّكت الاخيرة



لكسب تأييد العرب لموقفها في قبرص . كما أسهم تنامي دور الحركات الإسلامية واليسارية في رأب صدع العلاقات العربية - التركية التي أدت لإنضمام تركيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي في العام ١٩٧٦ وافتتاح ممثلية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تركيا عام ١٩٧٩ . وأنطلقت في مسار موازله العلاقات الاقتصادية لتكون مصالح معززة لهذا التقارب ، حيث تضاعفت صادرات تركيا من السلع والخدمات إلى المنطقة العربية وإيران وارتفعت من نحو ملياري دولار عام ١٩٧٥ إلى نحو ٤,٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، ثم تواصل هذا الارتفاع خاصة مع العراق خلال حربه مع إيران بين العامين ١٩٨٠ - ١٩٨٨ وهو نتاج موقف تركيا الحيادي من الحرب ، اما مع الدول العربية الأخرى ، فإن الأمر مختلف ، فهو يتباين من دولة لأخرى ، ومنها مثلا مع سوريا التي خضعت العلاقات الاقتصادية لمنطق السياسة وليس لمنطقة المصالح ، وأدى تضيق تركيا على موارد سوريا والعراق المائية من خلال مشروع ( GAP ) الى تدهور العلاقة بين تركيا وسوريا تحديداً<sup>(١)</sup> .

وأدى أنتهاء الحرب الباردة إلى ظهور مشكلة الهوية مجدداً ، ومع إنخراط تركيا في عمليات الولايات المتحدة ضد العراق ، وعزلتها النسبية عن أوروبا في مجال العلاقات العسكرية ، وجدت تركيا في الولايات المتحدة وإسرائيل حليفين وحيدين في مواجهة تدهور علاقاتها مع أوروبا ودول الجوار العربية . ولكن ، النتائج الاقتصادية السلبية جراء إنخراط تركيا في أعمال الولايات المتحدة ضد العراق وفي تطبيق العقوبات الاقتصادية ، والتي قدرها الاقتصاديون بنحو ٣ مليار دولار في العام بدءاً من العام ١٩٩٠ ، وهي تشمل إغلاق أنابيب النفط العراقية وخسارة موارد الترانزيت منها وموارد التصدير عبر الموانئ التركية وتخفيضات اسعار النفط عن السوق النفطية العالمية ، وتوقف الصادرات التركية

(١) Carol Migdalovitz ، Turkey : Selected Foreign Policy Issues and U . S . Views ، Op . Cit ، pp : ٢٣ - ٢٤ .

والمواصلات والسياحة مع العراق والكويت ، واستمرت الحال حتى العام ١٩٩٦ ، عندما بدأت العلاقات العراقية - التركية تستعيد عافيتها جراء التدخل الأمريكي عندما تم اشتراط تصدير النفط العراقي عبر الموانئ التركية في اتفاقية النفط مقابل الغذاء .

وخلال التسعينات ، ورغم حجم الاقتصاد التركي الكبير سبباً قياساً إلى اقتصادات دول المنطقة ، اذ كان الناتج القومي التركي عام ٢٠٠٤ نحو ٢٠٢,٨ مليار دولار، وبتعادل القوة الشرائية<sup>(١)</sup> نحو ٥٥٦,٨ مليار دولار، ومتوسط دخل الفرد منه نحو ٤٢٢١ دولاراً ، في حين كان الناتج القومي الإيراني عام ٢٠٠٤ نحو ١٦٣,٤ مليار دولاراً ، وبتعادل القوة الشرائية نحو ٥٠٤,٢ مليار دولاراً ، ومتوسط دخل الفرد منه نحو ٢٤٣٩ دولاراً ، اما الناتج القومي السعودي عام ٢٠٠٤ فقد كان نحو ٢٥٠,٦ مليار دولار، وبتعادل القوة الشرائية نحو ٣٣١,١ مليار دولار، ومتوسط دخل الفرد منه نحو ١٠٤٦٢ دولار، اما الناتج القومي الإسرائيلي عام ٢٠٠٤ فقد كان نحو ١١٦,٩ مليار دولار، وبتعادل القوة الشرائية نحو ١٦٥,٧ مليار دولار، ومتوسط دخل الفرد منه نحو ١٧١٩٤ دولار، بالنسبة لمصر فقد كان الناتج القومي عام ٢٠٠٤ نحو ٧٨,٨ مليار دولار، وبتعادل القوة الشرائية نحو ٣٠٥,٩ مليار دولار، ومتوسط دخل الفرد منه نحو ١٠٨٥ دولار<sup>(٢)</sup> ، نقول أنه رغم الفروقات التي تعكس قوة الاقتصاد التركي ، إلا أنه عانى من أزمات أثرت في مستوى معيشته ورفاهيته قياساً بالفرد في أوروبا ، وربما كان هذا واحداً من الأسباب التي جعلت الأتراك يتجهون في منتصف التسعينات إلى تغليب التيار الديني على التيار القومي والعلماني .

(١) تعد القوة الشرائية مؤشراً اقتصادياً لا بحسب ما تملكه الدولة والافراد من مال يتم تداوله ، انما يقيس قدرته على الشراء وفقاً للأسعار السائدة في البلد ، ويقارن قدرة نفس حجم المال على شراء سلع وخدمات متكافئة في كل دول العالم ، ومن ثم نكون أمام ناتج قومي حقيقي وليس رقمي جرد .

(٢) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦ ، مصدر سابق ، ص ٣٣١ . ٣٣٢ .

وأنعكس صعود التيار الديني ممثلاً بنجم الدين أربكان ( حزب الرفاه ) إلى توسع في العلاقات التركية مع مصر وليبيا ودول الخليج العربية .

ومع ذلك ، علينا أن لا نتصور أن تركيا شريك تجاري مهم للدول العربية ، ففي عام ٢٠٠٦ مثلاً ، كان حجم التجارة العربية عامة هو بنحو ١٢٩٠ مليار دولار ، وحجم التجارة مع تركيا لم تكن تمثل الا نحو ١,٧٪ من حجم تجارة العرب الكلية ، الا أن تركيا عدت شريكاً تجارياً لكل من العراق وسوريا ، في حين أن حجم تجارة تركيا الكلية قدر بنحو ٢١٠ مليار دولار لذات العام ، وهذا يعني أن العلاقات الاقتصادية كانت مجالاً للتفاعل ، الا أن اهتمامات كل من العرب والأتراك هي نحو اوروبا والولايات المتحدة وشرق آسيا .

### ثانياً : مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية

ومثل هذا المبدأ الثاني في علاقات تركيا بدول المنطقة العربية ، وعكسه مبدأً لآتاتورك يقول فيه ( السلم في الداخل والسلم في الخارج ) ، بمعنى أن خيارات تركيا لن تكون في تفضيل الحلول العسكرية في معالجه المشاكل ، وطالما أن تركيا قد اتجهت نحو الغرب واوروبا فهي قد نأت بنفسها عما يحدث في الشرق وفي المنطقة العربية ، ولم تتدخل في كل ما يحدث من تفاعلات داخلية وأنقلابات وعدم استقرار ، وقد لوحظ ذلك السلوك على سياسة تركيا الخارجية تجاه كل مظاهر عدم الاستقرار في الدول العربية ، والتي كانت من أهمها :

١ - غياب الديمقراطية ، عبر حكم الأنظمة الديكتاتورية والشمولية والتسلطية ، وهذا شمل أغلب الدول العربية ومنها دول الخليج العربية وتونس ومصر .

٢ - ظهور الانقلابات العسكرية ، وحكم العسكر في العراق وسوريا والسودان ، وليبيا ، وموريتانيا .

٣. غياب التنمية الحقيقية كمنشآت وبشر.

٤. ضعف الحريات ، وأحيانا "إنعدامها .

٥. التعامل غيرالمنصف مع الاقليات الاثنية والمذهبية والدينية ،

٦ - غياب العدالة الاجتماعية ، وسيطرة الحكام والمقربين منهم على

الاقتصاد والموارد العربية .

فكل هذه المظاهرلم تقترب منها تركيا ، وأعتبرتها شأنًا داخلياً عربياً ، وكان ما يجري في الدول العربية المجاورة شأنًا لا ينعكس على الوضع داخل تركيا ، كما رفض أي تدخل عربي مقابل في الشأن التركي ، وأبقاء العلاقات منحصرة في الجانب الأقتصادي ، وتبادل العلاقات الدبلوماسية .

ويكاد تدخل تركيا قد ظهر في مسألتين كما بينا سابقاً ، هما<sup>(١)</sup> :

١. التغييرالذي حصل في العراق عام ١٩٥٨ ، فتركيا كانت قد نظرت إلى العراق كعضو في حلف بغداد مكمل لأنشطة حلف شمال الأطلسي في المنطقة العربية والشرق الاوسط ، بوصفها حليفاً ، ومن ثم فإن تحول العراق عن الحلف عدته تركيا خسارة ، سعت إلى محاولة اقناع الغرب ومن ثم دول حلف بغداد الأخرى للتدخل العسكري في العراق لغرض افشال التغييرالحاصل وابقاء النظام الملكي ، واعلنت صراحة كما أوضحنا رفضها التغيير ، إلا أنها سرعان ما وجدت نفسها مضطرة لأقامة علاقات مع العراق الجمهوري .

٢. منح العراق حكما ذاتيا للأكراد عام ١٩٧٠ ، اذ نظرت تركيا إلى الحكم الذاتي بوصفه خطوة ستكون نتائجها سلبية على تركيا قبل غيرها ، كون أتراك تركيا يشكلون في اقل تقدير نحو ١٦٪ من مجتمع تعداده عام ٢٠١٠ نحو (٧٧ مليون ) نسمة ، ويشغلون نحو ثلث مساحة تركيا ، وفي تركيا حركة عصيان

(١) GÜLBAHAR YELKEN AKTAŞ ، TURKISH FOREIGN POLICY : NEW CONCEPTS AND REFLECTIONS ، Op . Cit . pp : ٦. ١٦ .

ورفض للنظام السياسي التركي على اسس قومية متمثلا بالأكراد نظرا لعدم اعتراف تركيا بهم كقومية ، وطيله تاريخها المعاصر تعاملت تركيا مع العراق على إنهاء حركة التمرد والعصيان الكردي بمختلف الوسائل بدءا من اتفاقية العام ١٩٣٠ مرورا بمعاهدة سعدآباد عام ١٩٣٧ ومن ثم باتفاقية العام ١٩٤٦ ، وباتفاقية المطاردة الحثيثة عام ١٩٨٤ ، ولما اضطر العراق إلى التفاهم مع الحركات الكردية - جناح حزب الإتحاد الوطني الكردستاني عام ١٩٨٤ من أجل تقليل الضغط الذي تتعرض له القوات العراقية المنشغلة بالحرب مع إيران ، وامام دعم إيران الواسع للقوى المسلحة الكردية كنوع من الضغط على الجهد العسكري العراقي آنذاك ، وقبل التوقيع على اتفاق مع حزب الإتحاد الوطني الكردستاني بساعات قليلة تدخلت تركيا لدى الحكومة العراقية من اجل إنهاء مشروع الاتفاق وقايضته باستمرار العلاقات الاقتصادية مع تركيا ، والتي كانت تعتبرثة العراق على العالم الخارجي <sup>(١)</sup> .

وفي سوى الحدين أعلاه ، نرى أن تركيا لم تكن مهتمة بالمنطقة العربية عامة ألا في أطار التوجه الغربي ، ومثالها في عدم مراعاة المصالح العربية إنما الاهتمام بالمصلحة الغربية ومنها موقفها من ثلاث قضايا بارزة في الشأن العربي الا وهي : الاعتراف التركي المتسرع بالكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٩ ، ثم موقفها من ازمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، اذ ساندت تركيا الموقف الأمريكي في ضرورة وضع قناة السويس تحت اشراف دولي وليس مصرياً ، ثم تصويتها في العام ١٩٥٧ في الامم المتحدة ضد استقلال الجزائر عن فرنسا ، وجاء الموقف التركي تضامنا مع الموقف الغربي العام آنذاك <sup>(٢)</sup> .

(١) ينظر: جلال الطالباني ، مذكرات جلال الطالباني ، بلا ناشر، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٣١- ٣٤ .

(٢) ينظر: محمود سالم السامرائي ، المساومة في السياسة الخارجية التركية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ١٥ ، صيف ٢٠٠٧ ، ص ٨٢- ٨٣ .

الأ أن بدايات التحول في سياسة تركيا الخارجية كانت عام ١٩٩٠ ، وتحديدًا مع العراق ، إذ سحقت تركيا لنفسها بالتدخل في الشأن العراقي الداخلي في قضايا الأكراد والتركمان وكركوك ، وطرحت نفسها كطرف مشارك له رأيه في ما يتعلق باحتمالات ما قد يستقر عليه النظام السياسي العراقي ، وعدم تفضيل أن يكون النظام السياسي الذي تضغط الولايات المتحدة لتغييره خاضعًا لجهة اثنية او مذهبية يقصي غيرها من مكونات العراق ، وربما هذا الموقف يعزى إلى عدم ترك أوراق الملف العراقي بعد العام ١٩٩١ لدول الجوار الأخرى لتصيح نظاماً سياسياً يناسب مصالحها .

### ثالثاً : اولوية العلاقة مع العالم الغربي

وفي مقابل المبدأ السابق ، اتجهت النخب السياسية الحاكمة في تركيا طواعية إلى الغرب والى أوروبا تحديداً بوصفها خياراً وهوية لتركيا ، ورفض ما عداه من اتجاهات وهويات متاحة ، وهذا التوجه فرض على تركيا تغيير طبيعة مؤسساتها الداخلية ، وأنهاء الإسلام كعامل مؤثر ليس على الحياة السياسية التركية فحسب إنما في الحياة الإجتماعية من أجل أعداد أجيال من الأتراك لا يشعرون بغربة عن نظامهم السياسي ، ومثاله تبني سياسات تعظم من الحريات الفردية كافة ، وتمنع أي ارتباط للفرد التركي بالدين ، ربما باستثناء الديانتين اليهودية والمسيحية ، كما أنهت تركيا استعمال الأحرف العربية في الكتابة واتجهت نحو الأحرف اللاتينية ، وفي المجال الخارجي أنضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي وقدمت طلبها للإنضمام للجماعة الأوروبية ، وغربت التعليم وجعلته لا يمت بصلة للواقع التركي ، وفتحت أبوابها أمام الغرب سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً ، فكانت الحصيلة حساب تركيا نفسها على عالم

غربي بلا شروط<sup>(١)</sup> ، في حين بقي ذلك العالم ينظر إليها على أنها جزء من منظومة شرقية - إسلامية ، فكانت النتيجة ازمة هوية لدى الأتراك عانوا منها طوال المدة السابقة على العام ٢٠٠٢ وبشدة<sup>(٢)</sup> .

ويعود جزء من الاتجاه التركي إلى الغرب ، إلى طريق أخطه أتاتورك ، ووجد فيه أن العرب والمسلمين والإسلام والتوجه صوب الشرق هو من أنهى الأمبراطورية العثمانية ، وأن الشعب الذي وضع ضمن الحدود التي أقرها الحلفاء للأتراك لبناء دولتهم عليها عام ١٩٢٣ يجب أن يرفض كل ما اخره عن ركب التطور ويتجه صوب الغرب ، باعتبار أن ما يأتي من الغرب كله هو التطور بذاته .

لكن الأنحياز التام في الاتجاه صوب الغرب ، لم يكن ذا جذور اجتماعية ، إذ سرعان ما عادت تركيا تطرح خيارات للشرق وللعرب والإسلام بصعود حزب الرفاه للحكم عامي ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ، ومناداه رئيسه نجم الدين أربكان في إنتخابات ١٩٩٤ البلدية من أن هدفه هو ( تأسيس تقليد عثماني في الشؤون البلدية ) ، في ظل أنخفاض قيمة الموقع الجغرافي لتركيا بالنسبة لحلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة<sup>(٣)</sup> .

وظهر أنحياز تركيا للغرب في أثناء حرب الخليج الثانية وما بعدها ، إذ أنهت تركيا علاقاتها بالعراق واستجابت لطلب الغرب في المشاركة بأنشطة التحالف الدولي لإجبار العراق على الإنسحاب من الكويت ، ثم في العقوبات الاقتصادية على العراق ، ثم في أنشطة حماية الأكراد والكيان الكردي في شمال العراق

(١) ينظر: نديم البتكين ، تركيا بوابة استراتيجية للامبريالية العالمية ، الحقيقة برس ، بلا مكان نشر، ١٩٨٧ ، ص ١٢٥-١٣٣ .

(٢) عماد شيحة ، تركيا والشرق الاوسط دورًا إقليميًا متجدد ، مصدر سابق ، ص ٢٥-٢٧ .

(٣) Özdem SANBERK and Ret . Ambassador ، REGIONALIZATION OF THE TURKISH FOREIGN POLICY ، Op . Cit ، pp : ٢٠٣ .

بعد العام ١٩٩١ ، رغم أن مصالحتها تتعارض وهكذا توجه ، بل أن أغلب الباحثين يشير إلى أن أجمالي سياسات تركيا تجاه المنطقة العربية ( باستثناء القضية الكردية والمياه ) هي سياسات تتطابق وما يريده الغرب منها ، ومثالها موقفها من الصراع العربي -الإسرائيلي ، وتطويرها لعلاقات تحالف مع إسرائيل ، فكلاهما جزء من منظومة الغرب او هكذا هما ينظران لنفسيهما ، بل ورأت تركيا أن العلاقة مع إسرائيل هي مفتاح لتطوير العلاقة مع الغرب <sup>(١)</sup> .

وربما ، ينصف المحللون تركيا في التوجه صوب الغرب ، فالإنضمام للإتحاد الأوروبي من شأنه أن يحل جزءاً من مشاكل تركيا ، فالإتحاد الأوروبي سوق واسعةٌ ويمتلك قدرات تكنولوجية متقدمة عالمياً ، وعضوية تركيا تتيح لها فرص أفضل في جعلها مزوداً لأوروبا باليد العاملة التركية ، كما أن الالتزام بالمعايير الأوروبية في تكوين نظامها السياسي يجعل من تركيا أنموذجاً ديمقراطياً للعالم الإسلامي ، والاهم من ذلك ما تولد داخل تركيا من مجموعات اقتصادية ضخمة لها مصالح في الارتباط بالغرب ورأسماليته ، ومجموعات اجتماعية عدة تدعم هكذا توجه وترفض في المقابل الاتجاه صوب الشرق عامة <sup>(٢)</sup> ، في حين أن الإنخراط في تفاعلات مع دول الشرق الأوسط عامة التي تتكون من أنظمه سياسية غير مستقرة غالباً ، وتكون اسواقها ضعيفة في قدراتها بحكم ضعف عوامل التنمية وضعف الاسواق وتركيزها على تصدير الموارد الهيدروكاربونية ( نفط وغاز طبيعي ) ، وضعيف في قدراته التكنولوجية بل هو غير مصنع للتكنولوجيا ، هكذا توجه لا يساعد تركيا على الإنخراط فيه ، فهو توجه وأن

(١) Kieran E . Uchegara ، Continuity and Change in Turkish Foreign Policy Toward Africa ، Op .

Cit ، pp : ٤٤. ٤٩ .

(٢) رأت نسبة قدرت بنحو ٥٣% من الشعب التركي ان عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي ستكون مفيدة لتركيا ، ولم يرفض الإنضمام او يعارضه سوى ٢٦% ممن استطلعت آرائهم . ينظر:

Survey of turkish public opinion ، march ٢٩. April ١٤ ، ٢٠٠٨ ، Op . Cit ، pp : ٣٣. ٣٤ .



كان مغريا من ناحية السيطرة على سوق الأستهلاك العربية وسوق الأنشاءات ،  
الأنه لن يسهم في تعزيز الأقتصاد التركي على المدى البعيد<sup>(١)</sup> .

مما تقدم ، نجد أن تركيا لم تكن منشغلة بالشأن العربي عامة في  
سياساتها الخارجية ، وكان جل أهتمامها هو الشأن الاقتصادي بوصفه وسيلة  
لتحسين أداء الاقتصاد التركي .

---

(١) أياذ قطب ، النظامين الاقتصادي والسياسي التركي في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساته على العلاقة  
مع سورية ، رسالة دبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية ، الأكاديمية السورية الدولية ، دمشق ، ٢٠٠٩ ،  
ص ٦٠٧ . وكذلك ، محمد نور الدين ، العلاقات العربية - التركية ، استخرج بتاريخ : ٢ تموز ٢٠٠٩

## المطلب الثاني : السياسة التركية تجاه الثورات العربية

نظرا للترابط الجغرافي والتاريخي بين العرب والأترك ، فإن تركيا لا يمكن أن تكون غير معنيه بما يحدث في المنطقة العربية ، فما جرى هو محاولات سياسية حثيثة من قبل النخب السياسية لإدارة ظهر تركيا للمنطقة العربية ، ألا أنه ومع صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢ بدأت ملامح سياسة تركية لا تتجاوز أهمية العلاقة مع المنطقة العربية ( دولاً وقضايا ) ، وشهد مسار العلاقات التركية -العربية خلال المدة السابقة على العام ٢٠١٠ تطوراً مهماً في المجالات الاقتصادية والسياسية ، حتى عدت تركيا شريكا للعرب سواء بدافع تركي خالص او بدافع عربي ، او برغبه من الولايات المتحدة في جعل تركيا حليف الولايات المتحدة الموثوق والمهم في ممارسة أدوار فاعلة في المنطقة العربية .

وبعد أن بينا بعضا من أهم اتجاهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية قبل تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا ، فأننا وفي هذا المطلب سنناقش التغيير الحاصل في تلك السياسة تجاه حدث أصاب المنطقة العربية بعد العام ٢٠١٠ وهو الثورات العربية . وفي هذا المطلب سنناقش فضلاً عن معنى الثورات العربية ومظاهرها وأسبابها ونتائجها ، الموقف التركي منها ، على صعيد مظاهرها وأسبابه الداخلية والخارجية ، وكالاتي :

## اولاً : الثورات العربية : المظاهر والأسباب

شهدت المجتمعات العربية<sup>(١)</sup> بعد العام ٢٠١٠ واقعا مغايراً ومختلفاً عن الستاتيك الذي شهدته على مستوى نظام الحكم خلال العقود الماضية منذ تأسيس الدول الوطنية في المنطقة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية ، يترافق ذلك مع نشوة عارمة وتطلعات جمعية نحو التغيير عما عرفته الدول والمجتمعات العربية من شمولية وتقليد لإنتاج حالة ثورية في العديد من الدول العربية أرسى دعائمها نجاح الثورتين التونسية والمصرية ، وتدخل حلف شمال الأطلسي لإنجاح الثورة في ليبيا والتدخل الدولي والخليجي لإنجاح التغيير في اليمن . وتتساءل هنا ، لماذا أندلعت الثورات العربية ؟ وما الذي تسببت به على الصعد المجتمعية والسلطة في الدول العربية وعلى صعيد علاقات العرب الإقليمية والدولية ؟

### ١- العرب والديمقراطية

لقد عرف عن المنطقة العربية ومنذ تأسيس الدولة الوطنية الحديثة وجود موقف سلبي من الديمقراطية ، وتوجه نحو الشمولية والديكتاتورية والتقليد في أنظمة الحكم<sup>(٢)</sup> ، تحت دواعي عدة ، أهمها :

١- داخليا على صعيد المجتمع ، كان التخلف الذي يسود المنطقة العربية بين أبناء المجتمع بارزاً ، يقابله تيار العشائرية والقبلية ، والتيار الديني ، كلها كانت عوامل لا تقبل بالديمقراطية كخيار ، فهي بيئة سلبية خاضعة لا تقبل منطق الحوار .

(١) للتتويه ، فإن حديثنا عن العرب لا يعني النظر اليهم بمنظار واحد فهم ليسوا دولة واحدة ، ولا يخضعون لظروف سياسية واقتصادية ومدنية واحدة ، غير أن ما يجمعهم من عوامل تتمثل باللغة والدين والتاريخ ، والجوار الجغرافي هو ما يمنح الرؤية الموحدة لوجودهم فرصة الحديث عنهم كذلك .  
(٢) ينظر : وصال العزاوي ، الثورات العربية واستحقاقات التغيير ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد ٢٦ ، ٢٠١٢ ، ص ١٥٧ . ١٦٢ .

٢. داخليا على صعيد النخب الحاكمة ، فأغلب من تولى الحكم امتلك ادوات التأثير على الجماهير العربية تحت عناوين عدة ، أهمها :

أ . القوة العسكرية : وهذه هي حال العسكرالذين حكموا أغلب الدول العربية .

ب . قوة المال : وهذه هي حال دول الخليج العربية ، التي قدمت الأريع للمواطنين وأعفتهم عن دفع الضرائب من أجل تخليهم عن مناقشة مشكلة الحكم والديمقراطية والحريات في دولهم .

ج . النسب الديني والقبلي للسلطة الحاكمة : وهذا هو حال كل من الاردن والمغرب واليمن الملكي والعراق الملكي .

أن كل هذه الأشكال ما كانت لتعرف الديمقراطية في ادارة الحكم ، وإزاء مغرباته في الدول العربية ما كانت لتتخلى عن حكمها وأن بالقسر لأجل الدوام والاستمرارية ، فخلقت نخباً وواقعاً فاسدين ، لأدامة الحكم ، وأغدقت عليه الأمتيازات التي اعتمدت الولاء قبل كل شيء ، حتى صارت الدولة تساوي شخص الحاكم ، والحاكم هو الدولة ، بل وصل الامرحد التوريث داخل الأنظمة الجمهورية العربية ، وشعرالمواطن الذي لأجله ظهر مفهوم الدولة ( تنظيم ورعاية مصالح المواطنين وتنظيم استغلال الموارد ، وحماية المجتمع والشعب من الأعتداءات الخارجية<sup>(١)</sup> ) اخراالمستفيدين أن وجدت هناك أستفادة وأول المتضررين ، فبات الفقروالجهل وغياب العدالة الاجتماعية سمة بارزة في الدول العربية رغم ما تملكه هذه المنطقة من موارد هائلة ، وأصبح الإنفاق على الأمن وإنشاء الجيوش هو من أجل مصلحة نظام حاكم وليس دفاعا عن الدولة .

(١) بشأن الجدل في وظائف الدولة ، ينظر: أحسان حميد المرفجي وآخرون ، النظرية العامة في القانونية الدستوري والنظام الدستوري في العراق ، ط٤ ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠ ،

وفي ظل هكذا مجتمع ونظام سياسي ، لم يتم الاهتمام برأي المواطنين العرب بشأن : نوع أنظمة الحكم والسياسة وشخص الحاكم وعلاقات الدولة الخارجية ، وما يعتقد بجدواه وأهميته ، إذ ليس هناك من داعي لأخذ برأي المجتمع طالما أن القيادات العربية هي من تفكرله ، وتختارله ، ليس الأصلح إنما ما تعتقده تلك الأنظمة الحاكمة أنه الأصلح ؟

كما أن الاتجاه العالمي نحو العولمة الذي طغى بعد الحرب الباردة ، والذي نظرت للدولة باعتبارها مجرد أداة لخدمة المواطن تقوم بوظائف الإدارة بما يسهل رفاهية المجتمع والدفاع عنه من الأعتداءات الخارجية فحسب ، وترك ما عداه لقوى المجتمع ، وتقوم الدولة بوظيفة جمع الضرائب من أجل تنفيذ هاتين الوظيفتين ، وتسقط الحكومة التي لا يعتقد الشعب بأنها تقوم بالوظيفتين بأحسن وجه ، ولم يجد هذا الأنموذج صداه في المنطقة العربية ، ففي الخليج تقوم الدولة بوظيفة الريع فتقدم المال للمواطنين مقابل سكوتهم عن كل شيء ، فلا يكون للمواطن حق على الدولة ، وفي الأنظمة الجمهورية فإن الأمر أكثر من ذلك ، فالموارد احتكرت في أيدي مجموعة مغلقة ، توزع جزءاً منها على من يدين بالولاء للنظام الحاكم ، وترك باقي الشعب للفقر والجهل والمرض ، فصرنا أمام ثلاث مجموعات في كل نظام جمهوري : الحكام وأبنائهم وأقاربهم ، والمتعاونين معهم من أجهزة أمنية وتجارية وإنتهازيين ، فساد ظلم النظام واعتبره البعض ظلم دولة ، فجرى الخلط بين نظام الحكم والدولة ، فتم رفض الدولة في أغلب الدول العربية<sup>(١)</sup> .

٣ - خارجياً ، على صعيد الأيديولوجيات الكبرى التي تدافع عن مصالح القوى الكبرى : فأغلب تلك القوى وجدت أن من مصلحتها أشاعة أيديولوجيتها في المنطقة العربية خلال فترة الحرب الباردة ، وأن من مصلحتها تثبيت نوع نظام الحكم المناسب لمصالحها وأن كان شمولياً ، فاستندت أغلب أنظمة الحكم

(١) شفيق ناظم الغبرا ، الثورات العربية وتفكيك الشرعية الاستبدادية ، الحياة اللندنية ، ٩ أكتوبر ٢٠١١ .

العربية على المعسكرين الشرقي -السوفيتي والغربي -الأمريكي في أدامة وجودها ، وقل الاتجاه نحو الشعوب العربيه لكسب الشرعية منها . وبذا أصبحت الأنظمة العربية أنظمة طفيلية في الغالب وعملت بكل الجهود من أجل أدامة وضعها وبقائها في الحكم .

لقد مثلت الثورات العربية ، والتي يحلو للبعض تسميتها بالربيع العربي ، تفاقلاً بكونها بداية جديدة في حياة العرب ، لم يسبق أن عاشوه ، ونقطة أنعطاف وتحول مهمة في تاريخهم المعاصر الذي خلا من تجارب مماثلة باستثناء إرهابات نادرة فشلت بعضها او تمّ إفشالها . وكانت النتيجة بغضّ النظر عن المسببات أستقرار أنظمة حكم كرّست في الغالب نظام الحزب الحاكم الذي تحوّل إلى حزب للحاكم يجمع مجموعة من المنتفعين والإنتهازيين الذين شكّلوا تحالفاً مقدساً صعب الاختراق أستناداً إلى بعده السياسي والاقتصادي و الأمني . ما خلا ذلك كان هناك بعض مظاهر المشاركة الصورية ، كإنتخابات تعددية حزبية أو رئاسية ، فصّلت الدساتير العربية والقوانين على مقاس الرئيس الواحد وأغلبية الحزب الحاكم .

لكن ، هل كانت الثورات العربية نتاج عنصر المفاجأة ام أنها نتاج تغييرتم العمل عليه من قبل الخارج ، أم أنه نتاج تطور طبيعي كان السياسيون والمطلعين على شؤونه يدركون حدوثه أجلاً أم عاجلاً ؟

الواقع ، أن اول ملامح التغيير في المنطقة العربية هو ما جاء من قبل الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ ، عندما طرحت مشروع الشرق الأوسط الكبير<sup>(١)</sup> ، والذي يفيد بضرورة إصلاح الأنظمة السياسية وتحويلها نحو

(١) ينظر: وائل محمد إسماعيل ، التغيير في العالم العربي وابعاده الإقليمية ، في : وقائع المؤتمر التخصصي-الاول في العلوم السياسية ، كلية القانونية ، جامعة القادسية ، تحت شعار ( الربيع العربي والانسحاب الامريكي من العراق ) ، القادسية ، في ١٨ . ١٩ نيسان ٢٠١٢ ، ص ٢ .

التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة ، والاصلاح الاقتصادي عبر التحول نحو اقتصاد السوق ، والاصلاح الديني بالتحول عن أنظمة التعليم التقليدية ، والتوسع في الحريات عبر منح المرأة حريتها ( التحرر)<sup>(١)</sup> ، وبهذا الصدد يقول الرئيس بوش الأبن في خطابه أمام الكونجرس الأمريكي في ٤ شباط ٢٠٠٤ في معرض حديثه عن الحرب ضد الإرهاب : "هذه الحرب أيضاً صراع بين رؤى ، ونحن نقبل مسؤولية التاريخ . وأن الرسالة الموجهة للمنتظرين للحرية والعاملين من أجل الإصلاح هي أنه بإمكانهم الثقة بأن لديهم حليفاً قوياً ثابتاً يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية"<sup>(٢)</sup> ، وازاء رؤية ما حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، فإن أغلب الدول العربية رأت أن بوادرالاصلاح ينبغي أن تأتي من الداخل لا أن تفرض من الخارج ، أما بالنسبة للولايات المتحدة فأنها رأت أن الممانعة العربية وظروف عراق ما بعد نيسان ٢٠٠٣ وحاجة الولايات المتحدة للأنظمة العربية الحاكمة في التعامل مع ماعدته أرهابا دولياً منظمياً ، كلها عوامل تدفع إلى تجميد مشروع الاصلاح الذي دعت إليه<sup>(٣)</sup> ، فدعت في المقابل إلى الفوضى الخلاقة ، التي تنادي بجعل قوى المجتمع تتصارع فيما بينها من أجل إحتلال مواقعها الطبيعية في المجتمع ، بمعنى أتاحه الفرصة لكل القوى الحية في المجتمع أن

(١) بشأن المشروع الأمريكي في الشرق الاوسط الكبيرينظر:

MARTIN INDYK ، THE FUTURE OF THE MIDDLE EAST ، THE BROOKINGS INSTITUTION ، Washington ، March ، ٢٠٠٨ ، pp : ١٤. ١٥ .

(٢) نقلاً عن ، تركي الحمد ، من تشرشل إلى بوش ، هل نحن على أبواب شرق اوسط جديد . صحيفة الشرق الاوسط اللندنية ، في : ٢٩ شباط ٢٠٠٤ .

(٣) بشأن الموقف العربي والأمريكي من مشروع الشرق الاوسط الكبيرينظر: احمد منيسي.، أمريكا والشرق الاوسط في ولاية بوش الثانية ، مجلة شؤون خليجية ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد ٤٠ ، شتاء ٢٠٠٥ ، ص ١٥. ١٤ .

تتصارع ليعزز الطرف الاكثر حيوية وقبولاً من قبل المجتمع ليتولى الشأن العام لأن تتولاه قوى احتكمت إلى السلطة أو إلى العوامل الخارجية<sup>(١)</sup>، وحدث أنتقاد عربي واسع لمعنى الفوضى الخلاقة وتطبيقاتها قياساً لما جرى ويجري في العراق، وكان من تطبيقاته العملية أن الولايات المتحدة اجتمعت بالحركات الدينية في اكثر من بلد عربي واهمه مصر حليف الولايات المتحدة، وهذا ما جرى في العام ٢٠٠٥. فمثلاً، لقد تطور موقف الإدارة الأمريكية من بروز الإخوان في الإنتخابات من التحفظ والتقليل من حجم المفاجأة إلى الإعلان عن التعامل مع نواب الجماعة في مجلس الشعب. ويمكن تفسير هذا الموقف من قبل الإدارة على أنه يعكس خيبة الأمل التي شعرت بها الولايات المتحدة من تراجع أداء التيارات الليبرالية<sup>(٢)</sup>. وقد علق على التغيير الذي حدث في مصر السفير الأمريكي في القاهرة، حين أكد أن جماعة الإخوان المسلمين أصبحت قوة سياسية موجودة في الشارع السياسي، وهذا ما سيجعل الحكومة المصرية تفكر في إيجاد طريقة شرعية وقانونية للتعامل مع الجماعة وأعضائها في البرلمان، الأمر الذي يتيح للولايات المتحدة التعامل مع الجماعة في إطار قانوني توافق عليه الحكومة المصرية<sup>(٣)</sup>. وبالنظر إلى تصريحات السفير الأمريكي يتضح أن الإدارة الأمريكية لديها رغبة للاتصال بالجماعة. ومن جهة أخرى

(١) بشأن الفوضى الخلاقة ينظر، فتحي العفيفي، الحرب على الفوضى الخلاقة، النزعة المركزية في الثورات العربية المعولة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٠، اب ٢٠١١، ص ١٥٢. ١٥٣.

(٢) وحيد عبد المجيد، أمريكا والإخوان الصاعدون، موقع وجهات الالكترونية، في ١: كانون الاول ٢٠٠٥  
<http://www.wajiat.com/٢٥D٩%٢٥٨٥%٢٥D٩%٢٥٨٦hPACKIKN>

(٣) صبحي فاروق صبحي، الدور الإقليمي لمصرفي الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، أطروحة دكتوراه، العلوم السياسية / جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص ١٦٠. ١٦١.



ذهبت باولاروبرا فينكسي ( وكيلا وزارة الخارجية الأمريكية ) حول إمكانية قبول الولايات المتحدة حكومة إسلامية في مصر، إلى القول : " ليس لدينا أية مشاكل في التعامل مع أية جهة طالما أنها جاءت عبر الانتخابات" <sup>(١)</sup> .

ونظرا لحجم المعارضة العربية للموقف الأمريكي الذي يدعي اقترابه من الشارع العربي اكثر من اقترابه من الحكام العرب ، فإن الولايات المتحدة بدأت بالتحرك باتجاه مواز عبر دعم منظمات المجتمع المدني العربي من اجل تهيئة جيل من المتورين بقضايا دولهم وشعوبهم <sup>(٢)</sup> ، وإنتهى الحال أن وجدت الأنظمة العربية نفسها امام توسع في المطالب ، وضعف في الاصلاحات وأحيانا "عدم رغبة بالإصلاح ، فكان ذلك بداية حدث الثورات .

أما على مستوى الاعتقاد الجماهيري العربي بجدوى الديمقراطية ، فقد نظرا لمواطنون العرب إلى الديمقراطية بوصفها معطاً غربياً لم يعتادوا على تطبيقه ، فكان هناك نوع من الأعتراب المسبق الاجتماعي والسياسي بين الشعوب في

(١) نقلا عن ، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية ، في : ٢٠٠٥/١١/١٨ .

(٢) ينظر: تقرير، الحركة العالمية من اجل الديمقراطية ، الدفاع عن المجتمع المدني ، التقرير الإقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا (رؤى قادة المجتمع المدني) ، الحركة العالمية للديمقراطية ، نيويورك ، ٢٠٠٧ ، صفحات متفرقة .

وينظر كذلك في مستوى الحضور الدولي في اعمال تنظيم نشاطات منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية ، والذي عقد في المنامة في كانون الاول ٢٠٠٤ ، حيث حضره نحو عشرين وزير خارجية من مجموعة الثماني والدول العربية والإسلامية وبعض الدول الأوروبية لغرض التوصل إلى اتفاق بشأن سبل نشر الديمقراطية في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا . ينظر، منتدى المستقبل ورؤية جديدة ، في ٢٣ كانون الاول ٢٠٠٤ .

قبولها ، وبين الأنظمة التي لم تشأ هي الأخرى في تكريسها<sup>(١)</sup> .

أذن ، لم تكن الثورات تحمل تطوراً في القبول الاجتماعي لأنظمة الحكم ، فرغم وجود رفض اجتماعي لأنظمة حكم مصروتونس إلا أنها كانت استبدادية وبوليسية على نحو لم يكن يتوقع حتى اظهار المعارضة لها ، اما النظام الليبي فإن دور العامل الخارجي في التغيير كان واضحاً ، ليس للقبول الاجتماعي لنظام الحكم إنما لعدم وجود حياة سياسية في ليبيا تدعو المجتمع للتفكير في التغيير<sup>(٢)</sup> .

لهذا ، أن أبرز ما حملته الثورات العربية هو عنصر المفاجأة بالنسبة إلى الأنظمة الحاكمة ، على اعتبار أن الحالة العربية قبلها لم تحمل تراكمات موضوعية يعتد بها تسهم في إنتاج الحالة الثورية الحاصلة ، التي استهدفت بشكل مباشر رأس الهرم مقدماً لإسقاط النظام القائم وإحداث التغيير . ولم يقتصر عنصر المفاجأة على الأنظمة فحسب ، بل امتد إلى الرأي العام والنخب السياسية والثقافية في المنطقة العربية ، التي استشرفت أغلبها التحول الديمقراطي عبر آليات إنتقال مختلفة لم تدرج الثورات الشعبية ضمنها<sup>(٣)</sup> .

ولعل أبرز مسالتين لافتتين للنظر في شأن الثورات العربية هما :

(١) ينظر: كمال المنوفي، الرؤية العربية للديمقراطية والإصلاح السياسي، (محاضرة)، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، ٢٠٠٥، ص ٨. ١٩.

(٢) ينظر: المولودي الأحمر، مشكلة الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة، سلسلة تقييم حالة، معهد الدوحة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، الدوحة، ٢٠١١، ص ١٢. ١٤.

(٣) ينظر: صلاح سالم، الربيع العربي وأشكال العلاقة بين الدين والدولة، الحياة اللندنية، في: ٢٦ نوفمبر ٢٠١١  
http://www.daralhayat.com/portalariclendiandah/٣٣٢٥٩٥

وكذلك، غازي دحمان، الثورات العربية في مرآة المستقبل، الجزيرة المعرفة، في: ٢٢/٣/٢٠١١  
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٥٧٣٨٤DVE.FD٠A.٤٧٤٠.٨٦CB.

أ. أن القول بأن الإسلام وفقهاء السلطان قد خلقوا جيلاً طائعاً وقانعاً بما موجود في حكم بلادهم قد اصابها ثلم ، فلقد كانت علاقة الإسلام بالعنف والحدائث والعقلانية محطّ جدل كبير في التفكير الأكاديمي وتحديداً الغربي ، وكانت الفكرة الرئيسة لدى العقل الغربي هي أن جوهر الإسلام يجعله مناهضاً للحدائث والتقدم ، وأن الإسلام هو الذي يجعل المجتمعات العربية والإسلامية مقاومة للحدائث . وبحسب برنارد لويس فإن المشاكل التقليدية التي تعاني منها المجتمعات العربية والإسلامية تنبع من الآثار المزعجة لدخول الحدائث على البيئة الاجتماعية الشرقية التي لم تستطع هذه المجتمعات أن تتقبلها لاعتبارات دينية ليس أكثر. الأمر الذي يجعل العقل العربي غير مستعدّ للتعامل مع مفاهيم التقدم والحدائث والديمقراطية ، لأنه وجد نفسه بين نقيضين هما مسار تطوره التقليدي ومتطلبات الحدائث . في السياق ذاته وجد فرانسيس فوكوياما أن المجتمعات الإسلامية مقاومة للحدائث الغربية ، وعليه يبني أن المجتمعات الإسلامية غير جاهزة لقبول الديمقراطية الغربية ، ما يذكرنا بمقولة دأبت أنظمة الحكم العربية على تكرارها لتبرير حكمها الشمولي وهي ( أن المجتمعات غير جاهزة بعد لتقبل الديمقراطية ) . بمعنى آخر، أن الدراسات الأكاديمية ذهبت للقول أن العقل العربي قد فشل في إنتاج حالة من الحدائث وفق النمط الأوروبي بسبب المعتقدات الدينية رغم أن المجتمعات الإسلامية مرّت بنفس المراحل التي شهدتها المجتمعات المسيحية في أوروبا حتى القرن التاسع عشر، وسبب فشل العقل العربي ونجاح الفكر الأوروبي المسيحي مرتبط بأن العقل الإسلامي لم يتجرأ بما فيه الكفاية ليشتكّ في المعتقدات الدينية ، لذلك هيمنت الشيوعية وهزمت العقلانية في العالم العربي والإسلامي . وهذه الأطروحات التي تم تداولها لفترة ليست بالقصيرة في تبرير القول أن المجتمعات الإسلامية لن تتقبل الديمقراطية ، تجاهلت تأثير العامل الاقتصادي الذي أنتجه الغرب نفسه ، فضلاً عن الحكام العرب ، في عدم توليد ظروف موضوعية لإنتاج الديمقراطية ، فالإسلام ك ( دين ) ليس له

علاقة بالظروف التي عاشتها المجتمعات العربية<sup>(١)</sup>.

ب. أن الثورات العربية ، حتى في حالة القول بأنها نتاج خارجي ، فإن من قبلها ودعمها ورواها بدمه هم الشباب العربي ، طلباً لتغيير واقعهم وبناءً لمستقبل لم يكونوا يعرفون عنه شيئاً ، ولننظر إلى حجم التضحيات في اليمن وفي ليبيا وفي سوريا قياساً لهدف التحول . وهنا ، كانت أغلب الرؤى قد إنتهت بوجود فاعلين اثنين في المجتمع العربي وهما الإسلاميين في مقابل الأنظمة الحاكمة ، وتم تغييب مختلف العوامل والفاعلين الآخرين ، وأي سماح بحرية الإنتخاب سيؤدي إلى نتيجة واحدة هي تشكل حالة سياسية ثيوقراطية حاكمة ستشكل عائقاً أمام الحتمية التاريخية لمسار تطور المجتمعات العربية ، والصورة المسبقة عن التغيير في المجتمعات العربية كانت تدرج تحت مقولات أن التغيير سيسهم في إرساء أنظمة حكم إسلامية بالأستناد إلى تجارب عديدة كالثورة الإيرانية ١٩٧٩ والتجربة السودانية ١٩٨٥ ، ولعل التجربة العراقية في تسيد الأحزاب الإسلامية ليست بعيدة ، وهذه الأنظمة ستكون مناهضة للحدثة والتقدم باعتبار أن العقل العربي مرتبط بالمعتقدات الدينية للمجتمعات الإسلامية التقليدية ، مما سيسمح بظهور أنظمة حكم ستعيد ( او تتغاضى عن ) إنتاج التطرف والتشدد كحالة طالبان في افغانستان في تسعينيات القرن الماضي . لهذا طرحت اكثر من فكرة بخصوص التغيير ، وسمح لأنظمة الحكم العربية بعد تجميد مشروع الشرق الاوسط الكبير ، في تقويم أنظمتها الحاكمة القائمة وتجميلها وجعلها أكثر انفتاحاً دون إحداث تغييرات بنيوية في توجهاتها ، كما تصور البعض بأن لا تغيير في الواقع الا عبر انقلاب عسكري على غرار ما جرى في البرتغال عام ١٩٧٤ ثم

(١) حمزة مصطفى المصطفى ، الثورات العربية .. وقصور التفكير الغربي عن الديمقراطية في المجتمعات العربية ، سلسلة تقييم حالة ، معهد الدوحة ( المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ) ، الدوحة ، ٢٠١١ ،

إسبانيا واليونان ، إلا أن طرح تجربة الجزائر عام ١٩٩٢ يجعل عملية الانقلاب ليست الوسيلة المرجوة ، كون أي تحول لاحق نحو الديمقراطية عبر التعددية الحزبية والانتخابات سينتج عنها صعود البدائل الإسلامية ليس أكثر. ومن ثم بقيت أغلب الدراسات تتعامل مع ثنائية ( الإسلاميين مقابل بقاء واستمرار نظم الحكم العربية ) ، ولم يتم التوصل إلى كيفية بناء نظام حكم ديمقراطي مستقر، وكل ما يمكن تصوره وتطبيقه هو أنظمة هجينة تجمع بين ديمقراطية شكلية ومظاهر الاستبداد . الأمر الذي أسهم في المحافظة على الأنظمة العربية وقلص احتمال تغييرها راديكالياً ، وكانت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة واحدة من أكبر المعززات المرحلية لأنظمة الحكم العربية الشمولية<sup>(١)</sup> ، كونها إنتهت إلى أن تلك الأنظمة الأقدر على فهم احتياجات القوى الكبرى في التعامل مع ما أطلق عليه بالإرهاب ، إلا أنها في المقابل كانت قد أطلقت نظرياً دعوات التغيير عندما تحدثت الولايات المتحدة عن ضرورات في الإصلاح تجعل المجتمعات العربية غير منتجة للإرهابيين كما تصفهم ، إلا أن الأمر الذي لم يحسب هو أن التغيير الذي طرح غربياً تم قبوله عربياً من قبل المجتمع وتمت إدامته بأفعال عربية داخلية<sup>(٢)</sup> .

## ٢- النخب السياسية العربية الحاكمة

أعتمدت الأنظمة العربية الحاكمة في إدامة وجودها على جملة أسس أهمها :

● إنشاء آلة عسكرية وجهاز أمني ضخم ، بما يفيد عسكرة المجتمع

(١) عبد المنعم سعيد ، أميركا والثورات العربية ، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ، العدد ١١٨٢٤ ، في : ١٣ ابريل ٢٠١١ .

(٢) حمزة مصطفى المصطفى ، الثورات العربية . وقصور التفكير الغربي عن الديمقراطية في المجتمعات العربية ، مصدر سابق ، ص ٦٠٥ .

العربي ، واحتكار مصادر القوة ، عبر جعل الآلة العسكرية والجهاز الأمني مؤدلين وليساً تعبيراً حقيقياً عن احتياجات المجتمع في التصدي للتهديدات التي تتعرض لها الدولة .

• احتكار مصادر العنف والثروة ، وتوجيهها نحو تهريب الخصوم بل وتهريب المواطنين منها ومن محاولة الأقتراب من مناقشة الحكم ، وتعهد إلى أغراء من يؤيد النظام الحاكم وشخصه ،

• خلق نخب سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية تؤمن بما يقوله ويطرحة الحاكم وتعتبر خط دفاع متقدم عن النظام السياسي ، وأنهاء أي نخب أخرى تعارض النظام أو لا تتفق وأياه بالرؤى والتطبيقات .

• التمسك بدعاوى عدة ، أهمها ضرورة وجود حاكم ، أو متطلبات إدارة المرحلة التاريخية الحرجة التي يمر بها المجتمع العربي ، أو متطلبات إدارة الصراع مع عدو خارجي ، أو الأساس الديني والقبلي والتوازنات الداخلية والإقليمية ، وكلها توجب بقاء النظام الحاكم<sup>(١)</sup> .

كما أن استمرار وجود الأنظمة الحاكمة على مدى زمني طويل نسبياً ، مصر منذ العام ١٩٧١ ( على اعتبار أن مرحلة الرئيس حسني مبارك هي امتداد لنظام حكم السادات ) ، وتونس منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ ، وليبيا منذ العام ١٩٦٩ ، وسوريا منذ السبعينات . مكنها من إيجاد ما يديمها من علاقات داخلية ، رغم أن هذه العلاقات لا تتعدى في أقل تقدير نسبة الـ الواحد بالألف من أفراد المجتمع إلا أنها خلقت مجموعات أنتهازية وطفيلية لأنهاء القوى الحقيقية والمتقفة ، وأصبح النظام يتعامل معها على أساس أنها النخب ، ثم وتحت ضرورات أدامة الحياة السياسية والاقتصادية

(١) مروان قبلان ، موجة رابعة عربية لم يلحظها هنتنغتون ، الحياة اللندنية ، في ٢٥ يونيو ٢٠١١ .

والاجتماعية ثبتت هذه النخب وجودها ، وأصبحت معرقله للتغيير.

ومع التغيير الذي طرح في المنطقة العربية ، فإن الاستبدال لم يطرح على صعيد هذه النخب ، باعتبار أنها ليست المشكلة إنما رأس النظام وشخصه هم المشكلة ، والمشكلة الأخرى التي وجدت الثورات العربية نفسها فيها أنها لم تجد غير هؤلاء النخب الملى الفراغ ما بعد التغيير الحاصل في الأنظمة السياسية .

لهذا دأب بعض الكتاب على القول أن التحولات التي شهدتها الدول العربية لم تبلغ مستوى الثورة بتعريفها العلمي الدارج ، فالثورة هي عملية تغيير شاملة للنظامين الاجتماعي والسياسي ، وإقامة نظام جديد مختلف تماماً عبر استبدال بنية هذا النظام وطبقاته وظهور طبقات جديدة وشعارات جديدة تماماً . هذا لا يعني أن ما حصل ليس مهماً ، أو أن الثورة بذاتها هي الغاية ، بل تعني أن أستسهال إطلاق كلمة الثورة هو أستسهال إعلامي لا يعني بالضرورة أننا أمام تغيير شامل . ففي الدول التي تحققت بها نجاحاً كبيراً ، كان هذا النجاح يتمثل بإزاحة رأس السلطة القديمة وملاحقة بعض رموزها الأكثر ضلوعاً في الفساد ، ولكن عملية الانتقال نفسها تدار من قبل مؤسسات وشخصيات كان كثير منهم جزءاً من تركيبة مؤسسة الحكم ، ولكنهم نجحوا في القفز عند الوقت المناسب من المركب القديم المتآكل ليتولوا دوراً رئيسياً في السيطرة على المركب الجديد . فقد رأينا الجيش في مصر وتونس يلعب دوراً حاسماً ، أولاً في ضمان نجاح الهدف المعلن للثورة الشعبية وهو تنحي رأس السلطة وعائلته والرموز المقربين منهما ، وثانياً بضمان أن تجري العملية بأقل قدر من الفوضى والعنف والأعمال الانتقامية ولا تؤدي إلى إبادة الطبقات التي ارتبطت أو استفادت من النظام القديم ، وثالثاً لضمان القيام بدور رئيسي في إدارة عملية التحول بما يؤكد الهدفين السابقين ويفرمل الجنوح الثوري بحيث لا يتحول التغيير إلى ثورة . إذا ، نحن أمام عملية استبدال للنخب ، وهي مرحلة أكبر في التغيير من استبدال

رأس السلطة ، وأقل من الثورة ، أنها حالة توسط بين ما يريده القطاع الاجتماعي الذي ارتبط او استفاد من النظام القديم او لم يتضرر منه كثيرا ، وما يريده القطاع الأكثر تضررا من ذلك النظام وأساليبه . من هنا وكما مع أي عملية تغيير من هذا النوع تم رؤية صراع متواصل بين من يريدون فرملة التغيير ووضع حدود واضحة له بما يوقف قدرته على تهديد تلك القوى والمصالح والنخب التي تتشبث بمواقعها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو التي تخشى الفوضى ، وأولئك الذين يريدون توسيع حدود التغيير لتشمل كل تلك القوى ولتهدم كل ما تبقى من أسس وشخصيات وأساليب ومؤسسات النظام القديم ، ومن ثم إطلاق نظام جديد مختلف تماما ، جذره الأساسي يتمثل بنقضه للنظام القديم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا<sup>(١)</sup> .

ونظرة إلى الحالتين المصرية والتونسية تكشف لنا أن الثورة العربية كانت مجرد عملية استبدال للنخب التي تحكم وللأساليب وليست ثورة ، أنها مرحلة تكاد تقترب من الثورة ، فهي عملية تقوم على افتراض أن كل النخب القيادية القديمة بشخصها وأساليبها ورموزها لم تعد صالحة ، بل أنها قد انقطعت عن الشعب واصبحت غير مقبولة ، غير أن التغيير لن يشمل الطبقات الأخرى من النظام ، ولن ينطوي على تغيير للنظام الاقتصادي ، او للهرمية الاجتماعية .

أن استبدال النخب يعني بعث الشرعية من جديد عبر السماح لقوى اجتماعية كانت غائبة او مغيبة بالصعود السياسي مقابل التزامها بشروط معينة للممارسة والسلوك وعدم اصطدامها بالبنى الأكثر رسوخا للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم . وطرحت بعض القوى الإسلامية ، مثل الإخوان المسلمين في مصر ، نفسها كنموذج لهذه القوى الجديدة .

(١) جابر حبيب جابر، ثورات أم استبدال للنخب ؟ ، الشرق الاوسط اللندنية ، العدد ١١٨٩٨ ، في : ٢٦ يونيو ٢٠١١ .



### ٣- الاستبداد

يوجد اتفاق عام أن ما حدث في المنطقة العربية إنما هو نتاج تراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية ، وتطورت بنيتها ، التي لا تزال في حيز النمو ، في بيئة وطنية حاضنة للتغيير ، من أهمها مشاركة شعبية واسعة النطاق في حركات الاحتجاج السلمية . لقد كان الوضع العربي عشية الثورات ينتظر حادثة بسيطة ليعبر عن مكوناته في عدد من الدول العربية ، وما حدث ارتبط برغبة الشعوب العربية في التخلص من الأنظمة الديكتاتورية العربية وبناء شرعية سياسية جديدة جوهرها إنساني وديمقراطي .

ولعل أبرز الأسباب لما حدث في المنطقة هو أزمة الشرعية ، التي تمثلت بحرمان المواطن العربي خلال عقود ، من التعبير والتصويت الحر والحضور السياسي والاحتجاج والشراكة الحقيقية ، إلى إثارة الأسئلة حول نظام الحكم في بلاده . وقد أسهم فشل الأنظمة في التعامل مع الاحتياجات العادية للناس ، ومنها البطالة والتراجعات الوطنية ، في تعميق التساؤلات . ومع الوقت ، كبر التساؤل العربي حول شرعية الحكام ، خصوصاً مع إنطلاق مشاريع التوريث في الجمهوريات ، والتي فهمها المواطن على أنها احتقار مكثف للشعب . ومن خلال سلوكيات الأنظمة العربية وتكرار الفشل في إدارتها وأجهزتها ، بدأ المواطن يرفض سلطة الحاكم ، بينما تلجأ الأنظمة إلى التعامل مع هذا الرفض عبر مزيد من القمع الداخلي ، بهدف حماية سلطتها المتآكلة .

وأنكشفت الشرعية العربية الاستبدادية بصفتها شرعية هشّة وضعيفة ، بعد فشل الرؤساء العرب في تحقيق أي من الوعود الإصلاحية التي أعلنوا عنها منذ عقود<sup>(١)</sup> ، إذ أدركت الشعوب العربية أن معظم قادتها لديهم تركيبة نفسية تقوم

(١) مروان قبلان ، موجة رابعة عربية لم يلحظها هنتنغتون ، مصدر سابق .

على إحساس مضخم بامتلاك البلاد والسكان ، فهم يعدون ولا ينفذون ، يقولون ولا يفعلون ، ثم يتصرفون كما يحلوهم بلا مساءلة او مراجعة . ما حل في العراق مع صدام حسين تحول بصورة او بأخرى إلى نموذج واضح للاستثمار والتسلط المصحوبين بالمغامرة والتوريث ، وأرادت الشعوب في لاوعياها أن تبحث عما يساعدها في تفادي مصير مشابه لما وقع في العراق . وقد يفسر ما حدث أن النشاط من الجيل الجديد ، فهموا أن معركة التخلص من الديكتاتورية لن تحتل التأجيل والأنتظار . فهموا جيداً مصدر قوتهم ، ففي الجوهر ، لا يوجد نظام سياسي في التاريخ قادر على الاستمرار إذا قررت الغالبية إسقاطه عبر سحب الشرعية منه . هذا أساس اكتشاف الشعب لمعنى قوته عند مقارنتها مع شرعية تقليدية مستمدة من أقلية مستبدة تعتمد على أجهزة الأمن والقمع . وشكل نمو الوعي بحقوق الأنسان ودور المواطن بداية لتطوير رؤية جديدة مهيأة لتفكيك الشرعية العربية التسلطية ، فأبناء المدن والقرى في البلاد العربية تعرضوا لمعرفة جديدة من خلال التكنولوجيا الحديثة ، تجاوزت الكتب الرتيبة التي تدرّس في المدارس الحكومية العربية ، هذه المعرفة جاءت عبر الفضائيات المفتوحة والأنترنترنت ووسائل الاتصال الاجتماعي الأخرى <sup>(١)</sup> . ولم تعد الاجيال الجديدة من الشباب العربي مقتنعة بما يروج له الخطاب الرسمي العربي ووسائل إعلامه التي خيّرت المجتمعات العربية بين القبول بالديكتاتورية ومزاجيتها وفسادها من جهة ، وبين الوقوع تحت التطرف الإسلامي من جهة أخرى . ولعبت الولايات المتحدة هنا دوراً في تقديم النموذج التركي الذي وائم بين الحداثة ووجود تيار إسلامي معتدل على قمة الهرم السياسي في التخفيف مما تطرحه الأنظمة الحاكمة ، حتى اذا ما حدث التغيير في بعض الدول العربية كان الإسلاميون جزءاً من

(١) ينظر: فتحي العفيني ، الحرب على الفوضى الخلاقة ، النزعة المركزية في الثورات العربية المعولة ، مصدر

الحراك من دون أن يحتكروه او يصادروه<sup>(١)</sup> .

وإذا ما أتينا إلى أسباب قوة التيار الإسلامي في المجتمع العربي ، نرى أن أسبابه عدة ، لكن أهمها هو الأنظمة الاستبدادية العربية التي لم تعط للمواطن فرصة التعامل الحر مع العمل السياسي ، وضغطت عليه ، رافقه فساد الحكام والنخب السياسية ، مما قاد الجيل الشاب للتوجه إلى التيارات الدينية لمعالجة الفراغ بدلا من احزاب خاوية ذات مضامين لا تلي متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، ولما أندلعت الثورات العربية أصبحت الأنظمة نفسها أحد مسببات أنتشار الثورة ، فالأنظمة لم تكن قادرة بحكم فسادها على القبول بمطالب الشباب العرب في حدها الأدنى ، بل اتجهت فوراً إلى استخدام القوة والعنف ضد المحتجين ، بهذا السلوك الضيق نجدها قد أسهمت في نشر التعاطف مع الثورات . وتمثل كرة الثلج المستمرة من دون توقف ، وسيلة من وسائل اهتزاز الشرعية العربية ، فإن إنطلاق ثورة ناجحة واحدة جعل دولة كمصر وتونس تلتهب بالثورات حتى النجاح ، وإسقاط ديكتاتور واحد ، كما حصل مع الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي ، تحولت إلى نموذج يسهل أنتشاره ، فكان حافزا لإسقاط النظام المصري . وهذا الحافز ، أصبح يتحرك ويملى الساحات العامة بطريقة طوعية بلا تنظيم سياسي وبطرق سلمية ، على نحو أدى إلى شل إرادة النظام السياسي وتشتيت قواه .

وعموما ، فإن ما تقدم ، جعل الظاهر على الساحة السياسية العربية تغييرات في الأنظمة السياسية الحاكمة في كل من تونس ومصر وليبيا بسبب إندفاع الجماهير العربية لطلب التغيير في الأنظمة السياسية وفي أساس الشرعية لهذه الأنظمة .

(١) شفيق ناظم الغبرا ، الثورات العربية وتفكيك الشرعية الاستبدادية ، مصدر سابق .

## ثانياً: الموقف التركي من الثورات العربية : المظاهر والأسباب

بعد أن بينا وجود تداخل في مصادر الثورات العربية ، بين المصادر الداخلية والخارجية ، فإن الذي يهمنا هنا هو أنها أندلعت ولم تترك خياراً داخلياً وخارجياً إلا وفرضت عليه التعامل مع التطورات التي شهدتها المنطقة العربية ، وكان واحده من بين أهم القوى التي فرض عليها التعامل مع التغييرات الجديدة في المنطقة هي تركيا ، بوصفها دولة جوار ، أريد لها أمريكياً أن تكون أنموذج لما يراد بناءه للمنطقة العربية من قبول وتكيف للأنموذج الإسلامي في إطار علمانية الدولة ، وتركيا بفعل توجهات حزب العدالة والتنمية لعبت أدواراً في المنطقة العربية وفي المجال العثماني السابق . وكل ذلك يؤذن ببداية مشروع لتركيا قد لا يتفق وما طرح في العام ٢٠٠٢ من مشروع تركيا بلا مشاكل إقليمية مع دول الجوار<sup>(١)</sup> .

### ١- المواقف التركية من الثورات العربية

اطلق حزب العدالة والتنمية سياسة تحسين علاقاته مع العالمين العربي والإسلامي على خلفية نظرية العمق الاستراتيجي التي طرحها مستشار رئيس الوزراء في حينه وزير الخارجية حالياً احمد داود اوغلو ، في ظرف أكد الحزب التزامه بانضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي .

والواقع ، أن علاقات تركيا العربية كانت موجودة واخذت منحى التطور منذ سبعينات القرن الماضي ، سواء مع العراق او مصر وليبيا ودول الخليج العربية والاردن . وفي مرحلة ما بعد العام ٢٠٠٢ أنفتحت تركيا على إقامة رؤية سياسية لمضامين علاقاتها مع المنطقة العربية ، تتمثل برغبتها في أداء أدوار سياسية بقضايا

(١) Bulent Aliriza and Stephen Flanagan ، The End of Zero Problems? Turkey and Shifting Regional Dynamics ، Global Forecast periodicity ، Center for Strategic and International Studies ، Washington ، ٢٠١٢ ، pp : ٢٨. ٢٩ .

مثل : الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ومكافحة الإرهاب والاستقرار الإقليمي وتسوية أزمة المشروع الإيراني النووي وصراعات النفوذ على الساحة العراقية ، والطاقة والأمن الإقليمي<sup>(١)</sup> . أما بعد الثورات العربية ، فإن السياسات التركية اخذت منحى متقدماً جداً في تدخلها بالشأن العربي .

#### أ - الدور التركي في المنطقة العربية قبل الثورات العربية ٢٠٠٢ - ٢٠١٠ :

شهدت فترة تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ ، اهتماماً داخل تركيا وعلى المستويات الإقليمية ، إذ حرصت قيادات الحزب على تأكيد تبنيها رؤية مختلفة لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة ، وبخاصة في الدائرة الشرق الاوسطية . وعزز من هذا الأهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من نمو خلال المدة بين ٢٠٠٢ و ٢٠١١ ، لاسيما في أبعادها الاقتصادية ، حيث نجحت تركيا في إحلال المرتبة الاولى بين اقتصادات المنطقة ( والسادسة عشرة على المستوى العالمي ) من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي . وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة ، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية ، او الصراع العربي - الإسرائيلي بمسارته المتعددة ، او أزمة البرنامج النووي الإيراني ، او طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة ، وغيرها من القضايا . والأكثر منه ، أن أنفتاح تركيا على المنطقة العربية والشرق الاوسط عامة ، لا يفيد بترك الخيار الأوروبي ، إنما اكدت قيادات حزب العدالة والتنمية استمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الاستراتيجية لتعزيز فرص إنضمامها للإتحاد الأوروبي . وفي مقابل ذلك ، اتجه الحزب نحو برنامج يرى تكاملاً لا تعارضاً بين الهويات والتوجهات

(١) عماد شيحة ، تركيا والشرق الاوسط دوراً إقليمياً متجدد ، مصدر سابق ، ص ٧٤ . ٧٥ .

المتعددة للسياسة التركية ، وتمثل عناصر السياسة التركية الأساسية تجاه المنطقة العربية قبل العام ٢٠١٠ في<sup>(١)</sup> :

- ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة .
- تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات ، ورفض سياسات الحصار والعزل ، وتشجيع سياسات التفاعل الإيجابي .
- الأهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات ، وتعزيز الأعتدال المتبادل بين أقتصادات المنطقة .
- ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقائي .
- أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع ، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية ، لكن في إطار التوظيف الذكي لعناصر القوة التركية .

وجسدت هذه الرؤية ، محاولة حكومة العدالة والتنمية الالتزام بنهج توفيقى توازنى على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية ، بين التركيز على المصالح الوطنية التركية ( السياسية والأمنية والاقتصادية ) من جهة ، وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى ، وبين السعي لزيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة بعيدا عن التبعية لارتباطاتها الغربية من ناحية ،

---

(١) علي جلال عوض ، الارتباك : تحليل اولى للدور التركي في ظل الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، يونيو ٢٠١٢ ، ص ٤٠٣ .

وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى . إلا أن هذه السياسة واجهتها بعض الصعوبات ، أهمها : القدرات الذاتية ، وصعوبة الحفاظ على التوازنات على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية بشكل متزامن ، واعتماد العديد من التفاعلات على تعاون الفاعلين المؤثرين على المستويات كافة فكانت عبارة عن صيغ توفيقية . ومثلت الثورات العربية مناسبة جديدة لإعادة استحضار هذه الإشكاليات والجدل المحيط بالدور التركي .

### ب- تركيا والثورات العربية :

بعد إندلاع الثورات العربية ، تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبياً عما سبق واعتمدته من سياسات . فابتداءً ، التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس . ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحاً في الحالة المصرية في دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات ، والاستجابة لمطالب الشعب ، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علناً ومطالبته بالرحيل ، في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية شباط ٢٠١١ ، فيما عد تحولاً نوعياً في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى ، غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا ، وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسية في المنطقة . لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظاً بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا ، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم حلف شمال الأطلسي<sup>(١)</sup> ، وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية ، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي

(١) برهان كوروغلو، تركيا والثورة الليبية : الدبلوماسية أولاً ، الجزيرة المعرفة ، في : ٣٠ نيسان ٢٠١١ .

الصراع لأداء دور الوسيط . وجاء الموقف التركي أكثر حذراً في حالة البحرين . فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات التركية بقيادة البحرين والسعودية وإيران ، فإن الموقف التركي اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس ، والدعوة للإصلاح بشكل عام دون أنتقاد مباشر للنظام البحريني ، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته ، مع التحذير من مخاطر الانقسام الطائفي في المنطقة . وبالمثل ، تراجع بروز الدور التركي في الحالة اليمنية ، حيث تجنبت تركيا التدخل المباشر ، واكتفت بمناشدة عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي ، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية . وأخيراً ، تبنت تركيا مدخلاً مزدوجاً في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا ، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة ، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولطالبهم من جهة أخرى ، مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية ، قبل أن ينتقل الدور التركي في مراحل لاحقة نحو الانتقاد العلني للنظام السوري الحاكم . ويمكن ملاحظة الازدواجية التركية في مقاله رئيس الوزراء التركي ، في حزيران ٢٠١٠ حيث وصف رجب طيب أردوغان علاقة بلاده بسوريا قائلاً : "أننا لا نتقاسم فقط نفس الجغرافيا او تنفس نفس الهواء أو نعيش في نفس المنطقة ، بل نمتلك تاريخاً مشتركاً ولنا حضارة ومشاعر وثقافة مشتركة" . وفي حزيران ٢٠١١ وصف أردوغان الوضع في سوريا بأنه يشهد "فضائح" وبأن السوريين لا يتصرفون حياله "بشكل إنساني"<sup>(١)</sup> .

وقد تعددت التفسيرات والدلالات المطروحة لهذه المواقف التركية والاختلافات بينها . فثمة من يراها مؤشراً على الطابع البراغماتي وتغليب مصالح

(١) محمد بويوش ، العمق الاستراتيجي تركيا والثورات العربية ، موقع حزب البناء والتنمية ، في : ١٤ حزيران ٢٠١٢ ، ص ٥٤ .



تركيا الاقتصادية بالأساس . وهناك من يراها مؤشراً على أرتباك السياسة الخارجية التركية ، فمصالح تركيا هي مع الأنظمة وليس مع الشعوب ، وآها آخرون مؤشرا على التخلي عن الأسس التوازنية لرؤية العمق الاستراتيجي بتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وأنحيازها لأطراف دون أخرى . ويتلاقى الاتجاه الأخير مع تفسيرات تركز على المرجعية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية ، وارتباطه بالإخوان المسلمين في مصر وسوريا .

وهناك اتجاهات أخرى تفسر المواقف التركية باعتبارها تتبع من مواقف العواصم الغربية . إلا أن الموقف التركي الرسمي ، يرى أن المواقف التركية هي أستمرا في مساعيها لتحقيق مصالحها الوطنية ومصالح جميع الأطراف في إطار إعطاء الأولوية للاستقرار في المنطقة ، مع إدراك أن تحقيق ذلك في الظروف الراهنة غير ممكن إلا من خلال دعم الإصلاحات الديمقراطية . ويفسر الخطاب الرسمي أختلاف الآليات التركية من حالة لأخرى حسب تقديرات تركيا لطبيعة كل حالة ، ومتطلبات الموازنة بين الحرية والأمن والاستقرار فيها ، وفي ضوء طبيعة التكوين الأثني للمجتمعات المختلفة ، ودرجة استجابة قيادات النظم المعنية للإصلاح ، ودوافع الأطراف الخارجية من التدخل ، وتقدير حدود إمكانيات تركيا وقدراتها في كل حالة . بمعنى آخر ، لقد اتبعت تركيا تجاه الثورات العربية سياسة مركبة ، كل بلد حالة مستقلة عن الآخر ، لكن الثابت أن تركيا ترى في نفسها لاعبا من حقّه أن يتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ، من مُنطلق أن استقرارها يهم تركيا وأنها تسدي النصح للإملاء<sup>(١)</sup> .

ولقد ظهرت سياسات خارجية تركية مميزة ، يمكن تأشيرها كالآتي<sup>(٢)</sup> :

• طرحت تركيا نفسها في هذه الثورات كأنموذج لنظام حكم إسلامي

(١) محمد بوبوش ، العمق الاستراتيجي تركيا والثورات العربية ، مصدر سابق ، ص ٩ .

(٢) علي جلال عوض ، الارتباك : تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية ، مصدر سابق ، ص ٦٠٥ .

يعمل في اطار علماني<sup>(١)</sup>، وهو قادر على اداء دور الوسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، او باستضافة مؤتمرات لبعض قوي المعارضة كما في حالة سوريا وبدرجة أقل لليبيا، واقترح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة. وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في ٧ نيسان ٢٠١١ عن "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور، هي: وقف فوري لإطلاق النار وإنسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفرتدفق المساعدات الإنسانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحويل الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف. لكن ظهور النشاط السياسي التركي صاحبه جدل حول دوافعه ومدى فاعليته<sup>(٢)</sup>.

• من الناحية الاقتصادية، عانت تركيا خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي شهدت ثورات، فصادرات تركيا خلال عام ٢٠١١ كانت بنسبة ٢٤٪ لكل من مصر واليمن، و٢٠٪ لتونس، و٤٣٪ لليبيا، و٢٠٪ لسوريا، مع توقع تصاعد هذه النسب في سوريا بسبب تدهور الأوضاع فيها، فضلاً عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من ١٢٠ شركة تركية عاملة في

(١) منصور المرزوقي البقمي، السعودية وتركيا في ظل الثورات العربية، مركز الجزيرة للدراسات، في: ١٧ يناير ٢٠١٢، ص ٦٠٥.

<http://studies.aljazeera.net/reports/2011/10/201102093627986888.htm>

(٢) ينظر: عقيل محفوض، سوريا وتركيا، نقطة تحول ام رهان تاريخي؟ سلسلة دراسات واوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، كانون الثاني ٢٠١٢، ص ٢٧-٣٩.

ليبيا ، وفق تقديرات عام ٢٠٠٩ . ورغم أن علاقات تركيا الاقتصادية مع الدول العربية محدودا جدا قياسا إلى علاقات تركيا بالإتحاد الأوروبي وإيران ، فالتبادلات التجارية بين تركيا والعرب لم تتجاوز نسبة ٤٪ من تجارة تركيا الخارجية ، عام ٢٠١١ .

• من الناحية الأمنية ، أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص ، في إطار المشاركة التركية في حملة حلف شمال الأطلسي لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية . كذلك ، أثارت بعض التحليلات وجود خطط تركية للتدخل وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية ، في حالة تدهور الأوضاع فيها ، للحد من امتداد التأثيرات السلبية وتدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية<sup>(١)</sup> .

وإذا ما حاولنا تحليل الموقف التركي من الثورات العربية ، سنجد أنه قد تصارع فيه تياران ، قبل أن يستقر على التدخل بالشكل الذي وصفناه أعلاه ، والتياران هما<sup>(١)</sup> :

• **التيار الأول :** يرى أن الاتجاه السياسي الذي ظهر في تركيا بعد العام ٢٠٠٢ يمكن أن يكون نموذجاً لدول العالم الإسلامي ، هذا الاتجاه الذي تميز بميوله الإسلامية ، وقام بتطويره حزب العدالة والتنمية ، كما تميز بتبنيه للديمقراطية

(١) ينظر: محمد نور الدين ، تركيا وسورية ، من تصفير المشكلات إلى تصفير الثقة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٩٢ ، تشرين الأول ٢٠١١ ، ص ٢٩ - ٣٣ .

(١) برهان كوراوغلو ، الموقف التركي من الثورات الشعبية في الدول العربية ، الجزيرة معرفة ، في : ١٥ آذار ٢٠١١ ، ص ٢ - ٣ .

http : //www . aljazeera . net/NR/exeres/C٦٩E٠٤٩٧ . FC٦٣ . ٤١٩٥ . ٨٢٧٧ . E٤٨٧٦٩A٨D٢٧٢ . htm#٠

البرلمانية ، والعلمانية التي تحترم التدين ، والحفاظ على حقوق الإنسان والحريات ، وجعل عملية التطور الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة قضايا ذات اولوية ، والعمل على تداول السلطة وعدم جعلها بيد طائفة ونخبة معينة ، والعمل على قيام علاقات متوازنة مع العالم الإسلامي والغرب ، وتحسين العلاقات مع دول الجوار ، وتحويلها من علاقات عدائية إلى علاقات تعاونية في إطار العمل المشترك . ويرى هذا التيار أن حزب العدالة والتنمية يتبنى رؤية عالمية يمكن أن تتبناها دول عربية مشابهة لتركيا ، وأن تلك الدول التي سارت في عمليات التغريب والتحديث والدولة القومية ، مثل تونس ومصر ، حيث يتوجب على هذه الدول أن تعمل على استيعاب جميع الاتجاهات السياسية وبضمنها الاتجاهات الإسلامية ، والأتقيها خارج النظام ، وأن تطبق مبادئ العدالة الاجتماعية والحرية ، وحقوق الإنسان ، وحرية التعبير ، وأن تحرص على إقامة مجتمع يحافظ على ثقافته ، ويتبنى قيم السلام والتحديث والتطوير . ومن ثم فإن هذا التيار يتبنى فكرة أن النجاح السياسي والاقتصادي الذي تحقق في تركيا بإمكانه أن ينتقل إلى الدول العربية التي تتشابه مع تركيا على نحو يتناسب مع البيئة العربية ويحافظ على خصوصيات كل دولة منها على حدة .

• **التيار الثاني** : ويرى أن هناك فروقا كبيرة بين تركيا ودول العالم العربي ، حيث يرى هذا التيار أن تركيا قد خطت خطوات متقدمة عن الدول العربية في مجال التغريب والديمقراطية ، ومن هنا فإن الحركات السياسية الإسلامية في الدول العربية يمكن أن تتأثر من عملية التحول التي تعيشها الحركة الإسلامية في تركيا ، وليس من التراكم العلماني التركي ، وعلى الصعيد المقابل يرى هذا الاتجاه أن الحركة السياسية الإسلامية في تركيا قد تأثرت في نشأتها ونموها بحركة الإخوان المسلمين في مصر .

وتسبب التيارين بحدوث أنقسام داخل الشارع التركي عموما تجاه الأحداث

التي تجري في المنطقة العربية بين اتجاهين اثنين هما<sup>(١)</sup> :

**الاول :** الذي أظهر ميوله للاهتمام بالقضايا العربية ، وأغلب هذا من القطاعات المحسوبة على الاتجاه الإسلامي ، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تركيا جزء طبيعي من منطقة الشرق الاوسط ، وترتبط مع العالم العربي برابط حضاري عريق لا يمكن أغفاله ، ولا يمكنها تجاهل ما يجري في العالم العربي ، وأن أي تغيير يمكن أن يحصل في تركيا لا بد أن يكون له انعكاس على الدول العربية ، ويظهر أصحاب هذا الاتجاه كذلك ردود أفعال على السياسات السلبية التي تنتهجها بعض أنظمة الدول العربية القمعية ، وخصوصا تلك السياسات المتخذة ضد الجماعات الإسلامية .

**أما الاتجاه الثاني :** ففتتناه النخب العلمانية والمتغربة التي تنظر إلى تركيا كجزء من تحالف القوى الغربية ، وقد عبرت هذه النخب عن عدم ارتياحها من مبادرات التقارب مع العالم العربي والعلاقات الإستراتيجية التي أنتهجتها سياسات حكومة العدالة والتنمية بقيادة أردوغان . واتجهت هذه النخب إلى أنتقاد هذه السياسات لأنها أعتبرت أنظمة ودول الشرق الاوسط في عمومها أنظمة دكتاتورية ومناهضة للديمقراطية ، غير أنه ومع ظهور الثورات الشعبية المتعاقبة في الدول العربية التي كان للحركات الإسلامية فيها إسهام واضح ، ومطالبة التيارات الإسلامية أثناء وبعد هذه الثورات بشكل صريح بتطبيق الديمقراطية ونظام حقوق الإنسان والإنفتاح على الحريات ، بدأت هذه النخب العلمانية والمتغربة في تركيا تراجع أنتقاداتها تلك من جديد ، خاصة أن هذه المطالب تشبه إلى حد ما الأهداف السياسية التي تبناها حزب العدالة والتنمية في تركيا .

وهكذا ، رغم العلاقات الطيبة التي أقامتها الحكومة التركية مع قيادات

(١) برهان كوراوغلو، الموقف التركي من الثورات الشعبية في الدول العربية ، مصدر سابق ، ص ٥٤ .

الدول العربية كافة ، فقد أكد رئيس الوزراء التركي غيرمزة على ضرورة الاستجابة للمطالب الشعبية في جميع الدول العربية ، خاصة تلك المتعلقة بالحريات العامة والديمقراطية ، وإجراء التغييرات اللازمة في هذا الاتجاه بأسرع وقت ممكن ، ليعم الأمن والاستقرار في المنطقة .

## ٢. المتغيرات الدافعة لأداء تركيا لأدوار إقليمية تجاه الثورات العربية

بعد أن بينا مواقف تركيا من الثورات العربية ، فإن الحال يستدعي الإشارة إلى الأسباب التي دفعت تركيا لأعتماد هذه السياسات ، وهنا يمكن أن نشير إلى مجموعتين من الأسباب بعضها مقترن بعوامل داخلية وآخر بعوامل خارجية ، أما المتعلق منها بالعوامل الداخلية فهي كالآتي :

### أ. السياسة التركية بين فكرتي المجال الحيوي والعثمانية الجديدة

لقد أتجهت تركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية إلى طرح فكرة المجال العثماني لتركيا ، أي كافة الدول التي كانت أقاليم وولايات تابعة للدولة العثمانية باعتبارها مجال حركة تركيا الطبيعي<sup>(١)</sup> . أي أنه يمثل تراجعاً نسبياً عن فكرة الطورانية والقومية التركية التي كانت تهتم بها تركيا وتهتم بالناطقين باللغة التركية ، وإذ كان أتاتورك قد وضع الدولة التركية ضمن إطار علماني - غربي ، فإن التيار الإسلامي أعاد الموازنة إلى الهوية التركية ، فلم يجعل تركيا غربية تماماً إنما اعطاها بعداً شرقياً يتناسب وتاريخها . مع ذلك ، فإنه وعلى مدار فترة طويلة ، تصل إلى عهد حكومة توركوت أوزال الأولى عام ١٩٨٢ ، تطلعت تركيا نحو تنمية سياسة خارجية ذات محور إقليمي . ومع ذلك ،

(١) للتوسع بشأن هذا النقاش ينظر، ميشال نوفل ، عودة تركيا إلى الشرق .. الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ، مصدر سابق ، ص ٧٠ - ٨٧ . وكذلك ، جانكيز تشاندر ، العثمانية الجديدة والشرق الأوسط ، رؤية تركية ، في : جان ماركو واخرون ، عودة العثمانيين ، الإسلامة التركية ، ط ٣ ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، دبي ، ٢٠١١ ، ص ٢٢٦ - ٢٥٠ .

لم يظهر في تاريخ تركيا الجمهورية قط حكومة أو وزير خارجية أثارا الماضي الإمبراطوري العثماني بقوة وشرع في بناء شبكة من العلاقات مع الدول التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية<sup>(١)</sup> مثلما فعلت حكومة حزب العدالة والتنمية ووزير خارجيتها أحمد داود أوغلو، وقد اعترف أوغلو خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة واشنطن بوست، بأنه إذا كان لدى بريطانيا كومنولث، فما المانع من أن تعيد تركيا بناء قيادتها داخل الأراضي العثمانية السابقة، مثل البلقان والشرق الأوسط وآسيا الوسطى؟<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من أن نقاشات تركيا الداخلية حول هويتها العلمانية أو الإسلامية كانت طاغية في السنوات الأخيرة، لكن ما يشغل الأتراك حقاً هو الأوضاع الاقتصادية وتأمين حاجاتهم الأساسية. وفقاً لاستطلاعات الرأي الأخيرة، فمشاغل نحو ٧٥٪ من الأتراك الأساسية تتعلق بقضيتي الاقتصاد والأمن<sup>(١)</sup>، وهذا ما أعطى حكومة تركيا فسحة للتعبير عن رأيها بشأن الأحداث الإقليمية وبضمنها الأحداث في المنطقة العربية، والأساس الذي صارت تستند إليه في اعتماد وتقييم سياساتها هو المصلحة وليس التوجه للغرب فحسب<sup>(٢)</sup>.

**ب. تقليل دور العسكري في صنع السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار، بفعل اتجاه تركيا للالتزام بمعايير الإنضمام للإتحاد الأوروبي**

لقد اشترط الإتحاد الأوروبي على تركيا بموجب معايير كوبنهاغن سابقة

(١) حسن حنفي، تركيا بين الدولة العثمانية والدولة القطرية، صحيفة الزمان، طبعة بغداد، العدد ٣٥٣٢، في: ٣ آذار ٢٠١٠، ص ١٥.

(٢) يوسف كانلي، كومنولث الدول العثمانية، الشرق الأوسط اللندنية، لعدد ١١٦٩٩، في: ٩ ديسمبر ٢٠١٠. Survey of turkish public opinion, march ٢٩. April ١٤, ٢٠٠٨, Op. Cit, p: ٢٩.

(٢) سمير صالح، اردوغان في قمة سرت: تركيا ليست دولة حيادية، الشرق الأوسط اللندنية، العدد ١١٤٤٦، في: ٣١ مارس ٢٠١٠.

الذكر أن يتحول القرار السياسي من يد العسكريين إلى يد المدنيين<sup>(١)</sup>، واهم حلقات القرار كان مجلس الأمن القومي، والذي فرض الإتحاد الأوروبي أن يتحول إلى جهة استشارية، لغرض إعادة تكييف المؤسسات التركية لتكون منسجمة مع معايير الإنضمام للإتحاد، وجعل هناك مراجعة دورية لمتابعة مدى التزام تركيا بمعايير الإنضمام للإتحاد<sup>(٢)</sup>، وقد كان العسكريون يمسك ملفات علاقات تركيا وسياساتها الداخلية كلما رأى فيها تهديداً للأمن تركيا. ومع هذا التحول، فإن قرارات السياسة الخارجية التركية صارت تخضع لمنطق الحكومة المدنية، التي يديرها حزب له اجندة في الإنفتاح على الشرق عموماً وبضمنه المنطقة العربية دولاً وقضايا.

### ٣. المتغيرات الخارجية الدافعة لأداء تركيا لأدوار اقليمية تجاه الثورات العربية

ولم يقتصر الأمر على المتغيرات الداخلية الدافعة نحو أداء تركيا لأدوار في الثورات العربية، إنما كانت هناك تأثيرات خارجية، يمكن أن نجلها بالاتي:

#### أ. التداخل في المصالح مع الدول العربية

أن الرغبة التركية في التحول شرقاً ليست جديدة، ولم تبدأ منذ الحرب الإسرائيلية على غزة، او مع حادثة أسطول الحرية، بل تنطلق من مصالح تركية عليا تراكمت منذ منتصف سبعينات القرن الماضي، أي بعد ازمة قبرص عام ١٩٧٤، ثم استضافة تركيا لقمة منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٧٦. والتقارب العربي- التركي اعتمد على مصالح اقتصادية للطرفين في المقام الاول. وإذا

(١) لقد كان القرار السياسي التركي بيد مؤسسة الجيش التركي، وهذا ما تذهب اليه العديد من المصادر، ينظر:

فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، مصدر سابق، ١٠.

(٢) مسعود اوركان، تقرير عام ٢٠٠٧ حول مدى تقدّم تركيا في سعيها نحو عضوية الإتحاد الأوروبي: هل هو خطوة للأمام؟، ترجمة برهان كوروغلو، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، شباط ٢٠٠٨، ص ٢٠٧.



كانت العلاقات الاقتصادية قد وصلت إلى نحو ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨ فإن تركيا يحدوها أمل أن ترفع سقف تبادلاتها مع الدول العربية خلال الخطة التي وضعها حزب العدالة والتنمية لعام ٢٠٢٣ ، لتصل إلى نحو ١٠٠ مليار دولار، والذي يمكن بلوغه في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والسياحة<sup>(١)</sup> .

وما يسعف في دخول تركيا للمنطقة العربية ، أن دخولها تم بأدوات اقتصادية ، ولا توجد له أجنداث عسكرية أو أمنية ضد القوى الإقليمية والدولية ، ومن ثم فلا يتوقع حصول معارضة واسعة من أسرائيل أو الولايات المتحدة ضده .

### ب. القناعات التركية بصعوبة الإنضمام إلى الإتحاد الاوروبي

وربما يفسر جانب من إندفاع تركيا لإنشاء دور في المنطقة العربية إلى اقتناعها أن الاوروبيين لن يسحوا لها بالإنضمام ، وأن ما يجري هو مماثلة وتأخير لا أكثر<sup>(١)</sup> ، فقد باءت مساعي تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الاوروبي خلال السنوات الماضية بالفشل . مع ذلك ، ففي العام ٢٠٠٢ ، أظهر إنتخاب حزب العدالة والتنمية ، الذي عبّر عن التزامه بإنجاز الإصلاحات المطلوبة لقبول تركيا في عضوية الإتحاد الاوروبي ، إشارة قوية على السير قدماً في ذلك الاتجاه ، وتاريخياً تقدّمت تركيا أولاً بطلب إنضمام إلى المجموعة الاقتصادية الاوروبية في العام ١٩٥٩ ، وقبل طلبها في العام ١٩٦٣ . وفي العام ١٩٨٧ ، تقدّمت رسمياً للإنضمام

(١) عبد العزيز بن عثمان بن سقر، العلاقات العربية - التركية . . مقومات الازدهار وتحديات الأتحاسار، الشرق الاوسط اللندنية ، العدد ١١٥٢٩ ، في ٢٢ يونيو ٢٠١٠ .

(١) ينظر: وصال العزاوي ، تركيا والإتحاد الاوروبي بين جدلية الرّفص ورهانات القبول ، في ملف : العرب و تركيا : تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، معهد الدوحة ( المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ) ، في : ٢٩ أيار ٢٠١١ .

إلى المجموعة الأوروبية ، إحدى الدعامات الثلاث للإتحاد الأوروبي وفق معاهدة ماستريخت ، وفي العام ١٩٩٥ دخلت الإتحاد الجمركي التابع للإتحاد الأوروبي . وفي العام ١٩٩٤ ، أشارت المفوضية الأوروبية إلى أن مفاوضات العضوية الكاملة يمكن أن تبدأ حالما تحقق تركيا معايير كوبنهاغن . ثم بدأت المحادثات الرسمية لقبول تركيا عضواً كاملاً في الإتحاد الأوروبي بعد ست سنوات . والملاحظ ، أنه في الجانب الأوروبي ، هنالك العديد من الأعضاء الذين يعترضون على إنضمام تركيا أو يتحفظون عليه حتى الآن لمجموعة اعتبارات<sup>(١)</sup> ، رغم أن حزب العدالة والتنمية أجرى بعد وصوله إلى السلطة مجموعة من الإصلاحات الضرورية في مجالات الحريات الفردية وإلغاء عقوبة الإعدام والسماح للأقليات بالتعلم واستخدام وسائل الإعلام بلغتها الخاصة وإجراء إصلاحات واسعة في القضاء . وفي كل الأحوال ، أدت هذه المماطلة والتسويف إلى تحول في شعبية الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي داخل تركيا ، فأخفضت نسبة المؤيدين له من ٧٢ ٪ في العام ٢٠٠٤ إلى ٥٤ ٪ في العام ٢٠٠٦ وإلى ٤٢ ٪ في العام ٢٠٠٨<sup>(١)</sup> .

والتفهم التركي للمناعة الأوروبية ، دفع بها بعد العام ٢٠٠٢ إلى توسيع علاقاتها مع الدول العربية بوصفه خياراً سيقوي تركيا في علاقاتها بالإتحاد الأوروبي .

### ج- الدفع الأمريكي لتدخل تركي موازن للتدخل الإيراني

يتفق الباحثون ، على أن تركيا تمثل أحد المفاتيح المهمة لفهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، وذلك ليس فقط بسبب البعد الجيو إستراتيجي

(١) ينظر: عبد الهادي حسين علي ، العلاقة التركية مع الإتحاد الأوروبي ، المشكلة الثنائية وفاق المستقبل ، مجلة دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة ، العدد ١٩ ، ٢٠١٠ ، ص ١١٠ . وكذلك ،

Adam Szymanski ، South Caucasus Political Issues - the EU and Turkish Perspective ، In :

Mustafa Kibaroglu ( ed ) ، Turkey's Neighborhood ، Op . Cit . ، pp : ٢٢٧ . ٢٣٣ .

(١) عماد شيحة ، تركيا والشرق الأوسط دوزاً إقليمياً متجدد ، مصدر سابق ، ص ٥٥ .

لتركيا والذي أعطاها ميزة تنافسية عالية ، وإنما أيضا بسبب تقديم تركيا نفسها للغرب والولايات المتحدة باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه في منطقة بالغة الأهمية والحساسية بالنسبة للغرب عامة والولايات المتحدة خاصة . لذا فقد دخلت تركيا في شراكة إستراتيجية طويلة المدى مع الغرب والولايات المتحدة بشكل جعلها بمثابة حجرزاوية في أي سياسة أمريكية تجاه الشرق الاوسط ، وهذا الأمر مستمر منذ خمسينيات القرن الماضي مروراً بمرحلة ما بعد الحرب الباردة ومرحلة ما بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ ، وما فرضته من أدوار جديدة للقوى التقليدية ومنها تركيا ، ويرجع ذلك إلى إدراك الأتراك أنفسهم لطبيعة التغييرات في البيئتين الإقليمية والدولية وسعيهم للتعاطي معها بشكل يزيد معه حضورهم ويرفع من حظوظهم الإقليمية والدولية .

وفي المقابل ، فإن ثمة حاجة غربية وأمريكية ملّحة للدور التركي خاصة في ظل تعقد الأوضاع في الشرق الاوسط ، ودخول الولايات المتحدة للمنطقة حتى غدت لاعباً محلياً أكثر من كونها قوة خارجية ، وذلك تحت ذرائع شتى من أجل السيطرة على موارد المنطقة ، ومنها مثلاً الحرب على الإرهاب التي أدخلت الولايات المتحدة في العديد من المشاكل وحملتها كلف متزايدة ، مما جعلها تركز إلى القوى الإقليمية الحليفة وأهمها تركيا . ومن ملامح استجابة تركيا للأدوار الأمريكية هو ما جرى بعد أحداث ١١ أيلول ، إذ تجاوزت تركيا خلال أقل من ٢٤ ساعة مع تفعيل معاهدة الدفاع الخاصة بحلف شمال الأطلسي والتي تفرض على جميع الأعضاء في الحلف تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدواناً خارجياً ، وقامت بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في تشرين الأول ٢٠٠١ . ولا يتوقف حدود التعاون عند ذلك ، إنما تتعاون الولايات المتحدة مع سياسات تركيا في التعامل مع القضية الكردية بشكل عام ومع أكرادها بشكل خاص ، فتغض النظر عن أساليب

التعامل معهم . وتزداد فرص الاعتماد على تركيا في الاستراتيجية الأمريكية كلما زاد إنخراط تركيا في ملفات الشرق الأوسط ، حتى أكد كثيرون على أن تركيا ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك إنطلاق من عدة اعتبارات أهمها<sup>(١)</sup> :

• الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة مثل إسرائيل والعراق وإيران وسوريا .

• الموقع الاستراتيجي لتركيا كونها ممراً بحرياً وملاحياً يخترق البحر الأسود وبحر القوقاز والبحر المتوسط .

• تعد تركيا ممراً احتياطياً لإمدادات النفط والغاز من دول آسيا الوسطى لأوروبا عبر خط ( جيهان . باكو ) وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا .

• النظر لتركيا باعتبارها نموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمة لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة ما قد يحسن الصورة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .

لهذه الاعتبارات رأت الولايات المتحدة أن بإمكان تركيا أن تؤدي دوراً مهماً في أكثر من جبهة ، وقد نشطت تركيا بشكل واضح خلال السنوات اللاحقة على العام ٢٠٠٢ كي تخلق لنفسها حيزاً معتبراً في الشرق الأوسط ، ووسعت من دوائر حركتها الخارجية ، وقد شجعتها الولايات المتحدة على ذلك حيث رأت أن الدور الجديد لتركيا في الشرق الأوسط من شأنه أن يحقق لها مزايا عديدة ليس أقلها خلق توازن إستراتيجي مع إيران في الشرق الأوسط ، والاستفادة من الدور

(١) خليل العناني ، تركيا والولايات المتحدة .. مصالح إستراتيجية متبادلة ، الجزيرة معرفة ، في : ٢٥ آذار ٢٠١٢ ، ص ٣٠٢ .

التركي في الحفاظ على وحدة العراق ، خاصة وأن الولايات المتحدة باتت تخشى من أن تقسيم العراق سيؤدي حتماً إلى تمدد النفوذ الإيراني أكثر في العراق ، فضلاً عن حصول تداعيات أمنية تطال عموم المنطقة وتمس المصالح الأمريكية في الصميم ، كما طرحت الولايات المتحدة الاستفادة من تركيا للعب دور الوسيط بين إيران والمجتمع الدولي في قضية برنامج إيران النووي . ومن أجل امتلاكها لأوراق تؤهلها لدخول الشرق الأوسط ، سعت تركيا إلى محاولة التصالح مع الإرث الإسلامي والعثماني في الداخل والخارج ، دون أن يعني ذلك محاولة أسلمة الداخل التركي أو الدخول في تحالفات إسلامية . عالمية على المستوى الخارجي ، وإنما محاولة تصحيح الصورة العربية عن تركيا كقوة غربية مقطوعة الصلة بحيطها الجغرافي والإستراتيجي ، يقابلها الدخول على خط الصراعات في المنطقة ، ليس من أجل تفجيرها بل لمحاولة تهدئتها والقيام بدور الوسيط في حلها ، والإنفتاح على اللاعبين كافة بما يعظم الصورة التركية كوسيط محايد .

وفي الختام ، يتبين لنا من دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية أن هناك تغييراً قد حدث بعد إندلاع الثورات العربية ، فتخلت تركيا عن حياديتها وعدم تدخلها بالشأن العربي الداخلي ، لتبدي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ مواقف تدخلية تعبر عن كونها قوة موجودة ولها مواقف في القضايا التي تحدث الى جوارها .

أن أهم ما استخلصناه من هذا الفصل التطبيقي الحقيقية الموضوعية التي تنتظر للسياسات الخارجية على أنها نظرية وتطبيقية ، فالتغيير النسبي الذي شهدته عملية صنع السياسة الخارجية التركية على مستويات الفكر والمؤسسات والأهداف والوسائل كان موازياً الى حد ما لتنفيذ السياسة أي السلوك السياسي الخارجي ، بل أن ما لمسناه من تغيير في السلوك يجسد التغيير الحاصل في عملية

صنع السياسة . بل والاكثر من ذلك هو أنه اذا كان التغيير الحاصل في عملية صنع السياسة الخارجية التركية قد أّسم بالنعومة وعدم العنف فإن التغيير في السلوك جاء معبراً له ، فتركيا في مواقفها وقراراتها تجاه القضية الفلسطينية والعراقية وقضايا الثورات العربية لم تدعو الى العنف واستخدام أدوات القوة الصلبة ، وإنما عولت كثيراً على أدوات القوة الناعمة من أجل أن تكون قوة جاذبة لهذه القضايا ، أي أن تدخل مجالها الحيوي ليس بلباس العثمانية التقليدية التي أّسمت بالأستبداد وإنما بلباس العثمانية الجديدة القائمة على الإنفتاح والحوار وتقديم الأنموذج الاسلامي . العلماني لحزب العدالة والتنمية على أنه افضل أنموذج لدول الشرق الاوسط وأكثرها تحقيقاً للأمن والأستقرار .

## الخاتمة

لقد تغيرت بيئة صنع السياسة في تركيا بعد العام ٢٠٠٢، وتلك حقيقة فرضت نفسها على السياسة التركية عامة، وبضمنها السياسة الخارجية، فبعد أن كان الكماليون الأتراك أو من يتمسكون بأفكار مصطفى كمال أتاتورك رغبة أو رهبة من المؤسسة العسكرية قد مسكوا الحكم والسلطة التشريعية متمثلة بالمجلس الوطني التركي الكبير خلال المدة بين ١٩٢٣-٢٠٠٢، جاء صعود التيار الإسلامي الى قمة السلطتين التشريعية والتنفيذية ليعطي أنطباعاً عن حجم التغيير المتوقع في السياسة التركية. فتركيا التي أنسقت وراء الغرب حتى باتت دولة طرفية تعد أداة للغرب أكثر مما تعد فاعلاً لذاتها في علاقاتها الخارجية صارت تتجه لتبني نهجاً شبيه مستقلاً ينبع من خصوصية التصور التركي، ذلك التصور الذي وضعه الاكاديمي (ثم السياسي) أحمد داود أوغلو، وتبناه حزب العدالة والتنمية، في التحول بتركيا لتصبح دولة مركزية في تفاعلات الشرق الأوسط بما يعنيه ذلك من إجراء تحول في أولويات السياسات التركية من التماس عضوية الغرب والإتحاد الأوروبي تحديداً الى الإنفتاح على الشرق والغرب في آن واحد وتصفير المشكلات في علاقاتها مع دول الجوار حتى تكون لاعباً إقليمياً في المنطقة بما يعطيها مبررات كونها القوة الإقليمية العظمى وبما ينعكس على مكانتها ومستوى تطورها.

ولم يكن الإتجاه نحو التغيير في نهج السياسة الخارجية الذي تبناه حزب

العدالة والتنمية مرتكزاً على عوامل داخلية تركية فحسب ، بل أستند الى عوامل خارجية اقليمية ودولية ، كلها شجعت تركيا على اجراء التغيير عما اعتاد الأكاديميون والسياسيون عليه من أنماط السلوك التركي ، فمن عدم تقبل لأي حقوق للأكراد الى التعامل الواقعي مع إقليم كردستان العراق ، الى إعلان منح أكراد تركيا حقوقاً ثقافية وقومية عدة ، وكل ذلك بفعل العاملين الأمريكي منذ العام ١٩٩١ والإتحاد الأوروبي بعد إعلان الإتحاد ضرورة التزام تركيا بمعايير كوينهاكن حتى يتسنى ضم تركيا للإتحاد .

ولم يكن صعود حزب العدالة والتنمية الى قمة السلطتين التشريعية والتنفيذية دون وجود عوائق من قبل القوميين والعلمانيين الكماليين ، والذي تمثل بمؤسسات وقوى من قبيل المؤسسة العسكرية والسلطة القضائية تحت دعاوى التزام نهج تأسيس الدولة التركية ، وما استقرت عليه ارادة اتاتورك ، إلا أن كل من تلك المؤسسات وبفعل ارادة الناخب التركي وبفعل ارادات دولية تمثلت بالاتحاد الأوروبي وبالولايات المتحدة ( التي ارادت تقديم تركيا بوصفها أنموذج لأسلام يتعايش في ظل نهجين علماني وليبرالي يتعامل ويتحالف مع الغرب ) أتجه الى تقليل ضغوط هذه المؤسسات والقوى والإتجاه نحو أنفتاح محسوب نحو الشرق الأوسط ونحو الإسلام ، صحيح أن الحزب لم يسع الى إقامة تحالف بثوب إسلامي ، إلا أنه أتجه الى عدم أنكار خصوصية تركيا الحضارية والى الدفاع عن حقوق تعدد اسلامية . كحقوق الفلسطينيين .

إن معدلات التغيير الذي شهدته السياسة الخارجية التركية وأن لم تكن كبيرة جداً خلال المدة بين ٢٠٠٢ - ٢٠١١ إلا أنها كانت كبيرة لتكون قابلة للملاحظة ، ومثالها التعامل مع قضايا الأقليات ومع قضايا الصراع العربي الإسرائيلي ، ومع العراق ومع الشأن الداخلي العربي ، فكلها أشرت تحولاً تركياً نحو قبول أن تمارس تركيا أدواراً تتبع مما تطمح هي اليه لا في إطار العلاقة مع



الغرب ومع الولايات المتحدة ، أو في ظل الرغبة بالإنفصال عن محيطها الشرقي وهو ما جسده الإتجاه التركي للإنضمام للإتحاد الأوروبي .

لقد أتجه حزب العدالة والتنمية ، في إدارته لسياسات تركيا الخارجية الى تبني سياسات تجعل من مشاكل تركيا مع محيطها في أطار ما عرف بـ ( صفر مشكلات ) ، والإتجاه لتحويل ما تبقى من تناقضات إلى عناصر قوة بواسطة أشكالٍ من التسويات تحقق الحد الأدنى من مصالح الأطراف الإقليمية المتصارعة ككل ، وأستثمرت ذلك لتحقيق نجاحات اقتصادية بارزة حققتها في الداخل عبر التنامي لعلاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار، وكل ذلك إعتقاداً على سياسات الإنفتاح على جميع الدول لتكون تركيا هي المركز الإقليمي ، فضلاً عن الخطاب الأخلاقي فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي . والأهم من ذلك أتجاه تركيا نحو تقديم خطاب سياسي داخلي عن إسلام سياسي يتعايش مع دولة ديمقراطية ليبرالية ، وإصرارها على عدم التفريط في مصالح تركيا الاستراتيجية ، والأتجاه نحو تسوية سلمية للمشكلة الكردية ، وكل ذلك بهدف الظهور بصفة اللاعب الاقليمي ذي الاستقرار الداخلي ، وأستطاعت تركيا بذلك أن تخطّ لنفسها سياسة خارجية جديدة تفتح أمامها أبواب الشرق الأوسط على مصراعيه ، تساندها إرادة شعبية داخلية وجدت خياراتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تعايش الخيارات المتناقضة ( الإسلام والعلمانية والقومية ، الإتجاه نحو الشرق ونحو الغرب ) ، وهكذا ظهرت تركيا كأنموذج للداخل وللخارج قبل أن تظهر سلوكيات خارجية متغيرة عما إعتدته تركيا قبل العام ٢٠٠٢ .

أن أهم ما أستخلصناه في هذه الرسالة هو أن التغيير النسبي الذي شهدته عملية صنع السياسة الخارجية التركية على مستويات الفكر والمؤسسات والأهداف والوسائل كان موازياً الى حد ما للسلوك السياسي الخارجي الذي ظهر

على السياسة المتبعة خلال المدة بين ٢٠٠٢. ٢٠١١، بل أن ما مسناه من تغيير في السلوك يجسد التغيير الحاصل في عملية صنع السياسة التركية خلال هذه المدة. بل والأكثر من ذلك هو أنه إذا كان التغيير الحاصل في عملية صنع السياسة الخارجية التركية قد أتمم بخاصية اللجوء الى أساليب لا تعتمد العنف في إدارة ملفات السياسة الخارجية، وصاحبها انسحاب نسبي للعسكر من إدارة ملفات السياسة الخارجية لصالح المؤسسات المدنية، لذلك فإن التغيير في السلوك الخارجي التركي جاء معبراً عن التغيير في طريقة صنع السياسة الخارجية، فتركيا في مواقفها وقراراتها تجاه القضية الفلسطينية والعراقية وقضايا الثورات العربية لم تدعو الى العنف واستخدام أدوات القوة الصلبة، وإنما عولت كثيراً على أدوات القوة الناعمة من أجل أن تكون قوة جاذبة لهذه القضايا، أي أنها أعلنت عن كون الشرق الأوسط واقع ضمن مجالها الحيوي وأن تدخلها في مجالها الحيوي ليس بلباس العثمانية التقليدية التي أتسمت بالإستبداد الذي نفرته شعوب المنطقة وإنما بلباس العثمانية الجديدة القائمة على الإنفتاح والحوار وتقديم الإنموذج الذي تتعايش فيه المتناقضات الإسلامي. العلماني لحزب العدالة والتنمية، كما يتعايش فيه الإنفتاح على الشرق والغرب على أنه أفضل إنموذج لدول الشرق الأوسط وأكثرها تحقيقاً للأمن والاستقرار.

## قائمة المصادر

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الوثائق والتقارير السنوية

١. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ ، أبوظبي : صندوق النقد العربي وآخرون ، ٢٠٠٩
٢. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦ ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٦
٣. تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠١٠
٤. دستور الجمهورية التركية لسنة ١٩٨٢ .
٥. مجموعة الأزمات الدولية ، تركيا والأكراد العراقيين : تنازع أم تعاون ؟ ، تقرير الشرق الأوسط رقم ٨١ ، في : ١٣ نوفمبر ٢٠٠٨
٦. مجموعة الأزمات ، العراق والأكراد : المعركة المحتدمة حول كركوك ، تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات رقم ٥٦ ، في : ١٨ يوليو ٢٠٠٦
٧. محسن محمد صالح ، بشير موسى نافع ( محرران ) ، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥ ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، ٢٠٠٥

ثالثاً: الكتب الصادرة باللغة العربية :

١. إبراهيم الداوقوي ، أكراد تركيا ، دار آراس للطباعة والنشر، أبريل ، ٢٠٠٨
٢. إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨
٣. إحسان حميد المفرجي وآخرون ، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق ، ط٤ ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠ .
٤. أحمد الجليبي ، مذكرات احمد الجليبي ، بلا ناشر، بغداد ، ٢٠٠٩ .
٥. أحمد ت . كورو ، العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت ، ٢٠١٢ .
٦. أحمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولي ، ترجمة جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ، بيروت ، ٢٠١٠ .
٧. أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠١ .
٨. أحمد نوري النعيمي ، "الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا : حاضرها ومستقبلها" ، دار البشر، عمان ، ١٩٩٣ .
٩. أحمد نوري النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩ . ١٩٣٨ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٠ .
١٠. أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، ١٩٨١ .

- ١١ . إسماعيل أحمد ياغي ، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٩٩٨ .
- ١٢ . إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، ط ٥ ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٧ .
- ١٣ . بيار مصطفى سيف الدين ، تركيا وكوردستان ، الجاران الحائران ، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٩ .
- ١٤ . تركيا والقضية الفلسطينية ، تقرير المعلومات ( ١٧ ) ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، ٢٠١٠ .
- ١٥ . تقرير ، الحركة العالمية من أجل الديمقراطية ، الدفاع عن المجتمع المدني ، التقرير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ( رؤى قادة المجتمع المدني ) ، الحركة العالمية للديمقراطية ، نيويورك ، ٢٠٠٧ .
- ١٦ . جانكيز تشاندر ، العثمانية الجديدة والشرق الأوسط ، رؤية تركية ، في : جان ماركو واخرون ، عودة العثمانيين ، الاسلامية التركية ، ط ٣ ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، دبي ، ٢٠١١ .
- ١٧ . جلال الطالباني ، مذكرات جلال الطالباني ، بلا ناشر ، بغداد ، ٢٠١٠ .
- ١٨ . جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ .
- ١٩ . حامد ربيع ، نظرية السياسة الخارجية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، بلا تاريخ .
- ٢٠ . حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في تركيا ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٢١. حمزة مصطفى المصطفى ، الثورات العربية ، وقصور التفكير الغربي عن الديمقراطية في المجتمعات العربية ، سلسلة تقييم حالة ، معهد الدوحة ( المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ) ، الدوحة ، ٢٠١١ .
٢٢. حنا عزو بهنان ، موقف الحكومة التركية من تطورات الاحداث في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦ ، العراق ودول الجوار ، مركز ابن الأثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٧ .
٢٣. خورشيد حسين دلي ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٩٩ .
٢٤. دهام محمد العزاوي ، الأحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٩ .
٢٥. راغب دوران ، أسباب صعود النموذج التركي ، في : جان ماركو واخرون ، عودة العثمانيين ، الاسلامية التركية ، ط ٣ ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، دبي ، ٢٠١١ .
٢٦. سالم الخماش ، طرق التغيير الدلالي ، جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ٢٠٠٨ .
٢٧. سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، ط ٣ ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٦ .
٢٨. سيار الجميل ، العرب والأترك الانبعاث والتحديث من العثمينة إلى العلمنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧ .
٢٩. طارق عبد الجليل ، الجيش والحياة السياسية ، تفكيك القبضة الحديدية ، في كتاب : محمد عبد العاطي محررا ، تركيا بين تحديات الداخل

- ورهانان الخارج ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٠ .
- ٣٠ . عائدة العلي سري الدين ، دول المثلث بين فكي الكماشة الإسرائيلية التركية ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ١٩٩٧ .
- ٣١ . عبد الجبار قادر غفور ، تركيا المعاصر ١٩١٨ - ١٩٨٠ ، في : ابراهيم خليل احمد واخرون ، تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركية ، الموصل ، ١٩٨٧ .
- ٣٢ . عبد الرزاق الحسن ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١ ، ط ٥ ، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧٨ .
- ٣٣ . عبد العزيز محمد عوض الله ، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة ، مركز الدراسات الشرقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- ٣٤ . عقيل سعيد محفوظ ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا ، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي ، ٢٠٠٨ .
- ٣٥ . علي أحسان باغيش ، إشكالية المياه وآثارها في العلاقات العربية التركية ، في كتاب : وقائع ندوة العلاقات العربية التركية ، حوار مستقبلي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥ .
- ٣٦ . علي حسين باكير ، تركيا ، الدولة والمجتمع ، المقومات الجيو -سياسية والجيو -استراتيجية ، في كتاب : تركيا بين تحديات الداخل ورهانان الخارج ، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ، بيروت ، ٢٠١٠ .
- ٣٧ . عمر العمر ، صناعة القرار والرأي العام ، دار النشر والتوزيع ، القاهرة ، التاريخ بلا .

٣٨. عوني عبد الرحمن السبعواوي ، العلاقات العراقية .التركية ١٩٢٣ .  
١٩٥٨ ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ١٩٨٦ .
٣٩. فؤاد افرام البستاني ، منجد الطلاب ، ط ٨ ، بيروت ، منشورات المطبعة  
الكاثوليكية ، ١٩٦٦ .
٤٠. فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، دراسة في الدبلوماسية العراقية .  
الانكليزية .التركية ، ط ٢ ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٦٧ .
٤١. فاضل زكي محمد ، السياسة الخارجية ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٧٥ .
٤٢. كامل صقر، تركيا روعة التجربة الاقتصادية ، مركز الشرق العربي  
للدراسات الحضارية والاستراتيجية ، لندن ، ٢٠٠٧ .
٤٣. كريم محمد حمزة ودهام محمود علي الجبوري ، القوى الفاعلة في  
المجتمع التركي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
٤٤. مازن اسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، دار  
الحكمة ، بغداد ، ١٩٩١ .
٤٥. محمد أزهر السماك ، الجغرافية السياسية ، أسس وتطبيقات ، جامعة  
الموصل ، ١٩٨٨ .
٤٦. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط ٢ ، دار الجيل ،  
بيروت ، ٢٠٠١ .
٤٧. محمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور ، رياض الريس للكتب  
والنشر ، بيروت .لندن ، ٢٠٠٨ .
٤٨. محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ، قلق الهوية وصراع  
الخيارات ، رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٩٧ .



٤٩. مروان بشارة ، بيل كلنتون ، الحملة ، الادارة ، والسياسة الخارجية ، دار الساقي ، بيروت ، ١٩٩٣
٥٠. المولودي الاحمر، مشكلة الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة ، سلسلة تقييم حالة ، معهد الدوحة ( المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ) ، الدوحة ، ٢٠١١ .
٥١. نديم البتكين ، تركيا بوابة استراتيجية للامبريالية العالمية ، الحقيقة برس ، بلا مكان نشر، ١٩٨٧ .
٥٢. وليد رضوان ، العلاقات العربية-التركية ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
٥٣. وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، ٢٠٠٦ .
- رابعاً: الكتب المترجمة للغة العربية :**
١. التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية وآخرون ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
٢. جانكيزتشاندر، العثمانية الجديدة والشرق الأوسط ، رؤية تركية ، في: جان ماركو وآخرون ، عودة العثمانيين ، الإسلامية التركية ، ط ٢ ، المسبار، دبي ، ٢٠١١ .
٣. جيمس أندرسون ، صنع السياسات العامة ، ترجمة عامر الكبيسي ، ط ٤ ، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠١٠ .
٤. حميد بوزرسلان ، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي في العربي ، وكلمة ، أبوظبي ، ٢٠٠٩ .

٥ . ستيفن فلانجان ، أولويات خاطئة ، التقييمات التركية للقوة الأمريكية ، سلسلة ترجمات الزيتونة ، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات ، بيروت ، العدد ٦٩ ، تموز ٢٠١١ .

٦ . فريد بيرس ، المياه العابرة للحدود ، مكتب برامج الإعلام الخارجي ، وزارة الخارجية الأمريكية ، ٢٠٠٩ .

٧ . فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف ، الصراع السياسي في تركيا ، الأحزاب السياسية والجيش ، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، التاريخ بلا .

٨ . فيروز أحمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة سليمان داود الواسطي ، وحمودي حميد الدوري ، بيت الحكمة بغداد ، ٢٠٠٠ .

٩ . كينيث تومبسون وروي مكريديس ، نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها ، في : روي مكريديس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ( ترجمة ) حسن صعب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٦٦ .

١٠ . ليورا لوكيتز ، العراق والبحث عن الهوية الوطنية ، ترجمة دلشاد ميران ، منشورات آراس ، أبريل ، ٢٠٠٦ .

١١ . مايكل كليير ، الحروب على الموارد ، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

١٢ . مرسيل مرل ، السياسة الخارجية ، ترجمة خضر خضر ، جروس برس ، بلا مكان نشر وبلا تاريخ نشر .

١٣ . ميشال نوفل ، عودة تركيا إلى الشرق . الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٠ .

١٤. هاينز كيرمر، تركيا المتغيرة تبحث عن جديد، ترجمة فاضل جنكر، العيكان، الرياض، ٢٠٠١.
١٥. ولي نصر، صعود قوى الثروة، نهوض الطبقة الوسطى الجديدة في العالم الإسلامي وانعكاساتها على عالمنا، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١١.
١٦. يوسي ألفر، العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا وإيران، سلسلة ترجمات الزيتون، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت، العدد ٦٤، شباط ٢٠١١.

#### خامساً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. آياد قطب، النظامين الاقتصادي والسياسي التركي في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساته على العلاقة مع سورية، رسالة دبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية، الأكاديمية السورية الدولية، دمشق، ٢٠٠٩.
٢. باسل حسين زغير، التنمية السياسية في تركيا، دراسة تحليلية للأزمات السياسية ١٩٨٠-١٩٩٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٦.
٣. بتول هليل جبير الموسوي، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٩١ وأفاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
٤. حميد فارس حسن سليمان، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
٥. حيدر عبد الجبار الخفاجي، المحددات السياسية والاقتصادية تجاه

علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٩ .

٦ . رعد عبد الجليل علي ، الإسلام السياسي ، ازمانات التنمية والتحديث في اقطار الشرق الأوسط مع التركيز على تركيا وإيران ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ .

٧ . زينة مدحت شريف الهوندي ، أثر الازمة السياسية في التنمية الاقتصادية ، دراسة نموذج تركيا ١٩٤٦ - ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٧ .

٨ . سمية غالب زنجيل ، مقومات رسم السياسة العامة في تركيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٧ .

٩ . صبحي فاروق صبحي ، الدور الإقليمي لمصر في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، اطروحة دكتوراه ، العلوم السياسية / جامعة النهرين ، ٢٠٠٩ .

١٠ . صبيح بشير عذاب جبر الشمري ، أثر المتغير الأوروبي في سياسة تركيا الخارجية تجاه الوطن العربي للمدة من ١٩٥٤ - ٢٠٠٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣ .

١١ . طيب عثمان عبد الرزاق ، العلاقات الاقتصادية العراقية - التركية المصالح المشتركة وسبل التطوير ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٠٢ .

١٢ . عامر علي راضي العلق ، الخيارات التركية تجاه الاتحاد الأوروبي ، دراسة في العلاقة التركية الأوروبية ما بعد الحرب الباردة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ .

١٣. علاء جاسب عجيل ، سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق في عهد توركوت أوزال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ .
١٤. علي حسين احمد ، التيارات السياسية في تركيا واثرها على مستقبل العلاقة مع العراق ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .
١٥. عماد مؤيد جاسم ، أتردراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهدين ، ٢٠٠٦ .
١٦. قصي غريب عليوي ، العلاقات السورية التركية ، دراسة في العوامل المؤثرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ .
١٧. كوثرطه ياسين ، العلاقات العراقية التركية في المدة ما بين ١٩٩٠ - ١٩٩٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ .
١٨. كوثرطه ياسين ، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام ١٩٨٢ وتوجهاته تجاه العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ .
١٩. محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي ( العراق وسوريا ) ، ١٩٨٠-١٩٩٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢ .
٢٠. نادرة وهاب احمد الفيلى ، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٩ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ .

٢١. نهرين جواد العارضي ، السياسة الإقليمية التركية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .
٢٢. يعرب حسين كريم التميمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية ، أنموذج العلاقات العراقية - التركية ١٩٩٠- ٢٠٠٢ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ .

### سادساً: الدراسات والبحوث

١. إبراهيم خليل العلاف ، السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ، مجلة علوم إنسانية ، مركز الدراسات الاجتماعية ، العدد ٣٠ ، أيلول ٢٠٠٦ .
٢. إبراهيم خليل العلاف ، السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ٩ ، ٢٠٠٧ .
٣. إبراهيم خليل العلاف ، مصادر صنع القرار في تركيا ، مجلة افاق عربية ، عدد ١ كانون الثاني ١٩٩٩ .
٤. أحمد السيد تركي ، الأحزاب العلمانية في تركيا ، مجلة السياسة الدولية القاهرة ، عدد ٣ ، ١٩٩٨ .
٥. أحمد دياب ، الازمة السورية التركية - المحددات والقيود ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٣٥ ، ١٩٩٩ .
٦. أحمد منيسي ، أمريكا والشرق الأوسط في ولاية بوش الثانية ، مجلة شؤون خليجية ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد ٤٠ ، شتاء ٢٠٠٥ .

٧. أحمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية .  
انموذج العلاقات العراقية التركية ، دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات  
الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٩ ، ٢٠٠٢ .
- ٨ . أحمد نوري النعيمي ، موقف المؤسسة العسكرية من الحركة الإسلامية  
في تركيا ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد ٦٠ ، مركز الدراسات الدولية ،  
جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .
- ٩ . أسكندر شاهر سعد ، مسألة الأقليات وسُبل تخفيف التوترات الدينية  
والإثنية في الشرق الأوسط ، دورية قضايا استراتيجية ( دمشق ، المركز العربي  
للدراسات الإستراتيجية ) ، العدد ( ٦٨ ) آذار / مارس ٢٠٠٩ .
- ١٠ . أمينة أفضال ، التنافس على خطوط نقل البترول ، سلسلة قضايا راهنة ،  
المركز العربي للدراسات الأستراتيجية ، دمشق ، العدد ٣٦ ، تموز ٢٠٠٧ .
- ١١ . أورخان محمد على ، ماذا يريد أردوغان وحزبه ؟ ، مجلة منبر الشرق ،  
القاهرة ، العدد ٢٣ ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١٤- ١٨ .
- ١٢ . بولنت آراس ، التغييرات في التضاريس السياسية داخل تركيا وأثرها على  
السياسة الخارجية ، مجلة شرق نامه ، العدد السابع ، يناير ٢٠١١ .
- ١٣ . الترتوران ودانيال بايس ، رجال اتاتورك ، العسكريون وإدارة السياسات  
الداخلية والخارجية في تركيا ، ترجمة احمد عبد الحلیم سلسلة ترجمات  
استراتيجية ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، العدد ١٣ ، كانون  
الثاني ١٩٩٨ .
- ١٤ . جاسم خالد السعدون ، ربيع العرب ، فانت أم قادم ؟ مجلة المستقبل  
العربي ، العدد ٣٩٠ ، آب ٢٠١١ .

- ١٥ . جمال كركولي ، أزمة الرئاسة التركية ٢٠٠٧ ، دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية . جامعة الموصل ، العدد ١٠ ، نيسان ، ٢٠٠٨ .
- ١٦ . حامد عبيد حداد ، العلاقات العراقية - التركية ، الواقع وآفاق المستقبل ، في : حلقة نقاشية ( الدور التركي في المنطقة العربية ) ، الملف السياسية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٧٩ ، حزيران ٢٠١٠ .
- ١٧ . حسون جاسم العبيدي ، دور تركيا الاقليمي الجديد بعد عام ٢٠٠٣ ، الاعمال الكاملة للموسم الثقا في العلمي لكلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ، للفترة من ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٩ . ٢٤ كانون الأول ٢٠٠٩ .
- ١٨ . حسين حافظ وهيب ، الدور الوظيفي المركب لكل من تركيا والكيان الصهيوني ، الراصد الدولي ، مركز الدراسات لدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٧٢ ، أيلول ٢٠٠٢ .
- ١٩ . حسين مصطفى احمد ، المسألة الكردية والسياسة الدولية ( دراسة في اسباب ومداخل التأثير ) ، مجلة قضايا سياسة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد ٢٥ ، ٢٠١١ .
- ٢٠ . خضر عباس عطوان ، محمد ياس خضير ، العلاقة العراقية - العربية بعد العام ٢٠٠٣ : تصحيح الاتجاه ، مجلة الاستاذ ، كلية التربية ، جامعة بغداد . العدد ١٦٩ ، أيار ٢٠١١ .
- ٢١ . خليل على مراد ، دوافع التحالف التركي - الصهيوني ، دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد ٢ ، ١٩٩٩ .
- ٢٢ . رسول طوسون واخرون ، الإسلاميون في تركيا ومشروع التغيير ( ندوة ) ، مجلة شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ١٢٧ ، خريف ٢٠٠٧ .



٢٣. رواء زكي الطويل ووصال نجيب العزاوي ، العلاقات الإقليمية التركية ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد ٣٤ ، ٢٠٠٢ .

٢٤. رواء زكي يونس ، مستقبل العلاقات التجارية مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ١ ، ٢٠٠٤ .

٢٥. زياد عبد الوهاب النعيمي ، الرؤية الأمريكية في دور تركيا الإقليمية ، الحوار المتمدن ، العدد ٢٦٦٠ ، في : ٢٨ آيار ٢٠٠٩ .

٢٦. ستار جبار علاي ، الازمة التركية - الاسرائيلية ، في : حلقة نقاشية ( الدور التركي في المنطقة العربية ) ، الملف السياسية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٧٩ ، حزيران ٢٠١٠ .

٢٧. ستيفن فلانجان ، التقييمات التركية للقوة الأمريكية ، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، سلسلة ترجمات ، المركز ، بيروت ، العدد ٦٩ ، تموز ٢٠١١ .

٢٨. سليمان ساسي الشحومي ، السياسة الخارجية ، المفاهيم ، الاهداف ، والوسائل ، سلسلة قضايا راهنة ، العدد ٤٢ ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، ابو ظبي ، نيسان ٢٠٠٨

٢٩. عارف محمد خلف ، ، الدور التركي الإقليمي -مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، العدد ٥ ، اذار ٢٠١٠

٣٠. عبد العظيم محمود حنفي ، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية ، مجلة السياسة الدولية القاهرة ، العدد ٥٦ ، ٢٠٠٤

٣١ . عبد الله عرفان ، الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان ،  
مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية ، القاهرة ، العدد ١٨٢ ،  
اكتوبر ٢٠١٠

٣٢ . عبد الهادي حسين علي ، العلاقة التركية مع الاتحاد الأوروبي ،  
المشكلة الثنائية وفاق المستقبل ، مجلة دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة ،  
العدد ١٩ ، ٢٠١٠

٣٣ . عزة جلال هاشم ، الاقلية اليهودية في تركيا ، مجلة السياسة الدولية  
القاهرة ، العدد ١٣١ ، ١٩٩٨

٣٤ . عقيل محفوظ ، سوريا وتركيا ، نقطة تحول ام رهان تاريخي ؟ سلسلة  
دراسات واوراق بحثية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ،  
كانون الثاني ٢٠١٢

٣٥ . علاء لفته موسى ، مياه دجلة والفرات بين العراق وتركيا ، في : مستقبل  
العلاقات التركية العراقية في ضوء فوز حزب العدالة و التنمية التركي ، ( ندوة )  
المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية ، ( عمان ) ، ١٧ شباط ٢٠١٢

٣٦ . علي الدين هلال ، الأمن القومي العربي ، مجلة شؤون عربية ، جامعة  
الدول العربية ، العدد ٣٥ ، كانون الثاني ١٩٨٤

٣٧ . علي حسين باكير ، القوات المسلحة التركية تحت المجهر ، مجلة آراء  
دبي ، مركز الخليج للأبحاث ، ديسمبر ، ٢٠٠٧

٣٨ . علي عواد الشرعة ، أثر التغيير في النظام الدولي على السياسات  
الخارجية للدول العربية ١٩٩٠م - ٢٠٠٥م ، المنارة ، عمان ، معهد بيت الحكمة ،  
جامعة آل البيت ، المجلد ١٤ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٨

٣٩. علي عواد الشرعة ، الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط ، مجلة المنارة ، المجلد ١٤ ، العدد ٣ ، ٢٠٠٨
٤٠. عماد شبيحة ، تركيا والشرق الأوسط دورًا إقليميًا متجدد ، قضايا إستراتيجية ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، العدد (٧٢) آذار / مارس ٢٠١٠
٤١. فاتن نصار ، تركيا وإسرائيل محددات المستقبل ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد ١٨٢ ، أكتوبر ٢٠١٠
٤٢. فتحى العفيفي ، الحرب على الفوضى الخلاقة ، النزعة المركزية في الثورات العربية المعولة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٩٠ ، اب ٢٠١١
٤٣. فوزي درويش ، البعد العسكري في العلاقات التركية الإسرائيلية ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٣٨ ، أكتوبر ، ١٩٩٨
٤٤. كريمة منصور شاهين ، كيف ترى واشنطن التحولات في تركيا ، تقرير واشنطن ، العدد ، ١٣ كانون الأول ٢٠٠٩ .
٤٥. لقمان عمر محمود ، الدبلوماسية التركية تجاه القضية الفلسطينية في عهد حكومة أردوغان الأولى ، سلسلة أوراق إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ١٣ ، كانون الأول ٢٠٠٨
٤٦. مايكل كوهن ، ماريا كيبوتشي ، خصخصة السياسة الخارجية ، ترجمات استراتيجية ، دمشق ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، العدد ٣٧ كانون الثاني ٢٠٠٨
٤٧. مثنى عبد الرزاق الدباغ ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة

الخارجية في تركيا ، دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ٤ ، كانون الأول ٢٠٠٥

٤٨ . محمد الجوهري ، أدوار تركيا الإقليمية ، تقرير واشنطن ، العدد ١٣٠ ، ٢٠ ، أكتوبر ٢٠٠٧

٤٩ . محمد الجوهري ، أدوار تركيا الإقليمية ، تقرير واشنطن ، العدد ٢٠٥ ، ١١ ، أبريل ٢٠٠٩

٥٠ . محمد مصطفى علوش ، مستقبل العلاقات التركية - الأمريكية بعد اليوم ؟ مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، دمشق ، في : ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٧

٥١ . محمد نور الدين ، تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٨٩ ، تموز ٢٠١١

٥٢ . محمد نور الدين ، تركيا والأكراد ، من ديار بكر إلى كركوك ، فصلية شؤون الأوساط ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، العدد ١٢٦ ، صيف ٢٠٠٧

٥٣ . محمد نور الدين ، تركيا وسورية ، من تصفير المشكلات إلى تصفير الثقة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٩٢ ، تشرين الأول ٢٠١١

٥٤ . محمد نور الدين ، حزب العدالة والتنمية (الاسلامي) في السلطة ، عوامل ودلالات واحتمالات ، سلسلة تقارير خاصة ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، العدد ٢٨ ، ديسمبر ٢٠٠٢ ، ص ص ٢ - ٦ .

٥٥ . محمد نور الدين ، حكومة انتقالية تغيب الخيار الأوروبي ، مجلة شؤون الأوساط ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، عدد ٨٠ ، ١٩٩٩

- ٥٦ . محمود سالم السامرائي ، المساومة في السياسة الخارجية التركية ،  
المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ١٥ ، صيف ٢٠٠٧
- ٥٧ . مسعود أوزكان ، تقرير عام ٢٠٠٧ حول مدى تقدّم تركيا في سعيها  
نحو عضوية الاتحاد الأوروبي : هل هو خطوة للأمام ؟ ، ترجمة برهان كوروغلو ،  
مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، شباط ٢٠٠٨
- ٥٨ . مصطفى اللباد ، أوروبا وسياسة تركيا الشرق اوسطية ، مجلة السياسة  
الدولية ، القاهرة ، العدد ١٨٢ ، اكتوبر ٢٠١٠
- ٥٩ . مصطفى جاسم حسين ، الدور الاقليمي التركي للمدة من ٢٠٠٢ الى  
٢٠١٠ ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ،  
العدد ٢٠ ، ٢٠١٢
- ٦٠ . مصطفى عياش الكييسي ، العلاقات العراقية التركية بعد  
الانتخابات ، في ( ندوة ) : مستقبل العلاقات التركية العراقية في ضوء فوز حزب  
العدالة والتنمية التركي ، ندوة المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ،  
( عمان ) ، ١٧ شباط ٢٠١٢
- ٦١ . ميلاد مفتي الحراثي ، قضايا التخطيط واتخاذ وتنفيذ القرار في السياسة  
الخارجية الليبية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، الجمعية العربية للعلوم  
السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٨ ، خريف ٢٠١٠
- ٦٢ . ناتالي توتشي ، ابعاد الدور التركي في الشرق الاوسط ، السياسة  
الدولية ، القاهرة ، العدد ١٨٢ ، اكتوبر ٢٠١٠
- ٦٣ . نزار اسماعيل الحيايي ، الابعاد الإستراتيجية لازمة الهوية التركية ، مجلة  
دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ١٣ ، ٢٠٠١

٦٤. نزار عبد اللطيف اسماعيل ، معضلات العلاقات التركية - الأوروبية ،  
مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، اعدد ٣٠ ، ٢٠٠٥ ،
٦٥. نذيرة الافندي ، تركيا والاتحاد الأوروبي ، الديمقراطية تدعم الاقتصاد ،  
مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية  
والإستراتيجية ، العدد ١٨٢ ، اكتوبر ٢٠١٠
٦٦. نوار جليل هاشم ، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق  
وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة ، المستقبل العربي ، مركز  
دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣٥٩ ، كانون الثاني ٢٠٠٩
٦٧. نوال عبد الجبار سلطان ، رؤية للمواجهة بين العلمانية والإسلام في  
تركيا ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ٤ ، كانون الأول ٢٠٠٥
٦٨. نوفل قاسم علي ال عنين الشهواني ، اتجاهات تطوير العلاقات التجارية  
العراقية - التركية ، سلسلة شؤون إقليمية ، العدد ٩ ، مركز الدراسات الإقليمية ،  
جامعة الموصل ، ٢٠٠٦
٦٩. وصال العزاوي ، الثورات العربية واستحقاقات التغيير ، مجلة قضايا  
سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد ٢٦ ، ٢٠١٢
٧٠. وصال نجيب العزاوي ، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا ،  
مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العددان ٥ و ٦ ،  
صيف ٢٠٠٤

### سابعاً مواقع الانترنت

١. بشير نافع ، السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة ،  
الجزيرة المعرفة ، في : ٩ نيسان ٢٠٠٩

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E5197AFE.8E56.4D5D.BABC.5F7585EBA4E2.htm>

٢ . بشير عبد الفتاح ، تراجع الدور السياسي للجيش التركي ، الجزيرة المعرفة ، ٢٧ كانون الاول ٢٠٠٩ ، استخرج بتاريخ : ٣ آذار ٢٠١٢

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6ABDE667.82F4.42B0.887A.7CCE9CC59E43.htm>

٣ . بولنت أراس ، داود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا ، استخرج بتاريخ : ٦ شباط ٢٠١٢

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D31B88A9.C95B.4B3B.9FB7.1048E55EF5B7.htm>

٤ . باتريك سيل ، تركيا والأكراد وإسرائيل ، الحياة اللندنية ، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٩

<http://www.daralhayat.com/portalariclendah/80654>

٥ . برهان كوروغلو ، تركيا والثورة الليبية : الدبلوماسية أولاً ، الجزيرة المعرفة ، في : ٣٠ نيسان ٢٠١١

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1EDE5CE1.6CDD.44FD.917B.C9875D92E762.htm>

٦ . محمد بوبوش ، العمق الاستراتيجي تركيا والثورات العربية ، موقع حزب البناء والتنمية ، في : ١٤ حزيران ٢٠١٢

<http://benaaparty.com/ViewArticle>

aspx?ID=١٥٨٠&CategoryID=٧

٧. برهان كوراوغلو، الموقف التركي من الثورات الشعبية في الدول العربية، الجزيرة معرفة، في: ١٥ آذار ٢٠١١

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C٦٩E٠٤٩٧\_FC٦٣\_٤١٩٥\_٨٢F٧.E٤٨٧٦٩A٨D٢٧٢.htm#

٨. تقرير: وزارة الخارجية التركية، السياسة الخارجية التركية. نظرة عامة، استخراج بتاريخ، ٤ كانون الثاني ٢٠١٢

http://www.mfa.gov.tr/data/dispolitika/rapor/2009.doc

٩. رجب الباسل، دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٠ (فترة حكم العدالة والتنمية الأولى والثانية)، بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي للعلوم الاجتماعية (ATCOSS، ٢٠١٠). الثقافة ودراسات الشرق الأوسط، أنقرة، ١٠-١٢ ديسمبر ٢٠١٠، استخراج بتاريخ: ١٣ آذار ٢٠١٢.

http://www.alroeya\_news.net/attachments/article/٢١٣٧٨/D٨%AF.doc

١٠. رضوى عمار، معضلة الدور التركي في الشرق الأوسط، تقرير واشنطن، العدد ٢٥٧، في: ٥ سبتمبر ٢٠١٠

http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=١٥٦٥

١١. سعد بن مرزوق العتيبي، دور القيادة التحويلية في إدارة التغيير، ورقة عمل للملتقى الإداري الثالث (إدارة التغيير ومتطلبات التطوير في العمل الإداري)، جدة - المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥، استخراج بتاريخ: ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٢



server٢٦١ . ksuedu . //cba . http :  
com/member/file/research/edoc\_١٢٦٠٠٩٢٦٨٩ . doc

١٢ . صاحب الربيعي ، حرب المياه بين العراق وتركيا ( الدوافع والأسباب ) ،  
استخرج بتاريخ : ٤ نيسان ٢٠١٢

http : //www . semide . net/media\_server/files/sahibal . rubeai\_iraq\_  
turkey . doc

١٣ . عبد الستار قاسم ، تركيا بين العون والرهان ، منشورات جامعة النجاح ،  
في : ٥/ حزيران / ٢٠١٠

http : //blogs . najah . edu/staff/emp \_ ٢٠٩٢/article/article \_  
٣٣٣/file/turkey٤ . doc

١٤ . علي جلال عوض ، الارتباك : تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات  
العربية ، مجلة السياسة الدولية ، يونيو ٢٠١٢

http : //www . siyassa . org .  
eg/NewsContent/٣/١١١/١٧٦٠/٪٢٥D٩٪٢٥٨٥٪٢٥D٩٪٢٥٨٦hPACKIKNJx  
Zfg

١٥ . غوركان كوتشان وجيسون ناش ، السياسة الخارجية التركية ، في :  
٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٧

http : //www . commongroundenws . org ٢٠٠٧\١١\٢٠

١٦ . مصطفى محمد الطحان ، حزب العدالة والتنمية في تركيا ، رؤية من  
الداخل ، استخرج بتاريخ : ١١ تشرين الأول ٢٠١١

http : //www . masjid \_\_\_\_\_ albayan .  
org/QdayaAomhDoc /UmmahTurkAdallh . doc

١٧ . محمد سعيد ادريس ، تركيا والأمن الإقليمي في الخليج ، موقع التجديد  
العربي الالكتروني ، ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٨ ، استخرج بتاريخ : ٢٦ شباط ٢٠١٢ .

http : //www . arabrenewal .  
org/articles/newcomment /?ArticleId=١٨٥٦٦

١٨ . محمد نورالدين ، العلاقات العربية - التركية ، استخرج بتاريخ : ٢ تموز  
٢٠٠٩

http : //www . arabnc . org /siteimages /Noureddine%٢٠ —  
%٢٠Arab%٢٠&%٢٠Turkey . doc

١٩ . منصور المرزوقي البقمي ، السعودية وتركيا في ظل الثورات العربية ،  
مركز الجزيرة للدراسات ، في : ١٧ يناير ٢٠١٢

http : //studies . aljazeera .  
net /reports /٢٠١١ /١٠ /٢٠١١٠٢٥٩٣٦٢٧٩٨٦٨٨ . htm

٢٠ . وصال العزاوي ، تركيا والاتحاد الأوروبي بين جدلية الرّفْض ورهانات  
القبول ، في ملف : العرب وتركيا : تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل ، معهد  
الدوحة ( المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ) ، في : ٢٩ ايار ٢٠١١

http : //www . dohainstitute . org /Home /Details?entityID=٥d٠٤٥bf٣  
- ٢df٩ - ٤٦cf - ٩٠a٠ - d٩٢cbb٥dd٣e٤&resourceId=٩٩٩f٧f٩٩ - ١f٧٧ - ٤٩c٢ -  
٨f٨١ . ٨٠٨٣٥٢٧b٥b . b#a١

ثامناً: الجرائد

- ١ . جابر حبيب جابر، ثورات أم استبدال للنخب ؟ ، الشرق الأوسط اللندنية ، العدد ١١٨٩٨ ، في: ٢٦ يونيو ٢٠١١ .
- ٢ . جيم أوغوز، التاريخ والجغرافيا في سياسة تركيا الخارجية ، الشرق الأوسط اللندنية ، العدد ١١٦٦٤ ، في: ٤ نوفمبر ٢٠١٠
- ٣ . حسن حنفي ، تركيا بين الدولة العثمانية والدولة القطرية ، صحيفة الزمان ، طبعة بغداد ، العدد ٣٥٣٢ ، في: ٣ آذار ٢٠١٠
- ٤ . سمير صالحه ، أردوغان في قمة سرت : تركيا ليست دولة حيادية ، الشرق الأوسط اللندنية ، العدد ١١٤٤٦ ، في: ٣١ مارس ٢٠١٠ .
- ٥ . سونير تشاغابتي ، المواجهة المقبلة : تركيا ضد إيران ، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ، العدد ١٢١٣٤ ، في: ١٧ فبراير ٢٠١٢
- ٦ . عبد العزيز بن عثمان بن صقر، العلاقات العربية . التركية .. مقومات الازدهار وتحديات الانحسار، الشرق الأوسط اللندنية ، العدد ١١٥٢٩ ، في: ٢٢ يونيو ٢٠١٠ .
- ٧ . فلك الدين كاكه يي ، الكرد والترک كيف يتجاوزون الخطوط الحمراء ، صحيفة الزمان ، العدد ٣٣٩٠ ، في: ٢٠٠٩/٩/٥
- ٨ . مليحة بنسلي التونيسيک ، الدبلوماسية التركية تضطلع بدور القوة اللينة في الشرق الأوسط ، الحياة اللندنية ، في: ٢٠٠٨/٠٨/٢٠ .
- ٩ . يوسف كانلي ، كومنولث الدول العثمانية ، الشرق الأوسط اللندنية ، العدد ١١٦٩٩ ، في: ٩ ديسمبر ٢٠١٠

تاسعاً: المصادر الاجنبية (الكتب)

١. Bulent Aliriza and Stephen Flanagan, The End of Zero Problems? Turkey and Shifting Regional Dynamics, Global Forecast periodicity, Center for Strategic and International Studies, Washington, ٢٠١٢

٢. Carol Migdalovitz, Turkey : Selected Foreign Policy Issues and U . S . Views, Congressional Research Service Report for Congress, November ٢٨, ٢٠١٠ .

٣. David Pumphrey, Sarah Ladislaw, and Matthew Frank, , Economic Growth and Climate Change, In : Erik R . Peterson, Rachel Posner ( eds ) , Water and Energy Futures in an Urbanized Asia, Global Strategy Institute – Center for Strategic and International Studies, Washington,, December ٢٠٠٧

٤. F. Stephen Larrabee, Turkey's Eurasian Agenda, THE WASHINGTON QUARTERLY, Washington : Center for Strategic and International Studies, WINTER ٢٠١١

٥. Gareth Jenkins, The shifting compass : Civil - military relations, political Islam and Turkish foreign policy, In : Rebecca Adams Brubaker ( eds ) , TURKEY'S FOREIGN POLICY IN A CHANGING WORLD : OLD ALIGNMENTS AND NEW NEIGHBOURHOODS, INTERNATIONAL CONFERENCE St Antony's College, University of Oxford, ٣٠ April – ٢ May ٢٠١٠, South East European Studies at Oxford, University of Oxford, ٢٠١١

٦ . George Modelski, Anylasis of Foreign Policy, In : Patrick J . McGown ( eds ) , Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies, Sage Publications, London, ١٩٧٣

٧ . George P . Richardson, Feedback Thought in Social Science and Systems Theory, University of Pennsylvania Press, Philadelphia, ١٩٩١ .

٨ . Graham E . Fuller, THE NEW TURKISH REPUBLIC, Turkey as a Pivotal State in the Muslim World, USIP Press Books, December ٢٠٠٧ .

٩ . GÜLBAHAR YELKEN AKTAŞ, TURKISH FOREIGN POLICY : NEW CONCEPTS AND REFLECTIONS, A degree of Master in Political Science, THE GRADUATE SCHOOL OF SOCIAL SCIENCES OF MIDDLE EAST TECHNICAL UNIVERSITY, DECEMBER ٢٠١٠

١٠ . H . E . Recep Tayyip Erdogan, "The Future of Turkish - American Relations : Acting Together with a Common Vision ” , lecturer by Prime Minister of Turkey In : The Brookings Institution, Washington, November ١٤, ٢٠٠٨

١١ . Industry and Trade in a Global Economy With Special Reference to Sub - Saharan Africa, Industrial Policies and Research Branch, United Nations Industrial Development Organization ( UNIDO ) , ٢٠٠٠

١٢ . James Rosenau , Moral Ferrer , Systemic Analysis & Scientific Consciounces in Foreign Policy Research , in : Austin Ranny , ed , Political Science & Public Policy , Markham , Chicago , ١٩٦٨

١٣ . Jay Gullede, Three Plausible Scenarios of Future Climate Change, in : Kurt M . Campbell and others, The Age of Consequences : The Foreign Policy and National Security, Implications of Global Climate Change, Center for Strategic & International Studies, Washington, ٢٠٠٧

١٤ . Jeffrey C . Alexander, Introduction, In : Differentiation theory and social change, ( editor ) Jeffrey C . Alexander and Paul Colomy, Columbia University Press, , New York , ١٩٨٩

١٥ . Justin Vaisse, Muslims in Europe : A short introduction, US — EUROPE ANALYSIS SERIES, Brookings Institution, Washington, September ٢٠٠٨

١٦ . JUSTIN VAÏSSE, TURKEY'S KURDISH QUESTION : NEW OPPORTUNITIES AND CHALLENGES, THE BROOKINGS INSTITUTION, Washington, December, ٢٠١٠

١٧ . JUSTIN VAÏSSE, TURKEY'S KURDISH QUESTION : NEW OPPORTUNITIES AND CHALLENGES, THE BROOKINGS INSTITUTION, Washington,, ٢٠١٠

١٨ . Kahn, Dominique Strauss, Building A political Europe : ٥ proposals for tomorrow's Europe, A sustainable project for tomorrow's Europe, formed on the initiative of the President of the European Commission, European Commission publications, Brussels, April ٢٠٠٤ .

١٩ . many authors, Iraq in transition : vortex or catalyst ?, middle east program, briefing paper , Chatham house, London, September, ٢٠٠٤ .

٢٠ . Mark W . Rosegrant, Ximing Cai, and Sarah A . Cline, GLOBAL WATER OUTLOOK TO ٢٠٢٥, Averting an Impending Crisis, THE INTERNATIONAL FOOD POLICY RESEARCH INSTITUTE, Washington, September ٢٠٠٢

٢١ . Mustafa Kibaroglu & Yasemin Nun, Iran, In : Mustafa Kibaroglu (ed ) , Turkey 's Neighborhood, Foreign Policy Institute, Ankara, ٢٠٠٨

٢٢ . Mustafa Kibaroglu (ed ) , Turkey 's Neighborhood, Foreign Policy Institute, Ankara, ٢٠٠٨

٢٣ . Nathaniel J. Mass, Economic Cycles : An Analysis of Underlying Causes, Waltham, MA : Pegasus Communications . , ١٩٧٥

٢٤ . Norman Hill , International Politics , Happer & Row , New York , ١٩٦٢

٢٥ . Hermann Strasser and Susan C . Randall (ed ) , An introduction to theories of social change , , London : Routledge and Kegan Paul, ١٩٨١

٢٦ . Oxford dictionary – power of word, oxford university press, ١٩٩٨

٢٧ . Richard S . Cnyder, Foreign Policy Decision Making, The Free Prees of Glence, N . Y, ١٩٦٣

٢٨ . Survey of turkish public opinion, march ٢٩ \_ April ١٤, ٢٠٠٨, The International Republican Institute, Washington, ٢٠٠٨

عاشراً: المصادر الاجنبية (الدوريات)

١ . Graham E . Fuller, Turkey 's Strategic Model : Myths and Realities, THE WASHINGTON QUARTERLY \_ SUMMER ٢٠٠٤

٢ . Gregory D . Miller, The Security Costs of Energy Independence, The Washington Quarterly, APRIL ٢٠١٠

٣ . Joshua W . Walker, Reexamining the U . S . - Turkish Alliance, THE WASHINGTON QUARTERLY, The Center for Strategic and International Studies, WINTER ٢٠٠٧. ٠٨

٤ . Joshua W . Walker, Reexamining the U . S . - Turkish Alliance, THE WASHINGTON QUARTERLY, WINTER ٢٠٠٧. ٠٨

٥ . Kieran E . Uchehara, Continuity and Change in Turkish Foreign Policy Toward Africa, Akademik Bakış, Cilt ٢, Sayı ٣ Kış ٢٠٠٨, İstanbul .

٦ . Özdem SANBERK, REGIONALIZATION OF THE TURKISH FOREIGN POLICY, BILGESAM PUBLICATIONS, Wise Men Center for Strategic Studies, Ankara , NO . ١٠, January ٢٠١٠

٧ . Zeyno Baran, EU Energy Security : Time to End Russian Leverage, The Washington Quarterly, AUTUMN ٢٠٠٧

احد عشر: المصادر الاجنبية ( اخرى )

١ . Resat Kasaba, Kemalist Certainties and Modern Ambiguities, In :



Sibel Bozdogan and Resat Kasaba (eds) , Rethinking Modernity and National Identity in Turkey, in : ٢٦ Feb ٢٠١٢

[http : //www . dni . gov /nic /PDF\\_GIF\\_٢٠٢٠\\_Support /٢٠٠٤ /identity . doc](http://www.dni.gov/nic/PDF_GIF_٢٠٢٠_Support/٢٠٠٤/identity.doc)

٢ . Washington Quarterly, WINTER ٢٠٠٧ . ٠٨

# **Change in Turkey's Foreign Policy ( 2002 - 2011 )**

Mazin Kasam Mhalhal

Supervised By

Prof Dr . Nazar Ismail AL . Hayali

## ABSTRACT

### CHANGE IN TURKEY 'S FOREIGN POLICY" ۲۰۰۲. ۲۰۱۱"

The importance of this study lies in its focusing on change which has been considered as a new feature in Turkey's foreign policy . change in the making of foreign policy would not be effective unless it has been accompanied by a theoretical form of work springs from the new value system expressed by the statements given by many Turkish officials through out the first decade of the first millennia . The study focused on the different facets of change ,which has taken place in Turkish foreign policy after the year ۲۰۰۲ . the researcher believe that ,Turkey's foreign policy after the year ۲۰۰۲ is more independent than the previous one . Turkey is working according to its own interest rather than the interest of others . the salient facets of change has been adopted and performed by the party of justice and development .

The study has worked on trying to prove the validity of the hypothesis which asserts that" the change which has taken place in Turkey's foreign policy did not occurred through sudden work, rather it was due to the contribution of many internal and external factors" .

In order to prove our hypothesis ,we have divided the study into four chapters in addition to an introduction and a conclusion .

The first chapter has dealt with the theoretical framework concerning the meaning of foreign policy and the forces which are making them . then we dealt with the approach concerning the continuity and change in turkey's foreign policy , and reasons for the occurrence of change .

The second chapter has dealt with the factors causing the change in turkey's foreign policy through focusing on the internal factors affecting the Turkish foreign policy, weather they were military ,economic , political ,geographic, and human factors . Also ,we studied the external factors affecting Turkish foreign policy pushing turkey to make change in its foreign policy . This includes regional and international factors .

The third chapter dealt with the features of change in Turkish foreign policy . This includes the study of the institutions and forces responsible for making Turkish foreign policy . Also the study focused on the level of objectives and means to achieve turkey's foreign objectives . We also evaluated through this chapter the features of change in Turkish foreign policy which has taken place for the last ten years .

The last chapter ,we studied the features of change in Turkish foreign policy through studying many case studies . most important of them, the Palestine issue, the Iraqi issue before ٢٠٠٢ and after that . We studied the position of turkey toward what happened in the Arab world in the last two years .

## ABSTRACT

---

The researcher has found out that turkey has focused in achieving its goals after the year ۲۰۰۲ on soft power means rather than hard power means which has it been very acceptable form other countries .

Also ,the researcher has found out that turkey dealt with the issues concerning its interest in the middle east by new approach which is different from the old Othman view to the area . The party of justice and development has presented a model for the contradictory approaches of Islamic and secular to coexist . The model of justice and development party working in turkey for the last ten years is considered as a right model to be applied in other middle eastern countries .